الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الاسلامي

العدد الثالث والأربعون	السنة الحادية عشرة	صيف العام ١٩٩٩/ ١٤٢٠هـ



دار الاجتهاد


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الاجتهاد

مجلة متخصصة تعنى بقضايا الدين والمجتمع والتجديد العربي الإسلامي

العدد الثالث والأربعون

السنة الحادية عشرة

صيف العام ١٩٩٩ / ١٤٢٠هـ

رئيسا التحرير

الفضل شلق ورضوان السيد

مدير التحرير المسؤول

محمد السماك

تصدر عن :
دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر
ص.ب. : 5581/14 ـ بيروت ـ لبنان ـ تلفون : 866665، 862205
ساقية الجنزير ـ بناية برج الكارلتون ـ الطابق الثاني

التوزيع في الوطن العربي وكافة انحاء العالم:



صندوق بريد 113/6590 بيروت ـ لبنان

فاكس 00961-1-856677

ـ طلبات الاشتراك محصورة بإدارة مجلة الاجتهاد

الاشتراك السنوي:

ـ المؤسسات والجامعات والهيئات في أقطار الوطن العربي وسائر الدول الأجنبية ١٠٠ دولار أميركي.

ـ الأفراد:

في أقطار الوطن العربي ٧٠ دولاراً أميركياً

خارج الوطن العربي ٧٠ دولاراً أميركياً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً.

التسديد:

١ ـ إما بشيك مسحوب على أحد المصارف لأمر «دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر».

Dâr Al-Ijtihad For Research. Translation and Publication

٢ ـ أو بتحويل إلى العنوان التالي:

حساب «الاجتهاد»

رقم ٠٠،٠٤،٠١،٠٢٢٩٥٧ دولار أميركي

البنك السعودي اللبناني ـ الفرع الرئيسي

تلكس LABANK ٢١٤٦٩ LE ـ

ص. ب. ٦٧٦٥ ـ ١١ ـ بيروت ـ لبنان

Account «AL-IJTIHAD»
No. 00,04,01,022957 in US Dollars
Saudi Lebanese Bank, Head Office
Telex: LABANK 21469 LE.
P.O. BOX: 11-6765- Beirut, LEBANON

ثبت الموضوعات

مراجعات كتب



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الافتتاحية

إشكاليات التأريخ للعثمانيين

رضوان السيد

ظلّ التأريخ للعثمانيين ودولتهم ضمن الستينات خاضعاً للنهج الذي استقرّ لدى التاريخانيين الألمان في القرن التاسع عشر، والقاضي بتقسيم هذه «الظاهرة التاريخية» الكبرى إلى ثلاث حِقَب. تمتد الحقبة الأولى من نشوء الدولة وحتى الضربة التي تلقتْها على يد تيمورلنك في مطلع القرن الخامس عشر. وتتصاعد الحقبة الثانية في عهود السلاطين العظام حتى أواخر القرن السادس عشر. ثم تتلو ذلك الحقبة الثالثة فيما عُرف بعصر التراجع والانحطاط المنتهي بسقوط الإمبراطورية في الربع الأول من القرن العشرين.

وقد عانت هذه الخُطاطةُ من عيوب أظهرتْها الملاحظات والدراسات في الربع الأول من القرن العشرين. ذلك أن التصور التطوري الثلاثي الحلقات لا ينطبق عليها تماماً بسبب الانقطاع الذي أحدثتْهُ الغزوات التيمورية، بحيث لا تبقى الحقبة الثانية، حقبة الازدهار، مفهومةً أو «منطقية» بعد تلك الهزيمة الساحقة. وقد سارت محاولات تجاوز الصعوبات المنسوبة للنزعة التطورية في التاريخانية، باتجاهين؛ أحدهما ماركسي، والآخر قومي. في الاتجاه الأول جرى التركيز على الطبيعة الإقطاعية لنظام الملكية وأنماط الإنتاج وعلاقاته، وما تفرع عنها من قراآتٍ لنمط الإنتاج الأسيوي، واستطراداً الاستبداد الشرقي. وفي الاتجاه الثاني جرى التركيز على «الوعي الذاتي» للشعوب التركية، وهو الوعي الذي أنشأ الإمبراطورية وقادها حسب وجهة النظر هذه!

وبسبب غياب الأبعاد الأيديولوجية (الإسلامية)، والجيوسياسية (المشاركة الفاعلة في علائق وصراعات المسرح الأوروبي)، والاجتماعية (المجتمع سلطاني كوربوراتي غائب) عن تلك الدراسات، بدا أنّ التحليلين الإقطاعي والقومي، يتناسقان، ويتجاوزان الإشكاليات التي تحول دون الاقتناع بالخطاطات الكبرى للتاريخانية.

وما عاد الدارسون لمناقشة تلك الخُطاطات في دراساتٍ شاملة، لكنّ أسسها تزعزعت بظهور بحوث رجالات مدرسة الحوليات الفرنسية حول الإقطاع (مارك بلوخ، وكلود كاهن)، وموقع الإمبراطورية العثمانية في الجيوسياسي الأوروبي والمشرقي (فرنان بروديل). ثم بدأت الوقائع الاجتماعية التفصيلية بالبروز من خلال سجلاّت الدولة والمحاكم الشرعية، فتفكّكت البقية الباقية من التماسك الشكلي للتاريخانية، وتكشفت المدن عن حياةٍ زاخرةٍ في تنظيماتها المدنية، وفئاتها الاجتماعية، وحيواتها الخاصة والعامة، ووجوه تواصلها وتجاذبها، وترتيباتها الدينية والاجتماعية والاقتصادية، وحِرَفها وأعرافها، وأبعاد وعيها بذاتياتها وانتماآتها الصغرى والكبرى.

وهكذا انصبّ اهتمام الدارسين على مراجعة مسلَّمات نظرات قرنٍ كاملٍ في نقديةٍ جذريةٍ حَدَّ من تأثيراتها حتى اليوم تجاهُلُ التاريخ الثقافي، وتاريخ المؤسَّسات إلى حدٍّ كبير.

* * *

عُني العدد الأول (41 ـ 42) من مجلة الاجتهاد حول العثمانيين بعرض النظرات الجديدة حول قيام الدولة، ووقائع تحولها من إمارة إلى الإمبراطورية في خروجٍ على التفسير التطوري/ الإقطاعي القديم، والقومي المُحدث. أمّا هذا العدد (رقم 43) فيعرض للوجوه الأخرى المُغفلة من قبل في الدراسات: العلاقات الدبلوماسية والرؤى المتبادلة من جانب الأوروبيين والعثمانيين لها، والوظائف والمفاهيم والمؤسسات الدينية كما تبدو من النقاشات حول وقف النقود، ولقب خادم الحرمين الشريفين. وهناك بالإضافة لذلك دراستان، تهتمُّ إحداهما بوقائع الصراع البرتغالي/ العثماني على البحار والسواحل في القرن السادس عشر، وتهتمُّ الأخرى بمقارنةٍ تاريخيةٍ شاسعة الأبعاد حول تحولات ميزان القوى بين العثمانيين والأوروبيين في القرن نفسه، وتأثيرات تلك التحولات في الوقائع السياسية والعسكرية للقرن اللاحق (القرن السابع عشر).

ولا شكّ أن البحوث ومراجعات الكتب المعروضة في هذا العدد، لا تشكّل تاريخاً ثقافياً أو مؤسسياً متماسكاً، لكنها تُعطي فكرةً عن المعالم الكبرى للنهج الجديد في نقد المسلَّمات، والنظر إلى المؤسّسات، وتأمُّل الوقائع في سياقات الثقافة الدينية، ورؤى النُخَب العثمانية لنفسها ورسالتها ودورها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

التعاملات والمراسيم الدبلوماسيّة في الدولة العثمانية

محيي الدين قاسم

تجدر الإشارة إلى ثلاث مقدمات ضرورية، قبل الحديث عن موضوع إدارة الدبلوماسية العثمانية والتعاملات الخارجية:

أولاً: إن الدولة العثمانية ـ بالنظر إلى طبيعتها كوحدة سياسية دولية، ومن خلال وجودها وعلاقاتها المتميزة، قد فرضت مجموعة شديدة التنوع والاختلاف من الروابط والعلاقات الدولية التي تراوحت ما بين العداء المستحكم وحالة الحرب المستمرة مع الكيانات أو الوحدات التي اصطلح على تسميتها في الفقه الإسلامي بدار الحرب، وبين الصداقة والتحالف مروراً بالنماذج الوسطى من الحياد أو الصداقة أو حتى عدم الاهتمام مع الكيانات أو الوحدات التي اصطلح على تسميتها بدار العهد أو الهدنة أو الصلح أو غيرها من المسميات الفقهية المعبرة عن أنماط تعاملاتها الدولية والتي قد تعكس درجة أو أخرى من العلاقات السلمية أو على الأقل الاتصالات غير العدائية[1].

---

(1) أنظر في رؤية العثمانيين للمعمورة: محيي الدين محمد قاسم، التقسيم الإسلامي للمعمورة: دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث، (القاهرة: مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية (24)، 1996، ص ص 178 وما بعدها).

فالدولة العثمانية دولة «غازية»، نشأت كولاية ثغرية على الحدود الفاصلة بين دار الحرب ودار الإسلام في الأناضول، فكان من الطبيعي أن تندفع في توسعاتها داخل شرقي ووسط القارة الأوروبية فارضة بخصائصها المتميزة ووجودها حالةً من السلام في علاقاتها مع الآخرين وعليهم مما اصطلح عليه بالسلام العثماني Pax Ottomanica[1].

«وقد صاغت لنفسها كدولة إسلامية داخل القارة لغة بين الحرب والسلم، ووضعت حدودها على أساس هذا المعيار الواعي للعقل السياسي، فإذا كانت دار الحرب لا تخاطب إلا بلغة السيف والمدفع ولا سياسة معها، فهناك دار الإسلام حيث تسودها وتعلو بها شعائر الإسلام، وبين هذين الحدين الأقصيين اللذين ينحيان لغة السياسة، قامت لغة للسياسة الشرعية لا تصدر عن تقليد ولا تتجسد في أشكال أو صيغ وعبارات، وإنما هي مساحات بين بين للتسامح والتفاهم والتفاوض كي تتعرف كل هوية إلى الهوية الأخرى، وتعترف بها وتتعايش معها، دون أن يصل الاختلاف إلى لغة الحرب واستبداد كل طرف بالآخر»[2].

ثانياً: إن هذه الشبكة المترابطة من العلاقات الخارجية، وهذه الاختلافات في التعامل والتي تعكس أنماط رؤية العثمانيين للآخر وللعلاقات

---

(1) انظر: Halil Inalcik, The Turkish Impact on the Development of Modern Europe, in: Kemal Karpat (ed), The Ottoman State and Its Place in World History, (Leiden: EJ Brill, 1947),

د. نادية مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (القاهرة: مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مشروع العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي (11)، 1996، ص ص 25 وما بعدها)؛ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ الإسلامي، (القاهرة: دار الشروق، ط 2، 1993).

(2) د. عز الدين فودة، رسالة في النظرية العامة للحدود، رؤية حضارية مع إشارة خاصة لحدود دار الإسلام، مستخرج من كتاب «حدود مصر الدولية»، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993، ص 58).

معه، كانت تستدعي بطبيعة الحال إدارة تتناسب ومتطلباتها وتعكس خصائصها وما تتميز به تلك الروابط ثم تتطور وتتكيف حسب تطور هذه العلاقات وما تصير إليه مع الوضع في الاعتبار المدى الزمني لهذا التطور.

بتعبير آخر، فإن استمرار وجود هذه الشبكة المترابطة المعبرة عن السلام العثماني وازديادها تطوراً وتعقيداً وتشابكاً بمرور الزمن وتحول موازين القوى الدولية إنما يعني بادىء ذي بدء وجود إدارة محددة تتعامل مع كل هذه الأمور.

ومن ثم فإن الوحدات التي يفترض أن تتعامل في مجال العلاقات الدولية، استناداً إلى هذا الاقتراب، لديها بالنظر إلى طبيعتها وإلى مهامها فعاليات محددة ذات صلة وثيقة أو رابطة منطقية بتنظيم وإدارة الشؤون الخارجية، من قبيل الإدارات السياسية التي تتعامل في كل ما تطرحه السياسة الخارجية من قضايا التوازن والتحالف والمفاوضات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية والوطنية على حد السواء بموضوعاتها المتميزة من الدرجات الدبلوماسية والأسبقية والحصانات والامتيازات وغيرها.

لذا فإن دراستنا للتنظيم العثماني لإدارة العلاقات الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار ما سبق ذكره من علاقة البنية بالوظيفة، قائم على استقراء الشواهد التاريخية التي عبرت عن التنظيم الإداري للباب العالي أو من خلال المعاهدات الدولية ومدى إشارتها أو إحالتها إلى وحدات أو اختصاصات معينة.

على أننا يجب أن نسعى إلى ضبط مثل هذه المحاولة في تنظير الدبلوماسية العثمانية وإدارتها عن طريق الرؤية المقارنة، أي تناول إدارة الخارجية العثمانية في ضوء مثيلاتها في الدول الأوروبية الأخرى[1]، إما سعياً لتأكيد، وجود ما يأتلف معها في عصرها وما تم بالنسبة لها من تطور، وإما

(1) M.S. Anderson, The Rise of Modern Diplomacy: 1450-1919 (London: Longman, 1993).
Raoul Genet, Traité de Diplomatie et de Droit Diplomatique, (Paris: Pedone, 1931).

من باب اكتشاف ما يختلف في الطبيعة والدرجة.

ولعل من البديهي هذا التركيز على الدائرة الأوروبية، فله ما يبرره إما من زاوية طبيعة القضايا وإما من زاوية درجة حساسية العلاقات الأوروبية على سياسات وأحياناً على وجود الدولة، وبما يفرضه من وسائل محددة للتعامل.

ثالثاً: إن هناك فيما اطلع عليه الباحث ثلاث دوائر مختلفة ومتداخلة من الاهتمام الأكاديمي بالدبلوماسية العثمانية في الكتابات المعاصرة والتي فرضت وجودها بإطارها المعرفي والمنهجي على رؤية الباحث لهذا الموضوع.

فهناك من ناحية أولى كتابات تناولت وركزت على تطور وآليات الدبلوماسية الأوروبية عموماً في العصر الحديث، ومن ثمّ فقد تعرضت للدبلوماسية العثمانية كجزء من هذا التطور العام بالنظر إلى الوجود العثماني المفروض على كل ممارسات القارة.

ولهذا فهي غالباً ما كانت ترى في البعثات الدبلوماسية الدائمة وما يرتبط بها من قضايا شتى تعبيراً عن أعراف وقواعد «القانون الأوروبي العام»، والتي لم تكن الدولة العثمانية بحال من الأحوال جزءًا منها، بدليل عدم أخذ هذه الدولة بتلك القواعد والأعراف قبل نهاية القرن الثامن عشر، وأنها لم تصبح ضمن إطار القانون والجماعة الأوروبيين قبل معاهدة باريس 1856 وذلك لو أخذنا بالرأي الفقهي المؤيد لذلك الاستنتاج[1].

بل إنها قد تتناول الدبلوماسية العثمانية بشكل هامشي، من خلال مفهوم «السياسة الشرقية» الأوروبية ومدى انعكاسها على سياسات الدولة العثمانية التي تصبح موضوعاً لا طرفاً في التعامل، فأوروبا تواجه دائماً مسألة شرقية تتحد في جوهرها وتختلف في أطرافها وسماتها باختلاف العصور والفترات، فهي تعبير عن حرج التداخل وتضارب المصالح وصراع الحضارات على أرض

(1) H.M. Wood, The Treaty of Paris and Turkey's Status in International Law, American Journal of International Law, Vol. 37, 1934, pp. 347 et seq.

أوروبية، ومن ثم فإن سماتها الحديثة قد تشكلت بسبب وجود الدولة العلية على أراضي جنوبي وشرقي القارة.

أو حتى من باب تأكيد وجود قواعد الدبلوماسية الأوروبية العامة والتي لا تقبل حتى الاستثناء التركي، فهي قواعد وأعراف فرضت ذاتها على هذه الإمبراطورية الهامشية والتي لم تكن لتأخذ بهذه القواعد في ممارساتها الدولية لولا الوجود الدبلوماسي الأوروبي[1].

وهناك من ناحية ثانية كتابات ودراسات حرصت على تناول موضوع الدبلوماسية العثمانية في إطار تناولها لموضوعات أخرى داخل الدولة العثمانية، من قبيل الإصلاح أو حركة التنظيمات أو العلمانية[2]، ومن زاوية أن الدبلوماسية كانت أحد جوانب هذا الإصلاح أو تعبيراً عن فترة التنظيمات ثم صارت إحدى الأدوات الرئيسية لفرض الإصلاح والعلمانية على كل المجتمع العثماني، ومن ثم فهي دراسات قد يغلب عليها طابع التحيز دون نظر إلى خصائص الدبلوماسية أو العوامل المرتبطة بها في مراحلها السابقة المعبرة أكثر عن قوة الدولة والتي تشكل المدخل المنهجي الصحيح لهذه

---

(1) Albert Sorel, The Eastern Question in the Eighteenth Century (London: Methew & Co., 1898). - J. Marriot, The Eastern Question, (Oxford: The Clarendon Press, 1940).

(2) Carter V. Findley, the Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: the Sublime Port 1789-1922, (Princeton Univ. Press, 1980); C. Findley, The Legacy of Tradition of Reform: Origin of the Ottoman Foreign Ministry, International Journal of Middle Eastern Studies, 1970, pp. 334-357; C. Findley, The Formation of the Ottoman Foreign Ministry, Int. J. M.E. Stud., 1972, pp. 388-416; J.C. Hurewitz, The Europeanization of Ottoman Diplomacy: the Conversion from Unilateralism to Reciprocity in the Nineteenth Century, Belleten, Vol. XXV, No. 99, Jul. 1961, pp. 456-462; T. Naff, Reform and the Conduct of Ottoman Diplomacy in the Reign of Selim III, 1789-1807, Journal of the American Oriental Society, Vol. 80, 1963, pp. 292-312; B. Lewis, The Emergence of Modern Turkey, (Oxford Univ. Press, 1968).

الدراسة.

وهناك من ناحية أخيرة دراسات أفردت صفحاتها لتناول موضوع الدبلوماسية العثمانية، وخصتها بالبحث والتناول، سواء بشكل جزئي في مراحل تاريخية محددة، أو بشكل كلي يعالج كل مراحلها أو من خلال دراستها لبعثات دبلوماسية معينة[1].

وهي دراسات كان لها بالطبع ميزة السبق في التناول والعرض والمعلومات، خاصة الكتابات التركية الحديثة التي استعانت بالوثائق العثمانية أو بتقارير البعثات. وإن كان قد يغلب على بعض الكتابات الأوروبية ذلك الطابع المعرفي والمنهجي المتميز الذي يفرض قيوده على هذا التناول الموضوعي للدبلوماسية العثمانية.

وبالتالي فإن تناولنا لموضوع إدارة العلاقات الدبلوماسية العثمانية يقتضي ضرورة التعرض إلى ثلاث مجالات بحثية مترابطة وهي:

أولاً: إدارة العلاقات الخارجية: وزارة الخارجية العثمانية.

ثانياً: البعثات الدبلوماسية الأجنبية على شاطىء البسفور.

ثالثاً: البعثات الدبلوماسية العثمانية.

---

(1) أنظر أمثلة لبعض الدراسات التي اعتمد عليها الباحث:

- Thomas Naff, Ottoman Diplomatic Relations with Europe in the Eighteenth Century: Patterns and Trends, in T. Naff, R. Owen (eds), Studies in Eighteenth Century Islamic History, (London: Feffer & sons, 1877, pp. 88-102).
-J.C. Hurewitz, Ottoman Diplomacy and the European States System, Middle East Journal, Vol. 15, No. 2, 1961, pp. 141-152).
-Faik Resit Unat, Osmanli Sefirleri ve Sefartnamesi (Ankra: Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1967).
- D.S. Margoliouth, The Turkish Diplomacy in the Eighteenth Century, The Moslem World, 1917, pp. 36-54.
- Munir Aktepe, Mohamed Emni Beyefendi (Pasa) nin Rusya Sefareti ve Sefaret-Nameci (Ankara: Turk Tarih Kurumu, 1974).
- C. Bilim, Ebubekir Ratib Efendi Nameci Safaretnamesi, Belleten, Vol. 54, 1990, pp. 196-261.

أولاً، إدارة العلاقات الخارجية: وزارة الخارجية العثمانية

يمكننا استخلاص إدارة العلاقات الخارجية في النموذج العثماني من خلال رؤيتنا للباب العالي باعتباره حكومة الدولة، حيث كانت إدارات الباب العالي تحت رئاسة واحد من ثلاثة من كبار الموظفين المساعدين للصدر الأعظم وهم الكخيا بك والجاويش باشا ورئيس الكتاب أو كما أطلقوا عليه لقب الرئيس أفندي أو سكرتير الدولة في نظر من يحاولون التقريب بينه وبين النماذج الأوروبية.

ولكي يقربوا إلينا اختصاصات هؤلاء الثلاثة وبمراعاة لما صار إليه المنصب بالفعل فيما بعد، وصف البعض الكخيا بك بوزير الداخلية والجاويش باشا بوزير العدل والشرطة ورئيس الكتاب بوزير الخارجية، تعبيراً عن مكانتهم الفعلية واختصاصاتهم التي يقومون بها ومن باب المقارنة بالوزراء الأوروبيين، وذلك على الرغم من أنهم لم يكتسبوا هذه الاختصاصات إلا بالتفويض، إذ إنها اختصاصات غير أصلية، علاوة على أنها كانت متداخلة إلى حد كبير[1].

فرئيس الكتاب أو سكرتير الدولة هو السكرتير الأول للصدر الأعظم الذي يقوم بمهام الإشراف على مجموعة من الإدارات الكتابية (القلمية) التي تختص بإعداد وبصياغة التقارير التي يرفعها الصدر الأعظم إلى السلطان في شكل خُلاصات، الأمر الذي يجعل من رئيس الكتاب رجلاً متعدد المهام، ويظهر ذلك بشكل أكثر تحديداً من خلال تداخل اختصاصات الإدارات التي تقع تحت إشرافه.

فرئيس الكتاب من خلال المسمى ذاته ـ هو السكرتير الرئيس المشرف على إدارة البيليك ـ التي يرأسها بيلكجي تحت رئاسة الرئيس أفندي ـ والتي كانت تتولى حفظ كل القوانين عدا المالية منها، وإعداد الصياغة القانونية

(1) H. Gibb, H. Bowen, Islamic Society and the West, (London: Oxford Univ. Press, 1957, Vol. I, Part I, pp. 120 et Seq.).

للفرمانات والأوامر والمسوغات أو البراءات إلى كل حكام الأقاليم أو الولاة وإلى حائزي الإقطاعيات العسكرية وإقطاعيات العلماء من مختلف الفئات والدرجات.

ومن ثم فهي ـ بتعبير آخر ـ إدارة تهتم بتسجيل وحفظ عدد كبير من الوثائق متنوعة المجال وإن كانت بالأساس في غير المسائل المالية للدولة، بما فيها ـ وهو موضوع الدراسة ـ المعاهدات والامتيازات والعهودنامه المعقودة مع الدول الأجنبية، وما يتعلق بتنفيذها من بروتوكولات ومواد وما يثور بشأنها من أمور التجديد والتعديل والإضافات والإلغاء[1].

وهذه الإدارة التي يشرف سكرتير الدولة عليها كان لها الطابع المؤسسي، حيث نجد بداخلها عدداً كبيراً من الموظفين على ثلاث درجات (كتبة ـ شاكردات ـ شلوهردات)، موزعين على بعض الأقسام الفرعية التي يرأسها موظف تابع للبيلكجي، فمنها ما يقع تحت رئاسة القانونجي والذي تتحدد مهمته في البحث في القوانين عن النص الواجب التطبيق على أية مسألة تطرأ أو مشكلة تثار، ومنها ما يقع تحت إشراف المميز والذي يقوم بتحقيق وتصحيح الوثائق التي يعدها الكتبة، وهناك ما يقع تحت رئاسة الإعلامجي وهو المسؤول عن صياغة التقارير ووضع المذكرات، بالإضافة إلى الإدارات المالية والتي كانت تحت رئاسة ثلاثة كيس دار، لكل إدارة فرعية من البيليك (الرؤوس ـ التحويلات) علاوة على احتفاظ الرئيس أفندي بكيس دار تابع له بشكل مباشر.

وبالإضافة إلى إشرافه على هذه الإدارات الكتابية، كان الرئيس أفندي يتولى مهام إدارة العلاقات الخارجية، مستعيناً في ذلك بوحدات أخرى من قبيل التراجمة والآمدجي والقسم الوثائقي، وهذا الجانب المتعلق باختصاصات

(1) Ibid, P. 121, C. Findley, The Legacy of Tradition, Op.cit., p. 337, T. Naff, Reform and Diplomacy, Op.cit., p. 296.

عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980، ج 1، ص 373).

الرئيس أفندي في معالجة وإدارة الشؤون الخارجية هو الذي اتسع وأصبح اختصاصاً مفرداً ومستقلاً على ثلاث مراحل أساسية.

ففي المرحلة الأولى والتي امتدت حتى صلح كارلوفيتز 1699، كان السلطان أو الصدر الأعظم هو الذي يتولى إدارة العلاقات الخارجية من حيث صنع السياسة وعقد المعاهدات الدولية (الامتيازات ـ والهدن ـ السلم والصداقة ـ العهودنامه) والتي كانت في مجملها تعبيراً عن الإرادة المنفردة للدولة العلية، حيث كانت تصاغ بنودها وتوضع موادها في عاصمة الدولة، وبالأسلوب الذي يجعل منها بحق مجرد منح أو تعبيراً عن إرادة منفردة وليس تعاقداً بين طرفين متكافئين، علاوةً على استقبال البعثات الدبلوماسية الأجنبية سواء الخاصة منها والتعامل مع الموضوعات المحددة لهذه البعثات، أو الدائمة بما يعني ذلك من مراسم استقبال وقضايا الوجود الدبلوماسي على شاطىء البسفور.

إلا أن ما يهمنا هو أن كل تلك الأمور والمعاهدات والاستقبالات كانت تجري في حضور شخصين لهما علاقة بموضوع الدراسة، وهما: كبير التراجمة أو ترجمان الباب العالي والذي كان يتولى مهام الوساطة والاتصال بين الطرفين، والآخر هو الرئيس أفندي الذي لم يكن مجرد حامل لحقيبة الوثائق والمعاهدات كما يتصوره البعض، وإنما كان عليه أن يتخذ في تلك المقابلات إجراءات عدة من قبيل البحث والتدقيق المسبق في كل تفاصيل المعاهدات وإجراءات التنفيذ والتعديل لكي يتولى الرد ـ نيابة عن الصدر الأعظم ـ عن أية تساؤلات أو طلبات للمبعوثين الأجانب في هذه المقابلة.

كما كان يتولى ـ مثلما تفعل الإدارات التابعة لمكتب وزير الخارجية أو مساعديه حالياً ـ تسجيل المباحثات التي جرت بين الصدر الأعظم وبين المبعوثين الأجانب، بما تحتويه من أمور تنفيذية وإجرائية، ثم يقوم برفع هذه التقارير في صورة تلخيص يقوم به عن طريق إدارة الآمدجي التي تقع تحت إشرافه لهذا الغرض بالذات، وقد ترفع التقارير المهمة إلى السلطان كذلك[1].

(1) T. Naff, Reform and the Conduct of Ottoman Diplomacy, Op.cit., p. 297.

فهذه هي اختصاصات الرئيس أفندي في مجال العلاقات الخارجية في بداياتها، وهي اختصاصات قد نجد لها مثيلاً ـ من حيث الطبيعة لا الدرجة ـ في بدايات وزارات الخارجية عموماً، حيث كان يغلب على تلك الإدارة التي تتعامل في الشؤون الخارجية الطابع الشخصي أي عدم وجود مؤسسات، والطابع البسيط غير المركب فلا توجد أقسام ذات تخصصات محددة، والطابع الإداري التنفيذي حيث لا يملك الشخص الذي يقوم برعاية الشؤون الخارجية إلا اختصاصاً تفويضياً، والطابع المتداخل إذ يقوم بمهام متنوعة قد لا تشكل الشؤون الخارجية إلا الجزء الأصغر أو الأقل أهمية منها، بل وكان يغلب على البعض منها الطابع التجزيئي بمعنى وجود أكثر من شخص أو هيئة تتنازع اختصاص التعامل في الشؤون الخارجية.

ففي القرن السادس عشر، كان يوجد في اسبانيا على سبيل المثال سكرتير دولة صاحب اختصاص في تنفيذ قرارات الملك في موضوعات السياسة الخارجية، لكن تم توزيع هذه المهام في عام 1567 على شخصين يختص أحدهما بالعلاقات مع الإمبراطور وفرنسا وإنجلترا، ويهتم الآخر بالعلاقات الإسبانية الإيطالية[1].

وفي فرنسا نجد اعتباراً من عام 1547 أربعة موظفين للشؤون المالية، لكل واحد منهم مسؤوليات محددة في الإشراف على الإدارة الداخلية لمجموعة من المقاطعات الفرنسية وكذلك عن العلاقات الخارجية بالدول التي تتاخم هذه المقاطعات؛ فذلك الذي كان يشرف على مقاطعات برجندي وشمبانيا كان مسؤولاً عن العلاقات الخارجية بكنتونات سويسرا وغربي ألمانيا. ولم يصبح هناك سكرتير واحد للإشراف على عموم السياسة الخارجية قبل عام 1589، وإن ظل هناك أربع وزراء للخارجية وللحرب وللأسطول ولشؤون الملك، وظلّ كل واحد منهم مسؤولاً عن إدارة مجموعة من المقاطعات، ناهيك عن عمله كسكرتير عام للملك حيث كان يتولى كتابة أو إنشاء الوثائق والتعليمات الرسمية في كل المجالات السياسية والحربية

---

(1) M.S. Anderson, Op.cit., p. 73.

والداخلية لمدة ثلاثة أشهر كل عام[1].

على حين كان الأصل في وزارة الخارجية البريطانية مجرد موظف واحد في البلاط الملكي كان يتولى نسخ رسائل الملك والاحتفاظ بخاتمه الخاص، ثم عهد اعتباراً من عام 1540 بالعمل إلى اثنين من السكرتارية كانا يعالجان مسائل متنوعة في الداخل والخارج، ثم حدث التميز بين إدارة شمالية وإدارة جنوبية، ولكل منها علاقات مع الدول الأجنبية التي تقع في نطاق اختصاصها الجغرافي[2].

ونجد التداخل ذاته في إدارة العلاقات الخارجية للهابسبورج، حيث كانت توجد إدارة للعلاقات الخارجية لمملكة النمسا Staatskanzlei وإدارة العلاقات الخارجية للإمبراطورية Reichskanzlei، وكان هناك صراع دائم وتضارب في الاختصاصات بينهما حتى عام 1790، حيث كان يتم اعتماد واختيار السفراء من قبل الإدارتين، مع إلزام هؤلاء بإرسال تقاريرهم إلى الإدارة المختصة حسب طبيعة الموضوع[3].

وقد يشكل صلح كارلوفيتز في عام 1699 بداية المرحلة الثانية[4] وبداية

---

(1) M.B. Hayne, The French Foreign Office and the Origins of the First World War, (Oxford: Clarendon Press, pp. 11 et seq.).

(2) M.S. Anderson, Op.cit., p. 74.

(3) Ibid, p. 68.

(4) أنظر مفاوضات رئيس الكتاب رامي محمد أفندي في كارلوفيتز:
J. Hammer- Purgstall, Histoire de l'Empire Ottoman: Depuis son Origine jusqu'à nos Jours, (Paris: Bellizard & Hellert, 1835-1843, Vol. 12, pp. 31 et seq.).
Rifaat Abou-El-Haj, Ottoman Diplomacy at Carlowitz, Journal of the American Oriental Society, Vol 84/4, 1967, pp. 489-512.
وهي في الأصل رسالة دكتوراة للكاتب من جامعة برنستون في عام 1963 وبعنوان:
The Reisulkuttab and Ottoman Diplomacy, Op.cit., pp. 296-297.
وانظر في تأثير هذه الأحداث على اختصاصات الرئيس أفندي:
T.Naff, Reform and conduct of ottoman Diplomacy, Op.cit., pp. 296-297.
H.Gibb, Op.cit., p. 213.
J. Deney, Reis Ul-Kuttab, EI, III, pp. 1140-1142.

قيام الرئيس أفندي بتوجيه نظام الدبلوماسية العثمانية والإسهام بشكل متزايد في صياغة السياسات الخارجية، حيث تزايدت أعباء الصدر الأعظم في إدارة الشؤون العامة للدولة، مثلما ازدادت العلاقات الخارجية سعةً وعمقاً وحرجاً، فبدأ بدوره في تفويض الرئيس أفندي بمهام إدارة وتنظيم مجمل الشؤون الخارجية، وإن ظلّ من الناحية الرسمية خاضعاً لإشراف الصدر الأعظم، إذ صار من مهام الرئيس أفندي جعل السلطان والصدر الأعظم على معرفة بمجريات الأحداث والتطورات في الخارج رغم نقص الأدوات والوسائل الملائمة.

ولهذا أضحت كل الاتصالات الخارجية تتم في مكتب الرئيس أفندي وتحت إشرافه وتوجيهه في حضور الترجمان وقاضيي العسكر، خاصة تلك الاتصالات المستمرة والمنتظمة بالسفارات والقنصليات فيما يتعلق بأدق الأمور وأكثرها تفصيلاً من قبيل الأزياء التي يجب على الأجانب ارتداؤها في مختلف المناسبات أو حتى الإشراف على الخمور التي تأتي برسم الأجانب، مثلما تزايدت اختصاصاته في المفاوضات والمؤتمرات الدولية التي أصبح يحضرها ويديرها بشكل أكثر استقلالاً عن توجيهات أو تعليمات العاصمة، وإن كانت مصاحبته للصدر الأعظم في الحملات الحربية قد تقلل من تأثيره على المفاوضات مع الدبلوماسيين الأجانب في الأستانة.

وللتدليل على مكانة الرئيس أفندي، كان الوصول إلى هذا المنصب مقدمة لتسنم وظائف أعلى، كما صارت له مكانة داخل الديوان الإمبراطوري. فأعضاء الديوان في عهد محمد الفاتح مثلاً كانوا هم الصدر الأعظم ووزراء القبة وقضاة العسكر ومفتي العاصمة وآغا الإنكشارية والنشانجي والدفتردار، فإذا ما انعقد الديوان تلا رئيس الكتاب الأوراق المعروضة بعد أن يكون قد فرزها وحول القضايا غير المهمة إلى الإدارات الفرعية المختصة.

ولهذا كان النشانجي أعلى مرتبة من الرئيس، وإن كان هذا يعود في حقيقة الأمر إلى اختصاص النشانجي في البداية بالأمور الخارجية، فلم يكن عمل النشانجي مجرد وضع طغراء السلطان، بل كان يعهد إليه بتحرير

المكاتبات السلطانية الموجهة إلى الدول، ولذلك كان يختار من بين العلماء القادرين على الإنشاء، ثم عهدت وظيفة الإنشاء إلى رئيس الكتّاب، فاقتصر عمل النشانجي على توقيع الطغراء وأصبح أدنى في المكانة من رئيس الكتاب، وإن لم يكن عضواً في الديوان وإنما ظل يجلس على تختة خارج الديوان Reis Takhtasi لفترة طويلة ثم أصبح عضواً من أعضاء اليمين بالداخل[1].

وكانت المرحلة الثالثة والأخيرة في حياة الرئيس أفندي بموجب الخط الهمايوني الصادر في 23 ذي العقدة 1251 الموافق 11 مارس 1836 من السلطان محمود الثاني إلى الصدر الأعظم محمد أمين باشا بإلغاء كلمة الرئيس أفندي والكخيا بك، وإنشاء نظارتين، الأولى نظارة الشؤون الداخلية أو الملكية محل الكخيا بك، والثانية نظارة الشؤون الخارجية محل الرئيس أفندي، فأصبح محمد عاكف باشا آخر رئيس أفندي وأول وزير خارجية عثماني[2].

---

(1) J. Deney, Op.cit., p. 1141.

على همت الآقسكي، أبو الفتح السلطان محمد الثاني، تعريب محمد إحسان عبد العزيز، (القاهرة: مطبعة السعادة، 1953، ص 176). وقارن في مرحلة تالية في القرن السادس عشر: Fanny Davis, The Palace of Topkapi in Istanbul, (New York: Charles Scribner, 1970, p. 77).

فمن خلال إحدى اللوحات التي تصور اجتماعات الديوان نلاحظ أن الصدر الأعظم يجلس تحت النافذة التي يتسمع منها السلطان، ويجلس على يمينه الوزراء الأربعة، ويجلس على يساره قاضيا العسكر، وفي أحد الجوانب يجلس سكرتير الدولة (الرئيس أفندي) يكتب ما يجري وما يتخذ من قرارات بانشغال شديد، على حين يجلس في الغرفة الأخرى الكتبة الذين ينسخون ما يرد إليهم من سكرتير الدولة للتسجيل وعمل التلخيصات التي ترفع إلى السلطان، فإذا ما صدق عليها وسمت بالطغراء، وهناك عدد متغير آخر من أعضاء الديوان منهم النشانجي والقبطان باشا ودفتردار الأناضول والرومللي وأغا الإنكشارية وقاضي العاصمة، ومن كان منهم برتبة الوزير يسمح له بالجلوس على الأريكة.

(2) J.C. Hurewitz, Ottoman Diplomacy, Op.cit., p. 149.

وقد تمّ هذا الأمر في إطار إدخال السلطان محمود الثاني تعديلات جذرية في كل المؤسسات (لدرجة إلغاء مسمى الصدر الأعظم ذاته في عام 1838 وأصبح يلقب بالوزير الأول لفترة) وعلى رأسها وزارة الخارجية، حيث أنشأ كذلك وظيفة مستشار الخارجية في نوفمبر 1836، وتم تقسيم الإدارات التقليدية للآمدجي والمكتوبجي وغيرها إلى أقسام وإدارات للشؤون الداخلية وألحقت بوزارة الداخلية، وإلى أقسام وإدارات للشؤون الخارجية وألحقت بوزارة الخارجية[1].

فإذا ما أضفنا إليها ما سبق ذلك من تطوير إدارات الترجمة والوثائق، ومن إحياء السلكين الدبلوماسي والقنصلي العثمانيين، لاعتبرنا أن السلطان محموداً الثاني قد أنشأ بالفعل وزارة خارجية بكل عناصرها الأساسية، لدرجة أن عدد الموظفين الرسميين داخل تلك الوزارة قد وصل إلى مائتي موظف في عام 1870، في الفترة التي كان يعمل فيها تسعون موظفاً في وزارة الخارجية الفرنسية ومائة وأربع وثلاثين في مثيلتها الروسية[2].

ويهمنا هنا الإشارة إلى إحدى الإدارات المعاونة التي كانت لها أهميتها في التنظيم العثماني وإدارة العلاقات الخارجية وهي الترجمة، فقد سبقت الإشارة إلى استعانة الرئيس أفندي بجهاز من التراجمة للقيام بمهامه في إدارة العلاقات الخارجية، وهي وظيفة سابقة نجدها في كل الدول الإسلامية السابقة على نشأة الدولة العثمانية، إذ كان من مهام هؤلاء المساهمة في إبرام المعاهدات التجارية والسياسية بين الدول الإسلامية والشعوب الأجنبية، ولهذا فقد كان من المنطقي تماماً أن تتزايد أهميتهم في الدولة العثمانية على وجه خاص لكثرة الصلات التجارية والسياسية وعظم شأنها.

ولما ازدادت العلاقات الأجنبية أهمية وأصبحت أكثر تعقيداً ازداد نفوذ

(1) B. Lewis, The Emergence, Op.cit., p. 96.

(2) C. Findely, The Formation of the Ottoman Foriegn Ministry, Op.cit., p. 406.

تراجمة الباب العالي، وبدأ التخصص داخل ديوانهم، حيث كانوا ينقسمون إلى مجموعات تختص كل مجموعة بدولة أجنبية أو ببعض منها. ولم يكن عملهم مجرد الترجمة وإنما كان لصيق الصلة بإدارة العلاقات الخارجية وذلك من خلال قيام هؤلاء بإعداد المذكرات السياسية التي تتناول النقاط الرئيسية التي يناقشها الرئيس أفندي في مقابلاته مع سفراء الدول.

وكان رئيس التراجمة أو ديوان ترجماني يحضر مقابلات السلطان والصدر الأعظم والرئيس أفندي للسفراء وكبار الشخصيات الأجنبية، ولهذا يسعى السفير لمقابلة ترجمان الرئيس أفندي ليبحث معه المشكلات العاجلة أو المعلقة بين الدولة العثمانية والدولة التي يمثلها السفير، مما جعل لهذا الترجمان مركزاً مرموقاً في نظر أعضاء البعثات الأجنبية في العاصمة والمستمد بطبيعة الحال من اتصاله الوثيق بالرئيس أفندي.

وقد كان التراجمة في البداية من أصول شتى، قبل أن تصبح حكراً على آل الفنار اليونانيين، (بل وكان منهم كآل مافرو كورداتو وزراء خارجية) وذلك لأن الأتراك لم تكن لديهم حتى القرن السابع عشر المعرفة الكافية باللغات الأوروبية الغربية وإن كانت لهم بالطبع معرفة باللغات اليونانية والكرواتية وهي لغات لا تستخدم إلا بشكل قليل في مجال الدبلوماسية، وذلك في حالة قيام إمبراطور الهابسبورج باختيار مبعوثيه من رعاياه السلاف، فتكون المقابلة في هذه الحالة دون وساطة التراجمة.

ولم تكن هناك عموماً لغة واحدة للتعامل الدبلوماسي على ضفاف البسفور، حيث كانت تستخدم الإيطالية واللاتينية واللهجات لسفراء الإمبراطور وبولندا، بينما كان سفراء روسيا الأوائل يستخدمون اللغة التركية إذ كانت لغتهم الأصلية كآل داوودوف وآل منصوروف. ولهذا شعرت الدول الأوروبية بحاجتها إلى تعلم اللغات الشرقية وبخاصة التركية، وأنشئت لهذا الغرض أكاديميات متخصصة مثل أكاديمية اللغات الشرقية Orientalische Akademie في النمسا منذ عام 1754 أو الكوليج دي فرانس وغيرها في القرن

الثامن عشر[1].

وقد استمر احتكار يونان الفنار لمكتب الترجمة إلى حين نشوب الثورة اليونانية، حيث تم التخلص من هؤلاء وإحلال أفراد مسلمين محلهم، وكان أولهم يحيى أفندي بلغار كأول ترجمان مسلم للباب العالي في هذا الوقت. ثم تزايدت أهميتهم مع زيادة مصاعب الدولة خاصة بعد هزيمة قونية، فتم تزويد المكتب بعدد من الكفاءات من الديوان الهمايوني من أمثال علي أفندي وصفوت أفندي ثم فؤاد أفندي وأحمد وفيق أفندي وهم من الرجال الذين قادوا حركة التنظيمات بعد ذلك.

ولهذا فقد نمى المكتب بسرعة كبيرة وتكونت هيئته ـ في عام 1841 مثلاً ـ من ثلاثين موظفاً على رأسهم مترجم الديوان ثم المترجم الأول ثم الدرجات الأولى والثانية من المساعدين، وذلك على حساب مكاتب الآمدجي والبيلكجي التي تفتتت وتم توزيع اختصاصاتها بين وزارات الخارجية والداخلية والخزانة، وقد ألحق مكتب التراجمة بوزارة الخارجية في عام 1860[2].

ويلاحظ أخيراً أن التنظيم الداخلي قد تشابه في معظم وزارات الخارجية في القارة الأوروبية في هذا العصر، حيث صارت هناك مجموعة من الإدارات السياسية التي يتم توزيعها على أسس جغرافية أو موضوعية مع الأخذ بالمرونة الكاملة في التنظيم من حيث العدد والنطاق والاختصاص لتواكب التغيرات المتسارعة وتتابع البعثات الدبلوماسية بالخارج.

وحول هذه النواة من الإدارات السياسية، تجمعت إدارات أخرى خاصة

---

(1) M.S. Anderson, Op.cit., p. 91.

وفي بريطانيا منح أستاذ كرسي العربية في اكسفورد علاوة سنوية قدرها مائة استرليني في عام 1699 ليقوم بتدريب الطلاب على اللغة التركية والعربية لكي يتمكنوا من ترجمة الرسائل الآتية من الحكام المسلمين، وإن لم يحدث تطور كبير في ذلك لدرجة أن هناك رسالة من والي طرابلس في عام 1750 أرسلت إلى هولندا للترجمة، بينما انتظرت رسالة سلطان مراكش لجورج الثالث في عام 1779 أشهراً بعد وصولها لعدم وجود مترجم.

B. Spuler, Op.cit., pp. 17-18.

(2) C. Findley, The Formation, Op.cit., p. 399.

القنصلية والتجارية، فضلاً عن التنظيم الداخلي للوزارة والشؤون القانونية والتزامات القانون الدولي والشؤون المالية، كما أصبح الأرشيف الدبلوماسي أكثر اكتمالاً في الأستانة منذ عام 1850 وتم تعيين مدير للسجلات والوثائق الدبلوماسية في نهاية عام 1860[1].

ثانياً: البعثات الدبلوماسية الأجنبية:

إن الناظر إلى الوضع الأوروبي في بدايات العصر الحديث، يجد أن الدول الأوروبية كانت منقسمةً من حيث التبادل الدبلوماسي إلى مركز أو قلب يضم تلك الدول الغربية التي أضحت تتبنى فيما بينها نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة، وإلى هامش أو أطراف يضم شرقي وشمالي القارة، حيث لم تكن الدبلوماسية الدائمة لتشغل مكانةً مماثلة، وحيث التنظيم الدبلوماسي أكثر بدائية. ولا يوجد بين القلب والأطراف أو المركز والهامش إلا الحد الأدنى من الصلات البسيطة، ذلك لأنه كانت لكلا الطرفين اهتمامات سياسية ودبلوماسية موجهة غير وجهة الطرف الآخر.

فشرقي القارة كان نشيطاً بحق في مجال العلاقات الدبلوماسية، وإن كان هذا النشاط الدبلوماسي موجهاً حيث يجد الاهتمام والحاجة إلى الفعل، خاصة بولندا وروسيا والتي كانت كل منهما تدخل في علاقات دبلوماسية مكثفة في شرقي القارة، لكن إلى هذا الحد الجغرافي الفاصل بين شرقي وغربي أوروبا لا نجد سوى الاتصالات الهامشية والمؤقتة وأقل القليل من العلاقات الدبلوماسية مع دول غربي القارة[2].

---

(1) M.S. Anderson, Op.cit., p. 95.

(2) M.S. Anderson, Op.cit., p. 27.

ويضرب مثلاً على ذلك بولندا التي أرسلت في الفترة ما بين عامي 1492 و1506 خمس وتسعين بعثة دبلوماسية، ذهبت خمسة عشر منها إلى المجر، وحوالي عشر أخريات إلى كل من مولدافيا والفرسان التيوتون في شرقي بروسيا وخانات التتر في القريم والإمبراطورية العثمانية، واستقبل إمبراطور الهابسبورج ثماني بعثات وكذلك البابا، لكن إلى هذا الحد الجغرافي لا يوجد اتصال مع غربي القارة.

إلا أن الدولة العثمانية بوجودها المؤثر في شرقي ووسط القارة احتلت مكانة مرموقة وغامضة في نفس الوقت في هذا النظام الأوروبي، فهي باعتراف الجميع قوة عظمى، شكلت منذ بداياتها خطراً محدقاً ليس فقط على جيرانها المتاخمين لها وإنما امتد هذا الشعور إلى معظم دول القارة، وإن كانت توسعاتها قد جعلت الدولة العلية بحق عاملاً له وزنه المؤثر في الحسابات السياسية للقوى القومية الناهضة داخل القارة من خلال محاولتها الاستعانة بقوة «التركي» لصالح الأماني القومية لشعوبها ودولها ضد هيمنة البابوية والإمبراطورية طوال العصور الوسطى.

بل إننا نجد في عام 1494 أن البابوية ذاتها ونابولي قد سعتا إلى طلب مساعدة الترك ضد فرنسا، وقدم سفير تركي إلى البابا اسكندر السادس في عام 1500 الدعم العسكري العثماني مقابل التنازل عن أوترنت، وإن كان علينا الانتظار حتى ثلاثينات القرن السادس عشر لنرى أولى المحاولات الجادة لتوازن القوى داخل القارة من خلال سعي فرانسوا الأول ملك فرنسا إلى إدخال الدولة العثمانية في إطار الدبلوماسية الفرنسية ضد قوى الهابسبورج، حيث كان يأمل في بناء جبهة شرقية ضد الهابسبورج على أن يكون نطاقها الجنوبي هي الدولة العثمانية ثم الأمراء المسيحيين في الشمال وفي المجر وترانسلفانيا وبولندا.

ولهذا فقد كانت أوروبا تتبع السياسة الفرنسية باهتمام وقلق شديدين وتأكدت من قيام تحالف بينها وبين الدولة العثمانية عندما غادر باريس دي لافوريه كأول سفير فرنسي مقيم في دولة إسلامية في عام 1536، وكان مكلفاً بعقد معاهدة تجاوزت في الظروف السائدة وقتها مجرد النقاش حول شروط تجارية بحتة[1].

---

(1) **محمد، فريد بك**، تاريخ الدول العلية التركية، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط 2، 1896م ص ص 91 ـ 94).

Bernard Lewis, The Muslem Discovery of Europe, (London: Weidenfeld & Nicolson, 1982, pp. 110-117).

وهذه الخطوة تبعتها خطوات أخرى واقتدت بها معظم دول القارة التي سعت إلى محاولة الاستفادة من المزايا الدبلوماسية والتجارية للتعامل مع الدول العثمانية، حتى أضحت الأستانة بحق عاصمة الدبلوماسية الأوروبية. ففي نهاية القرن السادس عشر كانت معظم دول شرقي وغربي القارة ترسل مبعوثين بشكل منتظم ومتكرر إلى الأستانة، بل كان للبندقية وفرنسا وإنجلترا والإمبراطور بعثات دبلوماسية دائمة[1].

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تبعتها غالب دول القارة، منشئة بذلك مجتمعاً مقيماً من الطبقتين العليا والوسطى الأوروبية، وإلى جانب عددٍ كبير من المساعدين والتابعين المحليين الذين يعملون في خدمة هذه البعثات من غير المسلمين. فظهر بذلك مجتمع مسيحي جديد يتكون في معظمه من الكاثوليك يتشكل من مختلف القوميات والمجتمعات الأوروبية، ويتحدثون عدداً من اللغات وأصبح أعضاء هذا المجتمع الجديد يعرفون في الغرب وفي داخل الدولة العثمانية باسم Tatli Su Frengi[2].

ويعود ذلك في حقيقة الأمر إلى أن شبكة العلاقات الخارجية للدولة العثمانية خاصة فيما يتعلق بالدائرة الأوروبية بالأساس والتي حرصت على التعامل

---

(1) أنظر في بدايات التمثيل الدبلوماسي الأوروبي على شاطىء البسفور، خاصة البندقية عام 1454، وبولندا عام 1475، وروسيا عام 1497، وفرنسا عام 1525، والنمسا عام 1528، وانجلترا عام 1583، وهولندا عام 1612:

- Bertold Spuler, La Diplomatie Europeenne á la Sublime Porte aux XVII^e et XVIII^e Siecles, Revue des Etudes Islamiques, 1971, Vol. 39, pp. 3-30.
- Joseph Von Hammer, Memoire sur les Premieres Relations Diplomatiques entre la France et la Porte, Journal Asiatique, Vol. 10, 1927, pp. 23-26.
- De Lamar Jensen, The Ottoman Turks in Sixteenth Century French Diplomacy, The Sixteenth Century Journal, Vol. XVI, No. 4, 1985, pp. 451 et seq.
- A.L. Horniker, William Harborn and the Beginning of Anglo - Turkish Diplomatic and Commercial Relations, Journal of Modern History, Vol. XIV, No. 3, 1942, pp. 289-316.

(2) B. Lewis, The Muslem Discovery, Op.cit., p. 101.

خاصة السفير الفرنسي ونائب القاصد النمسوي اللذان كانا يلازمان السلطان في كل حروبه في البلقان وفي الأناضول، وسفير هولندا، كما تضمن صلح كارلوفيتز دخول ممثل روسي إلى الأستانة، وبهذا اكتمل المجتمع الدبلوماسي هناك بوجود ممثل دائم لدولة أرثوذكسية.

الدبلوماسي الدائم مع الدولة العلية، كانت تجعل هذه الأمم المسيحية المتعاملة معها على ثلاث فئات: الأمم التي يضمن لها السلطان معاهدات الامتيازات بما فيها من حق اعتماد قناصل لهم الاختصاص القضائي، وأمم أخرى حصلت على معاهدات سلم وصداقة بما فيها من تمثيل دبلوماسي دائم على شاطىء البسفور، وأمم ثالثة لم ترتبط بأي معاهدات سواء امتيازات تجارية أو سلم وصداقة. فكانت الأستانة محوراً للتنافس والصراع بين سفراء وممثلي الدول الأوروبية في سبيل التحالف مع الدولة العلية أو الحصول على امتيازات أكثر أو حماية تجارة الدول التي لم ترتبط بمعاهدات تحت راية أو علم الدولة.

وكان مثالها الأول والصريح في المنافسة التي احتدمت بين فرنسا وبريطانيا على حق الرعاية للتجارة الهولندية، خاصة بعد نجاح ثورتهم ضد التاج الأسباني في عام 1600، فرأى سفير بريطانيا أن الهولنديين قد أصبحوا أمة مستقلة ومن ثم يدخلون في إطار الامتيازات البريطانية، على حين كان من رأى سفير فرنسا أن الهولنديين لا زالوا رعايا الإمبراطور الاسباني، وأن نتيجة الثورة لم تحسم بعد. وقد كان الصدر الأعظم في صف سفير فرنسا، مما اضطر السفير البريطاني إلى استمالة القبطان باشا، والذي كان لتدخله لصالح سفير بريطانيا أثره في القرار الذي اتخذه الباب العالي[1].

---

(1) يوسف بك آصاف، المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروباوية (القاهرة: المطبعة العمومية، 1896، ص 70). بند 33 من الامتيازات البريطانية: «وقع قديماً خلاف بين سفير دولة انكلترا وسفير دولة فرنسا المقيمين لدى بابنا العالي، وذلك فيما يختص بتجار الأمة الهولندية، ورفع كل من السفيرين عريضة يطلب فيها أن تكون البضائع الهولندية الآتية إلى ممالكنا المحروسة مجبرة على المجيء تحت الراية الفرنساوية أو الإنكليزية، فأجيب طلب السفيرين مصدقاً عليه بامضائنا الشاهاني. غير أن سنان باشا. . . أعلم الحضرة الشاهانية بصفته أميرالاً خبيراً بالأمور البحرية أن من الموافق أن يكون الهولانديون تحت حماية سفير انكلترا ويدرج ذلك في المعاهدة المبرمة مع دولة الإنكليز، فصدق الوزراء جميعهم على هذا الرأي.

A.L. Horniker, Anglo-French Rivalry in the Levant from 1583 to 1612, Journal of Modern History, Vol. XVIII, No. 4, 1946, pp. 289-305.

كما شكلت قضايا الدرجات الدبلوماسية وما كان يرتبط بها من أسبقيات محوراً للتنافس بين كل دول القارة حتى لائحة فيينا في عام 1815، وحرصت الدولة العلية في تعاملها مع هذه القضايا على وضع بعض القواعد والأمور لعل من أهمها مخاطبة ملوك وحكام أوروبا أصحاب السيادة، والأخذ بنظام الدرجات الدبلوماسية ثم إجراءات حسم الخلافات بين مجتمع الأستانة حول تلك القضايا.

فمن ناحية أولى درجت التقاليد الدبلوماسية العثمانية على تسمية ملوك أوروبا المسيحيين بـ «القرال»، وهي كلمة سلافية تعنى الملك، ومخاطبتهم بألقابهم الصحيحة كما يدعونها هم أنفسهم، وإن استمرت ترفض الاعتراف بلقب أكبر من ملك لأي حاكم مسيحي[1]، وحتى الإمبراطور الروماني المقدس لم يكن يخاطب إلا بملك فيينا حتى معاهدة ويستفروك westvrok في عام 1606 وهي المعاهدة التي أعفيت النمسا بموجبها من دفع الجزية السنوية وقدرها ثلاثون ألف دوكا وتعويض الدولة العلية عنها بمائتي ألف، بالإضافة إلى الهدايا الطوعية التي يحملها سفراء كل من الجانبين، كما أعطي ملك فيينا لقبه الإمبراطوري: القيصر[2].

---

(1) حيث كانت صيغة مخاطبة كل حكام المسيحية هي: «افتخار الأمراء العظام العيسوية، مختار الكبراء الفخام في الملة المسيحية، مصلح مصالح جماهير النصرانية، ساحب أذيال الحشمة والوقار، صاحب دلايل المجد والافتخار، ولايت... قرالى، ختمت عواقبه بالخير». على حين كانت صيغة مخاطبة الملكات مثل اليزابيث الأولى على النحو التالي: «افتخار المخدرات العيسوية، مختارة الموقرات في الملة المسيحية، مصلحة مصالح... ولايت انكلترة فراليجة سي ايليزابث ختمت عواقبها بالخير.

A.S. Skilliter, Three Letters from the Ottoman Sultana Safiye to Queen Elizabith I, In: S.M. Stern & R. Walzer (eds), Oriental Studies, Vol. III, (Oxford: Burno Cassirer, 1962, pp. 119-158).

(2) برنارد لويس، السياسة والحرب، في شاخت وبوزورث (تصنيف)، تراث الإسلام، ترجمة محمد زهير، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد 8، 1978، ص 294).

Lord Kinross, The Ottoman Centuries (London: Jonathan Cape, 1977, p. 319).

على حين كانت أولى الممالك الأوروبية المتميزة في هذا السياق هي فرنسا زمن فرانسوا الأول حيث درجت التقاليد الدبلوماسية العثمانية على مخاطبته «بالبادشاه»، وهي كلمة فارسية كانت تستخدم للإشارة إلى السلاطين العثمانيين وإلى الحكام أصحاب السيادة ذوي المكانة المساوية لهم[1].

وكذلك كانت نظم الحكم الجمهورية أكثر ملاحظة من جانب العثمانيين، حيث كانوا يدخلون في علاقات وثيقة مع جمهوريات راجوزة والبندقية وجنوة والولايات المتحدة الهولندية، وحيث يستخدم لقب «كنز» مثلاً في مخاطبة راجوزة وجمهورية الجزر السبع، ولقب «الدوق» في مخاطبة سلطات البندقية.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول كانت ترى أن موضوع اللقب المخاطب به من الأهمية لدرجة النص عليه في المعاهدات الدولية، خاصة روسيا في زمن بطرس الأكبر وخلفائه، والذي اعترفت به الدولة العلية في معاهدة كوجوك قينارجه[2].

ومن ناحية ثانية، كانت الدبلوماسية العثمانية على وعي وإدراك كاملين ـ

---

(1) يوسف بك آصاف، المرجع السابق، ص 18.
بند 44 من الامتيازات الفرنسية: «بما أن لقب إمبراطور لقب به بابنا العالي جلالة ملك فرنسا منذ القدم، فسفراؤه وقناصله يعاملون ويعتبرون من بابنا العالي بالإكرامات الموافقة لهذا اللقب». ويذكر هامر في حوادث عام 1668 استقبال السلطان للسفير الفرنسي دي لاهاي، وممازحة الصدر الأعظم له بأن ملك فرنسا يجب أن يكون سعيداً باعتراف الدولة العلية به على أنه بادشاه ومعاملته على نحو مساو للسلطان، وأن سفير فرنسا هو الوحيد من بين كل المبعوثين المقيمين الذي أعطي سيده لقب بادشاه، وما كان من سلوك السفير ورده بأن ملك فرنسا قد حاز لقبه من الله ثم من سواعد أبطاله.

(2) J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record 1535-1914, (New Jersey: D. von Nostard, 1956, Vol I, p. 58).
محمد فريد بك، المرجع السابق، ص 192. مادة 13: «يلزم استعمال هذه العبارة في اللسان التركي «تماماً روسية لولرك بادشاهي» يعنى إمبراطور جميع بلاد الروسيا من طرف دولتنا =

لطول الخبرة والمعاملات - بالدرجات التي درجت الدبلوماسية الأوروبية على الأخذ بها، بل وكانت تتبع مبدأ المعاملة بالمثل في إرسال بعثاتها الخاصة ثم الدائمة بعد ذلك.

فهي بدايةً تستخدم كلمة«إيلجي» أو سفير للتعبير عن كل المبعوثين الدبلوماسيين، ثم كانت تمايز بين درجاتهم حيث ترسل فرنسا وإنجلترا وهولندا مبعوثيها الدبلوماسيين بدرجة سفير (أنباسادور)، وكان يطلق على مبعوث بلاط فيينا لقب مقيم (رزيدان) بدرجة نائب قاصد (انترنونس)، وهي منزلة وسطى بين السفراء والقائمين بالأعمال بينما احتفظ مبعوث البندقية طويلاً بلقب البايل، وكانت أسبانيا وبروسيا ومملكة نابولي وروسيا والسويد والدانمرك ترسل مبعوثيها غالباً بدرجة قائم بالأعمال[1].

بل إن التقاليد الدبلوماسية العثمانية كانت تعرف ممثلين دبلوماسيين من درجات أخرى، خاصة في الدول التابعة لها أو المرتبطة معها بعلاقة من علاقات دار العهد وبالأخص راجوزة ومولدافيا والبغدان، فالوضع المتميز لراجوزة يظهر من خلال بعض المؤشرات والتي نركز منها لطبيعة الدراسة على الحق في تسمية قناصل تابعين لها في الدول الأوروبية وداخل الدولة العثمانية ذاتها، فهي الدولة التابعة الوحيدة التي كان لها قناصل داخل البلقان والأناضول.

= العلية في جميع السندات وعامة المكاتيب وفي كل خصوص اقتضى وضع هذا اللقب المعتبر أعنى: تماماً روسية لولرك امبراطورية سي. وهي أمور كانت ملحوظة في الدبلوماسية الروسية عموماً، خاصة في زمن إيفان الرهيب الذي أصر في معاهدات الصلح مع بولندا في عام 1582 على أن يمنح لقب قيصر قازان واستراخان لأن القلاع التي ينوي تسليمها لملك بولندا لا تعد شيئاً مقابل الاعتراف له بهذا اللقب. بل ونلاحظ أن القيصر كان يرفض مخاطبة ملوك الدانمرك والسويد بالأخ، ثم أصبح غير راغب في اعتبار أي من أصحاب السيادة مساوياً له في المكانة عدا السلطان والإمبراطور، وإن كانت مكانة الأخير مشكوكاً فيها لأنها مملكة انتخابية.

(1) احمد جودت باشا، تاريخ جودت، (الأستانة: دار سعادت، 1309، ج 6، ص ص 254 - 257).

كما لم يكن هناك وكيل مقيم في الأستانة (قابي كتخداسي) يتولى حل المشاكل الثنائية بين الطرفين، وإنما درجت راجوزة على إرسال سفراء كل عام مزودين بتعليمات خاصة لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها الجزية المفروضة عليها والتجارة طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، علاوة على وجود مبعوث مقيم لها بالأستانة مع ملاحظة أن الدولة العلية لم تكن ترسل إلى راجوزة مبعوثين دبلوماسيين وإنما مجرد مندوبين للتفاوض في الأمور المالية والإدارية[1].

وقد كان لأمراء البلقان ـ خاصة صربيا والبغدان والأفلاق ـ ممثل مقيم في الأستانة لمعالجة المسائل المشتركة التي قد تنشأ بين الأمير وبين الباب العالي، إلى حين اشترطت روسيا في معاهدة كوجوك قينارجة لصالح هؤلاء الأمراء حق إرسال قائمين بالأعمال (مصلحتكذار) إلى الأستانة لرعاية شؤونهم، على أن يعاملوا بموجب قانون الشعوب[2]. وكانت بعض الدول الأوروبية ذات الارتباط الوثيق بالسياسة الشرقية درجت على أن ترسل إلى هذه الولايات وكلاء دبلوماسيين Agent Diplomatique أو وكيل دبلوماسي وقنصل عام سواء في ذلك لدى صربيا حتى عام 1879 أو لدى رومانيا حتى 1880 أو لدى بلغاريا حتى 1908 أو حتى لدى تونس إلى عام 1881[3].

(1) Perer F. Sugar, Southeastern Europe under Ottoman Rule: 1345-1804 (Washington Univ. Press, 1977, p. 168).

(2) محمد فريد، المرجع السابق، ص 166. مادة 16/ تاسعاً: «يرخص لأمراء هذه الحكومات أن يقيم كل منهم من طرفه وكيلاً لدى دولتي العلية باسم «مصلحتكذار»، ويكونوا هؤلاء الوكلاء نصارى من ملة الروم بدلاً من القبو كتخدايات الذين كانوا يتعاطون رؤية أمور الملك، وتجري في حقهم من جانب دولتي العلية المعاملة بكامل المروءة وينالون ما يستحقونه بحسب قواعد الملل».

(3) R. Genet, Op.cit., Tom. I, p. 407.

D. Siger, M. Small, The Composition and status Ordering of the International System 1815-1940, World Politics, Voil XVIII, Jan. 1966, pp. 243-244.

ومن ناحية ثالثة، فقد كانت الأستانة مسرحاً لتنافس مختلف المبعوثين الدبلوماسيين على الصدارة والأسبقية وقد انتقلت إليها كل الصراعات الأوروبية حول هذه القضايا، ولهذا فقد سعت الدبلوماسية العثمانية إلى حسم تلك الأمور عن طريق الأخذ بعدد من الإجراءات، منها الاعتراف - بموجب الاتفاقات الدولية - بأولوية سفراء فرنسا على غيرهم من المبعوثين الدبلوماسيين، ومنها الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل في إرسال المبعوثين الدبلوماسيين، ومنها الإعلان بأن السلطات العثمانية تعتبر كل المبعوثين الموجودين على شاطىء البسفور من درجة واحدة رغم الاختلافات الواقعية فيما بينهم[1].

ذلك لأن قضايا الأسبقية والصدارة لم تكن لتعرف حتى لائحة فيينا 1815 إجماعاً دولياً، وإنما كان الأمر عرضة لعدد من التسويات منها على سبيل المثال لائحة البابا يوليوس الثاني في عام 1504 رغم عدم الاتفاق حول وجودها أولاً وحول مدى قبول الدول بها ثانياً، وأن لممثلي البابا (الوكلاء والقاصد الرسولي) الأولوية على سائر ممثلي الدول، ويليهم ممثل الإمبراطور الروماني المقدس، وأن الممالك الوراثية أعلى مرتبة من الناحية الدبلوماسية من الممالك الدستورية الانتخابية، وأن الجمهوريات أدنى من كل الممالك[2].

---

(1) G.F. Abbott, Under the Turk in Constantinople, A Record of Sir John Finch's Embassy 1674-1681, (London: Macmillan & Co., 1920, p. 205).

حيث يورد في مذكراته أن التمييز بين السفراء وبين المقيمين والذي كان يعني الكثير بالنسبة للمبعوثين الأوروبيين لم يكن ليوجد عند الترك، وعندما كان السفير يدعي الأسبقية على الوزير المقيم على أساس الدرجة الأعلى كان رد الترك عليه بأنه مجرد مندوب أو وكيل لسيده وليس أعلى من ذلك. وإن كان هذا لم يمنعهم من استغلال هذا الأمر للتلاعب بمواقف الدول سعياً إلى الأسبقية، كما خاطب الرئيس أفندي مطالباً بضرورة وجود تمييز بين درجات الوزراء الأجانب لأنه لا يجوز أن يعامل سفير دولة كبرى على نحو مساوٍ لمقيم أمير صغير أو سفير إحدى الجمهوريات.

(2) مثال هذه المنافسات ما وقع في عام 1619 في بلاط جيمس الأول ملك بريطانيا وبمناسبة عيد ميلاده، حيث أجلس سفيرا فرنسا واسبانيا على يمين الملك وعلى نفس المسافة منه، =

وإن كان الأمر في مجال الأسبقية وغيره من المجالات الأخرى قد يقبل الاستثناء والتسوية خاصة فيما يتعلق بالبندقية أو هولندا، أو قد تحصل الدولة على مكانة دبلوماسية أعلى وأسمى بالنظر إلى ظروف لا تتعلق بالضرورة بمكانة الدولة في النظام الأوروبي، وإنما قد تعود في إحدى حالاتها إلى الإرادة المنفردة لبعض قوى النظام أو النص على هذا في اتفاقيات دولية.

لقد نُظر إلى البندقية على أنها مملكة شرفية، وهي شعرت دائماً بحرج وغموض موقفها، فنشأت لديها حساسية مفرطة إزاء أي إجراء قد يترتب عليه المساس بوضعها الدبلوماسي. كذلك كانت هولندا من أقوى الدول البحرية والتجارية في القارة، إلا أنها لم تكن مملكة ولهذا لا يعامل ممثلوها معاملة أصحاب الرؤوس المتوجة، فكانت هولندا ترفض قبول هذا الوضع غير المعبر عن مكانتها الفعلية[1].

ومثل هذه المعاهدات الدولية التي عالجت مشاكل الأسبقية والصدارة في

= ومع ذلك اشتكى سفير فرنسا أن الملك يرى السفير الإسباني أفضل منه، وانسحب. مثلما اشتكى سفير البندقية من أن مقعده في الحفل لا يتناسب والمكانة المعترف بها لدولته في المحافل الأوروبية. ورفض ممثل هولندا الحضور لأن مكانه ينطوي على المساواة بينه وبين ممثل دوق سافوي، بالرغم من أن الأخير لم يحضر أصلاً لأنه لم يكن واثقاً مما إذا كان سيعطى الأسبقية على ممثل بوهيميا أم لا.

M.S. Anderson, Op.cit., pp. 34 et seq.

(1) بل إن بريطانيا قد عانت من هذا التناقض في فترة حكم كرومويل لدرجة أن سفير الدانمرك في السويد ادعى الأسبقية في عام 1654 على نظيره البريطاني الذي لم يعد يمثل رأساً متوجاً. مع ملاحظة أن دوقية سافوي أرسلت في عام 1675 بعض مبعوثيها للإعلام بموت الدوق شارل إمانويل الثاني، فعوملوا في فرنسا وفي بريطانيا كما لو كانوا مبعوثي رأس متوج، حيث ارتدى ملكا البلدين ثياب الحداد البنفسجية وهو الأمر المعتاد في حالة موت ملك. بل قد يكون التغيير في المراسم نتيجة لشرط الدولة الأولى بالرعاية، ومثالها في عام 1703 حين عومل ممثل توسكاني في لندن معاملة أصحاب الرؤوس المتوجة قياساً على معاملة ممثل ناخب براندبورج.

William Roosen, Early Modern Diplomatic Ceremonial, Journal of Modern History, Vol. 52, 1980, pp. 452-476.

الدبلوماسية العثمانية، وما قررته من أولوية سفير فرنسا استناداً إلى مبررين وهما: «أن العائلة المالكة في فرنسا قد قبضت على زمام السلطة الملوكية قبل الملوك والأمراء المسيحيين أصحاب الشهرة، وأنها لم تزل محافظة على الولاء الصادق الخالص أكثر من سائر الملوك»[1].

وكذلك ما يتعلق بتحديد درجة المبعوث الدبلوماسي بالنسبة لمبعوثي الدول الأخرى، فالمندوب الروسي مثلاً هو وزير من الدرجة الثانية تتحدد مرتبته بعد وزير الإمبراطور، فإن كان مبعوث الإمبراطور في درجة أسمى (سفير) أو درجة أدنى (قائم بالأعمال)، فإن مرتبة الوزير الروسي تكون بعد سفير هولندا، وإلا - في حالة عدم وجود المبعوث الهولندي بدرجة سفير - يكون بعد سفير البندقية[2].

ومنها كذلك ما يجري مقام المعاملة بالمثل، من قبيل إرسال الدولة العلية في الغالب الأعم مبعوثيها الدبلوماسيين بدرجة نائب قاصد إلى النمسا رداً على إرسال النمسا لغالب مبعوثيها الدبلوماسيين بهذه الدرجة، حيث لم تكن هذه

---

(1) يوسف آصاف، المرجع السابق، ص 19. «إن سفراء فرنسا المعينين لدى بابنا العالي عندما يحضرون إلى ديواننا الهمايوني، أو يذهبون إلى وزرائنا الفخام أو إلى مستشارينا الكرام يعاملون حسب العوائد القديمة بالأفضلية ويقدمون على سفراء إسبانيا وسفراء الملوك الآخرين».

(2) J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Op.cit., V.I, p. 56.

قارن ما أورده محمد فريد، ص 221، نقلاً عن تاريخ جودت، ج 1، ص 360: «وحيث أنه قد تيسر تجديد ما للجوار من حقوق الموالاة والمصافاة بانعقاد هذه المصالحة المباركة، فلدولة الروسيا أن تعين من طرفها في الأستانة أنوبياتو يعني سفيراً متوسطاً، أو مرخصاً من الدرجة الثانية فيقيم لدى دولتنا العلية. وعلى الدولة العلية أن تجري للسفير الموميء إليه بالنظر إلى رتبته مراسم الاعتبار والرعاية الجارية منها لسفراء الدول الأوفر اعتباراً، وإذا وقع احتفال رسمي عمومي وكان سفير امبراطور الألمان في رتبة رفيعة أو صغيرة، فإنه يكون بعد سفير ندرلاند الكبير، وإذا لم يكن لدولة ندرلاند سفير كبير، فإنه يكون بعد سفير ونديك الكبير».

الدرجة في بدايتها حكراً على مبعوثي البابا من الدرجة الثانية كما أصبح عليه الحال بعد ذلك. وإنما كان يحمل اللقب ممثلون دبلوماسيون لحكام مدنيين وإن كانوا بدرجة أدنى من قاصد أو سفير، وذلك لأن النمسا ـ تفادياً لأولوية سفير فرنسا في الأستانة ـ كانت تتبنى درجة نائب قاصد منذ عام 1564، بل وأصبحت علماً على مندوبها المقيم الدائم في الفترة ما بين 1678 وحتى 1856[1].

ولهذه الخلافات وغيرها من القضايا، سعت معظم الدول إلى تكليف موظفين، تتحدد واجباتهم في استقبال الدبلوماسيين الأجانب، ومتابعتهم، وفض ما شجر بينهم من خلاف في مسائل المراسم والاستقبال والدرجات والأولوية، ولهذا الغرض صار يُدعى بمقدم السفراء Conducteur des Ambassadeurs أو مدير المراسم Maitre des Ceremonies أو التشريفاتجي كما كان يسمى في الدبلوماسية العثمانية، الأمر الذي ينقلنا إلى الحديث عن المراسم والإجراءات التي كانت تتبع في الغالب لدى استقبال المبعوثين الأجانب، خاصة السفراء الأوروبيين المقيمين في بلاط «السيد العظيم» كما درجت أوروبا على تسمية العاهل العثماني[2].

(1) مثالها وصول البارون دي بنكلر الوزير المقيم في يوليو 1747 حاملاً تصديق النمسا على معاهدة سلام بدرجة نائب قاصد فوق العادة، واستقبال السلطان له بهذه الصفة وحصوله على إعانات ومنح أعلى من درجة وزير مقيم وبقائه في الأستانة بدرجة نائب قاصد عادي. ويرى هامر أنها المرة الأولى التي يعتمد فيه لدى الباب بهذا اللقب، لأن من سبقه من نواب القاصدين كانوا سفراء فوق العادة ولم يكونوا وزراء مقيمين. ورداً على إرسال بنكلر بدرجة نائب قاصد فوق العادة، أرسلت الدولة العلية مصطفى أفندي بدرجة سفير إلى النمسا في عام 1748 وبمرتبة نشانجي، وهي درجة أعلى من نائب القاصد مصطفى أغا الذي أرسلته في عام 1732 برتبة دفتردار ثاني،

J. Hammer, Op.cit., Vol. 15, pp. 158-159.

(2) أنظر تسمية محمد جلبي لمدير المراسم الفرنسي على أنه «قابيجي كتخداسي» في:

Mohamed Efendi, Le Paradis des Infideles, Un Ambassadeur Ottoman en France sous la Regence, (Paris: F.M., 1981, p. 92). A.J. Loomie, The Conducteur des Ambassadeurs of Seventeenth Century France and Spain, Revue Belg de Philologie et d'Histoire, Vol. 53, No. 2, 1952, pp. 333-356.

ويمكننا استخلاص مراسم استقبال المبعوثين الأجانب في الأستانة بضبط منهجي كبير من خلال الاستشهاد ببعض النماذج التاريخية التي تعكس أنماط السلوك في فترات متعاقبة، منها استقبال سليمان القانوني (1520 ـ 1566) لمندوبي فرديناند الأخ الأصغر لشارلكان والمسؤول عن المجر والنمسا في عام 1544 وسفراء النمسا بعد ذلك، واستقبال السلطان محمد الرابع (1648 ـ 1687) للسفير البريطاني سير جون فنش في عام 1674، واستقبال السلطان أحمد الثالث (1703 ـ 1730) للسفير الفرنسي جون لويس ماركيز دي بوناك في عام 1716، وأخيراً استقبال السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909) للوزير الأميركي صمويل كوكس في عام 1885[1].

فكانت مراسم استقبال المبعوثين الأجانب تبدأ عموماً منذ لحظة اجتيازهم الحدود، إذ يجدون دائماً في انتظارهم على رأس الحدود موظفاً يدعى بالمهماندار، كانت مهمته هي رعاية وقيادة هذا الممثل الدبلوماسي الأجنبي إلى عاصمة الدولة. فكان السفراء الذين يأتون من عاصمة آل هابسبورج متبعين طريق الدانوب في اتجاه بلغاريا، يجدون المهماندار على رأس الثغور الفاصلة بين الإمبراطوريتين حسب تطورات الوضع الدولي والمعاهدات المعقودة بينهما. وكذلك الأمر فيما يتعلق بمبعوثي روسيا وبولندا وغيرهم الذين يفدون أحياناً عن طريق القرم إن لم يفضلوا سلوك طريق دوبروجة وتراقية[2].

(1) Edward Forster, The Turkish Letters of Ogier Ghiselin De Busbecq: Imperial Ambassador at Constantinople 1554-1562, (Oxford: Clarendon Press, 1988); G.F. Abbott, Op.cit., pp. 140-147. B. Spuler, Op.cit., pp. 5-30; Samuel Cox, Diversions of a Diplomat in Turkey, (New York: Charles Webster, 1983, pp. 11-24).

وكذلك شواهد من كتابات:

أندري كلو، سليمان القانوني، تعريب البشير بن سلامة، (بيروت: دار الجيل، 1991).

F. Davis, Op.cit., pp. 113-122; N.M. Penzer, The Harem, (London: Spring Books, 1985, pp. 107-108); A. B. Dodd, In the Palaces of the Sultans, (London: William Heineman, 1904, pp. 151-165).

(2) B. Spuler, Op.cit., p. 5.

ومن نافلة القول أنه كان على الممثلين الدبلوماسيين للأمم الأوروبية الأخرى أن ينتهجوا السبيل البحري وهو ليس بالضرورة أقل خطراً، ولكنه الطريق الطبيعي لمبعوثي الجمهوريات التجارية الإيطالية مثل البندقية وجنوة أو ممثلي فرنسا وإنجلترا وهولندا، خاصة تلك البعثات التي لا يمكنها المرور عبر أقاليم الهابسبورج، فكان يستقبلهم فويفود غلطة.

ويبدأ الطريق البحري من مارسيليا، وإن لم يكن يتجه مباشرة إلى القرن الذهبي، وإنما يتم قطع الرحلة في مالطة أو تونس بهدف تفادي صعوبات جمة على رأسها القراصنة الذين كانوا موجودين في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وكان من الطبيعي أن تسعى الدول الأوروبية عن طريق التوسط لدى الباب العالي لحماية مراكبها وتجارتها ضد هجوم هؤلاء الذين اعتبرتهم قراصنة.

وفي حقيقة الأمر فإن المهماندار أي ذلك الموظف المختص باستقبال المبعوثين الأجانب على رأس الحدود، نجده في كل التعاملات الدبلوماسية العثمانية في الخارج، حيث يتم اصطحاب المبعوث العثماني إلى عاصمة الدولة الموفد إليها عن طريق موظف رسمي مهمته الترحيب به وإيصاله إلى مقر إقامته داخل العاصمة[1].

وقد كان دخول المبعوثين الدبلوماسيين الأجانب إلى عاصمة دار الإسلام أمراً مشهوداً في كل الأحوال بما يصاحبه من مظاهر الاحتفال والترحيب، وإن ارتبط أساساً بمدى العلاقات الودية مع الدولة المعتمدة، فكانت تمنح مظاهر احتفالات جمة لسفراء ومبعوثي الأمم الصديقة، وإن كانت لا تختلف كثيراً عنها في حالة استقبال مبعوثي الدول التي تدخل في حالة حرب معها، إما

---

(1) أنظر فيما يتعلق بتقارير أحمد رسمي أفندي ودرويش محمد أفندي وعبد الكريم باشا في:
V.H. Aksan, An Ottoman Statesman in War and Peace: Ahmed Resmi Efendy 1700-1783, (Leiden: E.J. Brill, 1995, p. 49). Relation de L'Ambassade du Derwich Mohamed Efendi A Petersburg en 1168 de l'hegire (j.c. 1742), Journal Asiatique, 1826, pp. 118-122. N. Itzkowitz, M. Mate, Mubadelle: an Ottoman-Russian Exchange of Ambassadors, (Chicago: Chicago Univ. Press., 1970, pp. 56 et seq).

إظهاراً لقوة وأبهة الدولة، وإما ارتباطاً بمبدأ المعاملة بالمثل.

وتتكون الحاشية التي غالباً ما كانت ترافق المبعوث الأجنبي من الجاويش باشا (أو فويفود غلطة في حالة الوصول بالمراكب) مصحوباً بعدد كبير من الجاوشية والسباهية.

وبمجرد وصول المبعوث إلى مقر إقامته في خان السفراء أو مقر السفارة[1]، كان عليه أن يخطر الصدر الأعظم بالوصول وبالرغبة في المثول بين يديه لتقديم أوراق الاعتماد ورسالة الحاكم الذي يمثله، وغالباً ما يتم تحديد هذا الموعد بمعرفة التشريفاتجي الذي كان يعمل تحت الإشراف المباشر للجاويش باشا. فالتشريفاتجي هو مدير المراسم في الدولة العثمانية وإن كان يخضع لسلطة الجاويش باشا باعتبار أن عمله متعلق بالشؤون الداخلية، إلى حين تم فصل هذه الإدارة وألحقت بأقسام وزارة الشؤون الخارجية وأصبحت إدارة المراسم والتشريفات من اختصاص وزير الشؤون الخارجية[2].

وفي اليوم المحدد للاستقبال (وهو يوافق غالباً يوم أعطيات الجنود)، يذهب التشريفاتجي واثنان من الجاويشية على رأس حرس شرف إلى مقر إقامة السفير مجهزين بوسائل الركوب لاصطحابه إلى مقر الباب العالي في طوب قبو هو وحاشيته خاصة ترجمان السفارة والسكرتير الأول، حيث يجد في استقباله عند بوابات القصر الخارجية (باب همايون) بعضاً من كبار الموظفين، منهم الجاويش باشا والقبابجي والبستانجي رئيس حرس القصر

---

(1) فلم يكن للقوى الأوروبية في بدايات تعاملاتها الدبلوماسية مع الدولة العلية مقر خاص ببعثاتها وإنما يحلون ضيوفاً في خان السفراء، وذلك إلى حين حرصت تلك القوى على امتلاك مقر إقامة خاصة لبعثاتها والتي كانت تقوم غالباً في بيرا على الجانب الآخر من القرن الذهبي. وهكذا نجد لفرنسا مقراً في عام 1625، مثلما كان للهابسبورج خان النمسا في أواخر عام 1616، ويصعب تحديد مقر إقامة البعثات الأخرى إلا بدراسة الحوليات العثمانية.

(2) B.S. Spuler, Op.cit., p. 17.

والمسؤول عن استلام الهدايا. بعدها يسير الركب عبر باحة متسعة الأرجاء يصطف على جانبيها عدد كبير من القوات الانكشارية، ويقوم قائد كل مجموعة بتحية المبعوث الأجنبي كلما مر أمامهم، ويتقدمه البستانجي الذي يحث قادة الإنكشارية على ذلك بعصا فضية طويلة أو سيف في يده، حتى يصلوا إلى مدخل قاعة الديوان[1].

وقاعة الديوان تلك حسب الأوصاف السائدة عبارة عن قاعة صغيرة نسبياً توجد بها أرائك ممتدة في ثلاثة من جوانبها وكلها مغطاة بالحرير الموشى أو المطرز، وهي قاعة تستعمل لأغراض شتى، ففيها تصاغ وتوضع القوانين، وهي بالأساس محكمة الباب العالي ومقر اجتماعاته وفيها تدفع مرتبات الجنود ويجهز السفراء لمقابلة السيد العظيم[2].

ويجد السفير في استقباله داخل هذه القاعة النشانجي باشا في أحد الجوانب، والصدر الأعظم مع قاضي العسكر في الوسط والدفتردار في الجانب الثالث، وفوق رأس الصدر الأعظم نافذة لا يجرؤ أحد على النظر إليها حيث يتابع منها السيد العظيم اجتماعات الديوان.

وبعد تقديم التحية للصدر الأعظم يجلس السفير على مقعد مخملي بلا ظهر أو ذراعين يسمى Taburet، على حين يقف بجواره ترجمان الباب العالي وترجمان السفارة الأول، وتتخذ باقي الحاشية مكانها في أطراف القاعة.

ويذكر شبولر أن الأمر الجوهري هنا أن يكون مقعد السفير على نفس مستوى أريكة الصدر الأعظم وليس أدنى منها كثيراً، وأن بعض السفراء كانوا يحتجون إذا ما كان مقعدهم أدنى من مجلس الصدر الأعظم[3]، وإن كان

(1) أنظر وصف طوب قبو مقر إقامة السلاطين في: F. Davis, Op.cit., pp. 16-39

(2) أنظر وصف قاعة الديوان في: Ibid, pp. 66-78

(3) وهو ما يعرف بقضية الأريكة Affire du Sofa، خاصة عندما تولى قره مصطفى باشا الصدارة العظمى في عام 1677 وسعى السفراء الأجانب إلى التنافس بتقديم التهاني إليه، وأولهم ماركيز دي توانتل سفير فرنسا، الذي وجد أن الكرسي المخصص له أدنى من المتعارف عليه =

الصدر الأعظم قد يدعو المبعوثين الدبلوماسيين للدول الإسلامية إلى الجلوس على يمينه على ذات المقعد.

ثم تبدأ مراسم أعطيات الجنود حيث يُحمل إلى داخل القاعة عدد كبير من الصرر أو الأكياس التي تحتوي على العملات النقدية، ويقوم الدفتردار بتقديم كشف حسابها إلى الصدر الأعظم الذي يرسله بدوره إلى السلطان عن طريق البستانجي باشا للتصديق عليها، فإذا ما عادت، نادى البستانجي على قادة الانكشارية لاستلام حصصهم منها.

بعد ذلك يدعو الصدر الأعظم بالطعام، فتوضع موائد مستديرة على أرض القاعة، يجلس على رأس إحداها الصدر الأعظم برفقة السفير وترجمان الباب العالي، ويجلس على رأس الثانية النشانجي وبعض مرافقي السفير، وعلى رأس الثالثة الدفتردار ومعه سكرتير السفارة ومستشارها، على حين تتناول باقي الحاشية الطعام خارج قاعة الديوان، البعض منهم على مائدة الرئيس أفندي في قاعة الكتبة الملحقة بالديوان، والبعض الآخر على مائدة الجاويش، بينما يتناول قاضيا العسكر الطعام معاً.

ثم يقودهم الترجمان إلى خارج قاعة الديوان حيث يلبسون الخلع والقفطان التركي ويظلون منتظرين ريثما يدخل الصدر الأعظم وباقي الوزراء إلى صالة استقبال السيد العظيم، بعدها يأخذ السفير نفس الاتجاه متبوعاً بهداياه ومصحوباً بمن يسمح له من الحاشية بالمثول بين يدي السلطان، حيث أحاط بالجميع اثنان من القابجية يحثونهم على الانحناء ثلاث مرات في حضرة السيد العظيم الذي يجلس على سرير العرش ذي القوائم الأربع والمغطى بغطاء قرمزي اللون موشى باللالىء والجواهر الكبيرة الحجم والعظيمة القيمة.

= وأبعد عن أريكة الصدر الأعظم، وحاول السفير جاهداً وبشكل فج أن يجعله قرب الأريكة، فما كان من الجاويش باشا إلا أن سحب المقعد من تحته وطرده من القصر متبوعاً بهداياه.
B. Spuler, Op.cit., p. 18. G.F. Abbott, Op.cit., pp. 197-203.

ثم يؤمر مترجم السفارة بقراءة خطاب السفير، ويقوم السكرتير بتسليم خطاب الحاكم الأجنبي وأوراق الاعتماد إلى المترجم الذي يمرره إلى الصدر الأعظم عبر عدد من الموظفين الرسميين لبضعه على وسادة على يمين الصدر الأعظم، بعدها ينهي الصدر الأعظم مراسم الاستقبال بعد إشارة السلطان له بذلك(1).

كذلك يمكننا استخلاص مراسم استقبال السلطان للسفراء الأجانب في فترة لاحقة ومدى اتفاقه أو اختلافه عن النمط الأوروبي السائد من خلال النماذج التاريخية واللوحات التي حفظت لنا استقبال لويس الخامس عشر للسفير العثماني محمد شلبي أفندي عام 1721.

ويعود ذلك إلى أن خبرة باريس في استقبال سفراء الدول الإسلامية كانت خبرة محدودة، ومن ثم فقد عكف الفرنسيون على دراسة تفاصيل مراسم استقبال السلطان أحمد الثالث للسفير الفرنسي ماركيزدي بوناك قبلها بسنوات قليلة، ووظفوا هذه التفصيلات وما كان يرتبط بها من إجراءات في رسم الخطوط العامة لاستقبال محمد شلبي سعياً إلى الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل(2). ويرجع ذلك إلى أنه كانت هناك قواعد أو مبادىء عامة في مراسم الاستقبال في عواصم الدبلوماسية الأوروبية من حيث اصطحاب السلطات المحلية شخص المبعوث إلى داخل صالة الاستقبال، ثم تقديم خطاب الاعتماد وتبادل الهدايا، ثم الجلوس في المكان المحدد سلفاً في مواجهة رئيس الدولة.

إلا أن التفصيلات تختلف إلى حد كبير من خلال عدد من الأمور التي

(1) أنظر في وصف قاعة العرش Arza Odasi في: F. Davis, Op.cit., pp. 112-122.
ويذكر A. Melling أن كبير مديري المراسم هو الذي يتولى إلباس السفراء الخلع، وأن السفير هو الذي يأخذ أوراق اعتماده من السكرتير ليسلمها إلى مير علم أو كبير الياوران ثم إلى القبطان باشا فالصدر الأعظم الذي يضعه إلى جوار السلطان.

(2) Fatma Muge Gocek, East Encountees West, (New York: Oxford Univ. Press, 1987).

تعكس مدى اختلاف الإطار الحضاري أو المعرفي من قبيل حجم المستقبلين والمسافة المكانية المسموح للسفير بالاقتراب في إطارها، والأزياء وحجم قاعات الاستقبال والمآدب التي تقام على شرف المناسبة وغيرها من الأمور.

فاستقبال المبعوث الدبلوماسي في الأستانة كان يتم في حضور العدد القليل من الموظفين الرسميين من أعضاء الديوان بلباسهم الرسمي المراسمي المعروف، والذي يرتديه أيضاً المبعوث الأجنبي ومن يسمح له من حاشيته بشرف المثول قبل دخولهم قاعة الاستقبال، ولا يبدو لنا في اللوحات التي تسجل مثل هذه المراسم ذلك الاختلاف الكبير والصارخ بين شخص السفير الأجنبي وحاشيته من ناحية وبين الموظفين العثمانيين المصاحبين له من ناحية ثانية.

على حين يبدو لنا سفير فارس محمد رضا في عام 1715 وسفير الدولة العلية في عام 1721 بلباسهما الشرقي المعتاد نشازاً وسط خضم كبير من الأزياء الفرنسية في بلاط الملك، حيث كان يدعى لحفل ومراسم الاستقبال كل الشريحة العليا من الطبقة الارستقراطية أو النبلاء في باريس بمن فيهم سيدات المجتمع[1].

وعلى حين تظهر لنا اللوحات كذلك من ناحية أخرى مدى حرص محمد شلبي أفندي على تسليم خطاب الاعتماد ورسالة السلطان بصفة شخصية إلى الملك، فلا يسمح للسفير الفرنسي ولا غيره بتسليم هذه الأوراق مباشرة إلى السلطان وإنما تتناقلها الأيدي ابتداءً من سكرتير أول السفارة إلى الرئيس أفندي إلى الصدر الأعظم الذي يضعها على يمين السلطان.

ومما لا شك فيه أن حجم قاعات الاستقبال كان مختلفاً بالتأكيد في ضوء ما سبق، فلا يمكننا مقارنة قاعات الاستقبال في فرساي التي تتسع لهذا الحشد الكبير، وبين قاعات استقبال السلاطين الصغيرة والتي لا يوجد فيها إلا القليل من الأثاث.

(1) Maurice Herbette, Une Ambassade Persane sous Louis XIV, (Paris: Lib. Academique, 1907, pp. 137-185).

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمآدب التي تقام على شرف المناسبة، فهي قاعة ضخمة مخصصة للطعام بما يعني ذلك من وجود مائدة واحدة كبيرة على جانبين متقابلين لعدد كبير من الحضور يرى كل واحد منهم الآخر بوضوح، وبمقاعد عالية وكافية، ومضاءة بثريات ضخمة ومزدانة باللوحات الزيتية، مع المبالغة في شكليات تنظيم المائدة وأدواتها ومفارشها، والخدم الذين يقومون على راحة الطاعمين، وأخيراً وجود الخمور والسيدات على موائد الطعام.

وهي كلها تختلف بالتأكيد عن استقبال السفراء الأجانب في الأستانة حيث يجلس العدد القليل حول موائد صغيرة على الأرض، ولا تتسع المائدة الواحدة لأكثر من ستة أشخاص، تتوسطها مائدة الصدر الأعظم والسفير والمترجم، وقد كان السفراء الأجانب يؤخذون بالسرعة التي ترفع بها موائد الطعام، لتعود الغرفة لتستخدم في أغراض أخرى.

وهكذا فإن اختلاف الطابع الحضاري يجعل لمراسم الاستقبال في الأستانة الصبغة الرسمية ولهذا يحضرها العدد القليل المناسب والكافي لهذه الصفة، وتشغل الوقت الضروري فقط للانتهاء من هذه المراسم.

على حين تطغى الصفة الاجتماعية على استقبال المبعوثين الأجانب في باريس، فهي مناسبة لاجتماع طبقة اجتماعية تتجاذب أطراف الحديث وتتناول الطعام حتى بعيداً عن الحدث ذاته الذي شكل مناسبة اللقاء. فهناك دائماً ما يجذب انتباه المتطلع إلى هذه اللوحات ما بين الصمت والجدة الغالبة على استقبال السلطان، وبين الضجيج المصاحب لاستقبال الملك حيث لا يعير أغلب الحضور أنظارهم ولا أسماعهم لمراسم الاستقبال.

وكذلك فإن الحرص على الائتلاف وعدم إبراز ما هو مختلف بالطبيعة هو نمط عثماني غير النمط الفرنسي الذي يحرص على إبداء الممايزة والتناقض حتى على مستوى اللباس والأزياء. فإلباس المبعوثين الدبلوماسيين الأجانب الخلع العثمانية في حضرة السلطان كان تعبيراً عن نوع من اصطناع الائتلاف ووضع هذا السفير في مكانة اجتماعية محددة.

فلا يجب النظر إلى هذا الجانب من المراسم من زاوية اعتزاز العثمانيين بلباسهم الخاص بهم وإجبارهم ممثلي الدول الأجنبية - والأوروبية بالأخص - على التقيد به، وذلك لأن التشريفاتجي أو كبير المكلفين بالمراسم كان يسلم السفير ومن معه الخلع السنية التي تتفاوت في نوعيتها وعددها بحسب ما يريد السلطان إضفاءه من اعتبار للملك أو الإمبراطور الذي يمثله المبعوث.

فالذين يريد السلطان إكرامهم إكراماً فائقاً يخلع عليهم خلعاً منسوجة بخيوط من ذهب أو من ذهب وفضة وفي أطرافها فرو السمور، على حين كانت المكانة الأدنى لبعض المبعوثين الأجانب تعني أن يخلع التشريفاتجي عليهم خلعاً عادية من وبر الإبل الأبيض.

ومما يؤكد صحة هذا التحليل أن تسليم هذه الخلع كان أحياناً مناسبة لنقاش طويل وخلافات لا حدَّ لها إذا ما قدر المبعوث الأجنبي أنها لا تتماشى مع مكانة مليكه[1] من ناحية أولى. ثم إن امبراطور الهابسبورج وجد - من ناحية أخرى - أنه من الضروري الإصرار على تضمين مادة في معاهدة بلغراد عام 1739 بحق ممثليه الدبلوماسيين في الظهور في استقبال السلطان لهم باللباس الأوروبي المعتاد[2]، لتفادي أسبقية سفراء فرنسا والمتضمنة في عدد وقيمة الخلع التي يمنحها كل مبعوث دبلوماسي.

وأخيراً فإن اختلاف الفنون المعمارية كان تعبيراً عن اختلاف الرؤية الحضارية والتي كانت لها مظاهرها في مراسم الاستقبال والخلفيات المصاحبة لها، ما بين فخامة قصر فرساي وارتفاعاته وغرفه المتسقة المتخصصة، وما بين قصر السلطان والذي كان مكوناً من مجموعة من البناءات ذات الطابق الواحد والأجنحة المنبثة في

---

(1) حيث كان سفير فرنسا هو صاحب القدح المعلى (24 خلعة)، وعندما أعطى مارشفيل السفير الفرنسي في الفترة ما بين عامي 1629 و1637 ست عشرة خلعة امتنع عن حضور مراسم الاستقبال بدون اكتمال العدد المتعارف عليه لمبعوثي فرنسا، على حين يحصل سفير بريطانيا على ست عشرة خلعة، وبايل البندقية على، اثنتي عشرة خلعة.
George Yong, Constantinople, (London: Methueu & Co., 1920, p. 149).

(2) M.S. Anderson, Op.cit., p. 72.

الحدائق، حيث يفتح الباب الأوسط للقصر على عدة مباني رسمية مثل الخزانة والكتاب وقاعة الضيوف ثم قاعة الديوان. وهي كلها قاعات متوسطة الحجم يفتح بعضها على بعض بقوس عريض ويعلو كل واحد منها قبة، فالأولى هي قاعة الديوان والأخرى قاعة الكتبة ويجانبها قاعة صغيرة تستعمل كمكتب للصدر الأعظم[1]، والقاعة مفروشة بالبسط وموجود بها مقاعد علوها شبر ونصف الشبر. وهي أمور تغيرت كثيراً عندما أخذت الدولة العثمانية بالفنون الأوروبية وظهرت في قصور سعدآباد ودولما بهجة وغيرها. ونلاحظ هذا التغيير منذ إصلاحات السلطان محمود الثاني الذي طور ملبسه بحيث يظهر بمظهر العواهل الأوروبيين وقص لحيته وارتدى الطربوش وأمر موظفيه المدنيين والعسكريين بارتداء السراويل الأوروبية والأحذية السوداء والمعاطف الطويلة (الاسطمبولية) والطربوش الذي حل محل العمامة منذ عام 1829. كما كان أول سلطان يشهد الاحتفالات العامة والكونسرتات والأوبرات وحفلات رقص الباليه التي كانت تعرض في بعض السفارات الأجنبية. وأنشأ فرقته الموسيقية الخاصة التي أصبح في إمكانها أن تقدم كونسرتات لضيوفه الأوروبيين.

وكان اشتراك السلطان في حضور اجتماعات الديوان فرصة لتوفير نموذج للملبس والسلوك سرعان ما سار الوزراء على منواله، ففقدت قاعة العرش رونقها الإمبراطوري وفقدت مراسم الاستقبال أعرافها القديمة، بل وانتقلت إلى القصر الجديد دولما بهجة[2].

ففي استقبال السلطان عبد الحميد للوزير الأمريكي صمويل كوكس في عام 1885[3] في قصر دولما بهجة تغيرت الأمور والمراسم كثيراً. إذ بعد إبلاغ المشير منير باشا (ترجمان الديوان الهمايوني) للوزير الأمريكي تلغرافياً بموعد المقابلة، تحرك ركب الوزير وحاشيته إلى أبواب القصر حيث كان في انتظارهم نائب أو مساعد مقدم السفراء Sous Introducteur des Ambassadeurs الذي قادهم عبر

(1) اندري كلو، المرجع السابق، ص 317.

(2) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ص 195 ـ 196.

(3) S. Cox, Op.cit., pp. 11-24.

باحة متسعة الأرجاء بين حرس شرف قاموا بتحيته على طول الطريق، ثم وجدوا في غرفة الاستقبال الغازي عثمان باشا وزير الحرب وبطل معركة بلفنا لأنه مارشال القصر أيضاً، وعاصم باشا وزير الشؤون الخارجية وعدد من كبار الموظفين.

وبعد الاستراحة وتقديم القهوة والسجائر، تمت قيادتهم عبر قاعات وحجرات متعددة إلى قاعة الاستقبال، وكان المبعوث الأمريكي يمشي ما بين وزير الشؤون الخارجية وبين مدير المراسم Grand Master of Ceremonies متبوعاً بترجمان المفوضية ثم باقي الحاشية.

كما تغيرت أبعاد قاعة الاستقبال، فهي قاعة واسعة وطويلة جداً، أرضها مغطاة بالسجاد التركي الفاخر وبأثاث من باريس، ومضاءة من خلال ثلاث نوافذ ضخمة إلى جهة الشرق، وهناك مائدة مطعمة في الوسط ثم مائدة أصغر إلى جانب السلطان علاوة على عدد من اللوحات الزيتية الضخمة على الحائط، فعلى يمين السلطان لوحة تمثل قمر منتصف الليل في الأستانة بريشة الفنان الروسي Alvasowski وعلى نفس الجانب لوحات تمثل القصر الآسيوي الصغير بريشة Ghiskson. وعلى يمين السلطان ثلاث لوحات تمثّل إحداها شمس منتصف الليل في النرويج.

وقد استقبلهم السلطان واقفاً، وكان مرتدياً زي القائد الأعلى للقوات المسلحة ومتشحاً بالنياشين المختلفة (العثماني ـ المجيدي من الدرجة الأولى ـ امتياز ـ افتخار)، حيث تقدم الوزير الأمريكي بين وزير الخارجية وكبير الياوران وكان مترجم المفوضية على مقربة منهم، ثم وقف وزير الخارجية على يمين السلطان ومنير باشا الترجمان على يساره، وقام الوزير الأمريكي بإلقاء خطابه ورد عليه السلطان معبراً عن سعادته لاختياره للعمل في الأستانة، ومشيداً بالعلاقات الطيبة التي تربط بين البلدين معرباً عن أمله في استمرار هذه العلاقات، ثم صافح الوزير بحرارة. وبعدها تم تقديم الحاشية المرافقة إلى السلطان الذي عبر عن تحياته لهم، منهياً مراسم الاستقبال.

ويرتبط بمراسم الاستقبال والخلع السنية موضوع المنح والهدايا التي اعتاد

الباب العالي منحها للمبعوثين الأجانب بقدر درجاتهم الدبلوماسية، حيث كانت البعثات تلك تتمتع بمزايا لا نجدها إلا في الممارسات الدبلوماسية العثمانية دون ما تعارفت عليه الدبلوماسية الأوروبية وسارت إليه في تطورها الحديث، حيث كانت الدولة العثمانية لا زالت تتكفل بكافة نفقات ومعيشة هذه البعثات المقيمة على شاطىء البسفور إلى نهايات القرن الثامن عشر.

فهذه الإعانات كانت موجودة في بدايات الدبلوماسية الحديثة، حيث كان من المعتاد في أواخر القرن الخامس عشر أن يتلقى السفراء من الحكام المعتمدين لديهم مكافآت ومنح وعطايا، وإن كانت البندقية قد حظرت على سفرائها منذ عام 1466 قبول أية منح من الدولة المعتمدين لديها، وأنهت التزامها بتقديم هذه المنح لأي مبعوث أجنبي لديها. وما عدا هولندا التي تحفظت على هذا القطع، فإن كل دول غربي القارة قد اختفت منها إلى حد ما هذه التقاليد بشكل تدريجي[1]، وإن استمرت في دول شرقي القارة حتى القرن الثامن عشر خاصة في موسكو والأستانة[2].

إنّ المنح والإعانات كانت تعبيراً عن إحدى سمات سياسة الباب العالي فيما يتعلق بتنظيم التبادل الدبلوماسي، والتي تؤكد بادىء ذي بدء مكانة «السيد

---

(1) فمثلاً قرر شارل الأول بمجرد جلوسه على عرش بريطانيا قطع إعانات إعاشة السفراء الأجانب، ومع ذلك ظل الدبلوماسيون الروس يتوقعون في عواصم غرب أوروبا إعانات المعيشة تلك، وغالباً ما تذمروا عندما كانوا يعاملون بسخاء أقل من المعتاد. ولهذا نجد الحكومة البريطانية تخصص ألفي جنيه استرليني لمواجهة نفقات معيشة السفير الروسي أثناء إقامته القصيرة في لندن، وبعد عقدين من الزمان أجبر سفير روسي آخر مضيفيه بعد مشاحنات على إعطائه مائة جنيه استرليني في الأسبوع، وحتى عام 1740 نجد أن الحكومة البريطانية لا تزال تمنح المبعوثين الروس الدائمين نفقات السكن والإقامة حسب درجاتهم: أربعمائة استرليني للسفير ومائتين للوزير المقيم: M.S. Anderson, Op.cit., p. 41.

(2) حيث كانت المراسم اليومية لوجبات الطعام التي تقدم للمبعوثين الأجانب في الروسيا تعكس مزية ظلت تحافظ عليها طويلاً، وإن لاقت الاحتجاج من سوء المعاملة والمظهرية وقلة الطعام لدرجة أن سفير الهابسبورج في عام 1698 اقترح أن تتولى كل حكومة إطعام سفرائها ومبعوثيها في موسكو كما هي العادة في غربي القارة: Ibid, p. 42

العظيم» من ناحية وأن يظل السفراء الأوروبيون يشعرون بخصوصية إقامتهم على أراضي دار الإسلام وفي مواجهة السيد العظيم من ناحية ثانية.

بل إن المبعوثين الأوروبيين كانوا مضطرين إلى الاعتماد المالي على إعانات الباب العالي إما لضعف الاتصال بحكوماتهم وإما لأن حكام أوروبا كانوا يساهمون في هذا الموقف بتشجيع مبعوثيهم على طلب المعونات المالية من الترك.

وهكذا نجد أن الباب العالي كان يتكفل بنفقات رحلة المبعوثين الدبلوماسيين داخل الأراضي العثمانية وابتداءً من حدود الدولة حيث يتولى المهماندار ترتيب أمور الاتصال والمعيشة والأمن، ثم يتم منح هذا المبعوث ميزانية شاملة لمقر بعثته بالإضافة إلى المنح الشهرية لشخص السفير والسكرتير وأحياناً المترجم الأول وغيره من أعضاء الحاشية، مع ملاحظة أن هذه المنح والمعونات كانت تتحدد طبقاً لدرجة المبعوث الدبلوماسي، وأهمية دولته بالنسبة للعثمانيين والتي قد تتراوح ما بين 5,800 قرش لسفير بروسيا عام 1789 و225 قرشاً لسفير بولندا عام 1790م[1].

بل وكانت هناك أيضاً نفقات ناجمة عن اضطرار الباب العالي في مراحل معينة إلى عقد معاهدات سلم أو هدنة، فكانت تتحمل تكاليف ومكافآت المفاوضين الوسطاء في الصلح أو عقد السلام[2]. ناهيك عما كان يحصل

(1) B. Spuler, Op.cit., p. 24.

(2) ففي عام 1673 حصل سفير بريطانيا على هدية من الذهب وميدالية توازي ستة آلاف جلدرين مقابل توسطه في عقد سلام هولندا وبريطانيا. وفي عام 1774 حصل جون موراي سفير بريطانيا في الأستانة على هدايا قيمة من الطرفين بمناسبة توسطه في عقد معاهدة كوجوك قينارجه. وفي عام 1792 اشتكى خليفته سير روبرت آنسيلي من عدم طلبه للوساطة في مفاوضات السلام التي انتهت بعقد معاهدة ياش بين الامبراطوريتين العثمانية والنمسوية، مما أضاع عليه فرصة الحصول على ما يوازي ثلاثين ألف جنيه، وهي شكوى صحيحة إذا علمنا أن الوسيط في عقد هذه المعاهدة وهو سفير بروسيا قد حصل على 25 ألف قرش و400 قطعة ذهبية علاوة على خمسمائة قطعة ذهبية فقط لسكرتيره من الدولة العلية: M.S. Anderson, Op.cit., p. 51.

عليه المبعوثون الدبلوماسيون من الرسوم المفروضة على تجارة رعاياهم ومن يستظل برايتهم من الأمم الأخرى في المشرق[1].

على أن سليماً الثالث (1789 ـ 1808) في محاولته لضغط النفقات العامة للدولة، أصدر عدداً من الفرمانات لحكام الولايات والأقاليم التي يمر عبرها المبعوثون الأجانب، طالباً إليهم فيها المساهمة في النفقات الضرورية لرحلة هؤلاء، على أن يتم خصم قيمتها من مجمل الضرائب أو الجزية المفروضة على الإقليم.

وكانت عدم معاملة يوسف آكاه أفندي ـ أول سفير عثماني دائم في بلاط لندن ـ بالمثل مناسبة لإسقاط كل التزام مالي نحو البعثات الأجنبية، وهو ما أكده سليم الثالث في يونيو 1794 مما تسبب في استياء كل البعثات التي كانت تشتكي في البداية من عدم المساواة في التوزيع. وقد اعتبر سفيرا بريطانيا وألمانيا اللذان وصلا بعد تطبيق السياسة الجديدة هذا القطع معادياً لدولتيهما، واستمرت الضغوط لإجبار الباب العالي على العودة لعاداته وأعرافه القديمة[2].

وقد كان السفراء يتوقعون في نهاية بعثتهم الدبلوماسية أن يتلقوا من الدول المعتمدين لديها هدايا قيمة بالنظر إلى مكانتهم الاجتماعية والعلاقات

(1) فقد حصل سفير فرنسا في عام 1572 على ما بين 25 ـ 30 ألف قرش سنوياً، مثلما حصل في أعوام 1601 ـ 1604 على 20٪ من الرسوم المفروضة على تجارة المشرق، علاوة على أنهم كانوا في الغالب أعضاء في الغرفة التجارية بمارسبليا والتي تمنحهم جزءًا من عوائدها، ففي عام 1686 حصلوا على 36 ألف فرنك سنوياً، منها 16 ألف من غرفة التجارة. على حين حصل مبعوثو الإمبراطور على 7500 ايكوس في عام 1575، وعلى 3000 ايكوس و4000 فلورين في نهاية 1650، بخلاف الإعانات العينية التي كانوا يحصلون عليها ويقومون ببيعها بعد ذلك.

(2) وفي عام 1796 أعاد سليم الثالث تأكيد هذه السياسة، مع استثناء نفقات الرحلة من وإلى الحدود والتي يجب أن تمنح للسفراء فوق العادة، وأكد هذه السياسة بأن المرشد الذي كان يصاحب السفراء لم يعد يسمى بالمهماندار. وإن داخلت كل هذه الفرمانات العديد من الاستثناءات التي أفقدتها قيمتها. T. Naff, Reform and Diplomacy, Op.cit., pp. 310 et seq

الودية بين الدولتين، وهو ما كان يعرف في الدبلوماسية العثمانية **بهدايا** المغادرة.

وأخيراً فهناك اتجاه عام في الكتابات التي تناولت الدبلوماسية العثمانية للإشارة إلى عدم احترام الأتراك للحصانات الدبلوماسية، وأنهم كانوا يحاسبون الدبلوماسي على أفعال وسلوك دولته، بل وسجنه كجزء ضروري ومرتبط بإعلان أو نشوب الحرب، وأن الأتراك ـ في رأي شبولر ـ لم يكونوا يعترفون بفكرة الإعفاء من الاختصاص الإقليمي أو الحصانات[1].

إلاّ أن التعامل مع موضوع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية يجب أن يكون ابتداءً من عدد من المقدمات الضرورية:

أولاً: إن انتهاك حرمة وحصانات السفراء لم تكن قاصرةً بحال على تعاملات الدولة العثمانية، وهذا بافتراض صحة هذه الادعاءات، وإنما أصبحت من قبيل الأمور المعتادة في معظم دول القارة، وقد ساهمت في انتهاك هذه الحصانات الفكرة الشائعة عن المبعوثين الدبلوماسيين في هذا الوقت: أن السفير يمثل سيده وتتم معاملته على أساس عدم الفصل بين شخصه وبين الأمير أو الملك الذي يمثله، وأن مهمة السفير الأولى هي التجسس:

«ذلك أن صلح وستفاليا عام 1648 وقد أنهى الحروب الأوروبية الطويلة وأكد مبدأ توازن القوى قد خلق على مسرح الحياة السياسية في أوروبا مجتمعاً يسوده التنافس والشك والترقب أو الترصد من قبل كل دولة لما يجري بالأخرى من استعدادات للقتال أو مراعاة لما قرره الصلح من قواعد للاستقرار، واستدعى ذلك أن تقوم الدول المعنية بإنشاء السفارات الدائمة لتقوم على موافاتها بالمعلومات اللازمة عن منافساتها من الدول الأخرى»[2].

ولهذا أيضاً تزايد استخدام الشفرة والرموز في كتابة هذه التقارير كوسيلة

(1) B. Spuler, Op.cit., p. 29.

(2) د. عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1961، ص 165).

لحماية المعلومات التي يتم إرسالها، وإذا كانت البندقية هي البادئة بهذا النظام في عام 1411، إلا أنها انتشرت في كل دول القارة في منتصف القرن السادس عشر، وظهرت الكتب المتخصصة في الشفرة قبل انتهاء هذا القرن، الأمر الذي دفع حكومات الدول المعتمدين لديها إلى محاولات فك هذه الشفرة أو الرموز بوسائل مختلفة بل وإنشاء أقسام متخصصة (Cabinet Noir في فرنسا أو Geheime Kabinets-Kanzlei لدى الهابسبورج) في وزارات الخارجية لهذا الغرض[1].

ثانياً: ضرورة استنباط حصانات وامتيازات المبعوثين الدبلوماسيين من خلال قراءة المعاهدات الدولية وما تضمنته من هذه الأمور، خاصة الامتيازات الأجنبية التي تنص على الإعفاء من الاختصاص الإقليمي والحصانات الشخصية وحصانات الحاشية والمقر[2].

ثالثاً: البعثات الدبلوماسية العثمانية:

هناك مرحلتان أساسيتان للدبلوماسية العثمانية من زاوية طبيعة البعثات المرسلة إلى الخارج، مرحلة أولى غلب عليها إرسال بعثات خاصة لأغراض محددة أو بفترة مؤقتة وتعود إلى الأستانة فور انتهاء المهمة الموكولة بها، ثم

---

(1) M.S. Anderson, Op.cit., pp. 42 et seq أشار السفير الفرنسي لدى بريطانيا في عام 1665 إلى أن للإنجليز مهارة فائقة في فتح الخطابات أكثر من أي طرفٍ آخر، وأعطى قانون البريد في عام 1741 في لندن التصريح بفتح ونسخ الخطابات بناء على أمر من أحد سكرتاري الدولة، وفي عام 1765 صدرت التعليمات بأن كل رسائل المبعوثين الأجانب يجب أن تعامل بهذه الطريقة. ونفس الحال في فرنسا والهابسبورج والتي اكتسبت مهارتها وسمعتها في هذا الأمر ليس في فيينا وحدها وإنما أيضاً في بروكسل وفرانكفورت وريجنسبورج لدرجة أنه في عام واحد 1780 تم ضرب وفك خمسة عشر شفرة للدبلوماسيين الأجانب داخل فيينا.

(2) أنظر المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية في كتاب يوسف بك آصاف، ومدى اشتمالها على كل هذه الأمور.

مرحلة ثانية لها ـ اعتباراً من عام 1793 ـ غلبت عليها البعثات الدبلوماسية الدائمة أو المقيمة.

المرحلة الأولى: مرحلة البعثات الخاصة:

والتي يمكننا في إطارها التمييز بين فترتين، يشكل صلح كارلوفيتز 1699 العنصر الفاصل بينهما، حيث كان يغلب على الدبلوماسية العثمانية ككل صفات محددة في كل فترة وكان لهذه الصفات نتائجها وآثارها على طبيعة البعثات الخاصة المرسلة إلى الخارج.

فحتى عام 1699 كان يغلب على الدبلوماسية العثمانية باختصار نمط الإرادة المنفردة النابع من الإحساس بالتفوق على الآخرين، حيث تتم آليات التفاوض بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول الأخرى داخل الأستانة، ويتولاها السلطان أو الصدر الأعظم الذي يقتصر دور أي منهما في تلك المفاوضات على مجرد فرض الشروط أو تحديد البنود أو منح الامتيازات على الرسل المفاوضين الذين كانوا ـ بطبيعة الحال ـ في مكانة أدنى من السلطان أو الصدر الأعظم دون أن نلاحظ خلال تلك الفترة ما يظهر إرادة الطرف الآخر الداخل في عملية التفاوض. وبتعبير آخر، كانت أغراض الدبلوماسية العثمانية تتم في عاصمتها وليس في الخارج، ومن خلال تعامل السلطات العليا مع الدبلوماسيين الأجانب الموفدين في بعثات خاصة أو المقيمين على شاطىء البسفور، ولهذا شهدنا العدد القليل من البعثات العثمانية إلى الخارج ـ خاصة إلى الدول الإسلامية أو الأوروبية الصديقة للقيام بمهام مراسمية لا يمكن ـ لطبيعة الموضوعات التي تتعامل معها ـ أن تتم داخل الأستانة.

فهي في غالبها بعثات مراسمية من قبيل حمل رسائل السلطان أو الصدر الأعظم إلى السلطات العليا الحاكمة في الدول الأخرى، أو التصديق على المعاهدات التي عقدت بالفعل وتم توقيعها داخل العاصمة العثمانية، أو إبلاغهم بما منَّ الله به على السلطان من انتصارات أو للتهنئة بجلوس أمير أو

ملك، وأحياناً دعوة الملك أو من يمثله إلى حضور مناسبات معينة في الأستانة[1].

وقد انعكس هذا الأمر على طبيعة تلك البعثات، حيث غلب على الأشخاص القائمين بها مرتبة الجاويش أو الأغا أو المتفرقة، مما يعني عند البعض عدم اهتمام الدولة بأمر التبادل الذي يعود لطبيعة أغراض البعثة، ولدرجة عدم استخدام مصطلح السفير إلا لاحقاً كصفة للقائمين بأعمالها. وحتى أن معظم هذه البعثات المبكرة كان مصدر معرفتنا بها هو الحوليات الأوروبية، إذ لم تثر اهتمام مؤرخيها ولا تركت وراءها تقريراً.

ويشكل صلح كرلوفيتز عام 1699 بداية الفترة الثانية لنمط البعثات الخاصة، فبالرغم من أن الطابع الخاص لا زال هو الغالب على البعثات التي ترسلها الدولة؛ لكن تغيرت خصائص الدبلوماسية مما انعكس على خصائص وطبيعة البعثات المرسلة إلى الخارج. فقد غلب على الدبلوماسية العثمانية في القرن الثامن عشر طابع التعاقد وليس الإرادة المنفردة، والدخول في مفاوضات جماعية بوساطة دول أوروبية صديقة كإنجلترا وهولندا ويقوم على إدارتها الرئيس أفندي ومعاونوه، وتتم على أطراف الدولة بعيداً عن السلطة العليا الحاكمة، خاصة لو أخذنا هذا التغير في خصائص الدبلوماسية في إطار التغيير الحادث في نظام توازن القوى، وبداية إحساس الدولة بالضعف وحاجتها إلى تجديد مؤسساتها عن طريق التعرف على ما لدى الآخرين من فنون وآليات وأدوات.

ولهذا تغيرت مهام البعثات الخاصة، فلم تعد مجرد بعثات مراسمية أو احتفالية، وإنما أصبح لها هدف محدد إلى جانب هذه الأغراض المراسمية، وهو التعرف على ما لدى الدولة الموفدة إليها من فنون وثقافات ومدى إمكانية نقل هذه الفنون والأدوات إلى الدولة العثمانية.

---

(1) أنظر هذه البعثات وأغراضها في: J. Hammer, Op.cit., Vol. 17, pp. 134 et seq; F. Unat, Op.cit., pp. 221-238.

ويرتبط تغير المهام ـ بالتأكيد ـ بتغيير ضروري في أشخاص القائمين عليها، وفي مدى اهتمام السلطات العليا بهذه البعثات وفيما تلاحظه من أمور وما تنتهي به من تقارير يتم حفظها في النامهمايون ليستفاد بها لأغراض تتعلق بالدولة ومكانتها.

وقد كانت أولى البعثات الانتقالية بين المرحلتين هي بعثة قره محمد باشا إلى فيينا عام 1665 للتصديق على معاهدة Vasvar[1]، إذ يبدو أن هذه كانت أول بعثة على هذا المستوى والحجم ترسل إلى الخارج، مثلما أثارت العديد من الجدل من خلال التقرير المزدوج الذي كتب عنها لصالح سلطات البلدين، وكان لها آثارها على البعثات الدبلوماسية اللاحقة. فهذه البعثة عبرت بحق عن الطابع الانتقالي ما بين الفترتين الفاصلتين للدبلوماسية العثمانية الخاصة من خلال عدد من الأمور، منها اختيار شخص القائم بالبعثة، فهو لا يزال من رجال العسكر (رئيس حرس القصر)، وإن بدت الحاجة إلى بعض التغيير إدراكاً من الصدر الأعظم للعقلية العسكرية المحدودة في التعاملات الدبلوماسية، ولهذا نصحه بالا يقابل الملك منفرداً وإنما عليه أن يضع رجاله حوله دائماً. كما نصحه ـ لعدم خبرته بالطرق والحدود العثمانية ـ النمسوية لأنه تربى في قصر السلطان ـ أن يصطحب معه أوليا جلبى صاحب سياحتنامه ليصف له الطريق، ويزوده بما يريد معرفته من معلومات في التقرير الواجب تقديمه في نهاية البعثة.

ولعل وجود هذه الشخصية العسكرية في رئاسة البعثة فضلاً عن العدد الكبير من الحاشية المصاحبة إنما يعني أن البعثة كانت مكلفة في تقريرها أن تركز على المعلومات ذات القيمة العسكرية، خاصة ما كتبه قره محمد باشا بنفسه عن قلاع فيينا أو ما سجله أوليا جلبي عن استحكامات الطريق إليها، وهي المعلومات التي شكلت في رأي البعض أساس حصار فيينا الثاني في عام 1683[2].

---

(1) F. Gocek, Op.cit., pp. 90-92.

(2) F. Unat, Op.cit., pp. 47-49.

مثلما يظهر الطابع العام للدبلوماسية العثمانية في هذه الفترة من خلال سلوك وتعامل قره محمد باشا الذي كان يعتبر كل لقاء بينه وبين النمسويين بمثابة صدام عليه أن يكسبه دون تنازلات، والتي بدت من خلال إصراره مثلاً على دخول بوابات عاصمة الهابسبورج رافعاً أعلام ورايات الدولة العلية مع قرع الطبول المدوية، رغم أنه كان على البعثات الدبلوماسية أن تدخل فيينا خافضة أعلامها وبصمت، لكنه أصر على الدخول بهذه الطريقة وإلا فسوف تكون خطوته القادمة نحو الأستانة، وكذلك ما أظهره من روح الصدام في مراسم الاستقبال.

إلا أن أهم ما يميز هذه البعثة هو التقرير الذي كتب عنه، حيث كان مترجم البلاط النمسوي المصاحب للبعثة هو المستشرق فرانسوا دي منينسكي، والذي كتب عنها تقريراً لا زال محفوظاً في أرشيف بلاط فيينا كدليل على المراسم الواجب اتباعها مع السفارات العثمانية.

كما كان هناك تقريران كتبا عن البعثة باللغة التركية، أحدهما بخط قائد البعثة والذي بالرغم من إقامته لمدة تسعة شهور في فيينا كان تقريراً مختصراً وجافاً قاصراً همه على غرض البعثة واتصالاته الرسمية هناك، دون اعتبار كبير بالكتابة عن البلد ذاتها وطبيعتها وحضارتها ومؤسساتها، حيث كان يفضل أن يظل مع حاشيته على أن يلبي دعوات حضور الأوبرا أو المسارح والمتاحف، الأمر الذي يرجح أن التقرير الأساسي كان في المعلومات العسكرية.

أما التقرير الآخر فقد كتبه **أوليا جلبي** (سياحتنامه، ج 7، ص ص 200 ـ 333) باعتباره عضواً في حاشية البعثة، وكان تقريراً موسعاً به كل التفصيلات المتعلقة بدراسة الإمبراطورية النمسوية من كافة جوانبها، خاصة الجوانب التاريخية والعمرانية والاستحكامات والطرق والمسالك.

على حين كانت بعثة محمد جلبي أفندي عام 1721 لبلاط الملك الصبي لويس الخامس عشر مثالاً يعبر بحق عن طابع الدبلوماسية العثمانية في هذه الفترة، سواء من حيث اختيار شخص السفير ومؤهلاته أو من حيث أغراض البعثة وتعاملاتها داخل العاصمة الفرنسية أو التقارير المفصلة التي تركتها بعد وصولها. فقبل هذه البعثة أرسلت الدولة العلية ستة مبعوثين لباريس في

سنوات مختلفة، وكان آخرها سليمان متفرقة آغا إلى بلاط لويس الرابع عشر عام 1699[1]. إلا أن مهام البعثات العثمانية كانت قد تغيرت في القرن الثامن عشر إلى السلوك الدبلوماسي وتتبع أحوال البلد الموفدة إليه وتحديد أفضل أساليب الأخذ من ثقافته وحضارته داخل الدولة العثمانية، ولهذا تغير المسمى ذاته وأصبح المسمى الشائع هو سفراء، والذين يتم اختيارهم ـ حسب متطلبات الموقف ـ من الدرجات العليا في الإدارة العثمانية.

كما شهدنا مع بعثة باريس تلك لأول مرة صورةً واضحةً لخطوات خروج البعثة والتي تبدأ باختيار موظف رسمي ليمثل الدولة العلية، وعليه أن يقوم بمراجعة الوثائق المحفوظة في الإدارة عن الميزانيات والإمدادات والإجراءات المتبعة والسوابق الدبلوماسية. بحيث تصبح البعثة طوال رحلتها وحدة مكتفية بذاتها من حيث الطعام والأمور الصحية والأمنية والترجمة والمالية، والتي على أساسها يتحدد حجم البعثة.

وبعد انتهاء هذه الترتيبات، يقابل السفير السلطان في حضور الصدر الأعظم وقاضي العسكر لابساً الخلعة الشريفة، حيث يتسلم رسائل السلطان وأوراق الاعتماد، وأوامر السلطان الشفوية فيما يجب عليه اتباعه. وبعدها يغادر السفير العاصمة.

وقد حفظت نتائج هذه البعثة ـ ضمن غيرها من التقارير التي كتبت في ذات الرحلة ـ في التاريخ الدبلوماسي بوثائق خاصة بها وهي سفارتنامه[2] باعتبارها تقارير يقوم بإعدادها رئيس البعثة أو أحد حاشيته، وتحتوي على تفاصيل مجمل الرحلة منذ مغادرة الأستانة إلى متابعة ظروف وأحوال البلد الموفد إليها، ومراسم الاستقبال، والمقابلات التي أجروها هناك والأحداث التي وقعت أثناءها. وهي غالباً ما تكتب للسلطان أو الرئيس أفندي باعتباره المسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية.

---

(1) أنظر اللوحة التي تمثل استقبال لويس الرابع عشر للسفير العثماني سليمان متفرقة في سان جرمان، ضمن ملاحق كتاب أونات عن السفارات والسفراء العثمانيين رقم 17.

(2) F. Unat, Op.cit., pp. 17 et seq.

ولم يختلف البروتوكول المتبع مع أحمد رسمي أفندي عن نظيره في تقرير محمد شلبي أفندي، من حيث مقابلة السلطان واستلام أوراق الاعتماد ورسائل السلطان إلى إمبراطور النمسا في عام 1757 وإعداد الهدايا وميزانية الرحلة. وإن ذكرت تفاصيل أكثر عن الحاشية المرافقة[1]، وقد استغرقت الرحلة إلى فيينا حوالي ثلاثة أشهر، واحتل وصف هذه الرحلة وتفاصيل تقديم أوراق الاعتماد الجزء الأول من السفارتنامه، على حين كان الجزء الثاني منها عن تفاصيل ممالك النمسا وملاحظات عن الحالة الراهنة في فيينا.

ثم تتابعت البعثات العثمانية الخاصة والتي تركت لنا تقاريرها حول الممالك الموفدة إليها ومراسم الاستقبال والأحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية والطرق والممالك، فيما يعد أضخم سجل لهذه الممالك في فترات متعاقبة، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة تفصيلية لتقارير كل هذه البعثات فيما يصبح مثيلاً لصبح الأعشى للقلقشندي ودراسته حوال إدارة الدبلوماسية المملوكية.

المرحلة الثانية: البعثات الدبلوماسية الدائمة

لم تأخذ الدول العلية بالنظام الأوروبي في إرسال بعثات دبلوماسية دائمة إلا ابتداءً من عام 1793، حين بدأ سليم الثالث (1789 ـ 1807) أول محاولة في التاريخ العثماني لإقرار نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم لدى العواصم الأوروبية الكبرى. ولهذا يجب تناول موضوع البعثات الدائمة في إطاره الحقيقي، ألا وهو «النظام الجديد» الذي حاول سليم الثالث تبنيه داخل الدولة[2]. فقد شكلت فكرة إرسال بعثات دائمة المقدمة البديهية لتنفيذ برنامجه الإصلاحي، لكي يكون على اتصال دائم بالأحداث الجارية في العواصم الأوروبية لأنها لا تنفصل بحال عن أمن دولته، مثلما كان في حاجة إلى نقل العلوم والتكنولوجيا والثقافات الحديثة حيث كان يتوقع من البعثات الدبلوماسية

---

(1) V.H. Askan, Op.cit., pp. 48 et seq. F. Unat, Op.cit., pp. 102-105, pp. 112-116.

(2) Stanford J. Shaw, Between Old and New: The Ottoman Empire under Sultan Selim III 1789-1807, (Cambridge: Harvard Univ. Press, 1971, pp. 193 et seq.).

القيام بمهامها المعتادة في التمثيل والتفاوض واستطلاع الأحوال والحصول على المعلومات عن الأقطار المعتمدة لديها واكتساب اللغات والمعارف والعلوم المفيدة لخدمة الدولة.

إلا أن التساؤل الجوهري لا يكمن في مبررات أخذ الدولة العثمانية بنظام التمثيل الدبلوماسي الدائم في عهد سليم الثالث، وإنما في مبررات عدم أخذها بهذا النظام منذ بداية تعاملاتها مع القارة، ولماذا ارتضت وجود بعثات دبلوماسية دائمة معتمدة لديها دون أن تشترط المعاملة بالمثل في المعاهدات والبنود التي ألزمت الدولة العلية بقبول وجود هؤلاء ومعاملتهم وفق قواعد وأعراف القانون الدولي؟

يرى هورروتز Hurewitz أن هناك بعض الأسباب التي قد تبرر لنا عدم مبادرة الأتراك بالأخذ بنظام التمثيل الدبلوماسي الدائم، والتي يجعل على رأسها أن السلاطين لم يضعوا التبادل الدبلوماسي كشرط لضمان أي معاهدة أو امتيازات أو الإعفاء من الاختصاص الإقليمي، حيث كان من الواجب - في رأي هورروتز - وضع التزامات متبادلة، وحيث يرتبط التزام السلطان بعقد حلف مع القوى المسيحية أو أن يضمن لها الإعفاء من الاختصاص القضائي الإقليمي بالحق في إرسال بعثات دبلوماسية دائمة إليها[1].

فكأن هورروتز يرى في التبادل الدبلوماسي حقاً للدولة العلية - كوحدة سياسية تتمتع بحق الإرسال والاستقبال الدبلوماسي - كان عليها أن تطالب به في مقابل التزامها بالمثل أو بضمان امتيازات تجارية أو قضائية لرعايا القوى المسيحية الموجودين داخل الدولة العثمانية. وقد تناس بذلك أن الدولة العلية لم تنظر إليها من هذه الزاوية لفترة طويلة، وأن وجود بعثات دبلوماسية من طرف واحد لدى السيد العظيم كانت تعكس من وجهة نظر العثمانيين اعترافاً بالتفوق والسمو على تلك الكيانات الأخرى.

فطالما كانت الدولة العلية قوية، وكانت سيادتها وتكاملها الإقليمي غير قابلين حتى لمجرد التحدي، فإن عدم التبادل الدبلوماسي يشكل مصدراً للقوة وليس

(1) J.C. Hurewitz, Ottoman Diplomacy, Op.cit., p. 146.

مؤشراً لضعف الدولة، كما أصبحت عليه التعاملات الدبلوماسية الأوروبية مع العالم غير الأوروبي بعد ذلك. ويصبح ذلك وارداً إذا أخذنا في اعتبارنا أن الامتيازات الأجنبية ـ ذلك الشريان الذي يمد البعثات الدبلوماسية الأجنبية المقيمة على شاطىء البسفور بشرعية الوجود والتكامل ـ كانت بطبيعتها حتى عام 1740 مؤقتة تتغير بتغير السلطة الحاكمة. بل وكان التزام الدولة العلية بوجود سفير مقيم جزءًا لا يتجزأ من هذه الامتيازات، فإذا ما انقضت الامتيازات يتم سحب الرخصة بوجود هذا السفير المقيم كما حدث مع روسيا في صلح بروث 1711[1].

بتعبير آخر كانت الامتيازات التجارية حتى عام 1740 مجرد منح أو رخص وقتية، والرخصة تسحب كما تمنح وتنقضي بموت مانحها. فكانت الدول الأوروبية مضطرةً إلى تجديدها في مفاوضات خاصة، وكانت هذه المفاوضات تصطدم أحياناً كثيرة بصعاب وعقبات يسهل التغلب عليها متى كان القائم بها يمثل دولةً أحسنت التصرف وأخلصت في العمل، ويصعب كثيراً متى كان المفاوض ينطق باسم حكومة لم يتقيد أو لم يتقيد ملاحوها وتجارها بواجب الصدق في التعامل، أو لم يحترموا مصلحة الدولة مانحة الامتيازات. كما اشترطت إلتزام الدولة التي تنالها سياسة الصداقة مع الدولة المانحة، فإذا مالت عن روح الصداقة أصبح السلطان في حل من تعهداته تلك[2].

والسبب الآخر وراء عدم التبادل الدبلوماسي يكمن في غياب الدوافع التجارية في رأي هوروتز، فقد كان لدى الدولة العلية ما يجتذب التجار الأوروبيين للإقامة بها لأغراض اقتصادية، ومن ثم الحاجة إلى الأدوات القنصلية والدبلوماسية بالشكل الكافي والضروري لرعايتهم وحماية مصالحهم. على حين لم يبذل التجار العثمانيون جهودهم لتنظيم فروع لهم داخل القارة الأوروبية، وفضلوا بدلاً من ذلك الاتجاه شرقاً نحو آسيا.

إلا أن الأمر في حقيقته كان أكبر من مجرد غياب الدوافع التجارية ويتعلق

---

(1) J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Op.cit., p. 39.

(2) إميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، (بيروت: دار النشر للسياسة، 1990، ج 1، ص 12).

بشكل أوثق برؤية الآخر في الحضارتين الإسلامية والأوروبية. فالدوافع التجارية كانت موجودة لدى الرعايا الأتراك (ولو من غير المسلمين)، خاصة أن العثمانيين - كما يذكر توماس ناف بحق - قد أصروا على مبدأ التبادل في الامتيازات التجارية على الرغم من عدم أخذهم بالتبادل الدبلوماسي في علاقاتهم السياسية بدول القارة. وهو المبدأ الذي كان يمكن السلطان في حالة عدم توازن المنافع التجارية الادعاء بانقضاء المعاهدة لعدم التكافؤ في الالتزامات، وإنما كانت الدولة صاحبة الامتيازات هي التي تتحكم في درجة وتطبيق عنصر التبادل هذا بالشكل المنفعي، والذي تهاونت الدولة العلية في الرد عليه[1].

وأخيراً يرى هورورتز أن الدين الإسلامي يجعل الأتراك يميلون إلى عدم التبادل، فهو ديانة عالمية تجعل من الحرب الدائمة أساس العلاقة مع الغير، فمن واجب السلطان أن يوسع من النطاق الإقليمي لدار الإسلام على حساب الأقاليم الخاضعة للمسيحيين، وهذا النوع من التصور يجعل العلاقات

(1) Ibid, p. 147 لأن الإسلام لا يتعارض مع النشاط الاقتصادي، ولأن العثمانيين - خاصة من اليونانيين والسلاف والبوسنيين - كانوا متميزين عن باقي الرعايا في الميدان التجاري، وأجبرت أنكونا مثلاً في عام 1514 على إعطاء بعض المزايا التجارية للعثمانيين وتحول Palatio Della Farina إلى فندق ومخزن للتجار الأتراك والمسلمين، الذين حملوا على عاتقهم إمداد إيطاليا بمستلزماتهم من الحبوب والبضائع. كما كان الإغريق والسلاف المسيحيون - والذين كانوا غالباً ما يرتدون الزي الإسلامي طلباً للحماية والهيبة - يزجون بضاعتهم إلى النمسا وإلى ليونز المركز المالي لفرنسا، وكانوا أكثر المستفيدين من السلام العثماني.

ولقد تدخلت الحكومة العثمانية مراراً لحماية تجار صربيا وراجوزة والسلاف عموماً في النمسا، وهي التي كانت تشجع تجار الثغور على استثمار أرباحهم في التجارة المحلية والإقليمية وفي تجارة فيينا وتريست وليبزج، بل واستخدمتهم لجلب البضائع إلى النمسا من هامبورج ولندن ومرسيليا والإسكندرية وغيرها، بل ويرى ستاونوفيتش إن بلغراد وزمون وغيرها من الثغور التي تتقابل فيها الحدود السياسية وتتقاطع الطرق النهرية والبرية كانت موطناً لعمليات تكوين الرأسمالية الإقليمية المتجاوزة للحدود.

Traian Stoianovich, Conquering Balkan Orthodox Merchant, Journal of Economic History, Vol. XX, 1960, pp. 267 et seq; A.S. Anderson, Op.cit., pp. 69-70.

الدبلوماسية على النمط المعتاد داخل القارة أمراً من قبيل المستحيل. ذلك لأن إرسال بعثات دبلوماسية دائمة إلى بلاطات أوروبا إنما كان يعني القبول الضمني لنوع من الاتصال المنتظم والدائم مع الغرب الذي ينكر ديانتهم وعقيدتهم، أو على الأقل نوعاً من التنازل الجزئي عن زعم السيادة على العالم المسيحي[1]. وهو استنتاج يعكس مدى تجاهل الكتاب الأوروبيين وسوء فهمهم للعلاقات السلمية بين دار الإسلام وغيرها، أو لمنطق العلاقة مع الآخر خاصة في النموذج العثماني. وهم يدللون على ذلك بعدم مقدرة الدولة العلية على مشاركة باقي دول أوروبا في أخص نظمها وآلياتها وهو توازن القوى القائم على التحالفات المصلحية المؤقتة والمتغيرة باستمرار بين القوى الرئيسية داخل القارة، استناداً إلى المفاهيم الإسلامية عن البراء وعدم الولاء وعدم الاستعانة بالكافر، وإلى المعارضة التي كانت غالباً ما تثور في الممارسات العملية المتعلقة بالتحالف مع إحدى دول القارة[2].

كما أنه يتناسى الاعتبارات المنفعية للسياسة الأوروبية التي كانت ترغب بالفعل في توثيق صلاتها الاقتصادية والتجارية مع الأتراك، بل والاستعانة بهم ضد أطراف وخصوم مسيحيين، لكنها لا ترغب في رؤية هؤلاء في إقليمها وداخل عواصمها.

فالأتراك والأوروبيون على حدٍّ سواء كانوا يفضلوا عموماً إجراء

---

(1) J.C. Hurewitz, Ottoman Diplomacy, Op.cit., p. 148; M.S. Anderson, Op.cit., p. 71.

(2) أنظر كمثال لها: تاريخ جودت، المرجع السابق، ج 5، ص ص 12 ـ 15، وملحق رقم (1)، ص ص 294 ـ 296. حيث دخل سليم الثالث في تحالفات دفاعية منفردة مع كل من السويد وبروسيا في عام 1790 ضد الروسيا، وإن كان الأمر لم يمر دون معارضة من قاضي العسكر (أوردو قاضيسي) شاني زاده الذي عارض هذه الاتفاقيات مع القوى غير المسلمة بناءً على قاعدة تحريم الاستعانة بالكافر، وإن كان رأي شيخ الإسلام حميدي زادة مصطفى أفندي هو الذي انتصر استناداً إلى قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى ليؤيد هذا الإسلام برجال ما هم من أهله» و«إن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر» واجتهادات فقهاء الحنفية بمناسبة الحديثين مع إعمال عموم اللفظ والقول الأولى.

تعاملاتهم الدبلوماسية داخل الأستانة وليس في العواصم الأوروبية، لأن وجود مبعوثين أوروبيين داخل الأستانة كان من قبيل المألوف والمعتاد الذي يفسر باعتبارات تجارية. على حين أن زيارة مبعوثين عثمانيين لعاصمة أوروبية كان مثار الشك حول عقد تحالفات ضد المسيحية أو ضد الخصوم. وكان معظم هؤلاء الخصوم - كما يعترف برنارد لويس - يرغبون في هذا التحالف مع الكافر التركي، إلا أن القليل منهم كان يرغب في رؤيتهم يحاولون ذلك. ونظراً لهذا الموقف من الطرفين كانت النتيجة هي الإقلال قدر الإمكان من إرسال بعثات دبلوماسية إلى عواصم أوروبية[1]. والمثال الواضح لهذا في أقدم دولتين من حيث العلاقات الدبلوماسية، فرنسا وبريطانيا، حيث لفرنسا مواقف لا تحصى من الازدواجية في التعامل والتطبيق الفج لسياسة توازن القوى، خاصة في زمن فرانسوا الأول الذي كان يتحرج من علاقاته بسليمان القانوني رغم معاونة الأخير له ولفرنسا في الدفاع عن ذاتها بأشكال عدة وصلت لدرجة قضاء العمارة البحرية العثمانية بقيادة خير الدين بربروسا الشتاء في ميناء طولون وحصار ميناء نيس[2].

بينما كانت اليزابيث الأولى لا تجد ما يردعها عن طلب مساعدة الدولة العثمانية ضد الأسبان في ثمانينات القرن السادس عشر، وسعت إلى ذلك بإرسال أول بعثة دبلوماسية دائمة وخطاب إلى الصدر الأعظم في 10 نوفمبر 1582، وحرصت على ألا تكون هذه العلاقات في طي الكتمان. لكن بمجرد انتهاء الأزمة أصبحت اليزابيث أكثر حساسية لما تثيره علاقاتها بالأتراك من

(1) B. Lewis, The Muslem Discovery, Op.cit., p. 110.

(2) أنظر في العلاقات الفرنسية العثمانية وأسسها وتطوراتها في: محي الدين محمد قاسم، المرجع السابق، ص ص 214 ـ 239. وقد وصلت بعثة دبلوماسية عثمانية إلى ميناء مرسيليا في أكتوبر 1534، فكانت المرة الأولى التي يرى فيها الفرنسيون سفناً حربية تركية، ولقد ارتاح السكان عندما رأوا هؤلاء الأجانب بأزيائهم الغريبة ولغتهم غير المفهومة وأنهم لا يشربون الخمر، وقصدت البعثة شتلروا حيث كان الملك مقيماً ثم صاحبته إلى باريس حيث استقبلوا استقبالاً رسمياً. أندري كلو، المرجع السابق، ص 217.

تأثير على رعيتها وعلى قضية المسيحية العليا. وهو الأمر الذي لاحظناه أكثر في تكرار جيمس الأول بأن الهدف الرئيسي من وجود سفيره في الأستانة هو أغراض تجارية بحتة، وأن التجارة وحدها هي سبب العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية، وأن استقباله لأي بعثة دبلوماسية عثمانية ـ مثلما فعل في عام 1607 ـ لا يعني عقد تحالف ضد أي أمير مسيحي[1]. فأوروبا المسيحية رغم علاقاتها القديمة بالدولة العلية، كانت لا ترغب في رؤية الأتراك داخل عواصمها، حتى ولو كانت من قبيل البعثات الخاصة المراسمية التي تهدف إلى تهنئة الملك بالجلوس على عرش آبائه، أو بعثات تحمل التصديق العثماني على الامتيازات التجارية التي تشكل الهدف الرئيسي ـ في زعمهم ـ من وجود دبلوماسي دائم لدى الأتراك[2].

ويمكننا الحديث عن فترتين في إطار المرحلة الثانية من العلاقات الدبلوماسية:

الفترة الأولى والتي تمتد من عام 1793 وحتى نشوب الثورة اليونانية عام 1821، وهي تشكل بدايات إرسال بعثات دبلوماسية عثمانية مقيمة لدى العواصم الأوروبية الكبرى، وإن صاحبتها بعض الظروف التي أدت إلى توقف التجربة مع نشوب ثورة اليونان وبخاصة في ظل خاصة غياب الآليات والمؤسسات الإدارية التي تعالج الشؤون الخارجية.

---

(1) Franklin Boumer, England, The Turks and the Common Corps of Christendom, American Historical Review, Oct, 1944 p. 36.

(2) B. Lewis, The Muslem Discovery, Op.cit., p. 111.

هناك بعثة عثمانية في عام 1581 أتت إلى باريس للتصديق على الامتيازات بعد تجديدها، حيث تشير الوقائع إلى مدى حرج السلطات الفرنسية من استقبالها لدرجة إبقاء هذه البعثة لمدة ثلاثة شهور كاملة في البندقية قبل أن يسمح لهم بمواصلة الرحلة إلى مارسيليا، إذ كان السفير الفرنسي في البندقية غير راغب في استقبال الأتراك مشيراً إلى أن غرض البعثة تلك يتعارض مع الدين المسيحي. فالقاعدة أن إرسال سفراء مسيحيين إلى ملوك وحكام الدول الإسلامية هو أمر مقبول، لكن من غير المقبول عنده استقبال هؤلاء في عواصم مسيحية.

وقد كانت بداية هذه المرحلة هي اختيار العاصمة الأولى التي يجب إرسال أول بعثة دبلوماسية إليها. ولما كانت فرنسا على علاقات جيدة ودائمة بالدولة العلية، فقد كان من البديهي أن تكون باريس هي مقر أول بعثة دبلوماسية دائمة لدى أوروبا، ولكن لاعتبارات عدة على رأسها الخوف من عدم استقبال الدول الأوروبية الأخرى التي كانت في حالة حرب مع فرنسا الثورة للبعثات الدبلوماسية العثمانية، أصبحت لندن هي الاختيار الأول بالنظر إلى قدم العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين كذلك. إلا أن الإجراءات والمراسم التي كان يجب مراعاتها في إنشاء وإرسال مثل هذه البعثات الدبلوماسية الدائمة في بلاط جورج الثالث كانت غير معروفة بعد بالنسبة للأتراك. ولهذا سعوا إلى استشارة مبعوثي السفارة البريطانية في الأستانة للتعرف على طبيعة المراسم الدبلوماسية في القصر الملكي والأوراق المطلوبة والنفقات اللازمة للرحلة وأنسب الطرق والأوقات.

ومن خلال الاجتماع مع راشد الرئيس أفندي وتتارجق عبدالله ملا أفندي قاضي العسكر في 10 يوليو 1793، أكد آنسيلي على الإجراءات والمراسم الدبلوماسية الواجب اتباعها، من قبيل أوراق الاعتماد وكيفية توجيهها باختلاف درجة المبعوث الدبلوماسي، حيث نصح آنسيلي بالنسبة لدرجة السفير أو الوزير المفوض أن يوجه الصدر الأعظم أوراق الاعتماد إلى الوزير الأول البريطاني، على حين يخاطب الرئيس أفندي باعتباره مسؤولاً عن الشؤون الخارجية، وزير الخارجية البريطاني فقط[1].

---

(1) تاريخ جودت، المرجع السابق، ج 6، ص ص 657 ـ 260.

F. Unat, Op.Cit., p.p. 168-176; T. Naff, Reform and Diplomacy, Op. Cit., p.p. 303-405.

حيث نلاحظ بالفعل ندرة البعثات الدبلوماسية العثمانية إلى بلاط سان جيمس، فلا نجد في القائمة التي أوردها أونات للبعثات الدبلوماسية إلا ثلاث بعثات مراسمية للإعلام باعتلاء عثمان الثاني في عام 1618، وإبراهيم الأول في عام 1650، وسليمان الثالث في عام 1687، ومن ثم فلا توجد معرفة كافية بالمراسم المتبعة في لندن. فليس الأمر كما يظن البعض أنه عدم إدراك من الدولة العلية لكل مظاهر الدبلوماسية الأوروبية، لأن هذا يتعارض مع الخبرة العثمانية الطويلة بالوجود الدبلوماسي الأوروبي لديها من ناحية، ولأنه لم تجر استشارة سفارات البلاد الأوروبية الأخرى كما فعلوا مع السفارة البريطانية من ناحية أخرى.

وكان أن أعلن سليم الثالث عن ترشيحه يوسف آغا أفندي كأول سفير مقيم إلى لندن والذي غادر الأستانة مصحوباً بحاشية على رأسها محمود رئيف أفندي سكرتير أول السفارة ودرويش أغا ملحقاً واثنين من التراجمة، وأحد الرعايا الأتراك المسيحيين (أهل ذمتدن أولان معيت) والذي لم تحدد على وجه الدقة درجته أو وظيفته، وإنما يرجح أن يكون قنصلاً أو وكيلاً تجارياً[1].

وكذلك فقد كان من المقرر إرسال بعثات دبلوماسية دائمة إلى بلاط فيينا وبرلين وباريس (مع استبعاد سان بطرسبرج[2])، وإن كانت مغادرة تلك البعثات قد تأجلت إلى حد كبير لأسباب شتى.

ولهذا عندما قاربت فترة الثلاث سنوات المقررة لسفارة يوسف آغا على الانتهاء، وتم ترشيح اسماعيل فروخ للحلول مكانه، غادرت الأستانة في مطلع عام 1797 أربع بعثات دبلوماسية دائمة، توجهت أولاها شطر باريس في 23 مارس برئاسة السفير مورالي سيد علي أفندي مصحوباً بحاشية من السكرتير الأول أحمد أفندي والمترجم كودريكا وبعض الموظفين، وتوجهت الثانية إلى

(1) تاريخ جودت، المرجع السابق، ج 6، ص 257.
وهناك لوحة رسمها براون في عام 1795 تمثل استقبال جورج الثالث للسفير العثماني، ويظهر في الصورة لورد سالزبوري ولورد جرانفيل ومستر بيت من الجانب البريطاني ويوسف آغا ودرويش ومحمود رئيف بالزي الشرقي من الجانب العثماني.
Richard Davey, The Sultan and his Subjects, (London: Chapman & Hall, 1897, Vol. I, p. 172).

(2) كانت آخر البعثات إلى سانت بطرسبرج هي بعثة مصطفى راسخ أفندي (باشا) في عام 1793/ 1794 للتصديق على معاهدة ياش، والتي نصت على تبادل السفراء للتصديق عليها، وبينما كان راسخ أفندي في بطرسبرج لمعالجة موضوع فداء الأسري المسلمين، عومل بشكل غير لائق فقطع رحلته، بينما كان سليم الثالث في بداية برنامجه الإصلاحي، ولهذا لم تكن روسيا ضمن البلاد التي تقرر إرسال سفارات دائمة إليها لأنها العدو الحقيقي للدولة، خاصة بعد رفضها إعادة القريم والنظر إلى معاهدة ياش على أنها مجرد هدنة مؤقتة.
وقد تكلفت سفارة راسخ ستمائة ألف قرش بالإضافة إلى ميزانية مفتوحة لفداء الأسرى.
أنظر بترسبورغ بيوك ايلجيسي في: تاريخ جودت، ج 6، ص ص 86 ـ 89.
F. Unat, Op.cit., pp. 162-168.

برلين في أول إبريل برئاسة السفير علي عزيز أفندي، ثم توجه عفيفي أفندي إلى بلاط الهابسبورج في 6 إبريل، وتوجهت البعثة الأخيرة برئاسة إسماعيل فروخ أفندي إلى لندن في 9 إبريل.

ولهذا فقد شكلت سفارة يوسف آغا أفندي باعتبارها أول بعثة دبلوماسية دائمة نموذجاً لكل البعثات العثمانية اللاحقة سواء فيما يتعلق بالمراسم والإجراءات والترتيبات أو بالنفقات أو حجم البعثة، مثلما واجهت هذه البعثات الأولى قضايا الوجود الدائم في بلاط الدول المعتمدة لديها وبالأخص قضايا الدرجات والأسبقية الدبلوماسية[1].

وفي حقيقة الأمر فإن قضايا الدرجات والأسبقية ومراسم الاستقبال لم تثر في الدبلوماسية العثمانية بشكل واضح ومباشر إلا من خلال بعثة علي عزيز أفندي إلى برلين، وهي المشكلة التي كانت الدولة العلية تتجاهلها استناداً إلى طول فترة عدم التبادل الدبلوماسي وإلى توقع المعاملة بالمثل لممثليها وسفرائها بالخارج[2]. فعندما وصل عزيز أفندي إلى برلين كان بدرجة سفير، فلاحظ أن مراسم الاستقبال المقدمة إليه كانت أقل بكثير من الواجب المعتاد عليه في الأعراف الأوروبية لهذه الدرجة، ولهذا تقدم باحتجاج رسمي عن هذه المعاملة، وحاولت السلطات البروسية تلطيف حدة المواجهة عن طريق الادعاء بأن سفيرها المقيم في الأستانة (برلنيده مقيم ايليجيرسي) قد أخطأ بإبلاغ حكومته عن انطباعه الشخصي بأن عزيز أفندي قد

---

(1) أنظر فيما يتعلق ببعثة مورالي سيد علي أفندي 1211هـ/ 1797:
F.R. Unat, Op.cit., p. 179.
Ismail Soysal, Fransiz Ihtilali Veturk-Fransiz Dip Iomasi Munasebetleri (1789-1802), (Ankara: Turk Tarih Kurum Basimevi, pp. 194-216).
T. Naff, Reform and Diplomacy in the Reign of Selim III, Op.cit., p. 304.
S. Shaw, Op.cit., pp. 312 et seq.

(2) أنظر مثالاً لشرط التبادل في معاهدة السلم مع إنجلترا في عام 1809، البند السابع: «إن سفراء جلالة ملك إنكلترا يتمتعون تماماً بالإكرامات التي يكرم بها سفراء الدول الأخرى لدى الباب العالي، وكذلك سفراء الباب العالي لدى حكومة إنكلترا يتمتعون بالإكرامات التي يعامل بها سفراء إنكلترا». يوسف آصاف، المرجع السابق، ص 89.

أرسل إلى برلين بدرجة قائم بالأعمال وليس بدرجة سفير[1].

فالأمر لم يكن ـ كما رأى البعض ـ نابعاً عن اختلاف معايير الدرجات الدبلوماسية، حيث تعترف أوروبا بدرجات ثلاث في تعاملاتها الدبلوماسية، بينما يعتبر الباب العالي الدبلوماسيين الأوروبيين من درجة واحدة وهي درجة سفير، وذلك لأن الدبلوماسية العثمانية كانت تعرف هذه الدرجات لطول فترة ممارسة التمثيل الدبلوماسي لديها. غاية ما في الأمر أن المبعوثين الدبلوماسيين العثمانيين إلى عواصم أوروبا قد اعتبروا دائماً من درجة السفير ما لم يكن هناك إعلام آخر مختلف، وأن ممثلي الحكومات الأجنبية المعتمدين في الأستانة سوف يلقون معاملة مماثلة للتي تعطى للسفراء العثمانيين.

فالدبلوماسية العثمانية كانت على معرفة وإدراك كاملين بالتنظيم الأوروبي للدرجات والأسبقية الدبلوماسية، وإن كانت لهم بالطبع مسمياتهم الخاصة، حيث كان السفير من الدرجة الأولى يسمى بيوك ايليجسي Buyuk Elcisi أي سفير كبير، وكان الوزير المفوض من الدرجة الثانية يسمى أورتا ايليجسي Orta Elcisi أي مرخصاً من الدرجة الثانية، وكان القائم بالأعمال يسمى مصلحتكذار Maslahatguzar، وإن كان هذا لم يمنع من إرسال سفراء فوق العادة Fevkalade Buyuk Elcisi أو Olaganustu Elcisi، مثلما ميزوا منذ البداية بين البعثات الخاصة Mahsusa وبين البعثات المقيمة Ekamet Elcisi Olarak[2].

---

(1) تاريخ جودت، المرجع السابق، ج 6، ص 253. لأن قضية درجة علي عزيز أفندي هي التي دفعت جودت إلى الحديث عن التنظيم الأوروبي للدرجات الدبلوماسية ابتداء من حق الإرسال المكفول لكل الدول صاحبة السيادة باعتبارها من الحقوق الطبيعية لها، ثم التمييز بين الدرجات المختلفة للدبلوماسيين الأجانب طبقاً للائحة ويانة واقسلاشبل.

(2) تاريخ جودت، المرجع السابق، ج 6، ص ص 254 ـ 256.
F.R. Unat, Op.cit., p. 19, 24, 30; B. Lwies, Elci, IE, Vol. I, p. 694.
بل إن تاريخ جودت يذكر المسميات الأوروبية لها من قبيل أنباسادور، أزان، إنترنونس، وزيدان. . . إلخ.

وقد أثيرت مشاكل الأسبقية كذلك في بعثة باريس، ففي الفترة ما بين وصول سيد علي أفندي إلى باريس وبين غزو نابليون لمصر، كان السفير العثماني في مرتبة تالية مباشرة للقاصد الرسولي - استناداً إلى مكانة القاصد الرسولي وممثل البابا في الدبلوماسية الأوروبية وإلى المعاملة بالمثل لسفير فرنسا في الأستانة.

إلا أن موضوع أسبقية المبعوث العثماني لم يكن بالوضوح الكافي في بعثة سيد علي أفندي، حيث ساهمت مجموعة من الظروف والعوامل التي جعلت من وجوده في باريس أمراً له طابعه الخاص في ظل غياب سفراء الدول الأخرى، ثم كان غزو مصر ونشوب الحرب بين الدولة العثمانية وفرنسا لهذا السبب، ومن ثم تجنب سيد علي أفندي في هذه الظروف الظهور في كافة المناسبات التي تطرح مسائل المراسم للنقاش، قاصراً اتصالاته على الأمور غير الرسمية[1]. لكن خالد أفندي الذي ورث هذه المشكلة عندما وصل إلى باريس في عام 1803 لم يواجهها بأسلوب السفير السابق، بل احتج رسمياً على أسبقية القاصد الرسولي وسفير النمسا عليه في الدرجة، وخاطب الرئيس أفندي طالباً التعليمات ومؤكداً أنه لن يجري أية مراسم رسمية لحين وصول الرد. وإن كان رد الرئيس أفندي عليه أقل وضوحاً وإفادة مشيراً إلى أنه وإن كان لا يحق للسفير العثماني الاحتجاج على أسبقية القاصد الرسولي طبقاً للأعراف الدبلوماسية الأوروبية السائدة، فإن عليه أن يتمسك بأسبقيته في مواجهة سفير النمسا متبعاً في ذلك نموذج سيد علي أفندي[2].

إلا أن مجموعة الظروف التي أحاطت بالدولة وإقصاء سليم الثالث وتولى محمود الثاني، قد جعلت البعثات الدبلوماسية العثمانية خاصة بعد عام 1811 كلها بدرجة قائم بالأعمال، وهو الأمر الذي أصبح في مهب الريح كذلك بعد الثورة اليونانية. ففي يونيو 1821 أعلم الرئيس أفندي المستشار

---

(1) I. Sosysal, Op.cit., pp. 306 et seq.

(2) T. Naff, Reform and Diplomacy, pp. 308 et seq.

النمسوي ميترنخ بأوراق استدعاء جان مافرويني القائم بالأعمال العثماني في فيينا، وإن كان ميترنخ قد نصح القائم بالأعمال اليوناني الجنسية بألا يذهب إلى الأستانة في هذه الظروف وأن يطلب اللجوء في مدينة برسبورج في المجر حيث يجد هناك من الحصانات ما لا تكفله له حكومة النمسا أو الباب العالي، وقد عاد مافرويني إلى فيينا مرة أخرى بعد تسوية الخلافات العثمانية اليونانية[1].

على حين ترتبط الفترة الثانية من الدبلوماسية العثمانية بعهد السلطان محمود الثاني (1808 ـ 1839) وجهوده الإصلاحية في كافة المجالات، وبالأخص منذ عام 1832 حين استمر مافرويني في مكانه السابق كقائم بالأعمال في فيينا، وبهذا كان للدولة العثمانية مبعوث دبلوماسي مقيم واحد في الغرب وإن كان هو الممثل الوحيد المقيم في أوروبا، وبهذه الصفة أرسل مافرويني إلى لندن لحضور المؤتمر الدبلوماسي المنعقد هناك لتسوية الحدود اليونانية/العثمانية ومحاولة الحصول على دعم بريطانيا لإعادة الجزائر للتبعية العثمانية، وإن لم يصل إلا بعد الاتفاق على الحدود، فأقام هناك إلى منتصف عام 1833 وكان في استقبال محمد نامق باشا الذي وصل إلى لندن في نهاية 1832 على رأس بعثة دبلوماسية أرسلت إلى لندن لهذا الغرض. ثم عاد مافرويني إلى فيينا واستمر في منصبه كقائم بالأعمال ثم مستشاراً للسفارة حتى وفاته عام 1841[2].

ثم جدد السلطان محمود الثاني البعثات الدبلوماسية على أساس مزدوج، حيث تمت تسمية بعثات خاصة إلى باريس برئاسة مصطفى رشيد باشا وإلى لندن برئاسة محمد نامق باشا في صيف عام 1834 وإلى فيينا برئاسة أحمد فتحي باشا في العام الذي يليه.

---

(1) Ibid, p. 308; C. Findley, The Formation of the Ottoman Foreign Ministry, Op.cit., p. 404.

(2) Ibid., pp. 405-406.

ثم تحولت هذه البعثات الخاصة إلى بعثات دائمة في العواصم الأوروبية الكبرى الأربع، وكانت أولاها بعثة باريس في يونيو 1835، والتي عبر رئيسها مصطفى رشيد باشا القنال الإنجليزي في سبتمبر 1836 لرئاسة البعثة الدائمة هناك، في الوقت الذي كانت فيه البعثة المرسلة إلى فيينا قد أكملت شهرها الأول، علاوة على إنشاء بعثة دبلوماسية بدرجة مفوضية في برلين في ديسمبر 1837، وقد اصطحبوا معهم حاشية من الديوان والآمدجي بينما اصطحب مصطفى رشيد المترجم روح الدين أفندي واصطحب نامق وفتحي اثنين من اليونانيين الأتراك ثم استبدل بهم علي فؤاد وأصحابه.

كما تم إرسال مفوضيات دبلوماسية أخرى إلى أثينا في عام 1840 مثلما كانت أولى البعثات الدبلوماسية المقيمة إلى فارس في عام 1849 فيما يعد أول تبادل دبلوماسي دائم بين طرفين مسلمين[1]. وأعقبتها مفوضية استكهولم ولاهاي في يونيو 1854، ثم استكملت حلقاتها في عام 1857 بإنشاء ثلاث مفوضيات في تورين وسانت بطرسبرج وبروكسل، بل وامتدت إلى الجانب الآخر من المحيط بإنشاء مفوضية واشنطن بعد ذلك بعشر سنوات.

ومن الجدير بالذكر هنا بمناسبة التبادل الدبلوماسي بين الدول الإسلامية، أن الدولة العثمانية كانت قد أعربت عن رغبتها في إقامة علاقات دبلوماسية دائمة مع المغرب في عام 1887، على أساس أن تأييد وتزيين الحب والوداد وتأييد المخالصة والاتحاد ووقاية منافع الطرفين موقوف على أن يكون لكل من الحكومتين سفير في عاصمة الأخرى ليكونا واسطة لتبليغ أفكار الحكومتين. إلا أن المغرب رفض الأخذ بهذا الاقتراح، مقدماً عدداً من

(1) Ibid., pp. 406 et seq; J.C. Hurewitz, Ottoman Diplomacy, Op.cit., p. 148.
وانظر معاهدة السلم المعقودة بين فارس والباب العالي في أرضروم عام 1823، والتي نصت في مادتها السابعة على: «تنظم طريقة إرسال سفير جديد من قبل إحدى الدولتين في كل ثلاث سنوات إلى بلاد الدولة الأخرى، فيبقى السفراء في مركزهم ثلاث سنوات». في: يوسف آصاف، المرجع السابق، ص 116.

المبررات محل النقاش والدراسة، حيث أشار إلى «أن ما يجمع بين الطرفين باسم الجامعة الإسلامية هو أكبر من إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وأن إقامة مثل هذه العلاقات لا تكون بين البلدان الإسلامية، وأن نعمة هذه الأخوة لا يقبل حكمها التشكيك، ولا يطرق مركبه تفكيك. فلا داعي لتنزيل جانبها منزلة ملل الاختلاف حتى تحتاج لنصب وسائط تمهيد الائتلاف ولتفهيم القواعد والقوانين والأعراف. . .».

«لأن من المقرر المعلوم أن المقتضى لذلك هو ضرورة المعاملات المتوقفة على المفاوضة بين الأجناس المحتاجة لبيان الاصطلاحات واللغات، وذلك منتفٍ في أهل الملة الإسلامية والأخوة الإيمانية لاتحاد جميعهم في أصول الأحكام والأعراف الشرعية واتفاقهم في سلوك المساعي الصالحة على متابعة السيرة السنية»[1].

وأخيراً فقد أدركت أهمية رفع درجة تمثيل عدد من المفوضيات في الدول الأخرى، وعلى رأسها مفوضية برلين والتي رفعت درجة تمثيلها لمستوى السفارة في مارس 1874، ومفوضية سان بطرسبرج والتي رفعت لمستوى السفارة في يونيو 1873، ومفوضية تورين والتي استبدلت بروما في عام 1870، ثم أصبحت سفارة في 1880 ومفوضية بروكسل والتي كانت برئاسة قائم بالأعمال حتى عام 1879 ثم برئاسة وزير بعد ذلك[2].

وكذلك كانت بدايات السلك القنصلي العثماني في إطار إصلاحات سليم الثالث، حيث تمت تسمية القناصل الأولين في الأماكن والأقاليم التي كان رعايا السلطان ـ ولو من غير المسلمين ـ معروفين بنشاطهم التجاري فيها من قبيل مالطة ومسينا ونابولي وجنوة ومرسيليا واليكانت، والتي قد تعطينا

(1) عبد الرؤوف سنو، فكرة الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى، مجلة الاجتهاد، السنة السابعة، عدد 26/ 27، شتاء وربيع 1995، ص 350. نقلاً عن: عبد الرحمن بن زيدان، اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الرباط، 1990.

(2) J.C. Hurewitz, Ottoman Diplomacy, Op.cit., pp. 148-150.

رؤية جزئية للنشاط القنصلي في إطار البحر المتوسط والذي امتد بعد ذلك بسنوات إلى امستردام ولندن. حيث أشار ستاونوفيتش إلى بعض المراكز التجارية الأوروبية التي بدأ التجار الأرثوذكس من البلقان في تكوين تجمعات لهم فيها، خاصة أمستردام، وإن لم تظهر أية إشارة في السجلات الرسمية إلى تعيين قناصل هناك قبل عام 1804، حين تمت تسمية نيقولا مارشيللو كقنصل مقيم في مين نيدرلانده، وتسمية تيودور الكريتي كأول قنصل مقيم في لندن في عام 1806[1].

كذلك فقد شكلت فيينا باعتبارها عقدة المواصلات والطرق البرية الأوروبية مكانة مهمة للمصالح التجارية لرعايا السلطان والتي تظهر من خلال إدراجها ضمن مسؤوليات واختصاصات القائم بالأعمال العثماني هناك جان مافروريني والذي أعطانا بعض التفاصيل حول ماهية الأمور التجارية التي كان يتولى رعايتها لمدة عشر سنوات (1811 ـ 1821)[2].

ومن ثم فقد يبدو لنا أن تسمية هؤلاء القناصل من التجار العثمانيين الذين كانوا في الغالب الأعم من المقيمين في دوائر اختصاصهم، وأن التسمية لم تكن إلا من قبيل إسباغ الصفة الرسمية على أمر أو نظام كان موجوداً بالفعل بين طبقات معينة من التجار، حيث أشار ستاونوفيتش إلى أنه كان من الأمور المعتادة لتجار البلقان الأرثوذكس والذي يتاجرون خارج الإمبراطورية أن يكونوا منظمين في تكتلات أو تجمعات برئاسة قنصل Konsols أو Richter والذي يقوم بمهام الرئاسة والتنظيم والفصل في الخلافات[3].

---

(1) C. Findley, The Formation, Op.cit., p. 397.

(2) حيث قام Theodor Blancard بدراسة حياة مافروريني منذ أن كان يمارس التجارة في فيينا عام 1792، وقد تضمنت وثائق فيينا مائة وثيقة من مافروريني بها طلبات عديدة لجوازات سفر التجار العثمانيين، وشكاوى من سوء معاملة كاتب الجمارك لهؤلاء، وطلبات التدخل في محاكمة الهيئات النمسوية لبعض التجار، فضلاً عن مشتروات باشا بلجراد أو سنجق سمندرية. Ibid., p. 398; Traian Stoianovich, Op.cit., pp. 267 et seq.

(3) Stoianovich, Op.cit., p. 296.

بل إن سليماً الثالث قد سمح لتجار الدولة العثمانية بتكوين أنفسهم على النمط المعروف للتجار الأوروبيين داخل الإمبراطورية وأن تكون لهم نفس مزايا وحصانات هؤلاء التجار الأوروبيين، فتجار الخير العثمانيون Hayriye Tuccari كانوا منظمين في تكتلات تحت رئاسة الشهبندر والتي تم استبدالها لاحقاً بكلمة القنصل، والشهبندر قد أشير إليها في بعض القواميس على أنها تعني قنصل فارسي أو عثماني في مدينة أوروبية[1].

وبالتالي يمكننا التعرف على السلوك القنصلي العثماني من خلال مسميات «الشهبندر» أو «الشهبندرية» في المعاهدات الدولية التي نظمت أوضاعهم في الدول الأجنبية، ولعل بدايتها كانت في معاهدة السلم البريطانية لعام 1809، والتي سمحت للدولة العثمانية بتعيين قناصل في المراكز التجارية التابعة لبريطانيا في البحر المتوسط، وعلى أن يعاملوا من حيث الاختصاصات والامتيازات والاعفاءات بمثل معاملة القناصل البريطانيين[2]. وهو الأمر الذي نجده في عدد من المعاهدات التجارية المعقودة بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول في القرن التاسع عشر، والتي نظمت تعيين قناصل وحددت امتيازاتهم طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل. والتي نكتفي منها بالإشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1830[3]، وبلجيكا في عام

(1) C. Findley, The Formation, Op.cit., pp. 396 et seq.
G. Baer, The Adminstrative, Economic and Social Function of Turkish Guilds. I.J.M.E.S. 1970, Vol. I, pp. 34-43.

(2) يوسف آصاف، مرجع سابق، ص 89. بند 8: «يؤذن بتعيين شاهبندر في مالطة وسواها من أملاك جلالة ملك إنكلترا حيث تدعو الضرورة لذلك من حيث ضبط الإدارة ونظر الأشغال ومصالح التجار من رعايا الباب العالي، والامتيازات والاعفاءات التي عامل بموجبها قناصل دولة إنكلترا المقيمين في الممالك العثمانية يعامل بها الشاهبندر المقيم في بلاد دولة إنكلترا».

(3) بند 2: «يحق للباب العالي أن يقيم شاهبندر في بلاد الولايات المتحدة الأمريكية، كما يحق لحكومة الولايات المتحدة أن تقيم من رعاياها قناصل ونواب قناصل (فيس قنصل) في المدن التجارية من بلاد الدولة العثمانية حيث توجب ذلك مصالح رعاياها التجارية».

1838[1]، وإيران في عام 1846[2]، وأخيراً اليونان في عام 1855[3].



(1) بند 6: «للباب العالي أن ينصب قناصل (شاهبندرية) وفيس قناصل في سائر ممالك دولة بلجيكا ومرافئها، وحيث حلوا يلاقون مساعدة ورعاية ويتمتعون بما يليق بحالتهم من الاعتبار الكلي. ولدولة بلجيكا أيضاً أن تعين قناصل وفيس قناصل بلجيكيين مولداً أو من الأجانب في سائر الممالك العثمانية حيثما تستدعيه صوالحها».

(2) بند 7: وكذلك تعهدت جلالة شاه إيرن بأن تبادل من جهتها نفس هذه المعاملة بحق القناصل الذي يستحسن الباب العالي تعيينهم حيث شاء في الممالك الإيرانية بلا تفريق بينهم وبحق التجار والرعايا العثمانيين الذين يتجولون في الممالك الإيرانية».

(3) بند 20: «إن لكلتا الدولتين المتعاقدتين حقاً في أن تعين في بلاد الأخرى سفراء ووكلاء سياسيين وقناصل جنرالية حسب اللزوم للقيام بشؤون حكومتيهما».



لقب خادم الحرمين الشريفين

خالد عزب

من أشرف الألقاب التي تلقب بها حكام المسلمين على مر عصور التاريخ لقب خادم الحرمين الشريفين، والمقصود بالحرمين الشريفين المسجد الحرام الذي فيه الكعبة، فقد كان حول الكعبة فضاء للطائفين على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر. وكانت الدور تحدق بها، وبين الدور أبواب يدخلها الناس من كل ناحية. فلما استخلف عمر كثر الناس وضيقوا على الكعبة وألصقوا دورهم بها فقال عمر رضي الله عنه: «إن الكعبة بيت الله ولا بد للبيت من فناء وإنكم دخلتم عليها ولم تدخل عليكم فاشترى تلك الدور من أهلها وهدمها» وبنى المسجد المحيط واتخذ له جداراً. ثم لما استخلف عثمان رضي الله عنه اشترى دوراً أخرى ووسعه أيضاً وبنى المسجد والأروقة[1].

واستمرت عمارة المسجد الحرام إلى يومنا هذا من قِبل حكام المسلمين الذين أولوه عناية خاصة لمكانته عند المسلمين، وكذا مسجد الرسول ﷺ الذي يضم قبره، والذي شارك فيه الأنصار والمهاجرون[2].

أما عن الألقاب فالمعنى اللغوي للقب يختلف عن المدلول الشائع فأصل اللقب في اللغة النبز، فقد جاء في لسان العرب اللقب النَّبزُ اسم غير مسمى به، والجمع ألقاب، ولقد لقبه بكذا فتلقب به وفي التنزيل العزيز ﴿ولا تنابزوا

---

(1) محمد بن عبد الله الزركشي، إعلام الساجد بأحكام المساجد، تحقيق أبو الوفا مصطفى المراغي، ص 57. ولمن أراد الاستزادة يمكنه الرجوع إلى كتاب إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام، لعبد الكريم بن محب الدين المتوفى سنة 1014هـ.

(2) السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى. مطبعة الآداب، 1327هـ، ص 254.

بالألقاب﴾ ويقول الرسول ﷺ: «لا تدعوا الرجل إلا بأحب أسمائه إليه»[1] وبذلك فقد أجيز استعمال اللقب في موضع النعت الحسن وأكثر من استعماله بهذا المعنى حتى اصطلح مدلوله على التشريف والمدح.

ويذكر القلقشندي[2] عن الألقاب والنعوت المستعملة عند كتاب زمانه (في العصر المملوكي) وبيان معانيها ـ الألقاب الإسلامية ـ وهي صنفان: الصنف الأول ـ وهي ضربان ـ الضرب الأول الألقاب المفردة المختصة في اصطلاح الكتاب باسم الألقاب[3] ولنضرب لها مثلاً فلقب خادم لقب يرد في المكاتبات يعبر به صاحب الكتاب عن نفسه وهو بهذا يبين الصلة بين المكتوب عنه والمكتوب إليه ويسمى في مصطلح الكتاب «الترجمة» وكان استعمال «الخادم» يغلب في الترجمة إذا كانت المكاتبة مرسلة عن أحد الملوك إلى ديوان الخلافة وقد اتفقت نسخ المكاتبات المحفوظة لنا وآراء واضعي مصطلح الكتاب في العصر الأيوبي ومقارنة نسخ مكاتبات القاضي الفاصل وابن الأثير بما قرره ابن شيت في كتابه «معالم الكتابة»؛ وهكذا يبين الاتفاق في أن الترجمة إلى الديوان الشريف كانت من ذوي الولايات «العبد» ومن الملوك «الخادم» ودلت مكاتبات القاضي الفاضل على أنه كان يترجم أيضاً «بالخادم» عن أصحاب الولايات إلى السلطان كما تشير إلى ذلك مكاتبات صلاح الدين إلى الصالح إسماعيل حيث ترجم عن نفسه «بالخادم» على أنه ربما اختلفت أحياناً فترجم إلى الخليفة عن الملوك «بالعبد» وإلى السلطان عن أصحاب الولايات «بعبده» وربما وصف «الخادم» بصفة «المخلص» ويمكن ترتيب بعض التراجم المستعملة في العصر الإسلامي ترتيباً تنازلياً بالنسبة

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مجلد 5، ص 4056، دار المعارف.

(2) يوجد العديد من كتب التراث الإسلامي التي تحدثت عن الألقاب ومنها:

1 ـ معالم الكتابة ومغانم الأحباب، لابن شيت، ت 625هـ.

2 ـ كتاب التعريف بالمصطلح الشريف، لشهاب الدين ابن فضل الله العمري، ت 748هـ.

3 ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، ت 821هـ.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج 6، ص 5.

للمكتوب إليه فأعلاها للمكتوب إليه أي أدناها بالنسبة للمكتوب عنه «المملوك» ثم «العبد» ثم «الخادم» ثم «عبده»[1].

أما الضرب الثاني الألقاب المركبة المعبر عنها في اصطلاح الكتاب بالنعوت[2] والتي منها لقب خادم الحرمين الشريفين. ويذكر القلقشندي عنه أنه من الألقاب السلطانية[3] ـ أي التي يختص بها السلطان دون غيره ـ وأول من أطلق عليه هذا اللقب من حكام المسلمين صلاح الدين الأيوبي في نص تعمير في قبة يوسف في بيت المقدس بتاريخ سنة 587هـ[4] والحق أن اسم صلاح الدين الأيوبي كان يذكر في الخطبة بمكة بعد الخليفة وأمير مكة حسب ما شاهد ابن جبير هناك سنة 579هـ. وعن الدعاء لصلاح الدين في الخطبة بمكة يذكر ابن جبير ما يلي «ثم لصلاح الدين أبي المظفر يوسف ابن أيوب، وعند ذكر صلاح الدين بالدعاء تخفق الألسنة بالتأمين عليه من كل مكان

وإذا أحب الله يوماً عبده ألقى عليه محبةً في الناس

وحق ذلك عليهم لما يبذله من جميل الاعتناء بهم، وحسن النظر لهم ولما رفعه من وظائف المكوس عنهم[5]. ولقد أوقف صلاح الدين ثلث ناحية سنديس من القليوبية وبلدة نقاده من عمل قوص بمصر على أربعة وعشرين خادماً لخدمة الضريح النبوي الشريف وذلك في 18 ربيع الآخر 569هـ/1173م[6] فضلاً عن قيام صلاح الدين بحماية الحرمين الشريفين من تهديدات الصليبين بالشام وحماية طرق قوافل الحجاج وحراستها.

وتتصل رغبة صلاح الدين في خدمة الحرمين الشريفين بتدهور الخلافة

---

(1) أ.د حسن الباشا، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، ص 266 ـ 267.
(2) القلقشندي، المرجع السابق، ص 35.
(3) المرجع السابق، ص 46.
(4) أ.د حسن الباشا، الألقاب الإسلامية، ص 267.
(5) ابن جبير، تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار طبعة كتاب التحرير، ج 2، ص 81.
(6) د. محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص 62 ـ 63.

التي أخذت تفقد سلطانها لحساب الأسر المالكة فخدمة الحرمين الشريفين أمرٌ يتشرف به أي حاكم مسلم. وقد كانت السيادة على الحرمين الشريفين موضع نزاع بين الأيوبيين في مصر وبين آل رسول في اليمن ولا شك أن انصراف صلاح الدين إلى إجلاء الصليبيين عن الشام وانتزاعه بيت المقدس من بين براثنهم كل ذلك أمده بقوة دينية وسياسية وأضفى عليه أهمية إسلامية لم يستطع أن ينازعه فيها منازع[1].

أما في العصر المملوكي فقد أطلق هذا اللقب على السلطان الظاهر بيبرس في نص تعمير بتاريخ 659هـ في القلعة بدمشق وكذلك بصيغة «خادم الحرمين» في نص أنشىء بتاريخ سنة 644هـ في المسجد في كارا[2]. واتخاذ بيبرس لهذا اللقب يتفق مع السياسة التي سارت عليها مصر تحت حكم الأيوبيين. ولعل بيبرس قد استمد حقه في السيادة على الحجاز من أنه قد أصبح يؤوي الخليفة العباسي الذي لا بد أن يذعن لطاعته شرفاء مكة والذي فوض إلى بيبرس بدوره حكم بلاد الخلافة العباسية إذ ورد في صيغة عهد الخليفة العباسي إلى بيبرس أنه قلده الديار المصرية والبلاد الشامية والديار البكرية واليمانية والفراتية وما يتجدد من الفتوحات غوراً ونجداً ثم إن بيبرس قد ورث هذا الحق عن الأيوبيين واستحقه بمجهوداته الحربية في سبيل الإسلام ضد الصليبيين والتتار[3].

هذا وقد حرص خلفاء بيبرس على المحافظة على هذا الحق وإقراره ومن أهم هؤلاء السلطان المنصور قلاوون الذي استعمل سلطته حتى حلف الشريف أبو نُمي أمير مكة بالطاعة له ولولده في شعبان سنة 681هـ وتعهد بما يتبع ذلك من إفراد الخطبة والسكة باسمه[4]. وقد أولى قلاوون المركز

(1) أ.د حسن الباشا، الألقاب الإسلامية، ص 268.

(2) المرجع السابق، ص 268 ـ 269.

(3) المرجع السابق، ص 269.

(4) المقريزي، السلوك في معرفة دول الملوك، ج 1، د. حسن الباشا الألقاب الإسلامية، ص 269.

الروحي للمسلمين اهتماماً شديداً ولا سيما بعد أن اتجهت أنظار المسلمين لدولة المماليك باعتبارها قوة عسكرية إسلامية لقمع أعداء الإسلام وقد أطلق هذا اللقب على السلطان قلاوون في نص أنشئ بمدرسته بشارع النحاسين بالقاهرة والتي بُنيت عام 683هـ فأعلى مستوى النوافذ السفلية، ووضع في واجهة المنشأة شريطاً مستعرضاً من الطراز بالخط النسخي الكبير نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم. أمر بإنشاء هذه القبة الشريفة والمدرسة المعظمة والبيمارستان المبارك تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى سيدنا ومولانا السلطان الأعظم الملك المنصور العالم العادل المؤيد المظفر المجاهد المنصور سيف الدنيا والدين سلطان الإسلام والمسلمين سيد الملوك والسلاطين ملك البسيطة سلطان العراقين والمصرين ملك البرين والبحرين وارث ملك العرب والعجم صاحب القبلتين خادم الحرمين الشريفين قلاوون الصالحي قسيم أمير المؤمنين أدام الله نصره وأعز أنصاره وضاعف اقتداره وعمر أمصاره... إلخ» ـ وفي حجة وقف بتاريخ 21 صفر سنة 685هـ خاصة بأوقاف السلطان قلاوون ورد هذا اللقب في السطر الخامس بالصيغة الآتية:

ـ محيي العدل في العالمين، منصف المظلومين من الظالمين، ملك البحرين، خادم الحرمين الشريفين، أبو المظفر قلاوون[1].

وقد تكرر ظهور هذا اللقب ومترادفاته بنصوص تأسيس منشآت سلاطين المماليك مثل لقب «صاحب الأقطار الحجازية» الذي أطلق على السلطان الأشرف شعبان في نص أنشئ بتاريخ سنة 770هـ في مدرسته بالقاهرة. كما أطلق لقب خادم الحرمين الشريفين على السلطان الأشرف برسباي في نص من سنة 835هـ في ضريحه، وعلى السلطان إينال في نص بتاريخ 860هـ في مدرسته بالجهة الشمالية بالقاهرة، وعلى السلطان الأشرف قايتباي بصيغة «خادم حرمي الله ورسوله» في نص بتاريخ 885هـ في وكالته عند باب النصر

(1) الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق محمد محمد أمين، ج 1، ص 385.

بالقاهرة. وقد كانت هذه الوكالة ضمن أوقاف الحرمين الشريفين طبقاً لما نص عليه نص إنشائها[1]. وقد اعتنى السلطان قايتباي عنايةً فائقة ببلاد الحجاز تتناسب مع قدسية تلك البلاد. ولكي يكون سلطان مصر جديراً بلقب «خادم الحرمين الشريفين» كان من أعماله بمكة إصلاح عين عرفات والانتهاء منها في شعبان سنة 875هـ بعد أن انقطع ماؤها نحواً من مائة عام كما أصلح فساقيها وأصلح سلالم مشعر المزدلفة وعمر سقاية العباس وأصلح بئر زمزم والمقام، وأعلى مصلى الحنفية، وأنشأ مدرسة عظيمة عند باب السلام وقرر بها صوفية وتداريس وفقراء وخزانة للكتب والربعات[2] ـ كما أمر بوضع منبر بالمسجد الحرام. وقد اهتم قايتباي بالمسجد النبوي الشريف ومدينة رسول الله ﷺ فجدد المنبر والحجرة النبوية الشريفة والمصلى النبوي والمحراب العثماني وأنشأ مئذنة فريدة. وكان المسجد قد تعرض لصاعقتين سنة 886هـ و898هـ فأمر السلطان بإصلاحه إصلاحاً شاملاً وأنفق على ذلك الإصلاح أموالاً طائلة[3]. كما زاد في مساحة المسجد النبوي الشريف 120 متراً مربعاً[4].

وقد أطلق لقب خادم الحرمين الشريفين على السلطان طومان باي في نص تجديد بتاريخ شهر رمضان سنة 906هـ في قلعة القاهرة. ومن المعروف أن السلاطين المماليك استخدموا أحياناً هذا اللقب بصيغة أشمل حيث تلقبوا بلقب «خادم المساجد الثلاثة»[5] إذ كانت الشام تقع تحت نفوذهم وبالتالي المسجد الأقصى وهو أولى القبلتين ومنه كان معراج رسول الله ﷺ إلى السموات العلى وله مكانة خاصة عند رب العباد ولدى المسلمين.

أما عن مدى إقرار باقي حكام العالم الإسلامي بقيام سلطان المماليك

(1) عبد الرحمن عبد التواب، قايتباي المحمودي، سلسلة أعلام العرب (20)، ص 195.
(2) الربعات: ـ صناديق لحفظ المصاحف الشريفة.
(3) عبد الرحمن عبد التواب، قايتباي المحمودي، ص ص 205 ـ 208.
(4) عن الزيادات التي تمت في المسجد النبوي الشريف والإصلاحات المتعاقبة عليه، انظر أ.د سعاد ماهر، العمارة الإسلامية على مر العصور، الجزء الأول، ص 137.
(5) د. عبد المنعم ماجد، نظم سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ج 1، ص 20.

على خدمة وحماية الحرمين الشريفين فلا بد أن نشير إلى أنه رغم تجزئة العالم الإسلامي إلى عدد كبير من الكيانات السياسية المستقلة المنفصلة والمتحاربة في بعض الأحيان فقد بقي الشعور بالهوية والتماسك وبأن المسلمين أمة واحدة دون الناس قوياً وفعالاً. وقد استخدم الحكام المسلمون ألقاباً معقدة وذات مغزى وكان استخدام اللقب الذي يدل على إقليم أو شعب يؤدي إلى الازدراء ولا يطلق إلا على الخصم للدلالة على طبيعة حكمه المحدودة والمحلية. وانطلاقاً من هذه الروح نجد أنه في المراسلات بين السلطان التركي وشاه فارسي كان كل منهما يشير إلى نفسه على أنه حاكم المسلمين وإلى جاره على أنه سلطان الروم (الأتراك) أو شاه العجم (الفرس)[1].

ومن خلال الرسائل المتبادلة بين السلطان العثماني والسلطان المملوكي في المناسبات المختلفة نجد السلاطين العثمانيين يقرون بقيام السلاطين المماليك بخدمة وحماية الحرمين الشريفين. وسوف نستعرض بعض هذه الرسائل التي سجلها أحمد فريدون المتوفى سنة 991هـ والمحفوظة في متحف طوب قبو سراي بإسطنبول. ففي رسالة من السلطان بايزيد إلى السلطان الظاهر برقوق بتاريخ 6 شوال 793هـ، 6 سبتمبر 1391م ورد فيها ضمن ألقاب السلطان برقوق التي خاطبه بها السلطان بايزيد اللقب الآتي «حامي قطان حرم الله تعالى بالتأييد الرباني»[2].

وفي رسالة من السلطان محمد الأول العثماني يهنئ السلطان المؤيد شيخ بتوليه عرش المماليك ويشرح فيها سبب تأخره بالتهنئة بسبب نزاعه مع إخوته وطالب السلطان فيها تجديد أواصر الصداقة القديمة وأرسل مع قاصده

---

(1) برنارد لويس، تراث الإسلام، تصنيف شاخت وبوزورث، الجزء الأول، ترجمة د. حسين مؤنس ود. إحسان العمد، مسلسل عالم المعرفة (8)، ص 252 ـ 253.

(2) د. أحمد فؤاد متولي، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له، ص 5، (أحمد فريدون رقم 5181، ص 183أ متحف طوب قبو سراي).

مجموعة من الهدايا المتنوعة ورد ضمن الألقاب التي خاطب بها السلطان المملوكي في الرسالة الألقاب الآتية (الوارث لمحبة الناس الشريفة والمنائر المنيعة الحامين لسكان الحرمين الشريفين من آبائهم العظام نور الله مضاجعهم الباذلين حال الحياة مهجهم في إعلاء كلمة الله وقهر أعدائه)[1].

وفي رسالة من السلطان مراد الثاني إلى السلطان برسباي فقد بعث الأول رسوله الحاج عوض بك إلى الثاني سنة 831هـ/ 1427م يستشيره في أمر الصلح بينه وبين ملك بني الأصفر من المماليك المجرية (الأنفروسية) (اليونان) لمدة ثلاث سنوات وفي شرعية دفع الأفلاق للجزية ورد اللقب في الرسالة بصيغتين مختلفتين مرة بصيغة (حامي حوزتي الدنيا والدين) والأخرى (الحامي لقطان حرم الله تعالى)[2].

وفي رسالة من السلطان سليم إلى السلطان الغوري يخبره فيها بتحركاته وآخر أخباره ضمن الرسائل المتبادلة بينهما ورد ضمن الألقاب التي خاطب بها السلطان سليم السلطان الغوري اللقب بصيغة (حامي خدام الحرمين الشريفين)[3].

- ومن مظاهر النزاع بين الكيانات السياسية الإسلامية وانعكاس ذلك على الحرمين الشريفين ما ورد أثناء النزاع بين السلطنة المملوكية في عهد قايتباي ودولة الشاة البيضاء (قرايلوك) أرسل حسن الطويل زعيم دولة الشاة البيضاء أحد رجاله ويقال له رستم إلى الحجاز عام 878هـ/ 1473م وأمره على محمل الحاج العراقي إلى المدينة وأعطاه كسوة للكعبة. ومن المعروف في ذلك الوقت أن السلطان المملوكي هو الذي يقوم بكسوة الكعبة بحكم أنه خادم الحرمين الشريفين فلما وصل المحمل العراقي إلى المدينة أرغم قضاتها على أن يخطبوا باسم حسن الطويل: «الملك العادل حسن الطويل خادم الحرمين الشريفين»

---

(1) المرجع السابق، ص 11، (أحمد فريدون ورقة 219ب، 5220).

(2) المرجع السابق، ص 20، (أحمد فريدون ورقة 295أ، 29).

(3) المرجع السابق، ص 68، ملحق 27، ص 344، (أحمد فريدون ورقة 57ب).

وبينما المحمل في طريقه إلى مكة كانت رسالة أهل المدينة قد وصلت شريف مكة بما وقع في المدينة من المحمل العراقي فأسرع الشريف والتقى بالمحمل خارج مكة وقبض على رستم ومن معه وقيدهم بالسلاسل وبعث بهم إلى السلطان قايتباي ومعهم الكسوة التي أحضروها فسجنهم السلطان[1].

- ووردت مترادفات للقب خادم الحرمين الشريفين في نصوص معاهدات بين السلاطين المماليك والممالك الأوروبية المسيحية. ففي بعض المعاهدات بين السلطان قلاوون وبين أهل جنوه ورد اللقب بالصيغ الآتية «بسلطان اليمن والحجاز» و«بسلطان بيت مكة: البيت العالي» و«بسلطان البيت العالي» و«بسلطان البيت العالي الشريف بمكة» وفي بعض معاهداته كذلك مع جاك ملك أرغون ورد اللقب بصيغ مختلفة[2].

ونظراً للتغيرات السياسية في العالم الإسلامي مع مطلع القرن السادس عشر الميلادي فقد كان من الطبيعي أن يتأثر الحرمان الشريفان بتلك التغييرات. ولم تكن السيادة المملوكية على الحجاز تمثل حكماً مباشراً بل كانت تقوم على نظام الشرافة وهو منصب يتولاه أحد أشراف مكة والأشراف يحكمون باسم السلطان. ويجري اختيار الشريف من كبار الأشراف بمكة ويطلبون من سلطان مصر تثبيته في منصبه. وتمتد سلطة الشريف إلى أراضي الحجاز كله. وعندما سقطت دولة المماليك وحكم العثمانيون مصر وجد السلطان سليم الأول بمصر بعض القضاة ورجال الدين والعلم من الحجاز فأفرج عنهم السلطان فأشاروا عليه بأن يكتب إلى شريف مكة الشريف بركات يدعوه إلى قبول السيادة العثمانية وإعلان الدعوة لسليم وتعهدوا بالكتابة للشريف بركات في هذا المعنى[3]. وفي أثناء إقامة السلطان سليم في مصر استقبل وفداً من أعيان الحجاز بعث به شريف مكة وكان على رأس هذا الوفد ابن أبي نمي والذي حمل معه رسالة من والده أعلن فيها دخول الحجاز تحت

---

(1) د. إبراهيم علي طرخان، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص 137.

(2) أ.د حسن الباشا، الألقاب الإسلامية، ص 270.

(3) د. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص 126.

السيادة العثمانية وأرسل مع ابنه مفاتيح الكعبة الشريفة وبعض مخلفات الرسول ﷺ وبذلك دخل الحجاز دخولاً تلقائياً وسلمياً تحت السيادة العثمانية[1] وأقيمت صلاة الجمعة في المساجد بمصر دعا الخطباء فيها للسلطان سليم قائلين: «انصر اللهم السلطان ابن السلطان ملك البرين والبحرين وكاسر الجيشين وخادم الحرمين الشريفين الملك المظفر سليم شاه اللهم انصره نصراً عزيزاً وافتح له فتحاً مبيناً يا مالك الدنيا والآخرة يا رب العالمين»[2].

وقد كان العثمانيون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مسلمون قبل كل شيء فكان ولاؤهم يتجه إلى الدين الإسلامي أولاً ثم إلى السلطان ثانياً ثم إلى الدولة ثالثاً[3]. ومن هنا فقد برز الطابع الديني للدولة العثمانية. ومنذ أن غدا الحجاز ولاية عثمانية اهتمت به الدولة اهتماماً كبيراً فقد أضفى عليها مركزاً دينياً مرموقاً في جميع أرجاء العالم الإسلامي وتجلى هذا الاهتمام في عدة امتيازات قررها السلطان سليم الأول وهو لا يزال في القاهرة لولاية الحجاز دون سائر الولايات العثمانية. وسار على هذا النهج السلاطين العثمانيون الذين تربعوا على عرش الدولة من بعده وعملوا على دعم هذه الامتيازات بحيث أصبح في حكم الاستحالة المساس بها. وكان من بين هذه الامتيازات الإعفاء الضريبي فكان الحجاز لا يقدم جزية سنوية للدولة على الرغم من أن السلطان كان يحرص على فرض هذا الالتزام على معظم الولايات العثمانية. أما ولاية الحجاز فكانت تتلقى كل عام اعتمادات مالية ضخمة ترصد في ميزانية الحكومة المصرية وقد أمر السلطان سليم الأول بزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للحجاز كما أمر بأن تتحمل الحكومة المصرية هذه الالتزامات القديمة والمستحدثة[4] وكان يطلق عليها المصطلح

(1) د. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، ص 20.

(2) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج 3، ص 98.

(3) Bernard Lewis: The Emergence of Modern Turky, second Edition 1968, P2.

(4) د. عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 64.

التاريخي «الصرة» وترسل مع قافلة الحاج المصري[1] وكان إرسال «الصرة» إلى الحجاز من أهم واجبات الباشا العثماني في مصر ويحاسب حساباً عسيراً إذا قصر في إرسالها. وتمتع أهل الحجاز بامتيازات عديدة أخرى في عهد الدولة العثمانية[2].

أما من الناحية المعمارية فقد اهتم العثمانيون بالحرمين اهتماماً شديداً. فعلى سبيل المثال في سنة 979هـ صدر أمر السلطان سليم خان (سليم الثاني) ببناء المسجد الحرام على أكمل درجات الاتقان وأن يعتاض عن السقف بقبب دائرية وأرسل إلى سنان باشا صاحب مصر ليبعث من يقوم بهذا العمل من الكبار فعين الباشا أحمد بك فكان تعيناً صادف أهله[3]. وقد حرص السلاطين العثمانيون على إهداء الكعبة كل ما هو ثمين. ففي سنة 1273هـ، أرسل السلطان العثماني إلى الكعبة ميزاباً من الذهب وهو الموجود بها الآن[4] وقد زاد السلطان عبد المجيد في مساحة المسجد النبوي الشريف بمقدار 1293م^2[5].

أما عن الجانب الحربي فقد غرق بعض المؤرخين إلى آذانهم في الخطأ حين وصفوا هذه الدولة العثماينة للمشرق العربي بأنه استعمار بينما كانت الدولة تنشئ حزاماً أمنياً حول الأراضي المقدسة الإسلامية وتدخل في صراع هائل مع البرتغاليين في البحار العربية للدفاع عن شبه الجزيرة العربية

(1) الصرة: ـ هي الأموال التي ترسل من خزينة مصر إلى أهالي مكة والمدينة بالإضافة إلى إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين في مصر مثل وقف الدشيشة والمحمدية وغيرها؛ هذا إلى جانب أن كسوة الكعبة كانت تعد في مصر إلى عهد ليس ببعيد، انظر ليلى عبد اللطيف أحمد، دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر إبان العصر العثماني، ص 119.

(2) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 65 ـ 66

(3) إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين، الجزء الأول، طبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة 1925م، ص 227.

(4) د. علي حسني الخربوطلي، الكعبة على مر العصور، ص 110.

(5) أ.د سعاد ماهر محمد، العمارة الإسلامية على مر العصور، الجزء الأول، ص 138.

الإسلامية ضد الاستعمار وكان صمود المشرق العربي هو الذي أتاح الفرصة لنموه تاريخياً في ظل دولة إسلامية كبرى وليس في ظل استعمار أوروبي مبكر. ففي مطلع العصر الحديث، خطط البرتغاليون لاحتلال الأماكن المقدسة الإسلامية والتنازل عنها فيما بعد نظير تخلي المسلمين عن الأماكن المقدسة المسيحية في فلسطين. والرد على هذا الخطأ أيضاً من واقع النظم العثمانية ذاتها إذ كانت الدولة تترك جميع الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم المفتوحة في أيدي أهلها الشيء الذي لا يمكن أن ينطبق عليه معنى الاستعمار وليس يُدرى كيف خفيت الروح الجهادية في الدولة العثمانية على هؤلاء، تلك الروح التي ملأت الأجواء والأسماع على امتداد تاريخ الدولة[1]. ومن المعروف أن الدولة العثمانية أقامت سلسة من القلاع الحربية على سواحل البحر الأحمر بهدف حماية وتأمين الحرمين الشريفين ولذا نجد السلاطين العثمانيين يتلقبوا أحياناً بلقب «حامي الحرمين الشريفين» أو «حامي حمى الحرمين الشريفين» أو اللقب المعتاد «خادم الحرمين الشريفين» والذي اتخذه السلطان سليم[2] واستمر طوال عصر الدولة العثمانية كلقب يضفي على سلاطين آل عثمان صبغة دينية لها بريقها ووزنها في أرجاء العالم الإسلامي.

وصفوة القول حول اتخاذ سلاطين آل عثمان هذا اللقب رأي أحد مؤرخي العصر العثماني فيها ألا وهو المؤرخ المشهور عبد الرحمن الجبرتي والذي استهواه الطابع الديني البارز في سياسة الدولة العثمانية فتكلم بإعجاب وفي عبارات مشجعة عن اهتمام السلاطين العثمانيين «بإقامة الشعائر الإسلامية والسنن المحمدية وتعظيم العلماء وأهل الدين وخدمة الحرمين الشريفين والتمسك في الأحكام والوقائع بالقوانين والشرائع فتحصنت دولتهم وطالت مدتهم وهابتهم الملوك وانقاد لهم المالك والمملوك»[3].

(1) د. محمد عبد اللطيف البحراوي، من خصائص تاريخ العثمانيين وحضارتهم، مقال بمجلة الداره، العدد الرابع، السنة الثالثة عشر، يناير 1988، ص 202.

(2) د. عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 66.

(3) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج 1، طبعة بولاق 1297هـ، ص21.

قضايا المثال والمشروعية* في التاريخ العثماني المبكر

(كولين إمبر)

ترجمة
عبد اللطيف الحارس

مع نهاية عهد سليمان سنة 1566، كان العثمانيون قد تمكنوا من صياغة ايديولوجية لم تبرر حكم السلطان العثماني على ممتلكاته الخاصة فقط، وإنما أعطته أيضاً حق ادّعاء السيادة العالمية. هذه الادعاءات كما المعتقدات التي شكلت أرضيتها الصلبة، تطورت بين أواخر القرن الرابع عشر ومنتصف القرن السادس عشر، لتصبح أكثر وأعظم مع استمرار ونمو السلطة العثمانية. ولم تنبع هذه القناعات من مصدر واحد أو مجموعة واحدة متماسكة من الأفكار، وإنما على الأصح من تعاظم والتحام الأساطير والمثاليات، التي برزت كل واحدة منها في وقت معين، واستجابةً لحاجة سياسية معينة، أو لخدمة مجموعة خاصة من رعايا السلطان. غير أن كل عناصر هذه الايديولوجية المعقدة عملت في النهاية على خدمة الهدف الرئيسي القائم على تبرير حكم السلالة العثمانية. كل هذا التعقيد في سبيل هذه الغاية البسيطة قد يعكس الطبيعة السياسية للإمبراطورية العثمانية. كما أن حجمها المطلق وتنوعها الإثني، والديني، والجغرافي يعني أن مبدأ وحدتها كان بسيطاً جداً: الولاء للسلالة العثمانية. وهذا الولاء هو ما سعت الأيديولوجية العثمانية إلى تعزيزه على الدوام.

(*) M. Kunt, Ch. Woodhead (ed.), Suleyman The Magnificent and his Age, Longmans 1995, pp. 138-153.

السلالة العثمانية، كما النسبة الكبرى من رعاياها، كانت مسلمةً وتركية. ومن داخل التقاليد الإسلامية والتركية، بشقّيها الشعبي والرسمي، استقت ادعاءاتها للحكم والسيادة[1]. أشهر المثاليات المُشرعنة، كانت تلك التي ترى أن السلطان وجيوشه كانوا غزاة، محاربين من أجل المعتقد، وأن حروبهم ضد المسيحيين كانت حروباً إسلامية مقدسة ضد المشركين. المصدر الرئيسي لهذه الفكرة كانت الشريعة؛ المعتقد المقدس في الإسلام، والتي، وللتبسيط الشديد، تجعل من متابعة الجهاد واجباً على جماعة المسلمين. وبتطبيقهم للشريعة، كان الحكام العثمانيون قادرين دائماً على إظهار حروبهم ضد جيرانهم المسيحيين وغزوات رعاياهم على الأراضي المسيحية كتنفيذ ضروري لواجب ديني مفروض، وقد أعطاهم هذا الادعاء شرعية مزدوجة في أعين رعاياهم، والمسلمين الآخرين خارج حدود سيطرتهم[2].

الشخص الأول الذي أعطى شكلاً أدبياً لهذه الادعاءات كان الشاعر وكاتب النصائح أحمدي (1334 ـ 1412) الذي ألحق بكتابه الطويل جداً، ربما في التسعينات من القرن الرابع عشر، قسماً بعنوان تاريخ السلاطين

(1) علينا أن لا ننسى أن الكثير من الرعايا العثمانيين لم يكونوا مسلمين أو أتراكاً، ويبدو أن طرقاً بديلة لشرعنة الحكم العثماني قد نمت داخل هذه المجموعات. فمثلاً، القصة التي تصف السلاطين كمتحدرين من السلالة الكومننية «Commene» البيزنطية والتي ظهرت في القرن السادس عشر ربما عكست نسباً عثمانياً زائفاً كان هدفه تشريع الحكم في أعين الرعايا اليونانيين. ولمراجعة الروايات حول الأصل الـ «Commene» راجع:

Théodore Spandouyn Cantacasin (ed. C. Schéfer) petit traité de l'origine des Turcq (Paris 1896), 11-13; Pseudo - Sphrantzes [Makarios Melissenos] (ed. I Bekker), Georgius Phrantzes. Ioannes Cannanus, Ioannes Anagnostes (Bonn 1838), 69-71.

(2) إنّ فعالية الغزو باعتباره مصدراً للمشروعية للسلالة العثمانية يظهر وبوضوح في أعين الحكام الأجانب منذ العقود الأولى للقرن الخامس عشر وخصوصاً في تاريخ تيمور لمؤلفه نظام الدين الشامي ـ الذي كان وصفه لحملة تيمور ضد بايزيد الأول سنة 1402، حذراً في إظهار تردد تيمور في مهاجمة بايزيد لأنه يعترف به غازياً عظيماً:

Nizam al - Din Shami (ed. F. Tauer), Zafarnameh (Prague 1938), I. 248.

العثمانيين[1]. «The History of the Ottoman Kings» لعرضه على الأمير سليمان، ابن بايزيد الأول (1389 ـ 1402).

يعتبر هذا العمل في الواقع مديحاً وليس تاريخاً، إذ إنه يفتقد لأي تسلسل في الأحداث بغض النظر عن تعاقب الحكام العثمانيين. إنه إعادة تذكير بأعمال هؤلاء الحكام ضمن إطار القدوة الحسنة التقليدي: كيف كانوا «عادلين ومنصفين»، «مأوى ودعم للعلماء»، كيف «بنوا مساجد ومحاريب»، إلى ما هنالك. إلا أن، الفضيلة الأهم التي عزاها أحمدي إلى العثمانيين كانت مواصلتهم للحرب المقدسة. وهو يصنف «تاريخه» في الحقيقة ككتاب لأعمال الجهاد، ويقدم له بوصف مثالي لمجاهدٍ غاز:

الغازي هو أحد كناسي بساط الله

الذي يعمل على تنظيف الأرض من رجس المشركين

ولا تظنن أن الذي يستشهد في سبيل الله ميت

لا، هذا الشهيد المبارك هو حي.

وهو يصور جميع الحكام العثمانيين بوصفهم غُزاةً، منذ الوقت الذي وضع فيه أرطغرل، والد عثمان، قدمه في سلطنة اويوغو، الأرض التي ابتدأ منها العثمانيون في تقاليدهم، عملية الفتح: من هناك أرسلوا جيشاً إلى دار الشرك، لتخريب الأراضي وقتل المشركين.

هذه الصورة أصبحت نموذجاً لكل الأوصاف الأدبية اللاحقة للعثمانيين.

وفي الوقت الذي قدم فيه أحمدي قصيدته للأمير سليمان، كان الحكام

---

(1) النص في كتاب: N. S. Banarli, Ahmedi ve Dasitan-i tevarih-i muluk-i al-i Osman, Turkiyat mecmuasi 6 (1936-39), 111-35.

العثمانيون قد تبنوا لأنفسهم لقب الغازي[1]. إلا أن مقطعاً في قصيدة أحمدي يلمح إلى أن كلمتي غازي (المجاهد في سبيل الله) وغزو (الجهاد المقدس)، وربما أيضاً المثاليات التي تتضمنها هذه الكلمات، لم تكن مستخدمةً بشكل واسع بين الرعايا العثمانيين بعد، لذا فإنّ صياغة هذه المثاليات ربما كانت تدين بمعظمها لأحمدي نفسه. وفي الجزء المتعلق بأعمال الحاكم العثماني الثاني، كتب أورخان، يقول: خدام الدين هؤلاء قاموا بغارات ضد المشركين. ولهذا السبب سميت هذه الغارات بالجهاد المقدس (غزو) akin

وهذا المقطع يفترض وبقوة أن الكلمات التي سمعها أحمدي في الاستخدام اليومي لم تكن التعابير العربية غزو وغازي، وإنما بالأحرى akin (غارة) وakinci (مغير). وهذه كلمات تركية لا تتضمن أي مفهوم ديني، ويبدو أن أحمدي نفسه هو الذي استبدل بهما المفردين العربيين. من ناحية أخرى، يبدو أن هذين التعبيرين (غازي وغزو)، واللذان بدآ الظهور بكثرة في النصوص العثمانية منذ زمن أحمدي، يرمزان وببساطة إلى اتجاه عام في تركيا العثمانية منذ القرن الخامس عشر وما بعده، يقوم على إحلال التعابير العربية محل التعابير التركية. في بعض نصوص القرن الخامس عشر، يظهر المفردان [التركيان] akin/akinci بشكل متبادل مع التعبيرين [العربين] غزو/غازي[2].

(1) هناك نقشان يشيران لذلك: نقش بورصه الذي يحمل تاريخ 38/ 1337 ويصف السلطان الثاني أورخان بـ «سلطان الغزاة، غازي ابن غازي» إلا أن R C Jennings في مقالته:
«Some thoughts on the gazi-thesis» Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes 76 (1986), 153-61.
يرجّح أنّ هذا النقش لا يعود في الحقيقة إلى سنة 37/ 1338، وإنما إلى إضافة لاحقة عند الترميم، واحتمال أن يكون تاريخها سنة 1417. أما النقش الثاني فيعود إلى سنة 1375، على جسر في أنقرة، ويتضمن غازي من ضمن الألقاب التي ينسبها إلى مراد الأول (1362 ـ 89).

(2) مثلاً، يقول المؤرخ عاشق باشا زاده الذي يصف غارة شارك فيها على هنغاريا سنة 1440: «... عبروا نهر [الدانوب] وقاموا بغارة akin على المقاطعة. وقد أخذ الغزاة الكثير من الغنائم... ويقال إنه لم يكن هناك مثل هذه الغزوة منذ أن كان الإسلام».

=

هذا التغيير في المصطلحات كان، ولا شك، أعظم شأناً من كثيرٍ من التبديلات اللفظية الكثيرة المماثلة من التركية إلى العربية، والتي لم يؤد التغيير في ألفاظها إلى تطوير في المعنى. التغيير في هذه الحالة، يمثل تقديساً واعياً للأعمال. فالمغيرون العاديون يصبحون (مجاهدين في سبيل الله). والتعديل اللفظي هنا بدأ يرمز إلى تطور أيديولوجي.

إنّ الرواية الشعبية لأيديولوجية «الحرب المقدسة» هذه وجدت تعابيرها في الأدبيات التركية الشعبية للقرنين الخامس عشر والسادس عشر، حيث يلعب الغزاة دور الأبطال الأسطوريين، أما أعداؤهم فهم «المشركون»، وحيث تلعب الدوافع الدينية - وأشهرها ظهور النبي محمد في الأحلام أو في مقدمة الجيوش الإسلامية - غالباً دوراً هاماً في تطور حبكة الرواية[1]. أما الهدف الأساسي في هذه الأعمال فقد كان - كما يبدو - التسلية. قصصهم حول الأعمال البطولية، «العذارى الكثر» اللواتي يؤخذن كسبايا، والشعارات الرمزية الأخرى، كلها كانت تلعب دوراً أهم من الدين، إلا أن دوافعهم وروحيتهم الدينية جعلت منهم حَمَلة ايديولوجية الغزاة الشعبية. وبشكل مماثل، كانت

Asikpasazade, (ed. Ali). Tevarih-i al-i Osman (Istanbul 1914), 125.

= وكذلك، فإن فرماناً سلطانياً يعود لسنة 1493، ينظم عملية توزيع الغنائم المأخوذة من قبل غزاة الروملي، وفي مقدمته يستخدم التعابير غازي وغزو، بينما يستخدم في متن النص التعابير akin و akinci: I. Beldiceanu Stenherr, «En marge d'un acte concernant le pengyek : akin et les aqingi», Revue des etudes Islamiques 37 (1969), 21-46.

(1) وربما كان كتاب مالك دنشمند هو أول النماذج الأناضولية لهذا النوع من الأدبيات على الرغم من أنه ليس بالأساس عملاً عثمانياً، إلا أن النسخة العثمانية المنقحة والتي كتبت سنة 1245 هي الوحيدة المتبقية. وكمثال على دافع ديني شعبي نموذجي في هذا العمل، يقوم البطل بالزواج من المسيحية Gulnus Banu بعد أن يحولها الرسول إلى الإسلام في حلم؛ I. Mélikoff, La geste de Melik Danismend, v. 1 (introduction and translation), v. 2 (critical edition), Paris 1960.

ومن أجل دراسة دافع نموذجي آخر للغازي، راجع:
Paul Wittek, The taking of Aydos castle, a ghazi legend transformed; in G. Makdisi (ed). Arabic and Islamic Studies in Honour of Hamilton A R Gibb (Leiden 1965), 662-72.

أدبيات المناقب ـ قصصاً شعبياً يروي الأعمال العجائبية لأولياء الله ـ ذات الصبغة الدينية السائدة تحوي أحياناً أحداثاً يظهر فيها البطل ـ القديس في هيئة مجاهد، وأحياناً برفقة السلاطين العثمانيين. **ساري سلطوك** هو مثال لهذا النوع من الغازي ـ الولي، وقد جمع مناقبه أبو الخير الرومي، استجابةً ـ كما يبدو ـ لطلب من الأمير العثماني جم سنة 1473. وقد تضمنت الرواية الأسطورية لأعمال ساري سلطوك البطولية ضد المشركين إحالات إلى أماكن وأحداث وأشخاص حقيقيين (أشهرهم عثمان، السلطان العثماني الأول)، إلا أن الحقائق التاريخية فيها بقيت أقل شأناً من الدوافع الدينية والرمزية[1]. ونموذج آخر مماثل تقريباً، يعود تاريخه هذه المرة إلى أواسط عهد سليمان، هو مناقب **أنيسي** «Enisi» للرجل الصالح **أق شمس الدين** «AK Semseddin». فشمس الدين هو شخصية تاريخية، والمرشد الروحي لمحمد الثاني (1451 ـ 81) وقد حضر فتح القسطنطينية سنة 1453. هذا الحدث التاريخي يظهر في الواقع في عمل أنيسي، ولكنه تحول ليتكيّف مع تقاليد أدبيات المناقب والغزاة الشعبية. في رواية أنيسي، أن الشيخ الأخ شمس الدين هو الذي تنبأ بالتوقيت الصحيح لسقوط المدينة، ومع دخول الجيش الإسلامي إلى القسطنطينية، رأى السلطان حشداً من الملائكة المرتدين اللباس الأبيض، يقودونه إلى النصر[2].

هذه الأساطير والمناقب مع دافعها الثابت للجهاد الإسلامي ساهمت وبوضوح، من خلال وسيط السَمَر والتسلية، في نشر أيديولوجية الغزاة الشعبية[3]. أما المواد «التاريخية» المتضمنة في هذه الأساطير، كقصة أنيسي في فتح القسطنطينية، فلا بد أن تكون قد ساهمت في تكوين رؤية شعبية

(1) ومن أجل مقتطفات من مناقب ساري سلطوك راجع:

Fahir Iz, Eski Turk edebiyatinda nesir, 268-318.

(2) والمقتطفات في Iz, Nesir, 345-6

(3) ونظيره في القرن العشرين يمكن أن يكون من نوع الإثارة ـ الجاسوسية التي خدمت في نشر أيديولوجية الحرب الباردة، أو أفلام هوليوود، حيث قامت شخصيات مثل جون واين في خلق صورة ـ ذاتية أميركية شعبية.

للماضي العثماني. لذلك لم يكن من المستغرب أبداً أن تعتمد قصص أوائل التاريخ العثماني وبكثافة على مثل هذه المواد، وتتماثل مع نمطي الأساطير والمناقب أكثر من تماثلها مع الكتابة التاريخية. أما أهمية الأساطير كمصدر للتاريخ العثماني فلربما كانت دون أهميتها في تسجيل مرحلة من مراحل تطور الأيديولوجية الحاكمة.

لم تكن بواكير «التواريخ» العثمانية، لمؤلفيها أحمدي (1390)، وشكر الله (1460)، وأنوري (Enveri) (1465) أعمالاً مستقلة في الحقيقة، وإنما كانت وببساطة ذيولاً قصيرة لكتب أكبر. المدونات التاريخية «Chronicles» الأولى، التي تتعاطى كلياً مع السلالة العثمانية - التواريخ المجهولة «The Anonymous Chronicles»، وتلك الخاصة بـ عاشق باشا زاده «Asik Pasa Zade»، عروج Oruç (1500) - لم تظهر إلاّ في عهد بايزيد الثاني (1481 - 1512)[1]، ومع التشجيع الفعال لهذا السلطان على الأرجح. وظهورها كان مهماً؛ **أولاً** لأنه يحدد الفترة الزمنية، بعد حوالي قرنين - تقريباً - من تأسيس الدولة، عندما بدأ السلاطين العثمانيون يحتلون مواقع في الخيال الأدبي العثماني يعادل أو يزيد على تلك التي احتلتها السلالات الإسلامية الأولى. ومع نهاية عهد بايزيد، أصبحت الكتابة التاريخية للسلالة العثمانية الحاكمة بالفعل نوعاً أدبياً مستقلاً[2]. ثانياً، هذه التواريخ الأولى كوّنت صورةً شعبية للسلاطين.

إحدى الميزات الهامة لهذه الصورة هي عرضها للسلاطين واتباعهم باعتبارهم أبطالاً غزاة. وهذا صحيح قبل كل شيء في قصص المدونات ومآثرها الأسطورية أو شبه الأسطورية حول العثمانيين في القرن الرابع عشر.

---

(1) V. L. Ménage, «The beginnings of Ottoman Historiography» in B Lewis and P M Holt (eds), Historians of the Middle East (London 1962), 168-79.

(2) والعلاقة المميزة في هذا التطور كانت رعاية بايزيد الثاني للباحث كمال باشا زاده في كتابه المتعدد الأجزاء عن التاريخ العثماني. راجع: Ibn-i Kemal (ed. S Turan), Tevarih-i al-i Osman. I defter (Ankara 1970), 35-6.

إذ إنها تظهر العديد من الميزات الأسطورية للغزاة: مثل، قصص تحوّل المسيحي كوزه ميخال «Köse Mihal» للإسلام، بعد ظهورٍ للنبي في حلم أرشده فيه للانضمام إلى عثمان. والقصص المتعددة المختلفة حول كيف تمكن سليمان باشا، ابن السلطان الثاني أورخان (1324 ـ 62)، ورجاله من القيام بالفتوحات العثمانية الأولى في أوروبا بعد عبورهم الدردنيل على طوافات، مماثلة في نموذجيتها لأنماط أساطير ـ الغزاة، وقصص الأولياء التي تظهر أحياناً متداخلة مع هذه المواد البطولية ـ وخاصة أسطورة زواج عثمان من ابنة الدرويش ادى بالي ـ تضيف أعمالاً من تقاليد المناقب. وبهذه الطريقة، فـ «التواريخ» العثمانية لأواخر القرن الخامس عشر تعتمد على الأعمال الأدبية الشعبية لتعرض صورةً للسلاطين تتناسب مع المثل الشعبية كالبطولة، والحرب المقدسة، والتقوى. ولقد استمرت هذه الصورة أيضاً إلى القرن السادس عشر وما بعده.

والمرويات التي تكون هذه التواريخ العثمانية الأولى ربما اتخذت شكلها الحالي في عالم المغيرين الفاعلين[1]. والذين بالنسبة لهم كانت الغارة والغزو شيئاً واحداً. وفي الحقيقة، إن ما يجعل من سير ومدونات عاشق باشا زاده مفعمة بالحيوية والنشاط، هي أنها تظهره على أنه مغير من أتباع إسحاق بيه «Ishak Bey» من سكوبيا «skopje» في سنتي 1430 و1440. كما أن صورة السلاطين التي تعرضها هي وبوضوح واحدة من تلك الصور التي يمكن أن تجد صدىً لها بين المحاربين الفاعلين. إلا أنها ومع ذلك تختلف كثيراً عن رؤية أخرى للغزو والتي، وأيضاً منذ أواخر القرن الخامس عشر، قُدِّر لها أن

(1) مثلاً، قصص تحوّل Köse Mihal التي ربما ابتدأت مع غزاة الروملي. إن الشخصية الأسطورية المحتملة لـ Köse Mihal ربما عُرضت كسلف لعائلة Mihaloglu التاريخية والتي قدمت القادة المتوارثين للغزاة على الحدود مع هنغاريا منذ أواخر القرن الرابع عشر إلى أوائل القرن السادس عشر. إن قصص Köse Mihal في المدونات التاريخية تعطي قداسة نبوية لادعاء عائلة Mihaloglu شرعية قيادة الحرب المقدسة وبالتالي لأعمالهم كقادة للغزاة. كما أنها تعطي لعائلة Mihaloglu وللغزاة أيضاً، وضعاً مميزاً في علاقاتهم مع السلالة العثمانية.

تصبح الفكرة المسيطرة في أيديولوجية السلالة الحاكمة. إنها رؤية العلماء المستمدة ليس من التراث الديني الشعبي، وإنما من النصوص القانونية للشريعة.

أول الناشرين لهذه الفكرة في محيط عثماني كان أحمدي الذي - في كتابه: تاريخ سلاطين بني عثمان - لا يحول فقط الغارة إلى غزو، وإنما يظهر العثمانيين كملتزمين كلية بالغزو في سبيل الله، وليس من أجل أعمال البسالة الأسطورية. وفي نواح أخرى من أشعاره، يرثي لحال أولئك الذين ينفذون الغزو من أجل النهب. فهذه برأيه لصوصية بحتة، الغزو: يجب أن يبقى عملاً خالصاً لله وحده، ومن أجل أن تبقى كلمة الله هي العليا[1]. ونفس الدعوات الدينية نجدها مجدداً في فصل عند شكر الله على سلطة بني عثمان والذي أضافه إلى تاريخ للعالم «Universal History» سنة 1460. فمثلاً، وعلى الرغم من أن القسم المتعلق بفتوحات سليمان باشا يعتمد وبوضوح على مصدر شفهي، ويحتوي على العديد من الموضوعات المتقاربة مع الأساطير التركية الشعبية[2]، إلا أنه يقدمه مع مشهد حيث يقوم والد سليمان باشا، أورخان، بتوجيه ابنه: «وإذا عبرت (الدردنيل) على بركة الله، فادعُ المشركين قبل كل شيء إلى الدخول في الإسلام، فإذا لم يقبلوا فتقدم إلى الأمام باتجاه

(1) Tunca Kortantamer, Leben und Wletbild des altosmanischen Dichters Ahmedi (Freiburg, 1973), 236.

إن رفض أحمدي الديني للغنيمة كدافع للغزو يتعارض وبصرامة مع عاشق باشا زاده، مثلاً، والذي يبين وبشكلٍ خاص في مذكراته الشخصية الواردة في تاريخه كم كان دافع الحصول على الغنيمة مهماً في الواقع.

(2) الأمثلة هي قصص شكر الله عن كيفية عبور سليمان باشا و«أتباعه الأربعين» الدردنيل على طوافة؛ وكيف، وبعشرين رجلاً، تمكن من هزيمة جيش المشركين وذلك بإرسال مجموعة من خمسة رجال تحت جنح الظلام، إلى كل جهة من القوات المعادية، يقرعون الطبول ويصرخون «الله أكبر»، مما أقنع المشركين بأنهم يواجهون جيشاً كبيراً من المسلمين؛ Th. Seig, «Der Abschnitt über die Osmanen in Sukrullah's persischer Universalgeschichte», Mitteilungen zur Osmanischen Geschichte 2 (1923-26, repr. Osnabruck 1972), 63-128.

المعركة». هذه التعليمات تعكس تماماً قوانين الحرب كما تنص عليها الشريعة وبتضمينها في تاريخه، فإنه يظهر السلاطين كمتّبعين للغزو بما يتطابق والقواعد الشرعية. هذه الوجهة لتصوير العمليات العسكرية العثمانية بتعابير لم تعد مستمدة من تقاليد الأساطير الشعبية وإنما من الشريعة، أصبحت ظاهرة خصوصاً خلال عهد بايزيد الثاني، ووجدت صيغةً ملائمةً في جملة وردت في تاريخ (محمد) الفاتح (1490) لطورسون بيه «Tursun Bey» الذي كتبه خلال هذا العهد: «القتال والفتح... موافقان لقواعد الشريعة النيرة»[1]. هذه الرؤية الشرعية للحرب المقدسة أصبحت سائدة خلال القرن السادس عشر، عندما سيطر العلماء والبيروقراطيون خريجو المدارس على الحياة الفكرية في الامبراطورية. ومن الآن فصاعداً، ستجد حروب السلاطين العثمانيين مظاهرها الأدبية بتعابير شرعية. هذا التفسير للعمليات العسكرية العثمانية كتنفيذ لواجب شرعي من قبل المجموعة الإسلامية كلها برّرت، في أعين العلماء، ادعاءات السلاطين في كونهم قادة الحرب المقدسة، وبنفس الطريقة التي بررتها تعاليم الأساطير الشعبية في أعين العامة.

التطوير الأدبي الثاني لأواخر القرن الخامس عشر، كان بتحويل كل فضائل الغزو إلى شخص السلطان. ومقارنةً بين أحمدي في أواخر القرن الرابع عشر، والتاريخ العثماني لنصري «Nesri» في أواخر القرن الخامس عشر (1485)، توضح هذا التغيير. يبدأ أحمدي فصله عن «السلاطين العثمانيين» بمديح لفضائل الغزاة، حيث يلحظ أنهم «أتوا في آخر الزمان»، لأنه «من يأتي في آخر الزمان أفضل ممن يأتي في بدايته»، تماماً كما أن القرآن هو الكتاب الأخير ومحمد هو آخر أنبياء الله. ويردد نصري هذا التأكيد، ولكن مع تعديل أساسي؛ ففي هذه الرواية، لم يعد الغزاة بشكل عام هم الأفضل لأنهم أتوا في نهاية الزمان، وإنما السلاطين العثمانيون، الذين يصفهم الآن بأنهم «أول الغزاة البارزين والمجاهدين بعد رسول الله والخلفاء الراشدين»[2]. إنها هذه

(1) Tursun Bey (ed. A M Tulum), Tarih-i Ebu'l - Feth (Istanbul 1977), 170.

(2) Mehmed Nestri, (ed. F Unat and M Koymen), Kitab-i cihannüma I (Ankara 1949), 55.

الرؤية للسلطان باعتباره أول الغزاة هي التي تميز القصص الأدبي لعهد سليمان في القرن السادس عشر، وتظهر بشكل جليّ بين الألقاب التي تبناها هذا السلطان. فمثلاً، في لائحة من الألقاب السلطانية[1] أعدها شيخ الإسلام أبو السعود[2] يظهر سليمان كـ «سيد الغزاة المحاربين، المشهور في العالم بأسره...» والفتوحات العظيمة للعشرين سنة الأولى من حكمه أعطت زخماً لهذا الادعاء.

لقد قدمت أيديولوجية الحرب المقدسة تبريرين للحكم العثماني. أولاً، تصف السلاطين كمنفذين لواجب شرعي، ثانياً، تعطيهم الحق الشرعي لحكم الأراضي التي افتتحوها من المشركين. وأول من وضع صيغة لفكرة أن الحرب المقدسة تمنح حقوق الملكية العقارية كان نشري، الذي كتب في قصته لعهد عثمان: «إن السلاطين المعظمين والملوك النبلاء يعترفون بفضائل عثمان وصفاء نواياه ويقولون... إجعل كل ما يأخذه من المشركين حقاً شرعياً له»[3]. لقد قصد نصري وبوضوح تطبيق هذه القاعدة على كل الفتوحات، ولكل السلاطين العثمانيين.

إلا أنه، بإعلان صانعي الأيديولوجية العثمانية الحرب المقدسة قاعدةً تجيز الاستيلاء على الأراضي بحقّ الفتح، واجهوا مشكلة، لأن السلاطين سبق أن سيطروا على الكثير من الأراضي في حروب ضد إخوانهم المسلمين، وكان من الصعب اعتبار هذه الاعتداءات غزواً أو جهاداً. فاعتمدوا لذلك عدة

(1) وهذه اللائحة للألقاب السلطانية ظهرت في رأس مقدمة أبو السعود لسجلات الأراضي المسجّلة في Boda والتي وضعت بعد سنة 1541. راجع:
Ö L Brakan, XV ve XVI asirlarda Osmanli imperatorlugunda zirai ekonominin hukuki ve mali esaslari (Istanbul 1943), 296.

(2) وقد تقلد أبو السعود منصب قاضي عسكر الروملي منذ سنة 1537 إلى سنة 1545، ومنصب شيخ الإسلام منذ سنة 1545 إلى حين وفاته 1574. وتأثيره على تكوين وتنظيم القوانين والأيديولوجية العثمانية كان كبيراً بما لا يقاس. من أجل الاطلاع على أعماله راجع: R C Repp, The Mufti of Istanbul (Oxford 1986), 272-96.

(3) Nesri, Kitab-i cihannüma, 52

وسائل لتطويق هذه المشكلة. **أولاً**، التواريخ العثمانية لأواخر القرن الخامس عشر مالت إلى اعتبار الفتوحات العثمانية في أناضول القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر ضماً سلمياً (أراضي صُلح) دون اللجوء إلى قوة السلاح، وبذلك برأوا السلالة العثمانية من اتهام إعلان الحرب ضد المسلمين. **والوسيلة الثانية** التي استخدمتها تلك التواريخ لتبرير الحروب كواجب ديني، الذهاب إلى أن الحكام المسلمين الآخرين في الأناضول قد تعاونوا مع المشركين، وبذلك ألهوا العثمانيين عن واجبهم المقدس في الغزو. واحد من المؤرخين المجهولين من سنة 1485، برّر كل الفتوحات العثمانية في الأناضول على هذه الأرضية[1]. والتسويغ الآخر الذي لجأوا إليه تصوير أعداء السلطان المسلمين، كمسلمين «ظالمين»، فجعلوا بذلك من «رفع الظلم» واجباً على العثمانيين. طورزون بيه، مثلاً، يصف حملة محمد الثاني ضد حاكم الأق قويونلو أوزون حسن سنة 1473 ضمن هذا النوع من الإطار الأخلاقي. سنة 1472 هاجم أوزون حسن مدينة توكات «Tokat» العثمانية، مرتكباً اضطهاداً فظيعاً وظلماً واضحاً. ولذلك «أصبح إلزامياً شرعاً وعرفاً، بالمنطق والسلطة المخوّلة، على محمد الثاني أن يرفع هذا الأذى عن المسلمين ويقطع الرأس المدبر للفتنة»[2]. ويصور طورزون بيه الحملات المتتالية لمحمد الثاني، وانتصاره على أوزون حسن كانتقام ديني مقدس وضروري من أجل مصلحة توكات.

وهناك تبرير آخر للحكم العثماني في الأناضول، والذي أصبح سائداً في أواخر القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر، هو أن العثمانيين هم الورثة الشرعيون للسلاطين السلاجقة الأوائل في الأناضول (1071 ـ 1300)، وإن السلالات الأخرى التي جاءت لاحتلال أراضي كانت سلجوقية سابقاً، والذين طردوا لاحقاً من قبل العثمانيين لم يكونوا سوى مغتصبين. والتراث العثماني للقرن الخامس عشر يحتوي العديد من القصص التي تربط عثمان ووالده

(1) Bodleian Library, Oxford, MS Marsh 313, ff. 5r-7v.

(2) Tursun Bey, Tarih-i Ebu'lFeth, 157.

ارطغرل بالسلاجقة، إلا أن نصري هو الذي دمج بين هذه القصص المختلة لتكوين قصة متماسكة «تثبت» الادعاءات العثمانية. في هذه القصة، التي أصبحت مصدراً لمؤرخي القرن السادس عشر، يرى نصري أن السلطان السلجوقي علاء الدين الأول (1220 ـ 37) هو الذي أعطى أراضي في شمال ـ غرب الأناضول لأرطغرل. وأرسل خليفته علاء الدين الثاني (1282 ـ 1303) إلى عثمان ابن ارطغرل طبلاً، وراية وسيفاً، كرموز لسلطته، وقبل موته جعل من عثمان وريثاً له، لأنه لم يكن له أبناء. وكان نصري حذراً في إظهار عثمان في أي موقف ينم عن عدم ولاء للسلاجقة طالما استمرت هذه السلالة في الحكم، مظهراً أن عثمان قام بتوسيع ممتلكاته من خلال الغزو ضد المشركين فقط:

> وهذا يفسر لماذا كان عثمان وخلفاؤه يسمون غزاة
> لأن مبدأ عمله ما كان يحتمل السيطرة باغتصاب
> أراضي المؤمنين، وإنما حدث ذلك من خلال الغزو والجهاد[1].

ولذلك فإن العثمانيين قد قُدموا على أنهم اكتسبوا الأناضول باعتبارهم حكاماً شرعيين، أما الحكام الذين حلَّ العثمانيون مكانهم خلال هذه العملية فكانوا وببساطة «مغتصبين». المدونات الشعبية عكست اختلافاً حول هذا التراث، الذي كان موجهاً للعلماء أكثر من توجهه لطبقات المحاربين. ولكن هذه الفكرة استمرت منذ وقت نصري فصاعداً كدافع هام في الادعاء العثماني الرسمي للشرعية.

إن ادعاء العثمانيين كونهم الورثة الشرعيين للسلاجقة ساد في كتابات أواخر القرن الخامس عشر وعكس الحقيقة التاريخية بأن أراضي المسلمين التي افتتحها العثمانيون خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر تضمنت، ممتلكات السلالة السلجوقية السابقة. الادعاءات الشرعية برّرت هذه الفتوحات وذلك من خلال إعادة النظر بالأحداث التاريخية السابقة. إلا أنه بعد 1500،

(1) Nesri, Kitab-i cihannama, 52.

فإن ممتلكات أقوى المنافسين للعثمانيين في العالم الإسلامي كانت تقع خارج الأناضول، وهذا الوضع الاستراتيجي والسياسي الجديد أدى إلى بروز إشكال جديد للدعاية العثمانية ومجموعة جديدة من الادعاءات للسلالة الحاكمة.

خلال القرن السادس عشر، كان شاهات إيران الصفويون من أخطر الأعداء المسلمين للعثمانيين. هذا العداء بين السلالتين الحاكمتين أدى إلى حرب مفتوحة في سنوات 1514 و1536، و1548 و1555، وأخيراً بين سنوات 1578 و1590. وحتى خلال سنوات السلم، فإن حقيقة أن الشاه الصفوي كان له مؤيدون عديدون في ادعاءاته للشرعية الدينية بين رعايا السلطان العثماني، وخاصة في الأناضول، أدى إلى خوف دائم من ثورات مؤيدة للصفويين[1]. إن الخطر السياسي للصفويين وادعاءاتهم في كسب ولاء العديد من الرعايا العثمانيين تطلبت دعاية عثمانية فعالة مضادة[2]. ولأن الصفويين كانوا مسلمين، وإن كانوا شيعة وليسوا سنة[3]، لم يكن سهلاً الادعاء المباشر بأن الحرب ضدهم كانت غزوة، على الرغم من أن هذا حصراً ما فعله العثمانيون. وقد تطلب ذلك قبل كل شيء إبعاد صفة «المؤمنين» عن الصفويين وتصويرهم «كمشركين» الأمر الذي جعل القتال ضدهم واجباً دينياً.

وأول تسجيل واضح لهذه العملية هو رأي شرعي مطول أصدره عالم يدعى حمزة ساري غوريز Hamza Sari Görez، ومن الواضح أنه كان تبريراً

(1) للاطلاع على هذا الموضوع بشكل عام، راجع:
H. Sohrweide, «Der Sieg der Safaviden und seine Rückwirkung auf die Schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert». Der Islam 41 (1965), 195-223.

(2) راجع: Elke Eberhard, Osmanische Polemik gegen die Safawiden (Freiburg 1970)

(3) وبكل الأحوال، فإن الدعاية العثمانية لم تكن موجهة ضد الصفويين كشيعة. لأن القيام بذلك سيعني تجريم شيعة الإمبراطورية العثمانية والذين لم يكونوا مؤيدين للصفويين ولا معارضين للحكم العثماني. وفي الحقيقة، فإن أبا السعود قد مهّد الطريق لجدالية مطولة حول هرطقة الصفويين مع تأكيده «بأنهم لم يكونوا شيعة»؛
M E Düzdag, Seyhulislam Ebussuud Efendi fetvalari (Istanbul 1972), no. 481.

لحروب سليم الأول (1512 ـ 20) ضد الشاه اسماعيل الصفوي. وفيه، حدّد أتباع الشاه كـ «مستخفين بشريعة نبينا... ودين الإسلام... وصريح القرآن الذين يُحلُّون ما حرّم الله عز وجل» وختم حديثه قائلاً:

> حسب قوانين الشريعة والسلطة المخولة لكتبنا المقدسة... المجموعة المذكورة هي مشركة وملحدة. إنه فرض وواجب ديني أن نقتلهم وأن نفرق طوائفهم[1].

وفي هذه الحالة، فإن الحرب ضد الصفويين تشكل غزواً، ومفهوم أنها شكلت غزواً أصبح شائعاً خلال عهد سليمان، ووجد صيغته المطلقة في كتابات شيخي الإسلام ابن كمال باشا زاده (شغل هذا المنصب خلال سنوات 1526 ـ 34) وأبو السعود (شغل المنصب خلال سنوات 1545 ـ 74). ابن كمال باشا زاده وصف الصفويين بأسلوب بليغ بارع الإيجاز بأنهم يملكون، «الشكل الخارجي للمسلمين، والطبيعة الداخلية للمشركين»، وقد أوضح هذه الفكرة في دراسة بالعربية عدد من خلالها أعمالهم الكثيرة الشريرة:

> إنهم يدعون بأن ما يبيحه الشاه فهو مباح وما يحرمه فهو محرم. وإذا جعل الشاه الخمرة مشروعةً، فهي إذن مشروعة[2]. وباختصار فإن تنوّع عدم إيمانهم، والمنقول إلينا من خلال المعرفة العامة، لا يمكن تعداده... ولا يوجد عندنا أدنى شك حول عدم إيمانهم وارتدادهم...

وفي رأي شرعي ذكر في نهاية الدراسة، رد ابن كمال باشا زاده على سؤال حول شرعية الحرب ضد الصفويين، بأن حرباً كهذه ستكون «غزوة

---

(1) من أجل نصّ فتوى حمزة راجع: Repp, Mufti of Istanbul, 218-220 ومن أجل مزيد من الاطلاع راجع S. Tansel, Yavuz Sultan Selim (Ankara 1969), 35-6

(2) وقد حددت السلطات العثمانية في القرن السادس عشر المرتد على أنه شخص يحلل ما حرمته الشريعة (وخاصة شرب الخمر والزنى)، يصوّر ابن كمال باشا زاده هنا الشاه الصفوي على أنه يدعي لنفسه مرجعيةً تحل محل سلطة الشريعة.

عظيمة»[1]. وتعطي مجموعة من الآراء الشرعية لأبي السعود، يعود تاريخها إلى ما بين سنوات 1548 و1555 ـ وهي سنوات حملة سليمان الثانية ضد إيران ـ تعطي صيغة أكثر تفصيلاً عن نفس الأفكار[2]. وبهذه الطريقة تمكن سليمان من إظهار كل حروبه، ليس فقط ضد أوروبا المسيحية، وإنما أيضاً ضد صفويّي إيران، باعتبارها حروباً مقدسة.

إن الحاجة الأيديولوجية لإظهار الصفويين «كمشركين» أنتجت حاجة موازية لإظهار السلاطين العثمانيين مسلمين اتقياء محافظين، ومدافعين متفردين عن الدين الحقيقي القويم وضد مثل هذا الشرك. وقد برزت هذه الحاجة في وقت سيطر فيه العلماء على الحياة الفكرية في الامبراطورية، وكانت النتيجة إعادة صياغة الادعاءات العثمانية للشرعية بتعابير إسلامية شرعية محافظة.

وليس صحيحاً أن العثمانيين لم يدعوا شرعيةً دينيةً قبل القرن السادس عشر، إلا أن ادعاءاتهم نبعت من معتقدات شعبية وليس من علماء الإسلام. وفي الحقيقة، فإن تواريخ الربع الأخير من القرن الخامس عشر تحتوي جميعها على أجزاء تساعد على إظهار أن الله قد قضى بحكم هذه السلالة. وأشهر هذه الروايات ما تزال مندمجة في النصوص التاريخية العثمانية إلى يومنا هذا؛ ومنها قصة عاشق باشا زاده عن نزول السلطان الأول عثمان ضيفاً على درويش يدعى أده بالي، الذي أوَّل له حلماً رآه باعتباره يُظهر أن الله قد منح الحكم لعثمان ولخلفائه. وبعد تفسير الحلم، وافق اده بالي على خطبة ابنته من جانب عثمان، جاعلاً منها جدةً عليا لسلاطين المستقبل[3]. في هذه الرواية كما في العديد من المرويات المماثلة، يعكس الحلم الاعتقاد الشعبي بأن الله يتكلم مباشرة إلى الإنسان أثناء نومه، ولذلك فإن الأحلام هي دلالة منذرة مقدسة للعظمة المستقبلية للسلالة. كما أن رواية زواج عثمان من ابنة

---

(1) نقلاً عن S. Tekindag. «Yeni Kaynak ve vesikalarin isigi altinda Yavuz Sultan Selim in Iran seferleri» Tarig dergisi xvii/22 (1968), 49-78.

(2) Düzdag, Seyhulislam Ebussuud Efendi fetvalari, nos. 479-89

(3) Asikpasazade, Tarih-i al-i Osman, 6-7

اده بالي تعطي أيضاً شرعية دينية شعبية للسلاطين العثمانيين. فإدخال الشيخ اده بالي، والذي يحظى في المعتقد الشعبي بنسب روحي يربطه مباشرة بالرسول، منح نفس الأسلاف الروحيين للسلالة.

وبوصول سليمان إلى الحكم سنة 1520، فإن الإسلام الفقهي كان قد حل محل الديانة الشعبية كمصدر لإضفاء الشرعية على السلالة الحاكمة. وهذا التغير عكس ليس فقط الأهمية المتنامية للعلماء والحاجة لتصوير السلاطين كمدافعين عن الدين الحق ضد الصفويين المشركين، وإنما أيضاً كمفهوم متطور لسيادة عالمية. خلال القرن الخامس عشر، ادعى السلاطين العثمانيون سمواً أولياً على السلالات التركية المجاورة، ولكن لا أكثر من ذلك. وفتوحات والد سليمان، سليم الأول، وسّعت من طموحاتهم. سنة 1516 ـ 17 انتصر سليم على سلطان المماليك وضم ممتلكات المماليك في سوريا ومصر والحجاز، مما أعطاه أوسع ممتلكاتٍ تفوق بمساحاتها ما استولى عليه السلاطين الآخرون. وأكثر من ذلك، هذه الممتلكات ضمت بين جنباتها المدينتين المقدستين مكة والمدينة، مما أضفى على السلطان العثماني الدور المميز كمالك وحام لأقدس المزارات الإسلامية. ومن الآن فصاعداً، «خادم الحرمين الشريفين» والعديد من الألقاب المماثلة بدأت تظهر بشكل نظامي بين ألقاب السلاطين العثمانيين[1]. هذه الرؤية الجديدة للسلطان كحامي للمدن المقدسة والضامن للعقيدة ضد الشرك والبدع، تطلبت أشكالاً جديدة من الشرعية. كما تطلبت ـ وفي المقام الأول ـ تبريراً تاريخياً للادعاء العثماني بالتقدم على الزعماء الآخرين.

خلال القرن الخامس عشر، تمكن العثمانيون في الواقع من خلق رواية

(1) في صيغة أبو السعود، كان سليمان «حامي الأراضي المقدسة للحرمين الشريفين». كما أن فتوحات سليم الأول أعطت السلطان حق حماية القدس، المدينة المقدسة عند المسلمين والمسيحيين واليهود. وفي رسالة إلى امبراطور هابسبورغ فردناند بتاريخ 1554، وصف سليمان نفسه على أنه حاكم «... مكة والمدينة والقدس...» مما يعكس ادراكه لوضع القدس كثالث المدن المقدسة.

تاريخية أعطتهم «الحق» في الحكم. ولم يكن هذا ادعاءً دينياً، وإنما ادعاء أقاموه على نسب زائف، وقد ظهر في العديد من الروايات، ولكنه اتخذ شكله النهائي في تاريخ نصري (1485)[1]. هذا النسب يبنى على مواد من الأساطير الشفهية والمكتوبة، عن أغوزخان، الحاكم الأسطوري العظيم والجد الأعلى للأتراك. وفي الروايات المختلفة للسلسلة، يبين السلاطين العثمانيين كمتحدرين من عامود النسب من أغوزخان العظيم نفسه. وفي القرن الخامس عشر، كان هذا النسب كافياً لإثبات أن العثمانيين كانوا متفوقين على السلالات التركية المجاورة، الذين وإن صوروا أحفاداً لأغوزخان إلا أنهم كانوا من الفروع، وهذا ما جعل حكم السلاطين العثمانيين شرعياً على رعاياهم الأتراك الذين كانوا مطلعين على أساطير الأُغز التي بني عليها النسب[2]. تواريخ السلالات للقرن السادس عشر وما بعده حافظت على هذا النسب، رغم أنه قد يكون فقد تأثيره في ذلك الوقت. لأن أساطير الأغوز كانت تمثل تقاليد أدبية شعبية للأتراك، والتي يجب أن تكون قد أصبحت غير مهمة الآن للعثمانيين المثقفين الذين تبنوا الأذواق الأدبية للنخبة الإسلامية العالمة. ونتيجة لذلك، فقد شهد القرن السادس عشر الاستبدال بـ «الأدلة» السلالية للحقوق التاريخية العثمانية للحكم، «الأدلة» الواردة في النصوص الشرعية للإسلام.

هذه الأمارات ظهرت، وربما ليس للمرة الأولى، في التاريخ العثماني والذي كتب بعد سنة 1541 من قبل الصدر الأعظم، لطفي باشا. وقد استشهد لطفي باشا في دعمه للادعاء العثماني للحكم، بحديث للنبي محمد من واحد من الكتب الشرعية الستة للأحاديث النبوية: «يبعث الله على رأس كل مائة سنةٍ من يجدّد على الأمة دينها».

وقد فسر لطفي باشا هذا الحديث كنبوءة للحكم العثماني. إن

---

(1) Nesri, Kitab-i cihannüma, 52.

(2) حول هذا النسب راجع: Barbara Flemming, «Political genealogies in the sixteenth century», Osmanli arastirmalari VII-VIII (1988), 123-39.

«المجددين المعاصرين للمعتقد هم سلاطين العثمانيين: عثمان، الذي أحيا الإسلام في بداية القرن الثامن الهجري بعد فتوحات المغول الوثنيين: ومحمد الأول الذي أحيا في بداية القرن التاسع، المعتقد بعد تخريب تيمور: وسليم الأول الذي انتصر في بداية القرن العاشر، على الصفويين المشركين. وقد تابع لطفي باشا الفكرة الصفوية، والتي كانت مرتبطة مباشرة مع فترة كتابته، باستشهاده برسائل منسوبة إلى علماء ما وراء النهر، تمجد سليم الأول على أنه «الشاه على عرش الخلافة»، والذي دافع بمفرده عن الشريعة والعقيدة الحقة. وقد قدم لطفي باشا أيضاً خلاصة متحيزة للتاريخ الإسلامي، أظهر فيها أنه ومنذ أيام الخلفاء الراشدين الأربعة الذين خلفوا النبي، فإن السلالات الوحيدة التي بقيت دون أن تلوث بـ «البدع» أو «التمرد» كانت سلالات العثمانيين ومرشديهم وقدوتهم، السلاجقة[1]. الأحاديث النبوية التي استشهد بها لطفي باشا كانت مصدراً واحداً لشرعية السلطة، أما المصدر الآخر فقد كان القرآن، كلمات الله الخالدة. وهنا أيضاً يجد المدح السلالي نبوءات للحكم العثماني. واحد من هؤلاء المتنبئين كان المعلم الامبراطوري والمؤرخ، سعد الدين، الذي ذكر في مقدمة كتابه «تاج التواريخ» المهدى لمراد الثالث (1574 ـ 95)، الآية القرآنية التالية: ﴿فسوف يأتي الله بقومٍ يحبهم ويحبونه، أذلةٍ على المؤمنين أعزةٍ على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم﴾[2]. هؤلاء القوم في تأويل سعد الدين، هم السلالة العثمانية.

هذه الأمثلة تظهر أن النصوص الإسلامية الشرعية، والرؤية الشرعية للتاريخ الإسلامي في منتصف القرن السادس عشر، قد حلتا مكان الاعتقادات الشعبية

(1) Lutfi Pasa, (ed. Ali), Tevarih-i al-i Osman (Istanbul 1922), 11-16.
وتتعارض مقدمة لطفي باشا بقوة مع محتوى تاريخه المستمد من «التواريخ المجهولة» الشعبية، والتي تعكس التقاليد الشعبية وليس تقاليد العلماء حول الكتابات التاريخية العثمانية.

(2) سورة المائدة، الآية 53.

وتقاليد الأساطير التركية، كمصدر لشرعنة الحكم السلالي. وقد شهد منتصف القرن السادس عشر أيضاً محاولات منتظمة لتحديد وتبرير الحكم العثماني على قاعدة التقاليد الفقهية الإسلامية. وكان هذا أولاً عمل الفقيه الكبير أبي السعود في السنوات ما بين تعيينه كقاضي عسكر في الرومللي سنة 1537/8 ووفاته سنة 1574. إن ما يبرر حكم السلطان، بالنسبة لأبي السعود، كان نشره وحمايته للشريعة، الأساس الشرعي للإسلام؛ وما يحدد المسلم هو التزامه بهذه الشريعة. ولقد هدف أبو السعود بمحاولته إعادة تحديد السلوك الحكومي بتعابير شرعية، إلى خلق صورة للسلطان العثماني كعاهل متدين حقاً، وحكمه مطابق لحكم الشريعة واقعاً. وخلال فترة بقاء أبي السعود في وظيفته فإن، «الحكم العثماني» و «حكم الشريعة» أصبحا مفهومين مترادفين. وفي لائحته لألقاب السلاطين، يصف أبو السعود سليمان بأنه «الشخص الذي يظهر الكلمة العليا»، وهي جملة تعني أنه من خلال السلطان يجعل الله أوامره معروفة للبشرية، فعصيان السلطان هو أيضاً عصيان لله. وقد ظهر مثال لهذا المبدأ في شكله العملي في قانون سلطاني سنة 1537/8 يطلب من الحكام في كافة ممتلكات السلطنة بأن يفرضوا على أهالي القرى المسلمين بناء مساجد في قراهم إذا لم يكن هناك أي مسجد قائم، وأن يحضروا الصلاة بانتظام، وإن الفشل في القيام بذلك سيعرض صاحبه للعقاب[1]. وقد برر السلطان وأبو السعود هذا القانون على أنه، وببساطة، فرض للإرادة الإلهية؛ لأن الصلاة واجب تفرضه الشريعة. وتبعاً لذلك، فإن عدم تطبيقها يعتبر مخالفةً ليس لله فقط، وإنما أيضاً لأوامر السلطان، وبذلك صار هذا القانون بمثابة امتحان لولاء الناس للسلطان كما هو امتحان لولائهم للإسلام القويم.

ومهما يكن من أمر، فإن الصياغة المتماسكة، لفكرة أن السلطان كان وسيلة الله في نشر الأوامر المقدسة للشريعة، تطلبت إبداعاً عظيماً. لأنه، من ناحية أولى، كانت هناك مجموعات داخل الإمبراطورية العثمانية لا تلتزم بالإسلام الصحيح (مبتدعة)، ولكنها وبوضوح لم تكن غير موالية للسلطان

---

(1) Duzdag. Seyhulislam Ebussuud Efendi fetvalari, no. 282.

العثماني. ثانياً، وهو الأكثر أهمية، أن أكثر، إن لم يكن معظم، القوانين العثمانية والإجراءات الإدارية لم تكن مستمدة صراحةً من الشريعة. الحل للمشكلة الأولى كان، وبباسطة، السماح بالممارسات غير الأرثوذكسية، طالما أنها ليست علنية، وطالما أن تابعيها، في الظاهر على الأقل، يعلنون ولاءهم للشريعة[1]. أما تبرير القوانين غير الشرعية فقد كان أكثر صعوبة.

جزء من حل أبو السعود لهذه المسألة يظهر في لائحته للألقاب السلطانية، وواحد منها يصف سليمان بأنه الرجل الذي يمهد السبيل لإدراك الشريعة المجيدة. هذه الجملة تتضمن فكرة أن حكم السلطان ضروري من أجل إقامة النظام الصالح في العالم، والذي بدونه لن يكون حكم الشريعة ممكناً. القوانين العثمانية، في هذه الصياغة، وعلى الرغم من أنها غير مستمدة من الشريعة، أصبحت شرطاً أساسياً لتطبيقها. والحل الثاني كان بإعادة صياغة الأعراف العثمانية بتعابير شرعية. أما الضرائب غير الشرعية، كضريبة الماشية والضرائب الجمركية مثلاً، فقد بررها أبو السعود على أنها تمثل ضريبة شرعية مُجزئة عن الزكاة. وقد ذهب إلى ذلك بحسبان أن دافعي الضرائب يؤدون هذه الرسوم وفي نيتهم دفع الزكاة[2]. وفي مقدمة كتابه القانوني حول سكوبيا وسالونيك سنة 9/ 1568، يعطي، وبشكل أكثر تماسكاً، ليس فقط وصفاً مصاغاً لنظام امتلاك الأراضي والضرائب المعمول بهما، وإنما أيضاً يجعلهما «يتجانسان» مع الشريعة، وذلك بتسوية التعابير الإدارية والمالية الموضوعة في الاستخدام الفعلي، مع تعابير النصوص الشرعية[3]. هذه الإجراءات كانت خطوات توفيقية، في الصياغة اللفظية إن لم يكن بالواقع، بين القانون العثماني والقانون الديني؛ ومساعي أبو السعود في إضفاء الشرعية على القانون المدني

(1) وقد أصبح هذا واضحاً من خلال عدد من المحاكمات ضد الزنادقة والملحدين التي عُقدت خلال عهد سليمان.

(2) Duzdag, Seyhulislam Ebussuud Efendi fetvalari, no. 216, 217.
في الشرع الإسلامي «النية» ضرورية بشكل عام لصحة أي عمل ديني.

(3) Barkan, Zirai ekonominin hukuki ve mali esaslari, 297-9.

العثماني كانت موازية لمحاولاته، خلال النصف الثاني من عهد سليمان، نشر فكرة أن السلطان هو خليفة، وبالتالي الرأس الأعلى لجمهور المسلمين. وهدفه واضح من خلال لائحته للألقاب السلطانية، والتي تتضمن التالي:

خليفة رسول رب العالمين (النبي محمد)
ظل الله على كل الشعوب...
صاحب الإمامة العظمى...
وريث الخلفاء العظام...

ولم يكن أبو السعود في الحقيقة أول من وصف السلطان بأنه خليفة. فاللقب «خليفة الله» ظهر منذ سنة 1421 على صفحة عنوان روزنامه قدمت لمحمد الأول (1413 ـ 21)[1]. لكن يبدو أن أبا السعود هو أول من استخدم هذا اللقب في معناه القانوني المحدد. وقد استمد هذا المعنى، على الأرجح، من القاضي الماوردي (توفي 1058) الذي كان واحداً من القضاة القليلين الذي عملوا على تقديم نظرية للخلافة، في كتابه «الأحكام السلطانية». وبتبني هذه النظرية، فإن أبا السعود كان بإمكانه أن ينسب إلى السلطان سلطة على كل المسلمين. وقد حدث مثال على ذلك في الأسئلة التي قدمت من جانب سليمان إلى أبي السعود، والتي تتعلق بشرعية الحرب ضد الصفويين، حيث يوصف سليمان على أنه «سلطان الشعوب الإسلامية» والصفويون على أنهم «مرتدون» ويرى بأن لسليمان الحق بحكم العالم، وكل المسلمين الذين ينكرون عليه سلطته هذه ينتمون إلى التصنيف الفقهي «المرتدون»[2]. وكانت لنظرية الماوردي في الخلافة، وظيفة أخرى في تبرير

(1) C. N. Atsiz, Osmanli tarihine ait takvimler (Istanbul 1961), 9.

(2) Duzdag, Seyhulislam Ebussuud Efendi fetvalari, no. 479.

في الشرع الإسلامي كلمة «مرتد» تصف المسلم الذي يخرج على سلطة حكم إسلامي شرعي، والذي تنبغي مقاتلته من قبل هذه السلطة الشرعية. ومن الطبيعي والحال هذه أن لا تصف الدعاية العثمانية الصفويين بالمرتدين لأن هذا يتضمن الاعتراف بأنهم كانوا في الأصل مسلمين وإنما بالمشركين!

الوظائف والأجراءات الحكومية القائمة على أنها تقع ضمن نطاق الشريعة، وفي إعطاء القوانين السلطانية شرعيةً تعادل نصوص الشريعة، على الأقل إلى المدى الذي يسمح بالاختيار النهائي بين الإمكانيات المتاحة، واعتبار هذا الاختيار سياسةً شرعية[1]. وكمثال على استخدام السلطان لهذا الحق، والذي يبدو أنه أثار جدلاً، كان قانون 1544، والذي وضعه أبو السعود كقاضي عسكر، يمنع فيه النساء من الزواج بدون موافقة وصيّ ذكر. وهناك رأي ضمن التقاليد الفقهية (للمذهب الحنفي) يسمح في الواقع بمثل هذا الزواج، إلا أن القانون السلطاني لسنة 1544 عطّل هذا الخيار، وعندما سئل أبو السعود، فإنه برر القانون جزئياً على قاعدة السياسة الشرعية للخليفة[2].

ويبدو أن أبا السعود كان يعمل لبناء نظرية تقول إن السلطان العثماني، كخليفة، له سيادة عالمية، وأن قوانينه لها قوة الأوامر الشرعية. ولكنه لم ينتج صياغة نهائية لهذه الفكرة. وربما كان مشغولاً جداً بحيث لم يتمكن أبداً من تحقيق ذلك. زد على ذلك، أن إعلان مفهوم كهذا كان يتطلب قدرة على إقناع العامة بمسوّغات السلطات الواسعة للسلطان. ولا شك أن فتوحات سليمان العظيمة بين سنوات 1520 و1560 قد شجعت مثل هذه الصورة، إلا أن عجزه الظاهر والمتزايد نتيجة كبر سنه، وأكثر من ذلك، تمرد ابنه بايزيد بين سنتي 1559 و1561، لا بد أن تكون قد دمرت هالة عظمته. لذا عندما توفي أبو السعود سنة 1574، ماتت نظرية الخلافة العثمانية معه.

(1) راجع: Norman Calder, «Friday prayer and the Juristic theory of government: Sarakhsi, **Shirazi, Mawardi»**, *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* XLIX/1 (1986), 35-47.

(2) P. Hoster, Zur Anwendung des Islamischen Rechts im 16. Jahrhundert (Stuttgart 1935), 28-9.

(3) راجع ملاحظات سفير هابسبورغ Busbecq حول ظهور سليمان سنة 1555 في كتاب:
E. S. Forster (trs), The Turkish letters of Ogier Ghiselin de Busbecq (Oxford 1972), 65-6.



العثمانيون والأوروبيون في القرن السادس عشر

شمس الدين الكيلاني

يمكن اعتبار القرن السادس عشر مفترقاً تاريخياً، انطلاقاً منه سيتقرر مآل توزيع القوى على طرفي العالم القديم، وفيه ستقع أشد المعارك البرية، والبحرية هولاً، والتي ستتوقف على نتائجها مواقع الأطراف المتجابهة: الشرق الإسلامي ـ العربي، والأوروبي المسيحي.

إمبراطوريتان، سيغطي عراكهما مسرح أحداث القرن السادس عشر: الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وعلى رأسها شارل الخامس، ومن بعده ابنه فيليب الثاني، والإمبراطورية العثمانية بقيادة سليمان القانوني. ستتجابه الدولتان في البر والبحر، وكل منهما تقدم نفسها كحام لدين وحضارة. هكذا شكّلا بحق طرفي التناقض في معادلات الصراع الحضاري ـ السياسي في فاتحة العصر الحديث.

في أوروبا سيؤول أمر (الإمبراطورية الرومانية المقدسة)، في مقتبل القرن السادس عشر، إلى شارل الخامس وريث إيزابيلا وفردناند، مما مهد للاتحاد بين إسبانيا والنمسا ـ ألمانيا، وجعل من الممكن القيام بسياسة قوة عالمية حقيقية.

لقد جمع شارل تحت سطوته: إسبانيا راعية كولمبس، والنمسا

(*) فصل من بحث تحت الطبع بعنوان «الإسلام وأوربا المسيحية».

وألمانيا، والقسم الأكبر من إيطاليا، وصقلية، ونابولي، والأراضي المنخفضة، ومستعمرات ما وراء البحار، وما كان بحوزته من الشريط الساحلي للمغرب العربي، قبل أن يطهره العثمانيون، فاكتسب بذلك سطوة جبارة جعلته يحتل موقع السيد في القارة الأوروبية. بحيث أصيب بالضيق كل من البابا ليون العاشر، وفرنسوا الأول، وهنري الثامن، وحكام البندقية نتيجة تمركز تلك القوة الهائلة بيد رجل واحد في القارة.

وحده فرنسوا الأول عاهل فرنسا سينازع الإمبراطور شارل السيادة على أوروبا، في وقت كانت فيه القوى الأوروبية الأخرى متشاغلةً عن ذلك: فالبابوية غارقة في خوفها من العثمانيين، وتنافسها مع البندقية، ومجابهتها الانشقاقات الكنسية، والبرتغاليون منشغلون بمغامراتهم البحرية الكبرى لتطويق دار الإسلام والبحث عن ثروات الشرق، وهنري الثامن منكفئ على مشاكل الإصلاح الديني التي أثارها في إنجلترا، إلا أن هذا لم يمنعهم من إظهار ضيقهم بطموحات شارل لتوحيد أوروبا، وأن يجعل من التاج الذي يلبسه تاجاً للعالم المسيحي[1].

جهود إمبراطورية شارل لتوحيد العالم المسيحي، ستجابه سياسياً بشكل رئيسي من فرنسا، وسيهدد وحدة بنائها الاجتماعي ـ السياسي والمذهبي، الإصلاح الديني البروتستانتي. ذلك الإصلاح الذي امتزج في ألمانيا، ودول شمال أوروبا باللون القومي، وقد وضع ذلك أوروبا على دروب الحروب الأهلية لأكثر من مائة وخمسين عاماً.

فمنذ أن خسر فرنسوا الأول، أمام شارل الخامس، معركة انتخابه للعرش الإمبراطوري «بدأت المنافسة المريرة التي جعلت غرب أوروبا يعج

---

(1) يقول هـ. ج. ويلز: «وانضم هنري الثامن والبابا، عملاً منهما بقواعد الاستراتيجية الماكيافيلية إلى جانب فرنسا عند ذاك لمنع شارل من أن يصل إلى حد بالغ من القوة» معالم تاريخ الإنسانية، عبد العزيز جاويد، المجلد الثالث، الكتاب السابع، لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ط 1، القاهرة، 1950، ص 843.

بالاضطرابات، وكان موضوع الحرب من هو سيد أوروبا، شارل أو فرنسيس، فأجاب الأتراك بل سليمان»[1]. هذا التنافس الكبير بين أسرتي آل ڤالو الفرنسية، والهابسبورغ الإمبراطورية، على زعامة أوروبا، بشكل عام، وعلى السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية بشكل خاص «أربك شارل الخامس أمام حركة الهرطقة في ألمانيا، التي وجدت ترحيباً من فرنسوا الأول[2] ومن سليمان القانوني. فكان للصراع مع فرنسوا والانقسام الديني دورهما الفعال في إحباط جهود شارل لتوحيد أوروبا كمقدمة لتصفية حسابه مع سليمان القانوني، إن كان على جبهة المغرب العربي، أو جبهة المتوسط، أو جبهة البلقان.

فوراء الصرح الإمبراطوري كانت أوروبا، في العمق، تعاني التمزق والفرقة مع ظهور نويات الدولة القومية، والتمزق الديني - السياسي المتمثل بالإصلاح البروتستانتي الذي حطم هيبة الكنيسة الكاثوليكية[3]. ففي السنة التي فتح فيها سليم الأول مصر عام 1517، علق (لوثر) بنوده الخمسة والتسعين على باب كنيسة فيتنبرغ wittenberg مهاجماً البابوية بأقذع النعوت، مما زاد في تمزق أوروبا المسيحية، وكان سليمان القانوني جاهزاً لاقتناص الفرصة، فمد يد العون لفرنسوا الأول، وللحركات الانشقاقية عن كنيسة روما، وقد شجع فرنسوا بدوره العثمانيين للاتصال بحلفائه البروتستانت في ألمانيا «ولا شك أن الضغط العثماني حوّل اهتمام آل هبسبورغ عن الانشقاق، مما وطد الإصلاح الديني في أوروبا»[4].

---

(1) روسلان موسينيه، بإشراف: موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام، المجلد الرابع، ترجمة: يوسف أسعد داغر، فريد. م. داغر، منشورات عويدات، بيروت 1966، ص 552.

(2) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، د. زينب عصمت راشد، د. عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، 1970، ص 18.

(3) يقول د. جلال يحيى: «لقد تفتت الوحدة المسيحية، تحت تأثير حركة الإصلاح الديني، فالمسيحية لم تعد إلا فيما يتعلق بعلاقاتها مع الإسلام، سوى مجرد كلمة، وإن ما يهم وحده بعد ذلك، هي هذه الدول العديدة المختلفة، التي أصبحت تقسم المجتمع المسيحي «تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة»، دار المعارف بمصر 1982، ص 13.

(4) د. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ط 1، مكتبة أطلس، دمشق 1974، ص 81.

في القرن السادس عشر، كان الإسلام ما يزال محصناً وقوياً، كان زمن أسرة المغول الزاهية في دلهي (1556 ـ 1707) التي تربطها علاقات طيبة مع العثمانيين، وزمن الصفويين في فارس، الذين تبادلوا الفرقة والعداوة مع العثمانيين، إلا أنه كان لعهدهم زهوه الثقافي المشهود. وكانت حقبة نهضة (الدولة العثمانية) التي تبوأت موقع الزعامة للعالم الإسلامي، تفوقت من حيث الاتساع والقوة والنفوذ والغنى والمكانة العالمية، على خصمها في الطرف الآخر: الإمبراطورية الرومانية المقدسة. فواردات الدولة العثمانية تعادل ضعفي واردات إمبراطورية شارل الخامس: فقد كان السلطان سليمان القانوني ولا شك في ذلك، أغنى ملوك أوروبا، يتناول من رعاياه المسلمين العشر، ومن المسيحيين، ممن يخضع لسلطته، رسم الخراج: وهناك رسوم تفرض على الأملاك والعقارات، سواء أكان أصحابها مسلمين أم نصارى. كذلك كانت تصل إلى خزينة الدولة واردات المكوس، وغير ذلك «فلا عجب أن تبلغ واردات السلطان سليمان من الأموال ضعفي ما كان يدخل خزينة الإمبراطور شارل الخامس»[1]. وإن القوة والمهابة التي تمتع بها سليمان، وإمبراطوريته من ورائه لا تضاهيها أية قوة في عصره، ولا حتى قوة شارل الخامس. «فعندما حاول هذا الأخير التماس الصلح من سليمان بعد /فيينا/، رفض طلبه على الفور»[2].

وسطوة الدولة العثمانية ومهابتها ووزنها العالمي مشهود، إلى الدرجة التي ترفّع فيها العثمانيون عن تنصيب سفراء لهم في العواصم الأخرى، على أساس أنهم في غنى عن سائر الدول، وظلت هذه التقاليد مُتبعة حتى السلطان محمود الثاني في مطلع القرن التاسع عشر[3]، وبالمقابل فسفراء الدول

---

(1) روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص 547.

(2) هارولد لامب، سليمان القانوني، شكري محمود نديم، شركة النبراس ـ بغداد 1961، ص 149.

(3) راجع: محمد جميل بيهم، العرب والترك والصراع بين الشرق والغرب، دار النشر (مغفل) 1907، ص 106.

الأخرى، يُفرض عليهم تقديم هدايا ثمينة، هي بمثابة جزية، قبل مثولهم أمام السلطان القانوني، وهو يأنف من الارتباط بمعاهدات مع ملوك النصارى، وهو يفضل بدلاً عنها ـ كما يقول شوفاليه ـ منح «الامتيازات»، لاعتقاده أن إلغاءها هو حق له يتصرف به متى شاء[1].

وقد أجبر سليمان «الإمبراطورية الرومانية» أن تدفع صاغرةً الجزية له. وهو وإن لم يستطع الاستيلاء على فيينا، فإنه فرض الجزية على الأرشيدوق فرديناند (الأخ الأصغر للإمبراطور وملك النمسا)[2]. وفي صلح براغ (1562) اعترف الإمبراطور فرديناند، الذي خلف شارل، بحكم سليمان للمجر ومولدافيا وتعهد بدفع جزية سنوية له[3] وعندما منع الإمبراطور مكسيميليان الثاني (= خَلَف فرديناند) الجزية عن العثمانيين، حمل سليمان عليه عام 1566 وأجبره على دفعها مجدداً[4]، وكما قال ديورانت: «لم يقدر الأباطرة المحافظة على السلام مع تركيا إلاّ بدفع جزية سنوية للسلاطين حتى عام 1606»[5].

مثلت مرحلة السلاطين العشرة الأوائل العظام (1299 ـ 1566) حقبة الصعود والازدهار في التاريخ العثماني، وقد كان عهد سليمان القانوني (1520 ـ 1566)، وهو آخر هؤلاء العشرة الأوائل العظام، العهد الأكثر زهواً والأشد ازدهاراً واستقراراً ومناعة وقوة، في هذه الحقبة، ففي عهده «أصبحت الدولة

---

(1) راجع: مصدر سابق، ص 107، ويقول الدكتور جلال يحيى: «بينما كانت البندقية وإسبانيا وفرنسا ممثلة بشكل دائم في القسطنطينية، كانت البعثات العثمانية لدى هذه الدول المسيحية مؤقتة واستثنائية». تاريخ العلاقات الدولية... مصدر سابق، ص 27.

(2) راجع: ستانلي لين بول، الدول الإسلامية، محمد صبحي فرزات، مكتبة الدراسات الإسلامية، مطبعة الملاح، دمشق 74، ص 477.

(3) ول ديورانت، قصة الحضارة، جزء خامس، مجلد سادس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، ص 128.

(4) ول ديورانت، قصة الحضارة، مصدر سابق، ص 128.

(5) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثالث من المجلد السابع، جامعة الدول العربية، ص 171.

العثمانية الأقوى بحرياً في المتوسط، والأشد ازدهاراً»[1].

وبما أن ازدهار الدولة العثمانية وغناها، قد ارتبطا إلى حد كبير (بالتوسع) الذي يجلب المال (الخراج والجزية) والموارد البشرية للجند (ضريبة الدم) لرفد الانكشارية، فسيسهل هذا مع الزمن، اندماج فكرة الجهاد وروحها العقيدية، مع المصالح المادية لتقدم الدولة ورفاهها، وسيقوي من الطابع العسكري لها. وستظل هذه الدولة، حتى عهد سليمان متمسكةً بفكرة العثمانيين القديمة «وهي أن الأمة يجب أن تنتظم للحرب، ولذلك فإن جميع الموظفين في جهاز الحكم كانوا يحملون رتباً في الجيش، ما عدا بعد السكرتيريين»[2].

ولأن كل شيء سُخر (للجهاد)، ولدعم المؤسسة العسكرية، أداة هذا الجهاد، انتظمت الحياة العسكرية، في ظل العثمانيين، لهذا الغرض: الجهاد، ولهذه القوة الضاربة: الجيش. لذا، فقد أخذت الدولة العثمانية في وقت مبكر جداً بالنظام الإقطاعي ـ العسكري، وكان هدف هذا النظام الرئيسي توفير أسباب العيش لفئات مختلفة من الجند بدلاً من النفقة عليهم»[3] وقد ساعد الإقطاع الحربي على التوسع في زراعة مساحة شاسعة من الأراضي، كما وفّر للدولة في أوقات الحرب قوات الفرسان (التي كانت تبلغ أحياناً مائتي ألف) دون تحمل أي نفقات، كما خلصها من مرتبات العسكريين في كل الأوقات[4]. ولقد ساهم افتقاد الفضة في هذا الخيار[5] كما ارتبط هذا بحاجات مجتمع آخذ في التوسع على حساب (دار

(1) د. خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 17.
(2) هارولد لامب، سليمان القانوني، مصدر سابق، ص 86.
(3) هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة، ص 67.
(4) راجع: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، القاهرة، ط 2، 1993، ص 119.
(5) مصدر سابق، ص 118.

الكفر)[1]. ولم يكن هذا النظام اختراعاً عثمانياً، فإن منح الإقطاعات لرجال محاربين قد ظهر مع انحلال الخلافة العباسية، وإن يكن طابعه - في ظل النظام العثماني - قد اقترب «من ذلك الذي اتخذه في عصر السلاجقة»[2]. فكانت الحكومة العثمانية تطلب الخدمة العسكرية مقابل منح الإقطاعات وقد أنشأت الغالبية العظمى من هذه الإقطاعات لإعالة الفرسان (السباهية) وهذه الإقطاعيات تسمى: تيمار، وزعامات، تبعاً لقيمة الإيراد الذي تدره[3] أما الإقطاعات التي يفوق عائدها عائد الزعامات فتعرف باسم: خاص، وبعض الإقطاعات من هذا النوع - وهي أكبرها جميعاً - فهي ملك خاص للسلطان فتسمى: خاص همايون[4].

ويتولى كبار ضباط السباهي حكم الولايات. وكان واجب السباهية أن يخرجوا إلى الحرب عندما يُدعون إليها لقاء الإيرادات الي يتمتعون بها، والتي تُجبى من العشور والرسوم التي تُفرض على الفلاحين[5].

ومؤسسة (الإقطاع العسكري) هذه تختلف جذرياً عن الفيودالية الأوروبية

---

(1) مصدر سابق، ص 138.

(2) هاملتون جب، المجتمع الإسلامي والغرب، مصدر سابق، ص 68. راجع أيضاً: ز.ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، مصطفى الحسين، دار الحقيقة، بيروت 1973، ص 18. حيث يقول هرشلاغ: «لم يبدأ منح الإقطاعات مقابل الخدمة العسكرية إلا في سنة 1087م، في ظل الأتراك السلاجقة، على يد رئيس الوزراء نظام الملك». ويؤكد محمد فؤاد كوبريلي على هذه الحقيقة عندما يقول: «لقد احتفظ العثمانيون بمبدأ كان مُتبعاً أيام السلاجقة يقضي بأن تقسم الأراضي المفتوحة إلى إقطاعات تعطى أقلها للسباهية لقاء خدماتهم العسكرية، وتعطى أحسنها: زعامات، أو خاص، للقادة الأكبر مركزاً، بشرط أن يسلحوا عدداً من الجند يتناسب مع إقطاعياتهم» قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السيد سليمان، دار الكاتب العربي، بدون تاريخ، ص 189 - 190.

(3) هاملتون جب... المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 69.

(4) المصدر السابق، ص 70، راجع أيضاً: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نبيه فارس، منير بعلبكي، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت 1965، ص 458 - 459.

(5) هاملتون جب، المجتمع الإسلامي والغرب، مصدر سابق، ص 67.

«فقد كانت الفيودالية الأوروبية، ومؤسساتها الحقوقية ترتكز على ملكية الأرض، أما نظام (الإقطاع العسكري) فقد ارتكز على التبعية للدولة لا للسيد مالك الأرض. وكان الإقطاع (العسكري) يؤدي وظيفة للدولة مقابل حيازة مؤقتة للأرض»[1].

وهكذا، تبوأ الجيش مكاناً بالغ الأهمية في الدولة، فعلاوة على مهنة الحرب كذراع مسلح للدولة، وما اتخذه من مواقع في سلّم الجهاز الإداري والسياسي، فهو احتل وظيفة المنظم للإنتاج الزراعي، والقابض على فائضه. فكان الفرسان (السباهية) يرابطون داخل (تيماراتهم)، وتعرف كل منطقة يديرونها بـ (السنجق) أو اللواء، مما يظهر الوجه العسكري الحربي لهذه الإدارية الإنتاجية، فتحشد الوحدات العسكرية عند نشوب حرب ما تحت راية (سنجق بك) أي (بك السنجق)، الذي يقود المنطقة أو السنجق، ويدير في الوقت نفسه شؤون فرسان السنجق[2].

لقد ورث (سليمان القانوني) بالإضافة لنظام السباهي، وفرقة الفرسان السباهية، فرقة المشاة الإنكشارية، التي كانت خيرة فِرَق الجيش العثماني، التي كانت حصيلة (ضريبة الدم) المفروضة على مواليد الرعايا المسيحيين. إذ كان يأخذ أعداداً نسبة من الأحداث المسيحيين ويخضعهم لتربية إسلامية متشددة، ثم ينخرطون في فرقة الإنكشارية محترفين، ويحظر عليهم الزواج، أو تملك الأرض، أو تعاطي التجارة، أو أية مهنة أخرى. فكان أهم ما يشغل بالهم، وخاصة الأوائل منهم، الجهاد والمحافظة على نظام السلطنة. وقد ارتبط بأوجاقاتهم الدراويش على الطريقة البكداشية... فعُرف الإنكشارية باسم الجندية البكداشية، وقد قام تنظيمهم على نمطٍ مُشابه لتنظيم الأخويات الدينية

---

(1) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، د. عفيف البستاني، دار التقدم، موسكو، 1971، ص 11، راجع أيضاً، الفضل شلق، تاريخ المجتمعات الإسلامية، قراءة في كتاب أ. لابيدوس، الاجتهاد، العدد السادس والعشرون، والسابع والعشرون، سنة سابعة، 1995.

(2) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، مصدر سابق، ص 25، راجع أيضاً: ز.ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 1973.

الإسلامية[1]. وكما يشير (جب): لما كانت الفتوحات العثمانية الأولى قامت بدوافع دينية، فإن الكثير ممن قاموا بها كانوا أعضاء في (الأخويات الدينية). من هنا فإن فرقة الإنكشارية قد تأسست قبل أن يحدث الانشقاق والتمايز بين عقائد السلاطين وعقائد رعايها المسلمين، أو بين الدولة والمجتمع الأهلي[2].

حتى عهد سليمان القانوني، ظلت الروح الجهادية الكفاحية، والنزعة (الأخوية) عاملاً مؤثراً على أداء الدولة، وعلى مؤسستها العسكرية، وفي مقدمتها الفرقة الإنكشارية. لذا، فإننا نجد، كما يقول بروكلمان: «أن جميع المصادر الأوروبية حافلة بإطراء روح النظام التي تكشف عنها الجيش العثماني، فلم يكن فيها مكان للخمر أو القمار، أو البغاء، وهي آفات لم تسلم منها في يوم من الأيام جيوش أوروبا لذلك العهد»[3].

وتجمع المصادر الأوروبية على تفوق العسكرية العثمانية بالمقارنة مع مثيلاتها الأوروبية: نظاماً، وتسليحاً، وحشداً، حتى عهد سليمان. فكان أول جيش محترف في العالم، في وقت كان يسود فيه نظام الارتزاق على الجندية الأوروبية. حيث يسود في أوروبا نوع من (السوق) الدولية للجنود، يمكن لكل أمير أن يتزود منه، وكان أحسنهم السويسريون ويليهم الألمان[4] فامتلك العثمانيون الجيش الثابت الوحيد الذي له اعتبار في أوروبا... وكانت منشآت السلاطين العسكرية في المدفعية والشؤون الهندسية والإمدادات والتموين فوق مستوى عصرهم[5].

---

(1) راجع: هاملتون جب، المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 93 ـ 94. راجع أيضاً: عمر رضا كحالة، مباحث اجتماعية في عالمي العرب والإسلام، مطبعة الحجاز بدمشق، 1974، ص 319 ـ 324.

(2) راجع: هاملتون جب، المجتمع الإسلامي والغرب، المصدر السابق، ص 86. راجع أيضاً: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، مصدر سابق، ص 29.

(3) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، مصدر سابق، ص 468.

(4) راجع د. جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 21.

(5) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي، مصدر سابق، ص 21.

ولا شك، أن العثمانيين ـ كما يشير إلى ذلك إيفانوف ـ في أواخر القرن الخامس عشر، ومطلع القرن السادس عشر، احتلوا موقع الطليعة بين جيوش العالم، وكانوا باعتراف الجميع «يملكون أفضل مدفعية في العالم، فكانت الأكثر إتقاناً من الناحية التكنيكية، إن لجهة عياراتها، أو لدقة التصويب فيها، وشملت مدفعية الحصار الثقيلة، ومدفعية الميدان، والمدفعية النقالة... واقترنت التقنية العسكرية المتقدمة لديهم بالانضباط الصارم، والتنظيم الدقيق»[1].

وقد برهن رجال الجيش العثماني على مقدرة وكفاءة بالغين، وظلوا يعيرون الانتباه إلى أي كشف أو اختراع حربي جديد يحققه الأوروبيون، ليدمجوه في آلتهم العسكرية الجبارة «مما أمن لهم التفوق الحربي، فقد كانوا أول من استعمل على نطاق واسع، الأسلحة النارية والمدفعية»[2]. وسيحافظ العثمانيون على تفوق مدفعيتهم حتى القرن السابع عشر، هذا التفوق الذي تأكد في عهد (محمد الفاتح)، الذي أمطر القسطنطينية أثناء حصاره لها عام 1453، «بأكبر قصف مدفعي عرفه التاريخ، وقد قال أحد مؤرخي اليونان، منذ أن خُلق العالم لم يسمع شيء مماثل على ضفاف البوسفور»[3].

واستقدم العثمانيون، من أوروبا، كل ما هم بحاجة إليه من المدافع والمعادن والبارود، والإخصائيين، كعمال النسيج، وبناة السفن، والبحارة العاملين في صب المدافع، وفي أعمال الحديد، وصناعة الأسلحة، وراسمي الخرائط، وكان أول ما يهم الأتراك فعله بعد فوزهم في معركة، وضع أيديهم على الفنيين بين الأسرى[4].

---

(1) نيقولا إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية، يوسف عطا الله، الفارابي، بيروت 1988، ص 263.

(2) روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص 549.

(3) الجنرال ج.ف.ث. فوللر، أثر التسلح في التاريخ، دار اليقظة العربية، 1954، ص 81. راجع أيضاً: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، مصدر سابق، ص 90.

(4) روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص 549.

أمسك سليمان بمصير (ديار الإسلام) في فترة التبدلات التاريخية الكبرى، التي سيشهدها العالم، بدءًا من القرن السادس عشر، حيث سترسى الأسس الجغرافية ـ التاريخية لمشهد العالم الحديث. ولتبدل مواقع القوى الحضارية المختلفة فيه. وحاول سليمان ما أمكنه ذلك القبض على مصائر (ديار الإسلام)، إن لم نقل مصائر العالم القديم ـ المتوسطي برمته.

وكانت الآن في حوزته أشد مدن العالم القديم ازدهاراً وصيتاً: بابل، نينوى، بغداد، دمشق، القاهرة، إنطاكية، طرطوس، أزمير، مكة، بيت المقدس. وكان في حوزته حوض البحر الأسود، فتحكم في مصبات الدانوب، والدنيبر، والدنيستر. فرقد خلف سليمان الطرق المائية التي تحمل التجارة من آسيا الغربية، وأمامه فيما وراء القلاع الحجرية للدردنيل، البحر الإيجي المزركشي بالجزر، التي أصبحت الآن عثمانية، بعد أن كانت قبلاً يونانية. وهو بعد أن قبض على (رودس)، في شرق المتوسط، بدأ ينازع الأسبان على غرب هذا البحر، وعلى شبه الجزيرة الإيطالية. ودانت له البلقان حتى غدت (فيينا) نقطة الحدود مع الغرب، وما كان يفصله سوى قفزة واحدة عبر الأدرياتيكي لتصبح إيطاليا البابوية في متناول يديه. وهو بعد أن اخترق أوروبا من وسطها أصبحت روما، العاصمة البابوية، وفيينا العاصمة الإمبراطورية، مهددتان بشكل جدي. ولكن ذهنه ظل مشدوداً إلى غرب المتوسط، وإلى شبه الجزيرة الإيبيرية، وقد كان على اتفاق مع (بربروسا)، إنه بعد أن يهيئ القواعد اللازمة لأساطيله في شمال إفريقيا، بعد تحريرها من الإسبان، عليه الانقضاض على إسبانيا لاسترجاع الأندلس، وليضرب هناك مركز الخطر الأكبر الذي غدا يهدد العالم الإسلامي الآن، حيث يندفع الإسبان والبرتغاليون بأساطيلهم لتطويق (ديار الإسلام) من الأطلسي مروراً، مصادفة، بأمريكا، أو عبر الرجاء الصالح، يحدوهما هدف واحد هو الوصول إلى البحار الهندية للسيطرة على (التجارة الشرقية) وإضعاف (بلاد المسلمين). وكان يشد أزره حلفاؤه خانات القرم يحمون شمال البحر الأسود، ويترصدون العدوان القادم من الروس، وهو على علاقة وطيدة مع أباطرة (الهند) المسلمين في (دلهي)، الذين مدَّ لهم يد المساعدة لمواجهة الخطر البرتغالي البحري. فوحد

(الجبهة الإسلامية) من (كلكوتا) حتى غرب المتوسط، وما عاد يؤرقه إلا موقف الفرس ـ الصفويين المعادي، فلم يستطع الوصول إلى وفاق معهم، ووقفت وعورة الجبال، والمسافة الشاسعة، حائلاً بينه وبين القضاء عليهم.

وكان لهذا الانقسام العثماني ـ الفارسي دوره الكبير في إحباط خطط العثمانيين لمواجهة أوروبا المسيحية، والتقدم على حسابها. فبقي العالم الإسلامي تنقصه الوحدة، في أخطر الظروف التاريخية من عام 1508 لغاية 1638، فأفاد العالم الأوروبي ـ المسيحي من هذه الفرقة، حيث سيضطر سليمان القانوني لقطع هجماته على الغرب، من أجل مواجهة الخطر على الجبهة الفارسية. وفي ذلك كتب سفير فرديناند (ملك النمسا) في القسطنطينية بحق: «إن فارس هي التي تقف حائلاً بيننا وبين الدمار»[1].

وإذا كان سليمان قد مدَّ يده إلى فرنسوا الأول لمحاربة الإمبراطورية المقدسة، فإن شارل الخامس، رأس هذه الإمبراطورية، سيمد، بدوره، اليد إلى فارس الصفوية «وفيما بين عامي (1525 و1545) عاود شارل المفاوضات مع فارس المرة بعد المرة، بافتراض التنسيق بين المسيحيين والفرس للوقوف في وجه سليمان»[2].

وقد أجج الصفويون حدة الخلاف المذهبي داخل الصف الإسلامي، بالإضافة إلى ما فعلوه على الصعيد السياسي: «فقبل إعادة تنظيم المذهب الشيعي على أيدي صفويي إيران خلال القرن السادس عشر لم يكن التمييز واضحاً بين معتقدات كل من المذهبين: السني والشيعي»[3].

وكانت الدولة المسيحية مستعدةً للإفادة من مثل هذا العداء. فكما كانت فرنسا، في عهد ملوك أسرة (لافالوا) تسعى للتحالف مع العثمانيين، لكي تطوق بهم أسرة هابسبورغ من الخلف، كانت أسرة هابسبورغ تحاول عقد

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، ص 94.
(2) ول ديورانت، قصة الحضارة، مصدر سابق، ص 95.
(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، مصدر سابق، ص 15.

علاقات مع الإيرانيين لكي تجبر العثمانيين على البقاء بدون حركة ضدها في آسيا. ومن عام (1518) قام الملك لويس الثاني عشر، ملك المجر، بالكتابة إلى (الصفوي) الشاه إسماعيل، وبعد موقعة (موهاكس) طلب شارل الخامس علناً من السلطان (طهماسب) التدخل. وفي عام 1578 جاءت المفاتحات هذه المرة من إسبانيا ـ فيليب الثاني ـ من أجل عقد تحالف ضد العثمانيين. ومن جانبه قام الشاه بإرسال سفراء إلى الباب وإلى الأمراء المسيحيين من أجل تشجيع سياسة الحروب الصليبية. ولكن الجيوش الفارسية لم تقدر على الحصول على انتصار، فتراجعت إلى الحدود في جورجيا وفي أذربيجان[1].

واستغل الشاه عباس عام 1602، انشغال الدولة العثمانية بالحرب ضد النمسا، فهاجم أرمينيا، عندها وجد الباب العالي نفسه مضطراً إلى القتال على الجبهتين، ضد الفرس، وضد النمساويين[2] وكان من نتائج هذه الحروب المتعاقبة بين الفرس والأتراك «أن رفعت الخطر التركي عن الغرب»[3].

وسليمان الذي قاد أعظم دولة في هذه الحقبة، كان يعرف ما يريد أن يفعله تماماً، بعد أن بدا له المعترك العالمي واضحاً وجلياً، فهناك الاحتكاك المباشر مع الغرب، في منطقة البلقان، جبهة بودا ـ فيينا، أي الجبهة النمساوية ـ المجرية، وهناك جبهة شبه الجزيرة الإيبيرية/ المغرب العربي. وبين هاتين المنطقتين يرقد البحر الأبيض المتوسط يرمق، مراقباً، تبدل مواقع القوى على جوانبه. وعلى كلتا الجبهتين: فيينا، إسبانيا، يتوجب على سليمان مواجهة نفس العدو: الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي جمعت بين جوانحها إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والأراضي المنخفضة، ومستعمرات ما وراء البحار. وظلت المشكلة الكبرى التي تواجه سليمان في هذه الحقبة، هي محاولة التوفيق بين متابعة الضغط باستمرار على جبهة المتوسط: جبهة فيينا،

---

(1) راجع: د. جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، ص 259.
(2) راجع: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، الدار العربية للعلوم، بيروت 1994، ص 16.
(3) روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص 554.

وإسبانيا، لإضعاف الغرب في أقوى مواقعه، واسترجاع مواقع المسلمين في الأندلس، ومواجهة أخطار التطويق البرتغالي البحري من الخلف، أو لمقاومة أخطار الاستنزاف الصفوي من البر الشرقي. فكثيراً ما اضطر العثمانيون للانثناء عن حروبهم في أوروبا، والانكفاء ليواجهوا منافسة البرتغاليين، بعد أن اشتدت مزاحمتهم لهم في الأسواق التجارية الشرقية، أو ليعالجوا الأزمات الاقتصادية التي كانت تشتد حلقاتهم حولها، على أثر الجفاف والقحط الذي كان ينزل ببعض الولايات العثمانية... وزادت هذه الأزمات عنفاً في السلطنة العثمانية، وفي ولاياتها في إفريقيا الشمالية العربية، من جراء سيطرة البرتغاليين على سواحل القارة الإفريقية، واصطفائهم لحسابهم الخاص، لفترة من الزمن، الذهب الإفريقي، وغير ذلك من محاصيل القارة السوداء، مما أدى إلى هبوط فاضح في الحركة التجارية مع أقطار المغرب العربي، وطرابلس الغرب، ومصر نفسها، كما انخفضت حركة التجارة البحرية بين المرافئ الإفريقية القائمة على الساحل الشرقي لجزيرة العرب. كما نتج عن ذلك كله تناقص فاضح في النقد الذهبي في العالم الإسلامي المتوسطي[1].

وكسياسي كبير، ذي بعد عالمي، أخضع سليمان القانوني لأغراضه الإستراتيجية تحالفاته الأوروبية والكونية، فأقام أوثق العلاقات الممكنة مع (فرنسا) عدوة الإمبراطورية الرومانية المقدس، ومنافسها الرئيسي على صعيد أوروبا. وقدم العون لكل الاتجاهات المذهبية المنشقة عن الكنيسة الكاثوليكية. «فأرادت السلطنة أن تستفيد من هذه الحروب المذهبية القائمة بين الكاثوليك والبروتستانت، وسعت لبناء علاقات مميزة مع البروتستانت، مبينةً لهم التشابه بين البروتستانية والإسلام»[2] ومستثمرةً سياسة التسامح الديني التي تنتهجها على أرضها، واحترامها حقوق الطوائف المسيحية في شرق البلقان، حتى أن الأقاليم التي وقعت تحت حكمها: رودس، واليونان، والبلقان «**فضّلت هذا الحكم على أحوالها السابقة في ظل حكم الفرسان (الداوية) أو**

(1) المصدر السابق، ص 554.

(2) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية، مصدر سابق، ص 22.

البيزنطيين، أو البنادقة، حتى بلاد المجر نفسها، ارتأت أن الأحوال فيها صارت تحت حكم سليمان إلى أحسن ما كان عليه أيام آل هبسبورغ»[1].

وسمح العثمانيون لأتباع كالفن بحرية التبشير في هنغاريا... بينما بقيت الأجزاء الخارجة عن نفوذهم تابعة للكاثوليك. وقد وعد السلطان سليمان الأمراء اللوثريين في البلاد المنخفضة، وغيرها من المناطق الخاضعة للإسبان، بالدعم العسكري، بسبب مقاومتهم البابا والإمبراطور (الهابسبورغي). بالمقابل دعا البروتستانت الفرنسيين (= الهوغونوت)، في النصف الثاني من القرن السادس عشر، فرنسا إلى العودة إلى سياسة التحالف مع العثمانيين. من هنا ردة الفعل القوية عند العثمانيين لدى سماعهم نبأ مجزرة (سان برتولمي) ضد البروتستانت عام 1572[2]، وفي رسائلهم إلى الزعماء اللوثريين في فلاندر وغيرها من المقاطعات الإسبانية، شجب السلاطين العثمانيون الكاثوليكية، التي ترفض الإسلام كما ترفض اللوثرية. ودعوا زعماء الانتفاضة الهولندية لتنسيق أعمالهم مع مسلمي إسبانيا ومع كل الذين يقاتون البابوية[3] وقدم إلى الباب العالي موفدون من بلدان أوروبا الغربية، فزار إسطنبول في كانون الثاني عام 1563 (سابيرو كورسو) قائد الحركة المعادية للإقطاع في كورسيكا، كما قدم إلى هناك، على نحو دائم ممثلو (الهوغونوت) والمعمدانيون الهولنديون، والكالفنيون والبروتستانت، وأقام الباب العالي مع كل تلك الحركات علاقات مودة وصداقة، ووعدهم بالمساعدة في نضالهم ضد البابوية وكل من يخضع له... وكانت التجمعات المنشقة، تعمل بدورها على مساعدة الباب العالي، فقدمت المعلومات للعثمانيين، وتعاونت مع أعوانهم في معظم الأحيان[4].

إذا كان العثمانيون سيغالبون البرتغاليين في البحار الشرقية: البحر

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، محمد علي أبو دره، الجزء الثالث، المجلد السابع، ص 113.

(2) راجع: د. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، مصدر سابق، ص 82.

(3) إيفانوف، الفتح العثماني للبلاد العربية، مصدر سابق، ص 49.

(4) المصدر السابق، ص 288.

الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي، ففي ساحة العالم المتوسطي سيجابهون، في القرن السادس عشر، الإمبراطورية الرومانية المقدسة، بقيادة شارل الخامس، ومن بعده ابنه فيليب الثاني ملك إسبانيا.

لن ينتظر سليمان كثيراً بعد تتويجه ليعلن سياسته الهجومية تجاه أوروبا الوسطى والغربية. ففي عام 1521 سيستولي على جزيرة (رودس) من فرسان القديس يوحنا، بقايا الصليبيين، والتي تتحكم بعقدة مواصلات شرق المتوسط، وتشكل حلقة اتصال بين إسطنبول ومصر. وستدخل جيوشه في نفس العام بلغراد، وهي على مفترق طريق متقدم للدفاع عن المجر، سيفتتح بعدها سلسلة حملات سيتوجها بحصار فيينا عام 1529. فيما كان ملك فرنسا (فرنسوا الأول) وشارل الخامس منشغلين بمحاربة بعضهما، والبابا ليون العاشر منشغلاً بمقاومة الراهب الألماني (لوثر)[1].

وفي غمرة استعدادات سليمان عام 1525 للعمل الحاسم للسيطرة على المجر، تأتيه رسائل الاستعطاف والرجاء الممزوجة بالخضوع من والدة ملك فرنسا الأسير تخاطب فيها سليمان قائلةً: «أتضرع إليك أيها الإمبراطور العظيم لإظهار كرمك أن تعيد إليَّ ولدي»[2]. ويرسل ملك فرنسا، من أسره في مدريد، سفيره «يطلب منه بكل تواضع أن يهاجم ملك المجر، أحد حلفاء شارل «ويسترد ما سلبه منه من الشرف في واقعة بافيا»[3] ويجيب سليمان بطريقة تُظهر المسافة الشاسعة التي تفصل سمو مكانة سليمان بالمقارنة مع هزالة موقع فرنسوا في السياسة الدولية، إذ يقول: «لقد أرسلت للالتجاء إلى بابي رسالة بيد خادمك (فرانجياني)، وقد أوضح لي كيف اجتاح العدو بلادك، وأنت أسير... وقد وضع كل قولك هذا أمام أقدام عرشي ملجأ العالم. وقد وصل إلى فهمي الإمبراطوري بكل تفاصيله، وقد درسته

---

(1) راجع: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مطبعة التقدم بشارع محمد علي، مصر، ط 3، 1912، ص 80.

(2) هارولد لامب، سليمان القانوني، مصدر سابق، ص 118.

(3) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص 84.

بكامله»[1](*).

وهكذا نشأ التقارب العثماني ـ الفرنسي في خضم الصراع الفرنسي والعثماني ضد الإمبراطور شارل «فالصداقة الفرنسية ـ العثمانية ليست سوى نتائج واقع الحال، بمعنى أن كل واحدةً من هاتين الدولتين كانت تمارس هيمنتها داخل دائرتها الخاصة (أوروبا الغربية بالنسبة لفرنسا وأوروبا الشرقية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية)، وذلك دون خطر حصول صدام بينهما نظراً لانعدام التجاور، وتهديد أي منهما لمصالح الآخر، وكان لكل منهما نفس العدو»[2].

في أبريل عام 1526 يسير سليمان بجيش قوامه مائة ألف رجل، ومسلح بثلاثمائة مدفع إلى وسط أوروبا، سيحث البابا كلمنت السابع الحكام المسيحيين ليهبوا لمساعدة المجر، وسينصح (لوثر)، بالمقابل، الأمراء البروتستانت أن يلزموا أوطانهم «لأن من الواضح أن الأتراك زوار من عند الله»[3] أما الفرنسيون الذين كانوا قد انهزموا في بافيا، فقد كان من حقهم، أن يأملوا في انتصار المسلمين[4].

ستحصد مدفعية سليمان ورماة الإنكشارية في (موهاكس) نخبة جيوش أوروبا المحتشدة تحت الراية الصليبية، ومعهم ملك المجر الشاب لويس العاشر وحاشيته من النبلاء، ويدخل سليمان (بودا) عاصمة المجر، ويعين أمير ترنسلفانيا ملكاً عليها، فاتحاً الطريق للهجوم على النمسا وألمانيا، واعداً بأنه سينزع من شارل الخامس السيادة على الغرب[5].

---

(1) هارولد لامب، سليمان القانوني، مصدر سابق، ص 119.

(*) خط التشديد دائماً من المؤلف.

(2) جاك فريمو، فرنسا والإسلام، من نابليون إلى ميتران، هاشم صالح، الأرض للنشر، ط 1، 1991، ص 19.

(3) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، مصدر سابق، ص 103.

(4) راجع: د. جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 235.

(5) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، مصدر سابق، ص 104.

وعندما نشبت الحرب بين (فرديناند) ملك النمسا (= أخ الإمبراطور) و(جان زابولي) أمير ترانسلفانيا على تاج المجر (البروتستانتية) ناصر سليمان زابولي، واحتل بودا، للمرة الثانية، عام 1529 ليحتفل بتتويج حليفه. وحاصر فيينا، ثم رفع الحصار عنها لقلة المؤن ولقدوم الشتاء[1]، واضطر (شارل الخامس) أن يهادن البروتستانت حتى عام 1552، ويوقف القرارات الصادرة بحقهم... لمواجهة الخطر العثماني. وبقيت غزوات العثمانيين السنوية كالسيف المسلط على النمسا حتى حصار عام 1683[2].

وقد كتب للخط الفاصل الذي رُسم في هنغاريا أن يبقى قرناً ونصف القرن، جاعلاً من فيينا حدود الغرب المسيحي، وبودا حد الشرق المسلم «وقد مثل حصار فيينا عام 1529، والفشل في دخولها حدثاً فاصلاً في تاريخ العثمانيين، وللمواجهة مع أوروبا، فكان ذروة عظمة الإمبراطورية العثمانية وأعلى نقطة في انتصاراتها»[3].

وبنهاية سنة 1536 يحصل سليمان على أقاليم جديدة في أوروبا، ويبسط سلطانه على الساحل الجنوبي للمتوسط، وعلى الحافة الشرقية، وفقد المسيحيون رودس وبحر إيجه، والحافة الشرقية للأدرياتيكي، ولم يقبل سليمان الصلح مع (فرديناند) عام (1533) إلا بعد تسليمه مفاتيح مدينة (جران)، ولم يتردد (فرديناند) في إبداء كل آيات الخضوع، فعند التسليم الرمزي لمدينة جران (= كران) بتقديم مفاتيحها، خاطب سليمان على لسان ممثله: «إن الملك فرديناند، ولدكم يعد (= يعتبر) كل ما يعود له، كأنه عائد لكم، ويعدكم أباً له، ولم يعلم برغبتكم باستلاك هنغاريا، ولو كان عرف ذلك لما أثار حرباً من أجلها مطلقاً»[4].

(1) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، مصدر سابق، ص 452.

(2) روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، مجلد رابع، ص 552.

(3) محمد خليفة، الإسلام والمسلمون في بلاد البلقان، مركز دراسات العالم الإسلامي، فلوريد، ط 1، 1994، ص 24.

(4) هارولد لامب، سليمان القانوني، مصدر سابق، ص 171.

وفي أثناء انهماك سليمان، في إطار استراتيجيته العالمية، في تهيئة أساطيله في السويس للانقضاض على الأساطيل البرتغالية في بحار العرب والمحيط الهندي، وفي طرد الصفويين من بغداد. وكان الصفويين قد أعدموا كبار فقهاء السنة، ودمروا مزاراتهم بما فيها مزار (أبي حنيفة النعمان، وعبد القادر الجيلاني) وعرقلوا مرور التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا، في وقت حولت فيه سيطرة البرتغاليين على البحار الشرقية إلى حصار عام لكل الطرق القديمة بين الشرق والغرب عبر البلاد العربية[1]. أثناء انهماك سليمان في الشرق، سيعين (خير الدين بربروسا) قائداً عاماً للأسطول عام (1533) ليشاغل بدوره أوروبا في المتوسط. فبعد أن نفذ الأسطول الإسباني بضع هجمات فاشلة على مدن شرشال والخميس... لحقت بهم هزيمة كبرى مع الأسطول العثماني عند الشواطئ اليونانية الغربية فقد «تمكن خير الدين من تحطيم الأسطول المشترك لإسبانيا والبندقية، فغير ذلك الانتصار الباهر ميزان القوى في البحر، وأدى إلى بسط السيادة العثمانية على الجزء الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط».

وجاء تنامي القوة العثمانية في البحر والبر، ليتيح لها أن تلعب دوراً خطيراً في ميزان القوى الأوروبي، وهو ما مكّن فرنسا من البروز كدولة قومية خلال القرن السادس عشر، فالأسطول التركي في غرب المتوسط، كان يحمي جناح فرنسا الجنوبي، ضد أي هجوم يشنه أعداؤها، مما أتاح لملوكها تركيز قوتهم في الشمال، وتأمين حدود فرنسا القومية[2].

في عام 1535 ـ 1536، ستتوصل فرنسا والدولة العليا إلى اتفاق يشتركان فيه بهجوم مشترك على إيطاليا: العثمانيون بحراً من الجنوب والفرنسيون براً من الشمال. فتنقل الدولة العلية وجهتها من الجبهة النمساوية إلى بلاد نابولي،

(1) راجع: المصدر السابق، ص 113 ـ 114.
(2) راجع: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية، مصدر سابق، ص 18، راجع أيضاً: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، مصدر سابق، ص 94.

وصقلية، وإسبانيا. وتدخل إيطاليا من جهة إقليم بيمونت شمال إيطاليا[1].

نفذ سليمان الجزء المتعلق به، فنزل (بربروسا) جنوب إيطاليا في ميناء أوترانت، وتوغلت الجيوش العثمانية في إيطاليا، متقدمة نحو الجبال، ونحو نابولي، ولكن للمرة الثانية، غدر الحليف المتقلب فرنسوا الأول بالسلطان سليمان. فبدل أن تغزو فرنسا (ميلان) وقّعت هدنة مع شارل، فوجد سليمان نفسه وحيداً في مواجهة الإمبراطورية، والبندقية، والبابوية، فتراجع الجيش العثماني.

ولقد اقترن الاتفاق العسكري الفرنسي ـ العثماني، باتفاق اقتصادي سُمي فيما بعد (الامتيازات الأجنبية). فقد منح سليمان من موقعه القوي والمقتدر امتيازات (لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الممالك المحروسة) وبمقتضى هذه الامتيازات، منح سليمان أساطيل الفرنسيين التجارية امتيازات إعفاء من الرسوم، وسُمح للعثمانيين بالتجارة في جميع الممتلكات الفرنسية. واحتفظوا في الوقت نفسه بامتيازات للأجانب: فكنائسهم، ومحاكمهم، وكل قضاياهم الشخصية تكون مستثناة على الأراضي في الدولة العثمانية، وجعلت من الأخيرة أول منفذ لفرنسا فيما وراء البحار[2] وكانت هذه الامتيازات لفرنسا، تهدف في ذلك الحين، إلى تغطية اتفاقها العسكري مع سليمان، وكمكافأة من جانب سليمان، يقدمها إلى (حليفه) فرنسوا الأول، لتقوية موقعه السياسي الأوروبي، ولتشجيع الفرنسيين للاتجار مع الدولة العثمانية، بعد محاولة الحصار البرتغالي لتجارتها الشرقية، ولقد اعتادت الدولة العثمانية ـ كما يقول أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ استغلال ثرواتها لمساندة حلفائها الأوروبيين «فالامتيازات الممنوحة لفرنسا في عامي 1536 و1569 ثم للهولنديين والإنجليز

(1) راجع: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 96. محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مصدر سابق، ص 97، وراجع هارولد لامب، سليمان القانوني، ص 200.

(2) راجع: هارولد لامب، سليمان القانوني، ص 199. راجع أيضاً: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص ص 92 ـ 94.

كانت تستهدف دعم هذه الدول خلال نضالها ضد بابا روما وهابسبورغ النمسا»[1].

هذه الامتيازات التي أتت على شكل منحة، أو هبة سلطانية، ومن موقع القوة والاقتدار الأكيدين، ستتطور مع الوقت لتحول إلى قيود تعطي الشرعية للتدخل الخارجي، والاختراق الخارجي لجسم الدولة العثمانية[*]. وقد تعززت هذه (الامتيازات) التي أعطيت عام 1536 لفرنسوا الأول، عندما يضيف إليها سليمان بنوداً جديدة في عهد هنري الثاني ابن فرانسوا عام 1553، هي الأخطر من كل ما سبق، إذ سيسمح سليمان بظهور تقليد جديد، أتاح لسفير فرنسا المسيو (جبريل درامون) زيارة بيت المقدس، ومقابلة الرهبان والقساوسة، وجعل جميع الكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة العلية تحت حماية فرنسا[2].

فعلى الرغم من التفوق العثماني الظاهر، والاعتراف الفرنسي بهذا التفوق والتسيّد والتميّز، وبفضل العثمانيين على ملوك فرنسا: فرنسوا، هنري الثاني. تذهب الأمور على غير ما هو متوقع: «فبدل أن يحصل السلطان سليمان من فرنسا على امتيازات لقاء ما قدمه من خدمات لها، حدث العكس، عندما وافق على منحها امتيازات تجارية كان لها آثار سياسية وقانونية، سميت منذ ذلك الوقت بـ (نظام الامتيازات الأجنبية)»[3].

مرة أخرى، في عام 1540، سيرضى سليمان أن يتعاون مع فرنسوا

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 94.

(*) يُرجع (برنار لويس) أصل الامتيازات «إلى عصر استعلاء إسلامي وليس أوروبي، وعندما كانت الدول الإسلامية في أوج قوتها وكان التجار الأوروبيون وممثلوهم الديبلوماسيون يُعدون كعنصر أدنى درجة» لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: إبراهيم شتا، دار قرطبة، 1993، ص 131.

(2) راجع: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 42. راجع أيضاً: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية... ص 20.

(3) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية... ص 86.

الأول، في حملة أخرى على شارل، وعرض على الملك الفرنسي أن لا صلح مع شارل إلا عند تسليم جنوه، وميلان، وفلاندر إلى فرنسا... فرد شارل على ذلك بتكوين حلف يضم الإمبراطورية والبندقية والبابا وفرديناند ملك النمسا، فعانت البندقية وطأة الهجوم العثماني، وفقدت ممتلكاتها في بحر إيجه، وشاطئ دلماسيا، واضطرت لتوقيع صلح منفرد مع العثمانيين عام 1540[1].

وفي عام 1542، وبعد أن فشلت حملة شارل على الجزائر، سمح فرنسوا للأسطول العثماني بقيادة (بربروسا) بقضاء الشتاء في ميناء (طولون) حيث باع الجنود العثمانيون عبيداً مسيحيين، تحت أنظار فرنسا، واشترط (بربروسا) أن لا يسمع، طوال فترة إقامته في طولون، أصوات أجراس الكنائس.

استمر التعاون العثماني ـ الفرنسي حتى بعد وفاة فرنسوا الأول عام 1547 حيث استمر ابنه هنري الثاني على نهج والده، ومع استمرار اعترافه بفضل العثمانيين على فرنسا، وفي ضعف موقعه أمام موقع سليمان، وهذا ما يظهر جلياً في رسالته إلى السلطان سليمان إذ يقول: «لم يبق لدى فرنسا أي أمل بالمساعدة من أي مكان آخر عدا حضرة سلطان العالم، حيث إن حضرة سلطان العالم، قد قدم من قبل مساعدات لمرات عديدة. إن فرنسا ستكون ممتنة إلى الأبد لو سوعدت بمقدار من النقود والبضاعة، وبخاصة أن هذه المساعدة تعتبر لا شيء بالنسبة إلى سلطان العالم»[2].

وبناء على معاهدة 1553 حاربت العمارة البحرية للدولتين معاً في إيطاليا، وفتحوا جزيرة كورسيكا وصقلية، لكن لوقوع خلاف بين قائدي العمارتين، لم يستمر احتلالهما... وكانت هذه آخر مرة حارب فيها العثمانيون والفرنسيون كتفاً لكتف حتى حرب القرم[3].

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، مصدر سابق، ص 107.

(2) مصدر سابق.

(3) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية... ص 24.

2 ـ ميول جديدة للسياسة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر:

مات السلطان سليمان القانوني عام 1566 الذي لخص عهده مكامن القوة والازدهار والانضباطية في النظام العثماني، كما لخص، في الوقت نفسه، نقاط الضعف وميول التدهور في الزمن اللاحق. والتي ستغذي التراجع العثماني لاحقاً. مات مخلفاً وراءه دولة مترامية الأطراف، تتعدى مسؤولياتها عالم المتوسط القديم، لتنسج ساسة كونية، إحدى أهدافها البينة حماية (ديار الإسلام) من الهند حتى غرب المتوسط، ترتكز على ثلاثمائة وخمسين ألف من الجند النظاميين، مع ما يرادفهم من قوات نظامية، وبين أيديهم ثلاثمائة مدفع، وثلاثمائة سفينة حربية تجوب بحار المتوسط، والأسود، والأحمر والخليج العربي، والمحيط الهندي[1].

لقد ترك وراءه أكثر الدول استقراراً وأمناً، وثراء وغنى، وأكثرها قابلية للركود، وترك وراءه فوق كل هذا خططاً استراتيجية، تستهدف بشكل رئيسي التوسع على حساب طرفي الإمبراطورية الرومانية المقدسة: جبهة النمسا، وضرب الطرف الإسباني واسترجاع مواقع المسلمين في الأندلس. مما يساهم في ضرب محاولة تطويق الإسلام من البحار الشرقية، المنطلقة من شبه الجزيرة الإيبيرية؛ مما سيقلب أوراق اللعب السياسية العالمية رأساً على عقب.

إن هذه القوة الهائلة، وتلك السطوة الإمبراطورية العظيمة بكل المقاييس لو قبض على خيوطها المتشابكة بلا نهاية، رجل واحد لأهَّله هذا التدخل، السلبي أو الإيجابي، في مسار أحداث التاريخ. لكن من سوء الأقدار، وقد ساهم في ذلك غياب مؤسسات حقيقية لضبط الشرعية، أن استقر الأمر بعد سليمان إلى أقل أبنائه موهبة، إلى السكير سليم الثاني (1566 ـ 1574)، بعد أن استطاعت شبكة الدسائس التي حاكتها زوجة سليمان روسلانة، الجارية ذات الأصل الروسي(*) أن تدفع سليمان لقتل ولديه الأكثر مهارةً وجدارة،

---

(1) المصدر السابق، ص 108.

(*) البعض يقول: إن أصلها يهودي.

واللذين يتحليان بنفس مواهب والدهما وقدراته وطموحته: مصطفى وبايزيد.

وهكذا، استقر الأمر لسليم، الذي قضى أيامه في جناح الحريم، بحثاً عن الملذات، تاركاً أمر تدبير شؤون السلطنة إلى رجال توارث بعضهم عن إدارة أبيه، وربما كانت هذه فضيلته الوحيدة، التي سمحت باستمرارية معينة لتقاليد الدولة العثمانية، ولعمل مؤسساتها الموروثة.

عند استلام هذا السلطان، كان الخيار الذي يواجه العثمانيين هو السؤال عن اتجاه الضربة التي يجب أن يوجهوها، إلى إسبانيا أو إلى الشرق. وكان خيار توجيه الضربة لإسبانيا، هو خيار الدولة العثمانية منذ محمد الفاتح، تبعاً لرأي (رنكه)، ولقد لخص هذا المؤرخ الألماني الموقف، عند استلام سليم الثاني: «كانت الوجهة الأولى منهما ضد إسبانيا، عدوة الإسلام الأولى، والوجهة الثانية شطر قبرص الجزيرة التي كانت تابعة للبندقية فأهمل السلطان الأولى، رغم ما كان يقدر لتلك الحملة من النجاح الأكيد، من جراء ثورة كان المسلمون قد أضرموها هناك(*) واختار الثانية التي جرّت عليه المتاعب»[1].

لقد هيأ سليمان كل الظروف للانقضاض على إسبانيا، ولو هوجمت إسبانيا لما تحركت فرنسا، وإنكلترا وهما على خصومة معها، ولما تجرأت البندقية على التدخل وهي دولة جوار، وتربطها مصالح اقتصادية جدية مع العثمانيين تجعل منهم في خندق واحد ضد البرتغاليين، الذين قضوا على دورهم الوسيط في تجارة الشرق الأقصى. وكان من المجدي بالنسبة لسليم أخذ تلك الظروف كلها بعين الاعتبار. لكن سليم ضرب بكل تلك الاعتبارات

(1) محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، دار النشر بدون، 1957، ص 118.

(*) هؤلاء المسلمون الذين طالب (سرفانتس) صاحب (دون كيشوت) بطردهم تخوفاً من ارتفاع نسبة مواليدهم. راجع: ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد السابع، ص 99.

المنطقية والسياسية، كما ضرب بكل خيارات والده، وانقضّ على قبرص التابعة للبندقية، ليدفع هذه الأخيرة في أحضان إسبانيا والبابوية.

وحتى في ديوان السلطان، في بلاط سليم الثاني نفسه، لم يكن هناك اتفاق حول هذا الخيار: فكانت هناك مجموعة بزعامة الصدر الأعظم (محمد سوقولو) وقفت مع الخطة (الأندلسية)، وأصرت على تركيز الجهود في الغرب، والتحالف مع الحركات المناهضة للكاثوليكية، واحترام حياد البلدان التي تنتهج سياسة حيادية، أو حذرة تجاه الدولة العلية، ولا سيما البندقية، أما المجموعة الثانية فلم يراعوا شعبية الخيار (الأندلسي)، فكانوا يعتبرون أنه يجب البدء بالتخلص من العدو الأضعف في الشرق، ثم التفكير بعد ذلك بفتح إسبانيا، وتزعم سليم الثاني تلك السياسة «الساذجة القصيرة النظر» على حد تعبير بروديل. ويقف معه مربي السلطان سر عسكر مصطفى باشا، وقابودان باشا بيالي صهر سليم الثاني. وأخيراً رئيس المخابرات العثمانية في أوروبا (ميكاس) واسمه الأصلي يوسف ناسي «ذلك اليهودي العظيم» على حد تعبير بروديل[1].

ولوجود هذا الانقسام في (البلاط)، بدت السياسة العثمانية قلقةً مترددةً وجلة، تفتقد وحدة الإرادة والعزم. فهم تابعوا تقديم المساعدة لانتفاضة كورسو، والبروتستانت، وحركة الأيقونيين في هولندا، وللمسلمين في غرناطة تهيئة للانتفاضة المنتظرة. وكان سليم الثاني يدعو أعيان الأندلس، وبكوات فلاندر وغيرها من الولايات الإسبانية لتدعيم التحالف اللوثري الإسلامي، وتنسيق مواقفهم لتنظيم هجوم عام على البابوية، إلا أنه في نصائحه الشفوية، كان يدعوهم إلى عمليات دفاعية[2]. أما مجموعة محمد سوقولو، فقد، ارتأت أنه لا بد من القتال، وبأسرع ما يمكن ضد الإسبان. وسيعين (سوقولو) (علج علي) بكلربك، على الجزائر، في إفريقيا العربية، بسبب حماسه

(1) راجع: إيفانوف، الفتح العثماني للبلاد العربية، مصدر سابق، ص 242.

(2) راجع: المصدر السابق، ص 239.

(للخطة الأندلسية)، وأمره بتهيئة الظروف للهجوم المرتقب[1] وفي ليلة عيد الميلاد عام 1568 قام المغاربة بالانتفاضة في غرناطة، فأيدها (علج علي) فوراً، وأرسل أربعين مركباً محملاً بالسلاح والمتطوعين، التي حرمتها عواصف الشتاء من الوصول. فيكرر المحاولة عام 1569، فلا يصل منها سوى ستة مراكب تحمل العتاد والرجال. كانت أثناءها (مدريد) تعيش ذعراً من احتمال وصول القوات النظامية العثمانية، وأعلن المسؤولون الإسبان، أثناء حوارهم مع البابا «أنه إذا حصل تدخل من جانب العثمانيين، فإن إسبانيا قد تسقط في أيدي المسلمين»[2]. ولكن الأمور كانت تجري في العاصمة العثمانية على غير هذا الاتجاه. إذ مدد سليم الثاني، في شباط 1568، الهدنة مع النمسا حليفة إسبانيا، والتي كانت تجمعهما، تواً إمبراطورية واحدة، وانسحبت الجيوش العثمانية نحو الشرق، واحداً تلو الآخر، أُرسل أحدها عام 1569 إلى اليمن، وأُرسل جيش آخر لتنفيذ حملة الدون، بهدف وصل الدون بالفولغا، وشن الهجوم على الروس لاسترجاع استراخان وقازان. وحتى تستكمل المأساة فصولها، ستغرق الدولة العلية في صراع مع البندقية عام 1569 من أجل قبرص. فتورط العثمانيون في حروب الشرق إبان أدق ظروف الانتفاضة الأندلسية في الغرب.

في عام 1569، وانتفاضة غرناطة على أشدها، قام عملاء اليهودي (ميكاس)[*] رئيس الاستخبارات العثمانية بإحراق ترسانة عسكرية في البندقية، وانتشرت حملات الاعتقال (للبنادقة) في أرجاء السلطنة. وأعلن العثمانيون حقهم التاريخي في قبرص وطالبوا البنادقة بالتخلي عن قبرص، التي كانت

(1) راجع: المصدر السابق، ص 240.

(2) المصدر السابق، ص 241.

(*) يعلل إيفانوف موقف (ميكاس) المعادي للبندقية، لاحتجاز حكامها ثروة ابنة أحد المصرفيين اليهود، التي هي زوجته، وبأن ميكاس، كان يطمح لتأسيس مستعمرة يهودية في قبرص. راجع الفتح العثماني للبلاد العربية، ص 242. راجع أيضاً: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني. . . ص 146.

تعد أثمن ممتلكاتهم، إذ تنتج القمح والقطن والزيت والسكر والملح[1] مما أجبر البندقية، بعد أن كانت مترددة، على دخول (الحلف المقدس)، الذي يضم إسبانيا وجنوة، ونابولي والدويلات الألمانية ودوقية سافوا، وتوسكانيا، والذي كان قد دعا إليه البابا بيوس الخامس «الذي كاد أن يقضي كمداً لكون العثمانيين سادة الموقف في المتوسط»[2].

وفي 7 تشرين الأول 1571، جرت في الخليج (ليبانتو)، أهم المعارك البحرية في التاريخ فصلاً، تمكن فيها الأسطول الموحد (للحلف المقدس) من تحطيم الأسطول العثماني المكون من (230) سفينة بقيادة قابودان باشا بيالي، قتل ثلاثون ألف عثماني، وثمانية آلاف من الفرنجة، وكان من بين جرحاهم (سرفانتس) الذي فقد ذراعه اليسرى، والذي رأى «أن برنتانو بددت ظن الشعوب الأوروبية بأن القوة العثمانية لا تقهر»[3].

سيترتب على هزيمة (ليبانتو) آجلاً - وإن لم يكن عاجلاً - نتائج تتعلق بالموقع الإستراتيجي للبحرية العثمانية، وبخططها الهجومي، حيث ستفقد البحرية العثمانية زمام المبادرة في المتوسط، بل وفي البحار جميعاً.

صحيح أن (علج علي) استطاع إنقاذ سفنه الحربية من المعركة، ومُنح لقاء ذلك قابودان باشا، وجهز سفنه برماة مسلحين بالبنادق والمدفعية «فأفسد على المسيحيين استثمار تفوقهم العسكري التقني السابق»[4] وإن الصدر الأعظم (محمد صوقولو) جهز في الشتاء (250) سفينة جديدة. وستوقّع البندقية بعد سنة من المعركة على معاهدة، تقبل فيها بشروط المهزوم، فتتخلى عن

(1) راجع روبير شوشو، المعارك البحرية الكبرى في التاريخ، عبد الرحمن حميده، دار طلاس، دمشق ط 1، 1988، ص 53.

(2) المصدر السابق، ص 52.

(3) إيفانوف، الفتح العثماني. . . ص 245. يقول عمر إسكندري وسليم حسن: «وغاية ما أثرت (هذه المعركة) أنها برهنت لدى أوروبا بأنه يمكن التغلب على الترك»: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى ما قبل الوقت الحاضر. ص 42.

(4) روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص 549.

قبرص، وتدفع غرامة حربية ثلاثمائة ألف دوكا تعويضاً لما تكبده السلطان من نفقات في فتح الجزيرة[1]. إلا أن كل هذا لن يخفي، في العمق، هول الهزيمة ونتائجها الخطيرة، ليس على مصير الأندلس، وإسبانيا، وعالم المتوسط، وعلى مصير المعركة مع روسيا على استراخان، وقازان، وعلى المعركة الدائرة في البحار الهندية والعربية في الشرق، بل إن (برنتانو) ستكسر نهائياً مرحلة الصعود العثماني ـ الإسلامي، والطابع الهجومي للاستراتيجية العثمانية في المتوسط، وفي العالم المتوسطي. وأنهت نهائياً فكرة الهجوم العثماني على إسبانيا، وعلى خطط استرداد الأندلس، وأسست لنوع من التوازن الاستراتيجي النسبي بين أوروبا المسيحية، وعالم الإسلام، ذلك التوازن الذي سيبدأ من نهاية القرن السادس عشر، وينتهي مع نهاية القرن السابع عشر وسيكون لهزيمة العثمانيين أمام (فيينا) عام 1683 إشعاراً بنهاية هذا التوازن، وبداية التفوق الأوروبي ومنذ تلك المعركة ولفترة طويلة لم تعد القوات البحرية التي تبحث عن بعضها تجوب المتوسط. واتفق الخصمان الكبيران، العثماني والإسباني على وضع حد لهذا الصراع... وتم عقد هدنة عام 1577، سيجددونها مرات عدة حتى عام 1593، وحده البابا استمر في التفكير بالحملات الصليبية[2].

فكانت (ليبانتو) كما أكد بروديل «خاتمة لمركب النقص الحقيقي عند المسيحيين، وخاتمةً للتفوق العثماني».

3 ـ مقارنات أوضاعهما التاريخية:

حتى نهاية القرن السادس عشر، لا أحد يستطيع التكهن بالمآل الآخير

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثالث من المجلد السابع، ص 145. راجع أيضاً: د. جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، ص 99.

(2) يقول إيفانوف عن هذه الحرب: «أصبحت حداً فاصلاً في تاريخ الحروب البحرية في العالم، على أساسه قام، منذ ذلك الوقت، توازن عسكري بين الشرق والغرب استمر حتى عام 1983» الفتح العثماني، ص 245.

للمغالبة القائمة بين المسلمين بقيادة العثمانيين وأوروبا المسيحية بقيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبعدها إسبانيا التي ستتولى الموقف القيادي لأوروبا في النصف الثاني من القرن. فلقد تم للعثمانيين ترتيب البيت الإسلامي، وتقوية موقعهم في المتوسط، جنوباً عندما ضموا بلاد المغرب العربي، وشرقاً عندما ضموا بلاد الشام ومصر، وشمالاً بحر إيجه، والطرف الشرقي للأدرياتيكي، واخترقوا أوروبا من وسطها حتى أصبحت روما، وفيينا تحت التهديد الدائم، وفرضوا الجزية على البندقية سيدة البحر المتوسط سابقاً، وعلى إمبراطورية هابسبورغ سيدة أوروبا براً.

وعلى الرغم من الاختراق البرتغالي لبحار المسلمين شرقاً، بعد اكتشافهم طريق الرجاء الصالح، إلا أن العثمانيين، في النهاية، فرضوا حمايتهم على البحر الأحمر، وحموا الأراضي المقدسة، وشواطئ شبه الجزيرة العربية، وكانت لهم السيطرة على البر حتى نهاية القرن الثامن عشر، وإن فقدوا السيطرة منذ نهاية القرن السادس عشر على الخطوط التجارية البحرية الشرقية، وضعفت سيطرتهم في المتوسط.

حتى على مستوى بناء الدولة وعملها، وعلى المستوى الثقافي والذهني، وعلى صعيد البناء الاجتماعي، فقد كان التميز لصالح ديار الإسلام في أكثر المجالات اتساعاً وشمولاً: تنظيم المدرسة العثمانية، مؤسسات التعليم، نزاهة القضاء وسرعة إجراءاته وبساطتها، الأخلاق العامة، إدارة الحكم والنظام والأمن والاستقرار، البناء والحرفة، والميزان التجاري. وإن بدأت أوروبا تسجل نجاحاتها في بعض النقاط (الاستراتيجية): العلم، البحث التجريبي، اتساع دائرة الرؤية الجغرافية، والفلك والإحياء الثقافي، صناعة السفن، فن الملاحة والذهنية الاقتصادية.

مع النصف الثاني للقرن السادس عشر، ستعزز أوروبا موقعها بالتفافها حول العالم العربي ـ الإسلامي، لتستحوذ على ثمرات التجارة الشرقية، وذهب وسكر وقهوة أمريكا، تلك القارة التي اكتشفوها، مصادفة، وهم في طريقهم إلى الهند.

ولقد بدأت أوروبا، تواً، طريقها الانتقالي العسير والمضني من (العصور الوسطى إلى العصور الحديثة)، من الفوضى الشاملة إلى الدولة ـ الأمة: هناك فرنسا، إنجلترا، أما هولندا فلن يتأكد استقلالها إلا مع القرن السابع عشر، وإيطاليا، وألمانيا فلا تزال وحدتهما القومية في علم الغيب. لكن أوروبا ستنتقل من مواقع الدفاع الهجوم في وجه الإسلامي الشامل الذي بدأ مع الفتح العربي ـ الإسلامي في القرن الثامن، واستكمله العثمانيون في القرن الخامس عشر والسادس عشر، إلى موقع الهجوم الاستراتيجي الذي ستكون الحملة الفرنسية 1798 فاتحته الكبرى على البر، بعد أن كانوا يسجلون تقدمهم إلى ساعتها على الماء.

التفوق الأوروبي لم يكن سوى ميول من الصعب استقصاء نتائجها حتى ونحن في منتصف القرن السابع عشر، ولم يكن بالإمكان التكهن بما ستؤول إليه الأمور، انطلاقاً من أي نقطة زمنية في هذه الحقبة. التفوق الأوروبي سيتأكد فقط في القرن الثامن عشر، وخاصة في نهايته مع اكتشاف الطاقة البخارية واستعمالها الواسع لاحقاً.

نعم هناك تجري تحولات على بعض السلوكيات الاجتماعية، تراكم للثروات، بوادر غنى مع توسع السوق التي غدت عالمية، تحسين في التقنيات الحرفية، الانفتاح على التفكير العقلاني الرياضي، يوازيه تعزيز النزعة التجريبية، اتساع دائرة المعارف بالتاريخ: دراسة مقارنة للأديان، للجغرافيا البشرية. إلا أن هذه المكتسبات ظلت جزراً صغيرة يغمرها المحيط الهمجي الجاثم على الثقافة والاجتماع الأوروبيين. لم يكتسب بها الغرب تفوقه الحاسم. كانت هناك مباراة قائمة، تغالب، تقدم يحصل هناك، وتراجع يحصل هنا، ولن تدق ساعة التفوق الأوربي الحقيقي إلا مع اكتشاف طاقة البخار. هذا التفوق الذي لن تستخدمه أوروبا لتعزيز التكامل والتعاون الإنسانيين، بل ستستغله وتحتكره لتهميش بقية شعوب الأرض، بقوة الحديد والنار والعلم والأسطورة والإيديولوجيا، وفي مقدمة كل ذلك التقنية والآلة، تغلف سطوتها العالمية بمعايير إيديولوجية تجعل من أوروبا مركز العالم.

المفاعيل الفكرية للنهضة لم تشكل بعد الوعي الاجتماعي السائد. لم تكن سوى إشارة (بعدية) لما سيحصل لاحقاً. إنها نزعة ثقافية وليست حركة اجتماعية، على عكس ما كان عليه (الإصلاح الديني) الذي ظهر كحركة شعبية واسعة التأثير. والإنسانيون «إنهم ليسوا بالحقيقة طلائع البحث العلمي الحر الحديث، بل هم معلمون دنيويون مغترون»[1]. وكان تأثير النهضة أوسع من تأثير النزعة الإنسانية، التي اقتصر تأثيرها على المفكرين الباحثين، وستعاصر الحركة الإنسانية، في ألمانيا ودول الشمال، وإنكلترا ـ كما يقول راسل ـ الإصلاح الديني[2]. الإصلاح الديني الذي سيفتتح حقبة الحرب الأهلية المذهبية لمئة وخمسين عاماً، سيكون له وحده طابع شعبي واسع، أما حركة النهضة فلم تكن في زمنها سوى مركز اهتمام حلقة المثقفين والارستقراطية. وكما يقول فروم «لم يكن عصر النهضة حضارة أصحاب المحلات الصغيرة والبرجوازية الصغيرة، بل حضارة النبلاء والأثرياء». ويذهب (فروم) إلى أن عصر النهضة مثّل تطوراً نسبياً للراسمالية التجارية، وتكونت مجتمعات حكمت فيها جماعة صغيرة من الأفراد الأثرياء والأقوياء، «وشكلت القاعدة الاجتماعية للفلاسفة والفنانين، الذين عبروا عن هذه الحضارة، بالمقابل كان عصر الإصلاح الديني، أساساً ديانة الطبقة الوسطى والحضرية، والطبقات الدنيا والفلاحين»[3].

وحركة الإصلاح الديني إذا عايناها من زاوية ما حاربت ضده، فلم تُعط إلا التعصب وإنكار الآخر وهما الوقود الحقيقية لحروب أهلية مذهبية ستدوم حتى 1648. أما النتائج النهائية لهذا الإصلاح فلم تكن نتاجاً منطقياً لقراءة

(1) د. كرين برينتون، منشأ الفكر الحديث، الفن العالمي الحديث، دمشق، بدون تاريخ، ص 31.

(2) برتراند راسل، حكمة الغرب، الجزء الثاني، زكريا إبراهيم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1983، ص 321.

(3) إريك فروم، الخوف من الحرية، مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1972، ص 46، راجع هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي، ص 41.

مفاهيمه الضمنية، بقدر ما كانت خلاصة دروس الحرب المذهبية الأوروبية التي دامت أكثر من مائة وخمسين عاماً. وأجبرت الجميع على البحث عن سبيل لتجنب مآسي الحروب الدينية التي أنهكت أوروبا، عندها، في منتصف القرن السابع عشر، سيجري البحث لإقرار مبدأ إزاحة الدين عن السياسة، والمقدس عن الدولة، وسيتم، تحت تهديد السلاح وانفتاح دم الحرب الأهلية، الإقرار (بعقد اجتماعي جديد) يجنب الناس الحرب، من خلال القبول بمبدأ جواز الاختلاف، وبإمكانية التعايش، وواجب أن تلقى الدولة القبول الاجتماعي[1].

نفس القاعدة تنطبق على (الإحياء والنهضة) التي لم تكن في زمنها إلا صورة لسلوك الترف والبذخ الدنيويين، لبلاطات حكام فلورنسا، والبندقية، وجنوه، ولروما البابوية. أو لنزعة ثقافية لحلقة ضيقة من المثقفين، لم يكن لها تأثيرها الفاعل على الوعي الاجتماعي السائد، إلا لاحقاً، عندما استخلص الناس في القرون التالية بين سطورها ما يريدون هم أن يستخلصوه، فعززت، في بعض جوانبها، المشاعر الدنيوية، واستُخلص منها أسلوبان في الإدراك: إما اتّباع نظرة موضوعية فظة (كلبية) على طريقة مكيافيلي (1469 ـ 1527)، نظرة كلبية بالقدر الذي كان فيه الواقع نفسه يبدو كلبياً (واقع مدن ـ دول إيطاليا القرن السادس عشر)، أو اتباع أسلوب غروتيوس، وهوبز، وبودان، في الإدراك، في نهاية القرن السادس عشر، الذين أبرزوا فكرة (العقد الاجتماعي) اليوتوبي المتخيل، يربط الأفراد بالدولة، وتستقى منه الحقوق والشريعة، وسيكون لهذه الفكرة، مع فكرة الحق الطبيعي دورها الأكبر في القرن الثامن عشر[2].

---

(1) المصدر السابق، ص 48.

(2) يذكر أرنست بلوخ أنه: «بعد مذبحه السان بارتيلمي الفظيعة، حيث مر السيف على جميع الهوغنوت في باريس، أعقبها حركة مقاومة، وإن تيودور روبينز الناطق باسمها سيعلن بعد المذبحة: أن الرعايا غير ملزمين بطاعة غير مشروطة للسلطة» فلسفة عصر النهضة، ترجمة إلياس مرقص، دار الحقيقة ببيروت 1980، ص 123.

وقائع الحياة، والتوازنات الاجتماعية، وخبرة الصراعات الاجتماعية، وتقدم العلم والذهنيات، هو الذي سيقود إلى قراءات جديدة للنهضة والإصلاح الديني في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وليس حقيقياً أن عصر النهضة وعصر الإصلاح عملا بتناسق في سبيل أهداف واحدة «فالكالفاني (بروتستانتي من أتباع كالفن) الصالح، عليه أن يخشى فنان عصر النهضة الذي ينحت التماثيل نقلاً عن النماذج العارية، ويعيش بطيش وإسراف... كما أن لوثر يكره ايراسموس، وهو شعور متبادل بينهما»[1].

بالتوازي مع هذا، تم التقدم في بعض الميادين العلمية وأهمها اكتشاف نظام مركزية الشمس على يد كوبرنيكوس عام 1543، وظهر نوع من الثقة بالإنسان وقدراته، مع عودة إلى فيثاغورث وأفلاطون والرأي القائل بأن العالم مبني على أساس نموذج رياضي، ولكن، على الرغم من النهضة والإصلاح الديني «إلا أن هذا لم يعتق الناس من مختلف ضروب الخرافة القديمة، واكتسب التنجيم شعبية واسعة... أما السحر فكان الاعتقاد به واسعاً بدوره... وأحرق مئات الأبرياء ذوي الأطوار الغريبة وهم أحياء»[2].

من الخطأ التوهم، مثلما هو شائع، أن الحياة الأوروبية قد ارتقت كثيراً عن (همجية) القرون الوسطى، في القرن السادس عشر، لمجرد التذكير بظاهرة عصر النهضة والإصلاح الديني. أو أنها ارتفعت عن الحياة الاجتماعية والثقافية السائدة في ديار الإسلام، بل إن بعض جوانب تلك الحياة تميل لصالح بلاد الإسلام: العثمانيون، والفرس، وإمبراطورية المغول في دلهي.

فعلى مستوى القوة المجردة العسكرية، ظل العثمانيون خطراً جدياً على أوروبا بأكملها حتى نهاية القرن السابع عشر، وإن شهدت أوروبا بعض التقدم، أو السبق في التقنية العسكرية في عدة مجالات: صناعة السفن،

(1) راجع: أرنست بلوخ، فلسفة عصر النهضة، مصدر سابق، ص 121 ـ 122.
(2) د. كرين برينتون، منشأ الفكر الحديث، مصدر سابق، ص 19.

الملاحة، والدراية الجغرافية، ورسم الخرائط، وستكون لهم اليد الأولى في مياه المتوسط في القرن السابع عشر بعد أن سيطروا قبلاً في القرن السادس عشر على ملاحة البحار الشرقية. ويذكرنا هودجسون، بأن الفترة ما بين (1500 ـ 1800) كانت الفترة التي لعب فيها العالم الإسلامي أوسع أدواره في تاريخ الحضارة العالمية علماً أن أقل من خمس سكان العالم كانوا مسلمين... فالدولة الإسلامية شكلت عالماً دبلوماسياً شاسعاً جداً... والقوى البحرية الأوروبية المتوسطية، في القرن السادس عشر لم تفعل شيئاً لزعزعته[1].

وقد تساءل لوثر بصيغة التأييد: «يقال إنه لم يكن ثمة حكومة زمنية أفضل من حكومة الأتراك»[2] فكانت الدولة العثمانية من ناحية التنظيم الداخلي لمؤسساتها، أو من جهة علاقتها بالسكان، ورعايتها للأمن، والاستقرار، واحترامها للتعددية الاثنية والدينية، وقوننة الأنظمة، وترتيب أمور القضاء أفضل حالاً من أوروبا، ومن المسلم به ـ كما يقول عبد الرحيم مصطفى: «إن الإمبراطورية العثمانية كانت طيلة القرن الذي تلا سقوط القسطنطينية تحظى بحكم أفضل مما كانت ترزح تحته معظم أوروبا المسيحية، كما كانت أكثر من أوروبا رخاءً، ورعاياها ـ مسلمين ومسيحيين ـ كانوا يتمتعون بقسط من الحرية الشخصية، ومن نتاج كدهم يفوق ذلك الذي كان ينعم به رعايا الدول الأوروبية»[3].

ومن المقارنات التي يعقدها ديورانت لحياة الدولة والسياسة الأوروبية والعثمانية: «يفترض وجود ديمقراطية مباشرة في الحكومة العثمانية... فإن الطريق إلى الرفعة والمكانة العالية، فيما عد السلطنة، كان مفتوحاً أمام جميع المسلمين... وحيث لم يكن هناك أية حكومة معاصرة احتفظت بمثل هذا

---

(1) برتراند راسل، حكمة الغرب، الجزء الثاني، ص 28.

(2) ألبرت حوراني، مارشال هودجسون و«مغامرة الإسلام» الاجتهاد، بيروت، العددان السادس والعشرون والسابع والعشرون، السنة السابعة، ص 113.

(3) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، ص 125.

المستوى العالي من المقدرة والكفاية لأمد طويل، كما كان الحال في العرش العثماني»[1].

ولقد تم في عهد سليمان القانوني التأكيد على حماية الأرواح والأملاك وشرف الأشخاص، وأعاد تنظيم الإدارة وحذر الموظفين من الافتئات على حقوق الرعايا وجعل الكفاءة أساساً للتعيين والترقية، وأصدر القوانين التي حددت عمل الحكومة، وحقوق وواجبات الحكام والمحكومين[2].

ومن الخطأ اعتبار السلطان (طاغية) فهو بالإضافة إلى تقيده بالشريعة، فإن جوانب كثيرةً من الحياة العثمانية كانت مستقلة في الواقع عن السلطة المركزية، كالطوائف (الملل) والحرف، والمؤسسات، والجماعات الدينية، إلى غير ذلك من الهيئات التي شكلت (البنيان التحتي) التعاوني للمجتمع العثماني[3].

ويرجّح ديورانت أن تكون البيروقراطية العثمانية، أقدر ما وجد من نوعها في القرن السادس عشر، وأليست تلك البيروقراطية، من أمّن الاستمرارية لأداء هذه الدولة حتى بعد انتهاء عصر السلاطين العشر العظام بموت سليمان 1566؟!

ولقد لاحظ أحد المراقبين الفرنسيين نشاط المحاكم العثمانية، وسرعة البت في المحاكمات، وكما اعتقد مؤرخ إنكليزي: إن سير القضاء في عهد السلاطين العثمانيين الأولين كان أفضل منه في أية بقعة في أوروبا... وإن الجرائم كانت أندر[4].

وفي مجال التعليم وتنظيمه، فبالإضافة إلى المدرسة السلطانية

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 69.
(2) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، ص 115.
(3) راجع: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 89.
(4) المصدر السابق، ص 109.

المخصصة لتخريج النخب البيروقراطية، والإنكشارية، التي تعد، في مستوى التعليم الذي تقدمه، أفضل من أية جامعة في أوروبا كما يقول إيفانوف. فقد قضى سليمان القانوني وقتاً طويلاً في إعادة تنظيم المدارس العامة وتحسينها، وتنافس الوزراء وسادتهم السلاطين في إغداق الهبات على هذه الكليات أو المدارس الملحقة بالمساجد، ونعم المدرسون في هذه المدارس ـ كما يقول ديورانت ـ بمراكز اجتماعية ومالية أعلى من نظرائهم في العالم المسيحي اللاتيني. وكانت محاضراتهم تنصب رسمياً على دراسة القرآن، والآداب، والرياضيات والفلسفة... وساروا جنباً إلى جنب مع الغرب في الهندسة وفن الحكم[1]. ويحدثنا ديورانت أنه في القرن السادس عشر، وحتى القرن السابع عشر، سادت حياة عقلية نشيطة... وربما كانت نسبة معرفة الكتابة والقراءة في القرن السابع عشر أعلى منها في العالم الأوروبي[2] وأنشأ سليمان كثيراً من المدارس والكليات وأجرى التعديلات في نظام العلماء ورتبهم وإعفائهم من الضرائب، وسهل عمليات انتقال ضياعهم من الأب إلى الابن، ومنع مصادرتها، وبذلك «أصبحت أرستقراطية العلم هي الأرستقراطية الوحيدة في الدولة»[3].

وظل العهد العثماني حتى القرن السادس عشر ينتج الروائع في فن البناء كمسجد سليمان الذي وضع تصميمه (سنان) مع عدة مساجد ومبان أخرى، فقد تميز عهد سليمان بعظمة المباني التي زين بها الآستانة وبغداد وقونية ودمشق وغيرها من المدن. وبتشييد المرافق العامة في شتى ربوع الإمبراطورية[4] ولم تتفوق أية حضارة ـ كما يقول ديورانت ـ على الإسلام في صنع التربيعات القرميدية الجميلة، ورسم المنمنمات، والخط، ونسيج السجاد.

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، ص 112.

(2) المصدر السابق، ص 121.

(3) ول ديورانت، قصة الحضارة، أندراوس، الجزء الثالث من المجلد السابع، ص 138.

(4) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، مصدر سابق، ص 482.

ولكن في مجال الذهنيات، والحياة العلمية والثقافة العالمة، ندر الابتكار والإبداع، فخضع التأليف النظري لإعادة صياغة نفس القوالب القديمة، فكثرت التصانيف، والشروح «والواقع أن فضيلة العلماء العثمانيين ليست في عمق التفكير وجرأته، ولكنها في الذاكرة الجامعة والتطبيق الجلد الصبور»[1]. وبقي التأليف التأريخي حياً، يواكب سيرة سلاطين الدولة، أو إخباري لتدوين الحياة اليومية، أو كتب التراجم، أو كتب التاريخ الشامل، فكنا لا نزال نسمع، في القرن السادس عشر، أسماء مؤرخين كبار، مثل: ابن إياس، ومحمد بن طولون، وقطب الدين النهروالي، ومحمد ابن أبي السرور البكري الصديقي، وشهاب الدين أحمد المقري. ولكن ما ينقصهم جميعاً الوعي الكوني، وإدراك التاريخ العالمي، الذي بدأ ينسج خيوطه بتصاعد مع بداية القرن، وظلوا عندما يريدون تارخة (الغير) الأوروبي، يعتمدون على المعلومات الشفوية، أو الموروثة من التأليف القديم، على الرغم من أن أوروبا أصبحت وراء تخومنا. ولكن أوروبا كلها لا تزال (مسألة خارجية) بالنسبة للمسلمين والعرب، ولم تتحول بعد إلى مسألة داخلية تقض المضاجع. وتفرض نفسها على الوعي وتجبره على أن يجيب على أسئلتها المحيرة، الجدية والمصيرية بنفس الوقت.

وظهرت أسماء لامعة في (الجغرافيا) حاولت أن تسد ثغرة في الجغرافيا البلطمية، المتوارثة، ذات العوالم السبع، وتواكب ما تعلمته أوروبا في غزوها للبحار، فقائد الأسطول العثماني (سيد علي) ألف كتاباً هاماً (المحيط في علم الأفلاك والأبحر)، قدم معلومات جديدة حول البحار والبلدان بما فيها أوروبا، على الرغم من تأثره بالنظرية الجغرافية التقليدية، فعندما يشير إلى أمريكا يقول «إنها غير داخلة في الأقاليم السبعة»[2]، ومع (بيري رئيس) وهو قائد آخر

---

(1) د. خالد زيادة، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، معهد الأنماء العربي، بيروت، ط 1، 1983، ص 47.

(2) راجع: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 484، راجع أيضاً: د. خالد زيادة، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، ص 47.

للأسطول العثماني، نقترب أكثر من الوقائع الجغرافية المكتشفةَ، قدم لنا وصفاً لشواطئ المتوسط، يتابع بذلك تقاليد الرحالة العرب: الإدريسي، ابن بطوطة... ويجمع معلومات عن الاكتشافات الإسبانية في أمريكا ـ أثناء استعداده لقتالها ـ ويرسم عام 1513 خريطةً موضوعةً على أساس خريطة كولومبس، تمثل الأطلسي مع أمريكا والشواطئ الغربية في أوروبا. وقدم خريطةً للسلطان سليمان عام 1529 تمثل اكتشافات البرتغال في أمريكا الجنوبية والوسطى في الأراضي الجديدة، ولكن إنجازه هذا ظل يتيماً، ووضع في طيّات الأدراج، ولم يستفد منه أحد[1] وكأن الطاقات الخلاقة في الجانب الإسلامي قد استنفدت في نهاية القرن السادس عشر.

سيجري نفس الأمر حين تُجهض محاولة بناء مرصد في نهاية القرن السادس عشر، في عهد مراد الثالث (1574 ـ 1595)، إذ تأتي الأوامر بتدميره، البعض يُعزوه إلى ثورة العامة[2] والبعض يُرجعه إلى أن المفتي (قاضي زاده أفندي) أقنع السلطان بتدمير المرصد[3] في وقت بدأ فيه (غاليلو) يحدق في القبة السماوية. ولقد تأخر المسلمون عن أوروبا في نشر (الطباعة الآلية)، فانتظروا حتى القرن الثامن عشر بينما أوروبا مارست طباعة الكتب منذ القرن السادس عشر وعلى نطاق واسع. وإن كان ذلك تمّ في ظل رقابة مشددة.

بعد تعميم الطباعة الآلية في أوروبا، ستنتشر الثقافة، ويصبح الكتاب أرخص وأكثر اقتناءً، سيعقبها صدور الصحف الإخبارية: في ألمانيا (1505) تصدر صحيفة من ورقة واحدة، وما أن جاء العام 1599 حتى كان هناك 877 نشرة من هذا النوع وكلها غير منتظمة، في عام 1609 ستصدر أول صحيفة أسبوعية منتظمة في (أوغسبورغ)، وأخرى مماثلة في فيينا عام 1610[4].

(1) راجع: ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثالث من المجلد السابع، ص 146.

(2) راجع: ثريا فاروقي، الاجتهاد، العلم والعلماء والدولة، الاجتهاد، العدد الرابع، 1989، ص 192.

(3) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد السابع، ص 230.

(4) إيفانوف، الفتح العثماني... مصدر سابق، ص 275.

وكانت «دولية العلوم والثقافة» تحاول أن تضع نفسها خارج النزاعات وتكافح من أجل الاقتراب إلى الواقع. وهذا كله يشير إلى حقائق المستقبل، فغاليلو في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، سيبشر بقانون الجاذبية، ويضع أسس الفيزياء الرياضية، والطابع الهندسي والكمي للعالم. سيخرج من معطف هذا النموذج: نيوتن، ديكارت، وفلاسفة الأنوار، وأنشتاين، في أزمنة آتية.

هناك نقطة أخرى ستسجل مستقبلياً، كاتجاه للتطور، لصالح أوروبا. فالدولة العثمانية كانت الأكثر غنى في العالم المتوسطي، ميزانيتها ضعفا ميزانية الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي كانت تضم ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، الأراضي المنخفضة. ولكنها، وخلافاً لمعظم الدول الأوروبية التي تبنت سياسة مركانتيلية مركزةً اهتمامها على الإنتاج وتصدير البضائع، والتوسع التجاري، ثم يأتي اهتمامها بالاستهلاك. الدولة العثمانية سارت في اتجاه معاكس، فتحت الأسواق على مصراعيها أمام البضائع المستوردة إذ «آمن رجال الدولة العثمانية أن بحبوحة وراحة الشعب تتوقفان على وفرة البضائع الاستهلاكية، بأثمان بخسة في السوق الداخلية، ووفقاً لهذا الاعتقاد أخذ الباب العالي يشجع على الاستيراد ويحد من التصدير بكل الوسائل»[1] وقدم للتجار الأجانب مختلف التسهيلات والامتيازات، أو الإعفاءات الجمركية التي تستنزف الاقتصاد، وتضعف الموقع التفاوضي للحرفي المحلي. وظلت الدولة حتى فترة (الإصلاحات) التي شهدها القرن التاسع عشر «متمسكةً بنظام طوائف الحرف ومعارضةً للتطورات التي كان يحتمل أن تؤدي إلى بروز الرأسمالية الصناعية»[2]. فلم تهتم الدولة العلية بالميزان التجاري، قدر اهتمامها بتوفير السلع للسوق الداخلية، وتمسكت بنظام طوائف الحرف، عندما كانت أوروبا تعتمد سياسة (الإنتاج ـ للتصدير) كوسيلة للوصول إلى المعادن النفيسة: الذهب والفضة، وتشرف دولها على الشؤون التجارية وتأمين الأسواق، وعلى

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص 133.

(2) راجع المصدر السابق، ص 134.

الصناعة ووفرة الإنتاج[1]. بينما ركزت الدولة العثمانية على الفلاح والقرية، وليس على التجارة وصناعة التصدير، لاعتقادها الخاطئ أن الأرض، والفلاح هما مصدر موارد الدولة وحسب.

إن تلك السياسة، وهذه الطريقة في الإدارة، لم يتكشف ضررها عندما كانت الدولة العثمانية في عز أيامها، ولكن في المستقبل ستظهر النتائج البائسة، عندها يكون قد فات الأوان. فسياسة لا تعتمد أو لا تكرس نفسها لتشجيع الإنتاج المحلي، وتنصرف فقط إلى ضمان الوفاء بحاجات المدن، وخاصة العاصمة بالمؤن، وتستمر في فرض الضرائب الباهظة على المشاريع المحلية، ورسوم على الصادرات أكثر من تلك المفروضة على الواردات، وتترك النقل البحري الساحلي يقع في أيد أجنبية، وتعفي الأجانب من الرسوم التي يدفعها الرعايا[2]. لا يمكن أن تقود هذه السياسة في ظروف المباراة الكبرى مع أوروبا، إلا إلى تراجع الموقع العثماني. فعندما تطلُّ الأزمة النقدية، وأزمة ارتفاع الأسعار خاصة بعد عام 1580، مع تدفق ذهب المكسيك والبيرو، ويطلُّ معها تبدل الوضع الجديد للنظام الاقتصادي مع تراكم الثروات من التجارة الشرقية على أوروبا وتدفق الذهب والفضة من غرب المتوسط المكتشف تواً، سيستطيع الأوربيون كبح جماح هذا التطور واستيعابه واستخدامه في تطوير نظامهم الاقتصادي، في حين عجز المسلمون عن ذلك، مما يشير إلى قتامة المستقبل رغم غنى الحاضر.

لقد تمت التضحية بالمستقبل، وبالطموحات المشروعة للفرد، لصالح فكرة عن التوازن الاجتماعي، لن تخدم في النهاية سوى الركود.

برع العرب، منذ زمن بعيد، في إنشاء الخزانات والسدود للسقاية.

---

(1) شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 89.

(2) ز. ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 14. راجع أيضاً: قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية، مصدر سابق، ص 34.

واستعملوا وسائل متعددة لرفع المياه من القنوات والأنهار: كالشادوف ومسمار أرخميدس، واستعملوا أيضاً (طاقة) الطاحونة الهوائية لإدارة رحى طحن الحبوب. وأهم الأدوات الزراعية لديهم: المحراث البدائي، والرفش ذو الشفرات المثلثة، والجاروف والمنجل، والشوكة والمدقة والمعزقة، والنورج لدرس الحبوب[1]. ولقد بقيت تلك الأدوات عندهم مستعملة في الزراعة، بدون تغيير تقريباً، حتى القرن الثامن عشر. وأوروبا لم تكن أكثر تقدماً في هذا المجال، وكما تقول سميليا نسكايا: «يلاحظ أن الزراعة الأوروبية التي تأخرت في تطوير التقنية القديمة، وكانت في بعض النواحي، على مستوى واحد مع الزراعة في الشرق الأوسط لم تشهد تغييرات جذرية إلا مع تطور الرأسمالية»[2]. ولقد لاحظ (ديورانت) أن أساليب الزراعة وعلومها في الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر «كانت على الأقل تضارع ما كان منها لدى الغرب»[3]. وإن كانت أوروبا قد بدأت في نقل بعض الزراعات الاستوائية، واحتكاكها بأساليب زراعية جديدة في العوالم المكتشفة.

حافظ العرب ـ المسلمون على تفوقهم التقني في مجالات حرفية متعددة: مثل صناعة الخزف، والفخار، والزجاج والنسيج. «ويُذكر أن نهضة صناعة الحرير في المدن السورية تعود إلى نهاية القرن السادس عشر. وتشير المعطيات التاريخية إلى الانتشار السريع لإنتاج منسوجات الحرير في ضواحي دمشق وحلب في مطلع القرن السابع عشر»[4]. وحسب ما جاء في «قاموس الصناعات الشامية» لمحمد سعيد القاسمي، فقد بقيت الشام تحافظ على /404/ حرفة حتى القرن التاسع عشر. مما يدل على اختصاص متطور، خاصة إذا عرفنا أن في (روما) القديمة /150/ حرفة، وفي مصر في العهد

---

(1) راجع: لويس بونغ، العرب وأوروبا، ميشيل أزرق، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1979، ص 63 ـ 64.

(2) ايرينا سميليا نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، يوسف خطار الحلو، الفارابي، بيروت 1989، ص 81.

(3) ول ديورانت، قصة الحضارة، بدران، الجزء الخامس من المجلد السادس، ص 108.

(4) ايرينا سميليا نسكايا، البنى الاقتصادية... مصدر سابق، ص 206.

البيزنطي 180 حرفة، وفي المدن الروسية في القرن السادس عشر 210 حرف، وفي استكهولم في القرن الخامس عشر /100/ حرفة، وفي نورمبرغ في القرن السابع عشر /150/ حرفة[1]. إلا أن أوروبا قد بدأت تتفوق في عدة تقنيات جديدة ستمهد لنوع من السبق التقني الأوروبي على ديار الإسلام. فبالإضافة لاختراعهم لساعات الحائط ذات الآلية المعقدة، والطباعة الآلية، والنظارات، واستخدامهم (طواحين المياه) في صناعاتهم النسيجية، والمعدنية، والخشبية[2] فإنهم أدخلوا عدة أدوات صناعية وأصناف جديدة، كالمكابس لضغط الأجواخ بدلاً من ضغط الدم، واختراع الراهب (وليم لي) عام 1589 للآلة الناسخة التي زادت سرعة النسيج من 10 ـ 15 ضعفاً[3]. وفي عام 1540، وبدلاً من النزول إلى عمق عدة أمتار في المناجم، بدأوا بالنزول إلى (25) وأحياناً خمسين متراً، مما اضطروا معه إلى فتح خنادق ودهاليز وسراديب تحت الماء.

وباشروا في صنع بكرات ضخمة لرفع الأثقال الكبيرة، تأتيها الحركة من محرك يدور على عجلة. . . وكرات ضخمة مجهزة بمطرقة تتحرك بقوة الماء لتكسير فلزات المعادن، ومصاهر ضخمة للحديد تعمل على فحم الحطب. . . ومنذ عام 1540 أنشئت مصاهر جديد علو الواحد منها /30/ قدماً، وبعرض /20/ قدماً[4]. وفي عام 1533، أضاف (جوهانجورجن) إلى عجلة الغزل ـ التي كانت تُدار باليد ـ ذراعاً (= دوسيه) تدار بواسطة القدم، فأطلقت يد الغزل، وضاعفت الإنتاج[5].

ومن الخطأ الظن ـ كما قلنا سابقاً ـ أن الحياة السياسية أو الاجتماعية في أوروبا المسيحية كانت أفضل حالاً مما هي عليه في ديار الإسلام، وفي الدولة العثمانية. فلقد سادت أوروبا منذ القرن السادس عشر ظاهرة الحكم

(1) المصدر السابق، ص 186.
(2) راجع: شارل عيساوي، تأملات في التاريخ العربي، مصدر سابق، ص 117.
(3) روسلان موسينيه، تاريخ الحضارات العام، مصدر سابق، ص 134.
(4) المصدر السابق، ص 135 ـ 136.
(5) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، ص 183.

المطلق، فكانت إيطاليا وألمانيا مقسمتين إلى أرقاع صغيرة من الإمارات الاستبدادية، وفي إسبانيا تجللت ملكية فيليب الاستبدادية، سطوة محكمة التفتيش الرهيبة، ولم تكن روسيا أحسن حالاً، ولم يصل العرش الإنكليزي إلى مثل قوته آنذاك، حتى إذا بلغنا بداية القرن السابع عشر ستبلغ الملكية الاستبدادية الفرنسية ذروة مجدها. وكانت أوروبا في هذه الحقبة أبعد ما تكون عن التسامح، أو احترام الخلاف في الرأي أو المذهب. فلم يكن اضطهاد المسلمين في إسبانيا والبرتغال، وتصفية وجودهم كبشر ودين سوى فصل مُخزٍ ممَّهد، للحروب الدينية داخل الجسد المسيحي التي ستبدأ في بداية القرن السادس عشر ولن تنتهي إلا مع النصف الثاني للقرن السابع عشر. وفي الوقت الذي كانت فيه الحروب الدينية المرعبة تحصد أوروبا: فرنسا، الأراضي المنخفضة، النمسا، إسبانيا إنكلترا «تمتع المسيحيون في العالم الإسلامي بتسامح ديني ما كان حاكم مسيحي ليحلم بمنحه للمسلمين في أي بلد مسيحي»[1].

وذهب (صمويل بيبس) في يومياته إلى أن معظم المجر استسلم للأتراك لأن البلاد نعمت في ظل الحكم العثماني بحرية دينية أكبر مما نعمت به في ظل الأباطرة الكاثوليك. ويشير توماس أرنولد أن الكالفينيين في المجر وترنسلفانيا... آثروا الخضوع للأتراك على الوقوع تحت قبضة آل هبسبورغ المتعصبة، وإن البروتستانت في سيليزيا تطلعوا إلى الأتراك[2].

ويقول فيشر، بنفس المعنى: «الكثير من بروتستانت ترنسلفانيا والمجر فضل العيش تحت لواء الهلال على أن يقعوا في قبضة الجزويت. وكان هناك ترجيح للأتراك من سجية التسامح الديني، وأكثر معاكسة للنمساويين من اضطهادهم بروتستانت بوهيميا»[3].

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، محمد علي أبو ره‍ده، الجزء الثالث من المجلد السابع، ص 136.
(2) المصدر السابق، ص 137.
(3) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي، ص 374.

ويخبرنا لوثر (1483 ـ 1566): «سمعت بعض الناس، على الأراضي الألمانية، يرغب بمجيء العثمانيين وحكمهم»[1] وانتشرت الرغبة بالحياة تحت حكم العثمانيين بين السكان الأرثوذكس، وخاصة في أوكرانيا، وفي عدد كبير من بلدان حوض المتوسط، كما يشير إلى ذلك إيفانوف.

وكان رافضو الإيمان بالثالوث الأقدس والطوباويون والحركات المناهضة للإقطاع عامة، في القرن السادس عشر، كل هؤلاء يطالبون بمجيء العثمانيين.

وقد تميز القرن السادس عشر أيضاً بظاهرة نزوح الجماهير الأوروبية إلى الإسلام، ولقد أكد (بروديل) أن المسيحيين المجاورين للبلدان الإسلامية، أصيبوا بدوار الردة، وبدأوا ينتقلون إلى الإسلام أفواجاً أفواجاً طوال القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، ولم يحدث العكس[2]. ويورد برنارد لويس: «إن حركة اللاجئين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت من الغرب إلى الشرق... فهروب اليهود الإسبان إلى تركيا معروف للجميع»[3].

لذا، ليس بالمصادفة، أن ينصح الفيلسوف الطوباوي الاجتماعي (ت. كامبانيلا) بالاقتداء بالمسلمين، وتطبيق عدد من الإصلاحات على النمط العثماني. وكان التطلع إلى إعادة بناء المجتمع وفق النموذج العثماني برز واضحاً في مشاريع البيرغاتي، ولـ. تسوكرلو، وغيرهما من الطوباويين الإيطاليين في القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر[4]. وهكذا نجد أن سياسة الطرفين، الإسلامي والمسيحي، تجاه الأقليات الدينية والمذهبية، سيكون لها نتائج متعاكسة: «فعندما انتهى الحكم العثماني في أوروبا، كانت

---

(1) عن إيفانوف، الفتح العثماني للبلاد العربية، ص 48.
(2) راجع المصدر السابق، ص 273.
(3) برنارد لويس، الحرب والسياسة، تراث الإسلام، قسم أول، تصنيف شاخت وبوزورث، ترجمة محمد زهير السمهوري، عالم المعرفة، الكويت، ص 286.
(4) راجع إيفانوف، الفتح العثماني... مصدر سابق، ص 47.

الأمم المسيحية، التي حكمها العثمانيون خلال عدة قرون، لا تزال هناك. بالمقابل، في إسبانيا وصقلية لم يبق فيهما اليوم مسلمون أو ناطقون بالعربية»[1].

ستدفع أوروبا ثمناً باهظاً لتعصبها المذهبي، وللحروب المذهبية التي قادها إليها هذا التعصب، ولولا الهجرات الجماعية لقسم من سكانها إلى ما وراء البحار: إلى أمريكا ـ شمالها، وجنوبها ـ لكان الثمن أغلى، والمصير مختلف.

أثناء تلك الحروب الطائفية الأوروبية التي دامت مائة وخمسين عاماً ستضرب البغضاء المجتمعات الأوروبية، وستذهب دعوات المثقفين، أمثال الفيلسوف (ليبنتز) لتوجيه تلك العدوات ضد الإسلام سدى. سينتشر الدمار، والقتل في كل مكان. فينال كل هذا من الحياة الأخلاقية، والقانونية (للجماعة الأوروبية). ولن تتوقف تلك الحروب إلا عندما يكتشف الجميع، وبعد أن استُنفذت قواهم، أن ليس هناك غلبة لأي طرف في هذه الحروب المجنونة.

في الوقت الذي كان فيه المسيحيون في النواحي الخاضعة للعثمانيين يديرون حياتهم الدينية والذاتية بأمان، يضمنها الشرع العثماني النافذ، كانت أوروبا تغرق في الدم. وسيدفع الألمان قرباناً لهذا الصراع المذهبي، المندمج بطابع اجتماعي وقومي، مئتي عام من التأخر التاريخي كما يشير إلى ذلك فريدريك أنجلس.

الصراع الديني المذهبي لن يقتصر على الكاثوليك والبروتستانت، صار الصراع بين الكالفنيين واللوثريين لا يقل مرارة عن الأول، وانتشرت أشد النعوت والتحريمات، وأشد الأفكار ضغينة وحقداً بين كل الأطراف.

ودخلت «قاموس اللاهوت (التنابذي) ألفاظ كالروث، والنفاية، والحمار، والخنزير، والبغي... ففي عام 1656 اتهم الكاتب الكاثوليكي

(1) برنارد لويس، الحرب والسياسة، مصدر سابق، ص 286 ـ 287.

(يوهان فاس) اللوثريين بممارسة القتل والسرقة والكذب، والغش والشره والسكر، ومضاجعة المحارم والجريمة، لأن إيمانهم - في زعمه - يبرر لهم كل شيء، ورجّح «أن تكون كل امرأة لوثرية مومساً»[1]. وبالمقابل، الواعظ اللوثري (أندرياس لانج) عام 1576، كتب بثقة: «إن البابويين (= الكاثوليك) كغيرهم من الترك (كذا!) واليهود والوثنيين خارج نطاق النعمة الإلهية»[2].

عندما اضطر الفرقاء لعقد صلح أوَغسبورغ في عام 1555 أقرّ هذا الاتفاق، كخطورة تراجعية لصالح البروتستانت، أن يكون لكل أمير حرية في اتباع مذهب لوثر، ويكون رعاياه تابعين له، بمعنى ما أقر بمبدأ «إن الناس على دين ملوكهم». فكم كانت في أوروبا في ذلك الوقت بعيدة عن مناخ الديمقراطية، والتسامح، وبكل الأحوال لن يغير هذا الصلح كثيراً من مناخ الحرب المذهبية، ومن أجواء العداء.

في عام 1566، صار أنطونيو جيسلبري، رئيس محكمة التفتيش، بابا الكنيسة الكاثوليكية، فحرم على الفور إليزابيت (ملكة إنكلترا)، وأحلّ الكاثوليك الإنكليز من الولاء لها، وحض ملك فرنسا شارل التاسع على مواصلة اضطهاد الهوجونوت، وامتدح الأساليب الوحشية التي اتبعها الدوق (إلبا) في الأراضي المنخفضة، وشجع (محكمة التفتيش) على إشعال مواقدها. أما البابا سكستوس الخامس (1585 - 1590) ففي عهده انتشرت، فوق أرجاء الريف، الجثث المتأرجحة. وأمر البابا كلمنت الثامن (1592 - 1605) محكمة التفتيش بحرق (جوردانو برونو) شهيد الفلسفة الحديثة، في عام 1600[3].

فرنسوا الأول ملك فرنسا، المتذبذب بين مسيحيته ومصلحته، بين الإمبراطور شارل والسلطان سليمان القانوني، بين تأييده للبروتستانت في

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثالث من المجلد السابع، ص 192.
(2) المصدر السابق، ص 192.
(3) ولد ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد السابع، ص ص 23 - 29.

الخارج واضطهادهم في الداخل، يوقع مرسوماً، ينص على إعدام (الوحدانيين). خلال أسبوع من هذا المرسوم، أحرقت بضع قرى، في إحداها ثمانمائة رجل وامرأة، وفي مدة شهر أزهقت أرواح ثلاثة آلاف نفس، وهدمت اثنتان وعشرون قرية، ولقيت خمس وعشرون امرأة، لجأن إلى كهف، حتفهن خنقاً بنار أشعلت عند المدخل[1]. تابع هنري الثاني ابن فرنسوا اضطهاد البروتستانت، وأرسل من أُدين إلى المحرقة، وأعدم من أصر على آرائه البروتستانتية، فتم حرق ستين بروتستانتياً خلال ثلاث سنوات[2].

واستخدم الإمبراطور شارل الخامس محكمة التفتيش في الأراضي المنخفضة وأصدر تعليمات بشأن البروتستانت: الرجال تقطع رؤوسهم بالسيف، والنساء يُدفن أحياء... فقدر سفير البندقية في بلاط شارل، أن ثلاثين ألف شخص هلكوا عام 1546 في هذه المذبحة الإمبراطورية الطويلة[3].

وفي فجر 24 أغسطس عام 1572 عيد القديس بارتلمي دُقت أجراس قصر العدل في باريس فكانت إشارة البدء المذبحة، التي خطط لها الملك الفرنسي بنفسه. لم تقتصر المذبحة الوحشية على باريس، حيث قُتل حوالي ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف من الهوجونوت، بل تعدتها إلى الأقاليم... جُر الهوجونوت وأبناؤهم إلى الشوارع وذُبحوا ذبح الأنعام، وانتزعت الأجنة من بطون أمهاتهم، وهُشموا، وارتكبت المذابح الجنونية في ليون وديمون وأورليان، ودبلو، وتور، وبورج، وأنجيه، وروان، وتولوز، كما يشهد على ذلك فيشر، وديورانت[4].

فيليب ملك إسبانيا سيقيم صلاة شكر للمسيح بمناسبة تلك المذبحة،

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الرابع من المجلد السادس، ص 27.
(2) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، ص 53 ـ 54.
(3) المصدر السابق، ص ص 245 ـ 247.
(4) راجع: هربرث فيشر، أصول التاريخ الأوروبي... مصدر سابق، ص 192. وراجع ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد السابع، ص 198 ـ 199.

وحينما وصل النبأ المروع إلى روما، نفح كردينال اللورين حامله ألف كراون وهو يهتز طرباً، وأضيئت روما كلها، وأطلقت المدفعية من قلعة سانت أنجلو، وقرعت أجراس الكنائس ابتهاجاً، وحضر غريغوري الثالث عشر وكرادلته قداساً مهيباً لشكر الله «على هذا الرضى الرائع الذي أبداه للشعب. . . وأمر البابا بضرب ميدالية خاصة لهذه الذكرى العزيزة»[1].

في تلك الحقبة من القرن السادس عشر لا يمكننا الحديث عن أي جامع للأخلاق بالسياسة، فكان مكيافيلي خير معبر عن سياسة هذه الحقبة، فملوك فرنسا الكاثوليك والذابحون للبروتستانت في الداخل، يقدمون المساعدة والعون للإمارات البروتستانتية في ألمانيا نكاية بالإمبراطور شارل الخامس، ولكي يثبت هذه الأخير الفساد المروع للأخلاق السياسية الأوروبية، وهو الكاثوليكي، حامي الكاثوليك والتابع مذهبياً لكنيسة روما، استقدم جنوده مع ظهور أول بادرة خلاف حول المصالح السياسية بينه وبين البابا، ولإذلال هذا الأخير. وهكذا «دفع شارل الخامس جيشاً من المرتزقة اللوثريين شقوا طريقهم داخل مدينة روما واعتقلوا البابا. . . وأطلقوا العنان طيلة ثمان أيام لقصفهم وقسوتهم: نهب كنائس، قطع رؤوس الرهبان، اغتصاب الراهبات، تحويل كنيسة القديس بطرس إلى اصطبلات»[2].

بالمقابل، البابا، وهو رأس الكنيسة الكاثوليكية سيتردد في دعم إسبانيا مالياً ضد إنكلترا البروتستانتية خوفاً من ازدياد وزن فيليب الثاني في المعادلات الأوروبية. وسيأخذ نفس الموقف أمام الصراع البروتستانتي الكاثوليكي، في حرب الثلاثين عاماً.

وما دام هذا هو حال الأخلاق والسياسة والاجتماع، والعلاقات بين الجماعات المذهبية في أوروبا، فلا عجب أن تكون العقوبات وطرائق المحاكمة ذات طابع همجي، بدائي ثأري، فقد اعتقد رجال الحكم أنه من

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد السابع، ص 201.
(2) هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي. . . ص 144.

الأفضل، والأقل تكلفة، للحد من الجرائم، فرض عقوبات بالغة الشدة، وتنفيذها علناً أمام الناس.

ستكون عقوبة ضرب العنق بدون ألم امتيازاً اختص به عادة السيدات وأفاضل الرجال. أما الأقل مكانة فيشنقون. والحرق للهراطقة وقتلة الأزواج. والسفاحون يشدون أطرافهم الأربعة إلى أربعة خيول يجري كل منها باتجاه مضاد، حتى يتمزق الجسد أشلاء... وأصدر هنري الثامن ملك إنكلترا عام (1531) قانوناً يحكم فيه بالغلي حياً على من يدس السم لأحد.

وإذا صدقنا (بودان) فإن عدة أفراد أحرقوا لتناولهم اللحم يوم الجمعة... وفي الجرائم الصغرى يُستعمل الجلد، أو قطع إحدى الأيدي أو الأرجل، أو الأذن، أو تجدع الأنف، أو تفقأ العين فكانت العقوبات، كما يقول ديورانت، أشد قسوة منها في العصور الوسطى، وهو ما يعكس الفوضى الأخلاقية في ذلك الحين من القرن السادس عشر[1].

فلعل الحكم العام الذي أصدره هودجسون على القرن السادس عشر، أقرب إلى الحقيقة عندما يقول: «برغم الشفافية العامة للغرب المصاحبة للنهضة، كان الأوروبيون الغربيون سياسياً دون الإمبراطورية العثمانية، وكان المسلمون لا يزالون، على الأقل متكافئين معهم تجارياً في معظم أجزاء المعمورة. وثقافياً أيضاً، كان المسلمون في أبهى فترات تألقهم (...) تحولات القرنين السابع عشر والثامن عشر هي التي أسهمت في التمييز القاطع بين الغربيين وبقية البشر»[2].

وعلى أساس استشراف تاريخي غاية في الاتساع، أشار (هودجسون)، لو أن زائراً من المريخ أطل على الأرض في القرن السادس عشر، لظن، أن العالم على وشك أن يصبح مسلماً. حيث غدا القسم الغالب من البشرية يعيش تحت ظل الإسلام بعد ضم بيزنطة والهند. ولم تعد سوى كتلتين ثقافيتين تقاومان

---

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس من المجلد السادس، ص 192 ـ 193.

(2) مارشال هودجسون، التحول الغربي الكبير، الاجتهاد، العدد الساس والعشرون، والسابع والعشرون، السنة السابعة، 1995، بيروت ص 67 ـ 68.

الهيمنة الإسلامية: الصين وأوروبا الغربية. وإن البشرية بدت ـ حتى بعد مئة سنة من النهضة ـ وكأنها محاصرة من كل الجهات بالإسلام، وكما يقول جعيط: «إسلاماً يحتل مكاناً مركزياً، لأنه الوحيد من بين جميع أقرانه العالميين، الذي عقد علاقات مستمرة مع كل واحد منهم. إلا أن الغرب المائل غرباً، المضغوط على ذاته في وضعية شبه جزيرية، ويتحرك ضمن مساحته، لا يمكن أن يكون في علاقته مع الخارج إلا تحديداً بواسطة الإسلام»[1].

ولعل أوروبا هذه، التي بدأت تتعرف على نفسها في هذا القرن (السادس عشر)، مع إسبانيا والبرتغال، لم تكتشف دورها، وتتعرف على ذاتها، وتلاقي مصيرها التاريخي، إلا عبر الجدل مع الآخر، أي عبر المواجهة مع الإسلام «إن ولادة أوروبا للتاريخ قد تمت ولا يمكنها أن تتم إلا عبر الإسلام، في مرحلة أولى تراجع دفاعي، وفي مرحلة ثانية انفجار هجومي»[2].

إلا أن أوروبا ستنتظر طويلاً، بعد القرن السادس عشر، لتصل إلى تفوقها المادي والذهني، ولتدرك وتعي هذا التفوق الذي غدا مبرهناً عليه «هذا الحديث يرجع بشكل تقريبي إلى عام 1750، فمنذ ذلك الحين، تظهر فكرة تأخر شرقي (. . .) هذا التفوق يفسره الغربيون من زاوية العقل، وهو عقل له تاريخ، بل هو التاريخ نفسه، وهو قد ولد في مصر (حكمة)، وانتقل عبر الإغريق إلى الرومان (مواطنة) ثم عَبْر العرب (علوم) ووجد أخيراً مستقره النهائي في أوروبا»[3].

ومنذ ذاك التاريخ، لم تعد التبريرات (الصليبية) لاقتحام العالم الإسلامي كافية، أو مقنعة لأطراف اللعبة الكونية بعد أن تبدلت مواقع أطرافها. فقد

(1) هشام جعيط، أوروبا والإسلام، دار الحقيقة، بيروت، ط 1، 1980، ص 127.
(2) المصدر السابق، ص 125.
(3) هنري لورنس، شارل جليسبي، جان ـ كلوجولفان ـ كلود ترووينكر، الحملة الفرنسية على مصر: بونابرت في مصر، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، القاهرة، ط 1 1995، ص 17 ـ 18.

كانت الشعارات الصليبية، والروح الصليبية تناسب علاقة مجتمعات تتسم أطرافها، إلى حد ما بالنّديّة، ويستبعد وينكر كل منهم الآخر، ويجد لديه ما يبرر نهب الآخر أو تصفيته، فالمقياس الذي كانت تنظر فيه أوروبا للشرق الإسلامي إنما يخضع لزوج المفاهيم: الإيمان/الكفر. من هنا مبعث نزعة تدمير الآخر، واستبعاده، وتصفيته، يعززها لديها الخوف من تدمير الآخر لها، أما الآن، وقد غدا التفوق الغربي مؤكداً، وتأكدت ضرورة دوام العلاقات بين الشعوب، بعد انخراط جميع الأمم في العلاقات التجارية الكونية، التي باتت أوروبا تدعّم سيادتها عليها تدريجياً، وأصبح الإبقاء على هذه العلاقة، مع توطد السيادة الأوروبية، ضرورة لا راد لها ولا محيص عنها. مما يدفع إلى إيديولوجيا جديدة، تؤكد على ضرورة تلك العلاقات القائمة بين أمم الأرض، الآن، بنفس الوقت الذي تؤكد فيه على الموقع السيد لأوروبا على العلاقات. وأن تطلب تلك الإيديولوجيا من البشر الانتظام في الدرجة المناسبة التي تحتلها كل أمة في سلم الحضارة «فنقد الاستعمار الذي صاغه (التنوير) قد نسف التبريرات الدينية المقدمة من خلال تأسيس أول إمبراطورية استعمارية أوروبية (إسبانيا، البرتغال)، ولتبرير سيطرة جديدة، لا بد من أيديولوجية جديدة ترتبط عضوياً بأيديولوجيا التنوير»[1].

ستحتل أوروبا ـ من وجهة نظر أيديولوجيا التنوير ـ موقع المعلم، المنور، الذي ينشر التنوير على العالم، يحمل راية العقل، ومعياره الوحيد للحكم على البشر هي هذه الثنائية: العقل/الجهل. أوروبا/الشرق، حيث تجسد أوروبا لديه، الرهافة والعقل، ويجسد الشرق الاستبداد والجهل. ومن روح تلك المقاييس المبتكرة، سيتم نسج روح الوصاية الأوروبية على الأمم الأخرى، ومنها الإسلام، فيصبح للفتح الغربي مذاقه التنويري الخاص، تتحول فيه أيديولوجيا التنوير ـ على صعيد العلاقات بين الأمم، إلى أيديولوجيا استبدادية، تبرر الطغيان الأوروبي باسم استنارة العقل، وواجب نشر الاستنارة الغربية.

(1) المصدر السابق، ص 17.



المواجهة العثمانية ـ البرتغالية في القرن السادس عشر

أمين توفيق الطيبي

منذ استقلال البرتغال في منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، والبرتغاليون يناصبون ـ بروحٍ صليبية ـ المسلمين في الأندلس والمغرب أشد العداء. وبعد عدوانهم على مدينة سبتة المغربية واحتلالهم لها العام 1415م وبداية حركة الكشوف الجغرافية حول سواحل القارة الافريقية استهدف البرتغاليون محاربة المسلمين أنى كانوا وكسر احتكارهم لتجارة التوابل مع الشرق. ولما وصل فاسكو داغاما إلى كاليكوت على ساحل مليبار في صيف 1498، كان من حسن حظ البرتغاليين أن الممالك الإسلامية في منطقة المحيط الهندي كانت تعاني ضعفاً شديداً ـ المماليك في مصر، والتيموريون في فارس، وسلاطين دلهي الغوريون ـ كما أنه لم يكن لأي من الممالك الإسلامية في الهند أسطول حربي يُذكر.

ولما تم للبرتغاليين ـ عن طريق القوة الغاشمة ـ القضاء على احتكار المسلمين لتجارة التوابل في المحيط الهندي وما وراءه، عملوا على فرض نظام احتكار من جانبهم، فأعلنوا أن الاتجار بعدد من السلع، أهمها التوابل، احتكار للتاج البرتغالي، فأصبح لزاماً على أصحاب المراكب حمل تراخيص تعرف بالبرتغالية باسم Cartaz (قرطاس) ـ يشير إليها المؤرخ العربي الهندي المعاصر زين الدين المجري تارة بالأوراق وتارة بالرُقعات ـ في مقابل دفع رسم من قبل صاحب المركب، وشريطة دفع رسوم كذلك على البضائع المشحونة. وأصبحت المراكب التي لا تحمل هذه الأوراق ـ وأحياناً حتى التي تحملها ـ عرضة للمصادرة أو الإغراق من قبل السفن البرتغالية إذا كان

التجار من المسلمين[1].

لما تمركز البرتغاليون وبنّوا قلاعاً لهم في عدد من مدن ساحل مليبار، خشي سلطان كُجرات بشمال غرب الهند خطر البرتغاليين، فاستغاث بسلطان مصر قانصوه الغوري الذي أرسل أسطولاً إلى المياه الهندية بقيادة الأمير حسين التركي حيث أوقع هزيمة بأسطول برتغالي بالقرب من ميناء شيول (Chaul) في شهر كانون الثاني (يناير) العام 1508م، إلا أن نائب ملك البرتغال في الهند ـ فرانشيسكو دالميدا ـ أوقع في العام التالي (شباط/ فبراير 1509) هزيمة كبرى بالأسطولين المصري والكجراتي قبالة ديو (Diu) وكانت معركةً حاسمةً قُضي فيها على الأسطول المصري.

وعلى أثر هذا الانتصار قام أفونسو دي البوقرق (Alpuquerque)، الذي خلف دالميدا في الولاية، باحتلال كووه (Gou) واتخاذها مقراً إدارياً (1510م)، وشبه جزيرة الملايو (1511م). وحاول التحكم بالتجارة عبر الخليج العربي باحتلاله جزيرة هرمز عند مدخل الخليج، ومحاولته أخذ عدن عند مدخل البحر الأحمر. وفي مصر ازدادت الحالة الاقتصادية سوءًا بسبب تحويل البرتغاليين تجارة الشرق عن طريق البحر الأحمر إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وتعذّر بناء أسطول جديد لمواجهة خطر البرتغاليين المتفاقم في منطقة البحر الأحمر. وجعل خطر البرتغاليين في البحر الأحمر السلطان قانصوه الغوري ينشد عون الأتراك العثمانيين، فتلقى منهم في شهر كانون الثاني (يناير) العام 1511 أربعمئة مدفع وأربعين قنطاراً من البارود، كما حصل منهم في العام التالي على الأخشاب والقار والحديد لبناء السفن في السويس، والتحق ـ كما يبدو ـ عدد من غزاة البحر الأتراك بخدمة الأسطول المملوكي. وكان البرتغاليون آنذاك يخططون للاستيلاء على عدن ثم على جدة والأماكن المقدسة في الحجاز، وللوصول إلى النجاشي في الحبشة والتحالف ضد المسلمين.

---

(1) Boxer, C. R., The Portuguese Serborne Empire, Penguins 1973, p. 48.

جاء في التعليمات الصادرة عن ملك البرتغال مانويل الأول لنائبه في الهند فرانشيسكو دالميدا ما يلي بشأن البحر الأحمر: «يبدو لنا أنه لا شيء يخدمنا خير من أن يكون لنا حصن عند مدخل البحر الأحمر أو بقربه، إذ منه يمكن التأكد من عدم وصول أي توابل إلى سلطان مصر، كما أن جميع من في الهند سوف يتخلّون عن فكرتهم الخاطئة بأنهم يستطيعون المتاجرة مع غيرنا. . . فعليك أن تجمع سفننا في كولم (Quilm) - بأقصى جنوب الهند - وسيكون من دواعي رضانا أن تتوجه منها إلى مدخل البحر الأحمر»[(1)].

استهدف البوقرق منذ توليه منصب الوالي البرتغالي في الهند خلفاً لدالميدا احتلال عدن لوقف التجارة النشطة بينها وبين كجرات ومدن ساحل مليبار بعد أن تبين أن احتلال البرتغاليين جزيرة سقطرة العام 1507 فشل في تحقيق هذه الفرص. ولما قام بمهاجمة عدن العام 1513م أخفق في الاستيلاء عليها بفضل مقاومة أهلها ومناعة أسوارها، فعبر مضيف باب المندب، وكان أول برتغالي يدخل على رأس أسطول إلى البحر الأحمر. ولعل البوقرق كان يأمل في أخذ موقع آخر داخل البحر الأحمر يُغنيه عن عدن. واضطر قبل العودة إلى الهند أن يمضي شهرين في جزيرة كران بسبب تبدل اتجاه الرياح قبل أوانها. ويقال إن البوقرق كان ينوي الإغارة على المدينة المنورة وحمل رفاة النبي صلى الله عليهم وسلم، كما كان يخطط لتدمير مصر بتحويل مجرى نهر النيل إلى البحر الأحمر، وذكر في خطاب بعث به إلى ملكه في كانون الأول (ديسمبر) 1513م أنه إذا دُمر أسطول المماليك، فإن السلطان لن يستطيع بناء أسطول آخر، وأنه ما على البرتغاليين بعد تدمير الأسطول إلا أن يختاروا ميناء جدة وأن يقوموا بتحصينه وإقامة قاعدة بحرية فيه وعندئذ يستطيعون أن يفعلوا ما يشاؤون في المنطقة وتجارتها.

كان البوقرق أكثر نجاحاً في الخليج منه في البحر الأحمر، فقبيل وفاته

(1) Diffie, B. W. ml Winuis, G. D., Foundations of the Portuguese Empire, University of Minneston Press 1978, p. 227.

سنة 1515م احتل جزيرة هرمز عند مدخل الخليج، واحتفظ البرتغاليون بالسيطرة على هرمز إلى العام 1622 حينما طردتهم منها قوة فارسية تساندها سفن حربية انكليزية قدمت من سورت (Surt) على ساحل كجرات. وفي العام 1516، أبحر في البحر الأحمر صوب كجرات آخر وأكبر أسطول مصري بقيادة تركي هو سلمان ريس، يرافقه الأمير حسين الذين كان قد قاد الأسطول في معركتي شيول وديو (1508، 1509)، فتوجه من كووه للقائه أسطول كبير بقيادة لوبو شواريس دي البيرجاريا، ولم يقع تصادم بين الأسطولين لأن سلطان مصر المملوكي قانصوه الغوري كان طلب إلى سلمان ريس التوقف في عدن لتأديب أميرها المتمرد مرجان الظافري الذي صمد في وجه المهاجمين بفضل أسوار عدن وتحصيناتها، فاضطر سلمان إلى الانسحاب من البحر الأحمر بعد أن تكبد خسائر كبيرة. وفي هذه الأثناء، أوقع الأمير حسين هزيمة بحاكم اليمن، فأصبح بذلك للمماليك موطىء قدم على ساحل اليمن.

ولما وصل القائد البرتغالي البيرجاريا إلى عدن سنحت له فرصة مواتية لاحتلال المدينة، إذ قبل الأمير مرجان أن يبني البرتغاليون قلعة في المدينة إذا هم تعهدوا بمساعدته ضد هجوم جديد كان يتوقعه من جانب المماليك، إلا أن القائد البرتغالي مضى في البحر الأحمر في أثر الأسطول المصري. ولم يكن يعلم بأن الأنباء كانت تناهت إلى قائد الأسطول المصري بهزيمة السلطان قانصوه الغوري على أيدي الأتراك العثمانيين. وعلى الأثر، تمرد الأمير حسين مع جانب من الأسطول، وأبحر إلى جدة حيث تبعه القائد سلمان وقبض عليه، وبعث به إلى مصر مع تعليمات لقائد السفينة بإعدامه قبل الوصول إلى مصر، ولو أن المعبري يقول أن حسيناً أمسكه سلطان الحجاز الشريف بركات وغرقه في البحر جزاء أفعاله باليمن[1].

ويتحدث المعبري عن الحملة البرتغالية الفاشلة إلى البحر الأحمر فيقول أن الافرنج «خرجوا في محرم سنة 1023 (كانون الثاني/يناير 1517م) من كووه

---

(1) المعبري، زين الدين بن عبد العزيز: تحفة المجاهدين في بعض أخبار البرتغاليين، تحقيق وتعليق أمين توفيق الطيبي، طرابلس الغرب 1986، ص 85.

باستعداد عظيم في 28 مركباً قاصدين بندر جدة المحروسة ليتملكوها، ووصلوا إلى البندر، فتحيّر من ذلك المسلمون وخافوا خوفاً شديداً. وكان الأمير سلمان الرومي (أي التركي) فيها ومعه من العساكر مئتان والغربان (المراكب الحربية) التي جهزها الغوري إلى مليبار لحربهم متروكة فيها، فرماهم أهلها بالمدافع من البر فأصابت بعض مراكبهم، فرفعوا بشراعهم وأرسوا فوق العلم خوفاً من المدافع ثم شردوا... ثم إن الملاحين توقفوا في كمران لانقطاع الموسم الهندي، ثم رجعوا إلى كوه خائبين»[1].

بعد انتصار السلطان العثماني سليم الأول على المماليك في مرج دابق شمالي مدينة حلب (24/ 8/ 1516)، واحتلاله مصر في العام التالي، أمضى خمسة شهور في القاهرة استقبل في أثنائها ابن شريف مكة بركات الذي وصل للإعراب عن خضوع والده وولائه للسلطان العثماني، كما كانت الحال من قبل مع السلطان المملوكي. كما أن الوالي المملوكي في اليمن ـ ومقره في زبيد ـ اعترف بسيادة السلطان سليم الذي أقرّه في منصبه.

ورث سلاطين العثمانيين من المماليك مهمة حماية البحر الأحمر ومداخله من أطماع البرتغاليين الذين كانوا تحالفوا مع خصمهم الشاه اسماعيل الصفوي.

واتخذ العثمانيون بعد استيلائهم على مصر مباشرة التدابير لطرد البرتغاليين من البحر الأحمر. ولما عاد إلى مصر سلمان ريس وكان الأتراك قد أرسلوه لخدمة المماليك ومساعدتهم قبل العام 1513م ـ التحق فوراً بخدمة السلطان العثماني. وأوصت مذكرة تنسب إلى سلمان ريس بضرورة الاحتفاظ بأسطول دائم في السويس للحيلولة دون دخول البرتغاليين إلى البحر الأحمر وقطعهم التجارة عبره مع مصر. واحتل العثمانيون سواكن سنة 1520م بعد أن أحبطوا محاولة البرتغاليين بناء حصن لهم فيها. وتمركزت حامية عثمانية في اليمن، وأبحر أسطول عثماني في المحيط الهندي وحاول الاستيلاء على عدن.

(1) المصدر نفسه، ص 93.

بذل العثمانيون جهوداً كبيرة لبناء أسطول قوي لمواجهة التحديات في البحر المتوسط وتحديات البرتغاليين في المياه الشرقية، فأنشئت في خليج القرن الذهبي في استنبول دار صناعة كبرى جُلب للعمل فيها بناة السفن والبحريون، من بينهم قائد أسطول المماليك في البحر الأحمر سلمان ريس ومن معه من مقدمي البحر والصناع. وبنهاية حكم السلطان سليم (ت 1520م)، توافر للعثمانيين أسطول حديث كبير، مما أقلق أعداءهم في البحر المتوسط والمحيط الهندي.

أصبحت للعثمانيين بعد السيطرة على مصر مصلحة مباشرة في الدفاع عن البحر الأحمر، إلا أنهم شغلوا في السنوات الأولى بمشاكل البلقان، وقام الصدر الأعظم ابراهيم باشا أثناء زيارته للقاهرة بإعادة تنظيم إدارة الأسطول في السويس، واستحدث قيادة بحرية مستقلة للبحر الأحمر، وخصص لها جانباً من رسوم الجمارك المصرية، فأصبح الأسطول جاهزاً للعمل ضد البرتغاليين في الثلاثينات من القرن السادس عشر بعد أن استولى السلطان سليمان القانوني على العراق وتهيأت للعثمانيين الفرصة للإحاطة بالعدو البرتغالي من مياه الخليج والبحر الأحمر. وصدرت الأوامر لوالي مصر سليمان باشا بإعداد أسطول السويس، فنهض بالمهمة العام 1537م وفرغ منها في ربيع العام التالي مستعيناً بعدد من البحريين البنادقة كانوا في الاسكندرية.

في سنة 1527م استنجد صاحب كاليكوت وسلطان كجرات بهادر شاه بالعثمانيين لوضع حد لاعتداءات البرتغاليين المتواصلة، وتلبيةً لهذه الاستغاثة أمر السلطان سليمان نائبه في مصر سليمان باشا بقيادة حملة لنجدة السلطان بهادر شاه بارحت السويس في شهر حزيران (يونيو) العام 1538. وعند مروره باليمن، استغل سليمان باشا المنازعات بين الأمراء المحليين واستولى على المناطق الساحلية، فزود الامبراطورية العثمانية بقواعد جديدة متقدمة لحماية البحر الأحمر من هجمات البرتغاليين في المستقبل. ثم استولى على عدن بعد أن غدر بأميرها مرجان وقتله ونصب والياً عثمانياً فيها. وفي أوائل تشرين الأول (أكتوبر) 1538م وصل الأسطول قبالة ديو وشرع في محاصرة الميناء

وقصف قلعة البرتغاليين بالمدافع، ثم انسحب الأسطول العثماني فجأة في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وذكرت عدة أسباب لتبرير هذا الانسحاب، منها أن السلطان بهادر شاه كان قد هلك على أيدي البرتغاليين غدراً قبيل وصول الأسطول العثماني، ورفض خلفه تزويد الأسطول بالمؤن، وارتاب في نوايا الأتراك بعد ما حل بأمير عدن على أيديهم. ويقول المعبري أنه في سنة 944هـ/ 1538م وصل «سليمان باشا وزير السلطان سليمان شاه... في استعداد عظيم تام في نحو مئة من الغربان والبرشان وغيرهما إلى بندر عدن وقتل سلطانها.. وجعلها في قبضته، ثم وصل إلى جرزات (كجرات) فشرع في حرب ديو وكسر أكثر القلعة المدافع العظام السلطانية، ثم ألقى الله هيبة الافرنج في قلب سليمان باشا فرجع من غير فتح إلى مصر ثم إلى الروم (الأناضول)»[1]. وعلى أثر انسحاب الأسطول العثماني من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر العام 1538م، أقلع أسطول برتغالي يضم أكثر من سبعين سفينة سنة 1541م بقيادة استيفاو داغاما صوب البحر الأحمر بغية تدمير الأسطول العثماني إن أمكن. ووصل هذا الأسطول إلى السويس، وحاول البرتغاليون ـ من دون جدوى ـ القيام بشبه غارة «كوماندوز» على سفن الأسطول العثماني الراسية هناك.

كانت آخر محاولة قام بها البرتغاليون لاحتلال عدن سنة 1547م حينما استولى عليها الشيخ علي بن سليمان الطولقي وطرد منها الحامية التركية. فقد أرسل البرتغاليون أسطولهم بحجة مساعدة الطولقي ضد الأتراك، إلا أن الأتراك لم يلبثوا أن استردوا عدن حينما وصلت قطع من الأسطول البرتغالي إلى بعض المراسي القريبة من عدن[2].

ازدادت قوة العثمانيين كثيراً في المياه الشرقية منذ استيلائهم على

---

(1) المصدر نفسه، ص 104. والبرشان جمع «برشة» ـ من البرتغالية Barcha ـ وهي سفينة كبيرة لحمل الركاب والبضائع. ويذكر المعبري برشة بها ألف راكب.

(2) شهاب، حسن صالح: فن الملاحة عند العرب، بيروت 1982، ص 48.

البصرة سنة 1546م، وعدن وجنوب اليمن سنة 1538م. وفي البصرة أنشأ العثمانيون أسطولاً صغيراً وداراً لصناعة السفن، ومن قاعدتهم الجديدة في البصرة نشطت سفنهم الحربية في مياه الخليج وفي مدخله عند جزيرة هرمز التي كان البرتغاليون احتلوها وبنوا قلعة فيها منذ العام 1515م. ومع أن العثمانيين استولوا على القطيف (1550م) والبحرين (1554م) إلا أنهم فشلوا في أخذ هرمز سنة 1552م.

أرسل العثمانيون بعض سفنهم الحربية إلى المحيط الهندي أكثر من مرة في منتصف القرن السادس عشر، وكانت تغزو مراكب البرتغاليين وتظفر بالغنائم.

إن استيلاء الأتراك العثمانيين على عدن العام 1528م ـ وتحكمهم بالتالي بمدخل البحر الأحمر ـ كان من شأنه إنهاء ما كان يديره البرتغاليون منذ أيام البوقرق من خطط تجاه منطقة البحر الأحمر بكاملها، ولم يلبث أن أصبح الأسطول العثماني في البحر الأحمر قوة كبيرة كان على رأسه في منتصف القرن السادس عشر واحد من أعظم قادة البحر العثمانيين في القرن السادس عشر، ألا وهو بيري ريس (ت 1554م). ففي العام 1547 عُين بيري ريس قائداً أعلى لأسطول المحيط الهندي، وأخذ يقوم بحملات سنوية في المحيط. ففي العام 1551 أبحر من السويس على رأس أسطول كبير قوامه 23 سفينة وهاجم مسقط وطرد البرتغاليين منها، ثم حاصر لبضعة أسابيع القلعة البرتغالية في هرمز من دون أن ينجح في أخذها، فتوجه إلى البصرة حيث رست سفن الأسطول. وبعد وفاة بيري ريس خلفه في قيادة أسطول البحر الأحمر سيدي علي ريس الذي كُلِّف بتوطيد سيطرة العثمانيين البحرية في الخليج، فأبحر من البصرة وفقد بعض سفنه في قتال البرتغاليين قبالة هرمز (1554م)، ثم تكبّد خسائر كبيرة في السفن بسبب عاصفة بالقرب من ساحل مكران الإيراني.

سعى البرتغاليون إلى الاتصال بمن كان يُعرف في أوروبا في أواخر القرون الوسطى باسم بريستر جون (Prester John)، الذي حسبه الأوروبيون

ملكاً مسيحياً كبيراً في مكان ما من آسيا، وذلك بغية التحالف معه ضد المسلمين. ولما وصل البرتغاليون إلى مياه المحيط الهندي رأوا في نجاشي الحبشة ضالتهم المنشودة، فحاولوا الاتصال به والتحالف معه ضد المسلمين. ففي العام 1541، أنزل البرتغاليون إلى البر قوة قوامها 400 رجل بقيادة أحد أبناء فاسكو داغاما - كريستوفاو Cristovao - لنصرة ملك الحبشة في حربه ضد الزعيم الصومالي أحمد بن ابراهيم الغازي، فبادر الوالي العثماني في زبيد باليمن إلى مد هذا الزعيم ببعض المدافع وبقوة من الأتراك من حملة البنادق قوامها ألف رجل مما مكن من إيقاع هزيمة بقوات ملك الحبشة وحلفائه البرتغاليين، وهُزم كريستوفاو وهلك ومن معه. وعلى الأثر، أشار الوالي العثماني باليمن ازدمير باشا على السلطان العثماني سليمان بتجهيز حملة إلى الحبشة، إذ إن السيطرة على الساحل الافريقي للبحر الأحمر قرب باب المندب سيكون من شأنها تعزيز حماية البحر الأحمر ضد هجمات البرتغاليين. فعهد السلطان سليمان إلى أزدمير باشا بإعداد حملة في مصر لهذا الغرض قادها أزدمير باشا أولاً إلى بلاد النوبة، ثم توجه إلى ساحل البحر الأحمر ماراً بسواكن، فاستولى على مصوّع سنة 1557م، وانتزع زيلع بشمال الصومال من أيدي البرتغاليين تحوطاً من قيام تحالف فعال بين نجاشي الحبشة وبين البرتغاليين. ولما توفي أزدمير باشا سنة 1559م كان قد ترك للسلطان سليمان ولاية جديدة على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر عُرّفت باسم «الحبش» اتخذ وإليها مصوّع مقراً له.

وخلاصة القول أنه بفضل قوة العثمانيين البحرية في البحر الأحمر واحتلالهم عدن سنة 1528م، سلمت منطقة البحر الأحمر من أخطار البرتغاليين وأطماعهم، وكانت تتمثل في تهديدهم للبقاع الإسلامية المقدسة في الحجاز، وسعيهم إلى التحالف مع ملك الحبشة ضد المسلمين، والعمل على تعطيل تجارة المسلمين مع الشرق لو قُدّر لهم احتلال عدن والسيطرة على مدخل البحر الأحمر.

إن بناء العثمانيين في السويس لأسطول قادر على مجابهة البرتغاليين في

البحر الأحمر وما وراءه اقتضى مصاريف ضخمة، إذ إن الأخشاب والمدافع كان يترتب نقلها براً إلى السويس، ومع ذلك، وفضلاً عن قلة الموانىء الصالحة على ساحل الجزيرة العربية، فإن الأتراك العثمانيين حققوا قدراً لا يستهان به من النجاح، وبد واضحاً في منتصف القرن السادس عشر بأنه لم تكن لدى البرتغاليين القوة الكافية للتحكم التام بتجارة المحيط الهندي. واستطاع العثمانيون ـ بفضل سيطرتهم على مياه البحر الأحمر ـ أحياء مسالك التجارة الدولية القديمة عبر الأراضي المصرية. وانتعشت من جديد التجارة المجزية بتوابل الشرق وسلعه عبر البحر الأحمر إلى مصر. ففي العام 1554م، اشترى تجار البندقية وحدهم ستة آلاف قنطار من التوابل في الاسكندرية. وأدى نشاط الأسطول العثماني في المياه الشرقية إلى حدوث أزمة أكثر من مرة في سوق التوابل بلشبونة. ووصلت إلى الاسكندرية في حدود العام 1564م كميات من التوابل تساوي ـ إن لم تُفَق ـ الكميات التي كانت تصل عندئذ إلى العاصمة البرتغالية لشبونة عن طريق رأس الرجال الصالح.

المردود الخيري للربا *
الخلاف حول وقف النقود في الدولة العثمانية
(جون ماندڤيل)

ترجمة
محمد الأرناؤوط

من بين المؤسسات والممارسات العثمانية، التي اعتبرت من الإسهامات العثمانية المميزة للحضارة الإسلامية، لدينا واحدة لم تثر الكثير من الاهتمام والتحليل مما يدعو فعلاً إلى الاستغراب[1]. ومع أنها ليست مثل نظام الدفشرمة وليست أساسية مثل «القانون» إلا أنها لا تزال تُعتبر عاملاً مهماً في التاريخ العثماني والإسلامي بطبيعة الحال. ويتعلق الأمر هنا بالممارسة المقنّنة للتقوى الربوية «وقف النقود» أي تأسيس وقف للنقود تصرف الفائدة منه لراتب المدرِّس أو الخطيب أو تذهب حتّى دون حرج إلى جيب مؤسس الوقف ذاته.

وقد تقبّلت المحاكم العثمانية منذ مطلع القرن الخامس عشر مثل هذا الوقف، الذي أصبح شائعاً حتى نهاية القرن السادس عشر في أغلب الأناضول

(*) نشرت الدراسة للمرة الأولى في العدد العاشر (1979) من «المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط»:
International Journal of Middle East Studies, 10 (1979), pp. 289-308.

(1) لدينا استثناء واحد جدير بالذكر يتمثل في مناقشة محمد لطفي برقان:
Omer Lutfi Barkan, «Edirne Askeri Kassami'na Ait Tereke Defterleri (1546-1659)» in Belgeler, 3 (1966), 31-46.

وقد أعيد نشره مرة أخرى في:
O. L. Barkan and E. H. Ayverdi, Istanbul Vakflar Tahrir Defteri: 953 (1546) Tarihli (Istanbul 1970), pp. XXX-XXXVIII.

والبلقان، كما أن هذا الوقف أصبح ممارسةً مقبولةً بشكل علني من قبل أبرز فقهاء الشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى ذلك الحين في أي مكان في العالم الإسلامي، كما أنه لم يحدث في معظمه بعد ذلك.

إن هذا التشريع، الذي تمّ تسويغه بالاستناد إلى العرف، كان في حد ذاته مثالاً ممتازاً على تفعيل القانون الوضعي في الشريعة الإسلامية، بل إنه يمثل ثورة في الفقه الإسلامي المتعلق بالوقف[1]. ويتتبع هذا البحث بشيء من التفصيل السيرورة التي انتهت إلى تطبيق العثمانيين لهذا التشريع. إلا أن هذا النوع من الوقف (وقف النقود) أحدث تعقيداتٍ خطيرةً في تطور البنية الاجتماعية للدولة العثمانية، وذلك نظراً إلى أن الصحة والتعليم والرفاه في مجتمع هذه الدولة كانت تعتمد على الأعطيات والأوقاف. ويظهر هذا البحث كيف أن العثمانيين أنفسهم كانوا واعين لهذه التعقيدات وواقعين تحت تأثيرها.

وفي النهاية فقد كان قبول وقف النقود يعني فتح سوق المال لصغار

(1) إن النقد الموجه في العادة ضد التشريع الإسلامي التقليدي، باعتباره يتسم بالتصلب السكولاستيكي العاجز عن مواجهة التغير، لا يشتمل بالتأكيد العهد العثماني. وفيما يتعلق بهذا النقد التقليدي أنظر:

Joseph Schacht, Introduction to Islamic Law (3d ed.: London, 1946), pp. 36-37; N. J Coulson, A History of Islamic Law (Edinburgh, 1964.

ويمثل كولسن النظرة النموذجية «الحديثة»، التي تذهب إلى أن التحديث الغربي فقط يمكنه أن يفتح الشريعة للتفسيرات والتطبيقات الحديثة. ويمكن أن نضع هؤلاء في مواجهة ياكوف ميرون. أنظر بحثه:

Ya'akov Meron, «The Development of Legal Thought in Hanafi Texts», Studia Islamica, 30 (1969), 73-118).

الذي يرثي هذه النظرة التقليدية (المرجع السابق ص 89 ـ 91) إلا أنه يجد التغيّر المطروح في هذا البحث مجرد علامة على انحطاط فقهي (المرجع السابق ص 92) وذلك بسبب التعددية المعيارية normative، وحتى الانتقائية، التي كانت واضحة بين العلماء خلال ذلك الوقت.
إن هذا البحث يشير إلى أن الفقهاء العثمانيين المحافظين في القرن السادس عشر يمكن أن يوافقوه على ذلك.

المقرضين والمشترين، بعد أن كان هذا السوق مقنناً ومرتباً من قبل الحكومة. وفي المقابل فقد انتشرت نتائج هذا العرض الجديد للقروض في كل الاتجاهات في موجات متزايدة الاتساع لدى تقاطعها مع تيارات التغير الاجتماعي والسياسي لتؤدي إلى الأزمة العميقة للعالم العثماني في نهاية القرن السادس عشر. ويدور موضوع هذا البحث حول الاضطراب الناشىء عن تسييس نقاش فقهي.

وقف النقود في مجال الممارسة في الدولة العثمانية

يبدو أن وقف النقود في الدولة العثمانية ظهر في القرن الخامس عشر[1]. فمن بين الأوقاف الـ 27 التي أوردها غوك بلغين Gokbilgin من أدرنه في القرن الرابع عشر لا نجد أي وقف للنقود فيها[2]. وربما يتم في المستقبل اكتشاف أمثلة على هذا الوقف في الأناضول من القرن الرابع عشر، مع أن هذا يبدو احتمالاً بعيداً.

وتعود أقدم الأمثلة التي تمكنت من العثور عليها إلى النصف الأول من القرن الخامس عشر في أدرنة. ففي سنة 1432م أوقف المدعو ياغجي حاجي مصلح الدين عدة دكاكين ومبلغ 10 آلاف أقجة، لكي يصرف من العائد منها أقجة واحدة في اليوم لثلاثة أشخاص يقرأون القرآن الكريم في جامع كليسة. وحسب شروط الوقف فقد كان الدخل يتحصل من تأجير الدكاكين وإقراض المال بالفائدة (الاسترباح)، أما العائد من إقراض المبلغ فقد كان من المتوقع

---

(1) يبدو أن وقف النقود كان حصيلة أصيلة للقضاة العثمانيين المرنين الذين كانوا يقيمون في المناطق الحدودية. ومن المؤكد أنه لم يُعرف في دولة المماليك ولا حتى في الامبراطورية البيزنطية. وفيما يتعلق ببيزنطة أنظر:
P. W. Duff, «The Charitable Foundation of Byzantium, Cambridge Legal Essays (London, 1926), p. 94.
وأنا مدين بالشكر لـ ن. اويكونوميدس من جامعة دي مونتريال لأجل نصيحته لي في هذه القضية.

(2) M. T. Gokbilgin, XV-XVI asailarda Edirne ve Pasa Livasi (Istanbul, 1952), passim.

أن يكون 1000 أقجة في السنة، أي أن نسبة الفائدة تبلغ 10٪[1].

وفي 1442 قام بلبان باشا، أحد القادة العثمانيين المحليين، بإنشاء وقف أكبر يضم جامعاً و«عمارة» (منشأة لتقديم الوجبات المجانية) في أدرنه ومدرسة في غاليبولي[2]. وقد أوقفت أربعة دكاكين وحمام ومبلغ 30 ألف أقجة لأجل إنشاء وترميم ودفع رواتب العاملين في منشآت الوقف بما في ذلك رواتب المدرسين ونفقات الطلاب. وفي هذه الحالة أيضاً كانت نسبة الفائدة 10٪ للقروض الممنوحة.

ولدينا نموذج آخر من وقف النقود من عهد السلطان مراد الثاني (1421 ـ 1451). وقد أُقيم هذا الوقف لأجل بناء ورعاية جامع وزاوية صوفية، حيث أوقفت عقارات ومبلغ 20 ألف أقجة لأجل تغطية نفقات هذا الوقف. إلا أن الفائدة هنا لم تحدد. وبالاستناد إلى كل هذا يمكن القول إن نسبة وقف النقود إلى الأوقاف الأخرى خلال تلك الفترة في أدرنة وضواحيها لم تكن تتعدى 1٪[3].

ويبدو أن هذه النسبة لم تتغير كثيراً في أدرنة خلال عهد السلطان محمد الثاني (1451 ـ 1481م)، رغم أن المعطيات المنشورة لا تسمح لنا بالقطع في ذلك[4].

إلا أن استنبول تمثل حالة أخرى فيما يتعلق بالمعطيات المنشورة. فلدينا معطيات مفصلة على شكل سجل بالأوقاف المؤسسة في استنبول بعد الفتح، الذي نشره برقان وأيڤردي[5]، والذي يعود إلى سنة 1546م. ولا بد هنا من

(1) المرجع السابق، ص 272 ـ 273، وثيقة رقم 76.
(2) المرجع السابق، ص 273 ـ 274، وثيقة رقم 45.
(3) المرجع السابق، ص 290 ـ 291، وثيقة رقم 118.
(4) لم ينشر غوك بيلغين النصوص الكاملة لكل الأوقاف المذكورة، ولذلك لا يرد لديه نوع الملكية لثلاثة وعشرين وقفاً من أصل سبعة وتسعين وقفاً تعود إلى تلك الفترة.
(5) Barkan and Ayverdi, Istanbul Vakiflar Tahrir Defteri: 953 (1545) Tarihli, pp. XXX-XXXVIII.

استخدامه بحذر بالنسبة للفترة المبكرة[1] إلا أن المعطيات الموجودة فيه مع ذلك مثيرة. وهكذا فإنه من أصل ستين وقفاً تأسست بالتأكيد خلال عهد محمد الفاتح لدينا عشرة منها، أو 16٪، تأسست بشكل جزئي على الأقل على وقف النقود. ويعود أقدم وقف من هذا النوع في استنبول إلى سنة 1464[2]، بينما تأسست الأخرى في الحقيقة في السنوات اللاحقة.

وبالمقارنة مع أدرنه فقد كانت استنبول مدينة تفوقها كثيراً في الحجم ولعبت دور العاصمة التجارية لشرق المتوسط خلال عدة قرون، ولذلك فقد كانت تتدفق عليها الأموال أكثر بكثير من أدرنه. وربما يفسر هذا النسبة المرتفعة لوقف النقود بالنسبة للوقف العادي. وعلى كل حال إن التفسير الأقوى سيتضح قريباً مع نشر دفاتر التحرير للمدن العثمانية الأخرى[3].

وفي عهد السلطان بايزيد الثاني (1481 ـ 1512م) أخذت أوقاف النقود تزداد ببطء حتى سنة 1500[4]، حيث تضاعف إلى أن استقر حتى نهاية عهده وبداية عهد السلطان سليم الأول (1512 ـ 1520م)[5]. وهكذا نرى لأول مرة في سنة 1505م أن إنشاء أوقاف النقود قد تجاوز الأوقاف العادية، واستمر الأمر على هذا النحو حتى سنة 1533 حين أصبح وقف النقود هو القاعدة وليس الاستثناء.

---

(1) بالإضافة إلى مشاكل المصادرة والاختلاس، والأشكال الأخرى لتآكل الأوقاف التي يحتمل أنها حدثت خلال 1456 و1546م نجد أن 573 وقفاً من أصل 2517 (أي حوالي 23٪) موجودة في الدفتر تفتقد إلى التواريخ (المصدر السابق ص XXX). وتعود العديد من هذه الأوقاف، إذا لم تكن معظمها، إلى الفترة المبكرة.

(2) المرجع السابق، ص 114، وثيقة رقم 811.

(3) يعد برقان الآن للنشر دفتر ولاية خداوندي غار بعاصمتها القديمة بورصة (أنظر المصدر السابق ص XXXIX، رقم 48).

(4) لأجل هذه الفترة وما يليها يعتبر كتاب غوك بيلغين «ادرنه» أقل فائدة.

(5) لأجل النقاش اللاحق يراجع الجدول في البحث.

وتشير المعطيات الأخرى إلى أن هذا التوجه نحو وقف النقود لم يكن يقتصر على استنبول. وهكذا تفيد نظرة أولية إلى سجل للأوقاف في أنقرة يعود إلى سنة 1531م أن نصف الأوقاف (48 من أصل 98) تعتمد على وقف النقود بشكل جزئي أو كلي[1]. ومن ناحية أخرى يذكر برقان Barkan معطيات أولية عن بورصة تشير إلى أنه في سنة 1561م كان الدخل العائد من أوقاف النقود يصل إلى 393,734 أقجة، بينما كان يبلغ 547,734 أقجة من الأوقاف الأخرى[2]. ومع أن برقان لا يذكر عدد الأوقاف من كل نوع إلا أنني أميل إلى أن عدد كل نوع مساو تقريباً للآخر بالاستناد إلى نسبة الدخل العائد لكلٍ منهما.

وهكذا وصل وقف النقود إلى ما هو عليه في منتصف القرن السادس عشر في الدولة العثمانية. ومع أن المعطيات المتوفرة ليست كاملة إلا أنها على كل حال توفر صورة واضحة. وهكذا بعد أن بدأ في العقود الأولى للقرن الخامس عشر على الأقل، وبعد أن قُبل بصورة شرعية في منتصف ذلك القرن، أخذ وقف النقود ينافس الوقف العادي في مطلع القرن السادس عشر وأصبح النمط السائد حوالي سنة 1560م.

وعلى كل حال أصبح وقف النقود سائداً حينئذ على الرغم من كل الآراء الفقهية والممارسة المألوفة في العالم الإسلامي حتى ذلك الحين. وطالما أن هذه الممارسة الجديدة كانت محدودةً في البداية بالمقارنة مع الوقف العادي فقد كان التحدي لا يثير شيئاً وخاصة لأنه (وقف النقود) كان يتم في الأطراف الأوروبية للدولة العثمانية. ولكن منذ سنة 1540م لم يكن بالإمكان تجاهل هذا التحدي ولذلك انطلق النقاش حوله.

---

(1) مجموعة جودت 5/116، مكتبة البلدية، استنبول.

(2) Barkan, Edirne Askeri, p. 34

أوقاف استنبول حسب سنوات تأسيسها

وقف نقود
وقف عادي

تاريخ التأسيس بالهجري

المصادر: Barkan and Adverdi, Istanbul Vakiflari.

1 ـ عيّن أبو السعود قاضياً لاستنبول في مطلع 940هـ.

2 ـ عيّن أبو السعود قاضي عسكر الرومللي عام 944هـ.

3 ـ عيّن جوي زاده شيخاً للإسلام عام 945هـ.

4 ـ عزل جوي زاده من مشيخة الإسلام وعيّن قاضي عسكر الرومللي عام 949هـ.

القضايا الفقهية والممارسة السابقة للقرن الخامس عشر

يحتاج الأمر إلى إلقاء نظرة مختصرة على الرأي الفقهي السائد في العالم الإسلامي قبل تأسيس الدولة العثمانية، وذلك لكي ندرك القضايا الفقهية المطروحة في الخلاف حول وقف النقود الذي ثار في منتصف القرن السادس عشر.

فالوقف الإسلامي عبارة عن وقف endowment دائم يُقام على ملك يوجّه الدخل العائد منه لأغراض خيرية. وهكذا فالمِلك عطاء لله، دائم وغير مسترد، غرضه خير الإنسان. ولذلك فإن الوقف المثالي هو الذي يقوم على ملك يبقى إلى الأبد على الرغم من استخدامه.

إن هذا العنصر الأساسي المتمثل في تأبيد (حبس) الوقف كان يمثل العقبة الأولى أمام وقف النقود في نظر الفقهاء الأوائل. وفي الحقيقة إن الأمر لم يكن يتعلق بالنقود فقط بل بأي وقف للمنقول، أي لأي شيء يبدو بطبيعته غير مستمر. وهكذا فقد كانت هذه النظرة تعيق أي اعتبار لوقف النقود خلال القرون اللاحقة، وخاصة لدى الفقهاء الشافعية والحنابلة.

أما فيما يتعلق بفقهاء الحنفية والمالكية فهم أقل صرامة بما لديهم من استعداد أكثر للقبول بالعرف والمنفعة العامة كمصدر للتفسير الشرعي ولذلك كانوا لا يرفضون إمكانية وقف النقود.

وبالاستناد إلى هذا فإن إنشاء وقف قائم على النقود قد يجلب منفعةً حقيقيةً للمجتمع طالما حافظ على أصله (رأس ماله)، وفيما لو ضمن تأمين قروض دون فوائد للفقراء والمحتاجين وهكذا على الأقل يمكن أن يبقى المبلغ الموقوف على حاله. وفي الواقع إن هذا هو الدليل الرئيسي للمذهب المالكي، الذي تبلور في مطلع القرن التاسع لدى سحنون في «المدونة»، والذي تطور أكثر خلال القرون اللاحقة بواسطة الفقهاء الآخرين للمالكية[1].

إلا أن فقهاء الحنفية الأكثر تساهلاً لم يجذبهم هذا النوع من الدليل، كما ذكر إمام الدين أمير في منتصف القرن الرابع عشر، وذلك لوجود فرق بين الأرض والنقود في طبيعتها الجوهرية. فالأرض أرض وتبقى أرضاً إلى الأبد، وأمّا «الاستعمال الذي وجدت لأجله الدراهم والدنانير فيقوم على التقدير/التخمين»[2]. ولذلك مع التضخم وانخفاض الأسعار ومع إعادة تسعير الأقجة أو تخفيض سعرها، ما هو الضمان للمرء أن قيمة النقود ستبقى كما هي بعد استعمالها؟ وهل يمكن في اقتصاد السوق الحر أن تعود عشرة دنانير بعد تشغيلها لمدة خمس سنوات بنفس قيمتها التي كانت عليها؟ وهل ينطبق

(1) A. al-Ma'mun Suhrawardy, The Waqf of Moveables, Journal of the Asiatic Society of Bengal, 7 n. s. (1911), pp. 355-358.

(2) المرجع السابق، ص 342.

ذلك أيضاً على عشرة آلاف دينار موقوفة، سواء أَتَمَّ تشغيلها أم لا؟

إن أحد أشكال حماية رأس المال من التضخم أو تخفيض سعر العملة يكون في تشغيله بالفائدة. إلا أن المنع الصارم للربا في الفقه الإسلامي أغلق هذا الباب أمام الراغب بوقف النقود[1]. والأكثر من ذلك أن فقهاء الحنفية الذين دعموا وقف النقود قبل التفسير العثماني الجديد إنما فعلوا بالاستناد إلى خلفية أخرى: التقليد والمضاربة.

أما التقليد فهو التعويل على رأي واحد أو أكثر من مؤسسي المذاهب المعروفة التي يعتمد عليها المرء. وفي حالة وقف النقود فقد كان التعويل على رأي منسوب إلى الأمام زفر (توفي 775م)، تلميذ وصاحب الإمام أبي حنيفة، الذي يقول إن وقف النقود مقبول إذا تمّ تشغيل المال الموقوف في المضاربة وصرف العائد إلى منافع الناس.

وأما المضاربة فهي بديل واضح عن الربا كوسيلة لاستثمار رأس المال. وفي الواقع إنها شكل من أشكال الاستثمار من خلال الشراكة في مشاريع عمل، التي عُرفت في أوروبا خلال القرون الوسطى باسم «الكومندا» commenda أو «الشراكة النائمة»، والتي كانت شائعةً بكثرة في المجتمع الإسلامي منذ مطلع القرون الوسطى. وبهذا المعنى كان الشخص صاحب رأس

---

(1) أحدث عرض شامل لقضية الربا أو الفائدة في الإسلام:
Fazlur Rahman, Riba and Interest, Islamic Studies, 3 (1964), 1-43.

وانظر أيضاً:
Mir Siadet Ali Khan, «The Mohammedan Laws against Usury and How They Are Evaded», Journal of Comparative and International Law, II (1929), 233-244.

وحول التناول العثماني للفائدة أنظر:
Nes'et Cagatay, Riba and Interest Concept and Banking in the Ottoman Empire, Studia Islamica, 32 (1970), 54-78.

وانظر كذلك:
Halil Inalcik, «Capital Formation in the Ottoman Empire», Journal of Economic History, 29 (1969), 97-140.

المال يستثمر ماله في مشروع تجاري، وهو هنا يمثل «الشريك النائم» ولا يشارك بنفسه في المشروع التجاري وإنما يأخذ من أرباح هذا المشروع النسبة المحددة من الأرباح التي اتفق عليها في وقت تأسيس الشركة[1]. وقد زادت كثيراً إمكانيات العائد من استثمار الرساميل نتيجةً للقبول الفقهي بقيام الشريك بالتجارة بالاستناد إلى القروض، وذلك بفضل التفسير الحنفي الذي سمح بالقيام بمشاريع تجارية طويلة الأمد وبعيدة المسافات[2].

إلا أن آلية المضاربة، وعلى الرغم من مزاياها الواضحة، كانت لا تتناسب مع وقف النقود. ففي المضاربة يتحمل «الشريك النائم» أية خسارة تنجم عن العمل في المشروع التجاري[3]. وبالاستناد إلى ذلك كيف يمكن أن ينسجم هذا الشرط مع أبدية الرأسمال في أيّ وقفٍ للنقود؟

إلا أن الإمام زفر لم يدرك هذه المشكلة، أو أنه فضّل أن يتجاهلها، أو أنه لم يدرك الفرق بين قيمة الملكية والعملة النقدية كقيمة تسعيرية. وربما أدرك بعض الفقهاء نقطة الضعف هذه لدى زفر، ولذلك يلاحظ المرء نوعاً من عدم الارتياح في استشهادهم به. ويعكس عدم الارتياح هذا عدم الرضا للفشل في حل قضية التأبيد بشكل واضح. وربما ينبع هذا بشكل جزئي من عدم الرضا العام عن «التقليد». كما ويعكس هذا أيضاً بشكل جزئي الوضع الهامشي النسبي لرأي زفر في نظر فقهاء الحنفية المتأخرين.

وبغض النظر عن الأسباب فقد قبل عدد قليل من فقهاء الحنفية بصحة وقف النقود، سواء بالاستناد إلى سابقة الإمام زفر أو آراء المالكية. وهكذا

---

(1) Schacht, Introduction, pp. 156-157.

وحول المضاربة المطبقة في فلسطين خلال القرن التاسع عشر الميلادي أنظر:

Ya'akov Firestone, «Production and Trade in an Islamic Context, International Journal of Middle East Studies, 6 (1975), pp. 191-201.

(2) Abraham L. Udovich, «Credit as a Means of Investment in Medieval Islamic Trade», Journal of American Oreintal Society, 87, (1967), p. 261, n. 9, 262.

(3) Schacht, Introduction, p. 156.

فقد كان الحال حتى العهد العثماني لأي شخص لديه مال وميل لإنشاء وقف أن يقوم بشراء مِلك يكون مقبولاً لأغراض الوقف، أي بشراء مِلك تقر صلاحية وقفه الآراء الفقهية الشائعة ليكون مناسباً بطبيعته لأبدية الوقف.

وفي الواقع لم يقصر هؤلاء الفقهاء الأمر على شراء العقار فقط. فقد قبل الفقيهان المعروفان في المذهب الحنفي بعد أبي حنيفة محمد (بن الحسن) الشيباني (توفي 805م) وأبو يوسف (توفي 798م) بوقف بعض المنقول كعينٍ مناسب للوقف. ومن المنقولات التي قبلها الفقيهان حينئذ المساحج والمناشير والقدور والأواني والكتب والأشجار والأكفان. والمثير هنا ليس هذه الأشياء في حد ذاتها وإنما التبرير المقدم لذلك. فقد قبل الفقهاء هذه الأشياء بالاستناد إلى قاعدة «العمل» التي أصبحت مقبولةً بشكل عام حينئذ[1]. ومع أن الفقيهين (محمد وأبو يوسف) لم يقبلا بصحة وقف النقود، إذ إن النقود كانت بالنسبة لهما تمثل فئة مختلفة تماماً، إلا أن مبدأ «التعامل» الذي اتسع وتعزز بـ «الاستحسان» سيكون الأساس الذي سيعتمد عليه الفقهاء العثمانيون للحكم بصحة وقف النقود في نهاية القرن الخامس عشر.

النقاش حول وقف النقود خلال القرن السادس عشر

لقد رأينا في المقدمة كيف أن ممارسة وقف النقود في المناطق العثمانية، وعلى النقيض من كل الآراء الفقهية السابقة، قد نمت باستمرار خلال القرن الخامس عشر. ومن الواضح أنها استمرت كذلك دون أي خلاف، إذ إن الكتابات الفقهية خلال تلك الفترة كانت تستشهد بحذر بالنصوص الحنفية والكلاسيكية. إذن كيف انطلق الخلاف؟ لقد حدث ذلك ببساطة نتيجةً للقول إن الشيباني وأبا يوسف قد أشارا تلميحاً إلى صحة وقف النقود. ولدينا أفضل مثال على ذلك الأثر الأشهر لمولانا محمد (بن) فرامرز المعروف باسم الملا خسرو، الذي شغل منصب شيخ الإسلام في الدولة

---

(1) يستشهد قاضي خان (توفي 1195) في فتاويه (مذكورة لدى السهوردي في Waqf of Moveable، ص 334 ـ 335) بالسرخسي المتوفى سنة 1097م.

العثمانية بين عامي 1460 و1480م.

وكان الملا خسرو قد بدأ العمل على كتابه «درر الحكام في شرح غرر الأحكام»، الذي هو شرح لكتابه الأسبق «غرر الأحكام»، في سنة 1473، وأتمه أخيراً في سنة 1478م. وقد بقي هذا الكتاب عدة قرون المرجع الرئيسي للفقه الحنفي العثماني. وفي هذا الكتاب يذكر الملا خسرو أن الإمام محمداً قبل بصحة وقف المنقول بالاستناد إلى مبدأ «العرف»، كما أن الأنصاري استشهد بقبول الإمام زفر بصحة وقف النقود[1]. وفي الواقع لم يكن لدى الملا خسرو ما يقوله عن وقف النقود غير ذلك. وهكذا يترك القارىء بدوره ليفهم أن الملا خسرو يعتبر أن وقف النقود ببساطة هو نوع آخر من وقف المنقول، ولذلك فهو مقبول بالنسبة للإمام محمد، كما أن القصة المروية عن الإمام زفر تعزز هذا القبول بصحة وقف النقود.

وقد تبع الملا خسرو في ذلك تلميذه أخي زاده يوسف بن جنيد، إلا أنه جعل ذلك يبدو أكثر قبولاً باعتماده على الأسلوب الأكاديمي في التوثيق. وكان أخي زاده قد قضى كل حياته في التعليم وتوج ذلك عام 1486م بتعيينه في أهم مدرسة في الدولة العثمانية، ألا وهي مدرسة السلطان محمد الفاتح في استنبول. وفي تلك السنة بدأ في تأليف كتابه الأهم «ذخيرة العقبى»، الذي هو شرح لكتابٍ شهيرٍ في الفقه الحنفي لصدر الشريعة[2].

وفي «ذخيرة العقبى» كما في «غرر الأحكام» لدينا العديد من المواقف الكلاسيكية المعروفة حول وقف النقود، بالإضافة إلى القليل المتعلق

---

(1) مخطوطة (نسخة شخصية) ورقة 151ب ـ 152أ. وحول حياة الملا خسرو أنظر:
Franz Babinger, «Husrev, Molla», Islam Ansiklopedisi, 5 (1950) 605-606.

(2) نسبة إلى المؤلف المعروف في مطلع القرن الخامس عشر صدر الشريعة الثاني عبيد الله المحبوبي، وهو شرح على «الوقاية» لبرهان الشريعة المحبوبي. أنظر: كاتب جلبي، كشف الظنون، ج 2، استنبول 1943، ص 2021، وحول سيرة حياة آخي زاده أنظر:
أحمد طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت (دار الكتاب العربي) 1975، ص 279.

بالممارسة. وفي هذا الإطار ترد أيضاً الآراء المختلفة حول وقف المنقول لدى كلٍّ من الإمامين محمد وأبي يوسف، كما تُذكر كذلك معارضة الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل لوقف النقود.

وعلى كل حال نقول مرةً أخرى إن ما ورد هنا هو معارضة الإمام محمد وأبي يوسف لوقف النقود. أما الدليل على صحة وقف النقود فقد خرج بهذا الشكل: قبل الإمام محمد بوقف المنقول الذي يحصل على قبول عام من الناس بالاستناد إلى مبدأ «الاستحسان»، طالما أن ذلك لخير الناس. وفي الحقيقة فإنّ الشافعي ومالك وابن حنبل رفضوا وقف النقود. إلا أن الحنفية لا يجب أن ينظروا إلى هذا الأمر ضمن هذا الإطار، نظراً للاختلاف بين المذاهب. فقد قبل الإمام زفر وقف النقود من خلال التلميح[1]. وفي «غرر الأحكام» يترك القارىء ليستنتج أن وقف النقود ما هو إلا نوع من أنواع وقف المنقول، ولذلك يمكن القبول به بالاستناد إلى القول العام الذي قاله الإمام محمد.

وهكذا مع نهاية القرن الخامس عشر أخذت الكتابات الفقهية العثمانية تعكس بحذر ولكن بوضوح الممارسة القانونية العثمانية. فقد كان أصحاب هذه الكتابات الفقهية قضاة في كثير من الأحيان. فالملا خسرو كان يحكم بما كان يدعو إليه، إذ إنه خلال 1562م (بعد سنتين من توليه لمنصب شيخ الإسلام)، ومن ثم خلال 1467م، حيث كان لا يزال يشغل هذا المنصب، صدّق على عدة وقفيات تتعلق بوقف النقود في استنبول[2].

ولا بد أن موقف مثل هذه الشخصيات يفسر بشكل جزئي على الأقل انعدام الخلاف حول وقف النقود في ذلك الوقت. فالملا خسرو لم يكن شيخ الإسلام الوحيد الذي صادق على وقفيات تتعلق بوقف النقود، إذ إن أفضال زاده (شغل هذا المنصب خلال 1496 ـ 1503م) تابعه في ذلك[3]. ومن

(1) ذخيرة العقبى في شرح الشريعة العظمى، مخطوطة (نسخة شخصية) ورقة 187 أ ـ ب.
(2) ...tan and Ayverdi, Istanbul Vakiflar, p. 100, no. 559.
(3) المصدر السابق، ص 199، وثيقة رقم 1137؛ ص 411، وثيقة رقم 2403.

بين الذين صادقوا على مثل هذه الوقفيات لدينا بعض الشخصيات التي أصبحت في وقت لاحق قضاة للعسكر أو قضاة في استنبول: مصطفى بن محمد، مصطفى بن أوحد، مؤيد زاده، يار حصاري زاده، محمد بن علي الفناري، الذين لا بد من ذكرهم مع قلة عددهم. ولدينا شيخ إسلام آخر (سعدي) وافقَ على مثل ذلك عن طريق كاتبه أبو السعود، الذي كان يعمل حينئذ في مشيخة الإسلام[1]. وهكذا فقد ظلّت ممارسة وقف النقود في العقد الثالث من القرن السادس عشر تجري بشكل عادي دون معارضة.

ولكن خلال 1545 ـ 1547م قام قاضي عسكر الروملي جوي زاده بإصدار فتوى يعارض فيها تماماً وقف النقود[2]. وهكذا بشكل مفاجىء وعلني اندلع النزاع بين النظرية والممارسة الإسلامية التقليدية وبين المؤسسة العثمانية. ويبدو أن هذا حدث في وقت متأخر بحيث لم يعد من الممكن رفض هذا التطور الجديد. ومع أن المعارضة لم تكن واقعية إلا أن النقاش استمر طيلة ذلك القرن (السادس عشر) وحتى خلال القرن اللاحق (السابع عشر) بين الآراء المؤيدة والآراء المضادة للعلماء وهكذا أصبح وقف النقود بشكل تدريجي القضية الرئيسية في الصراع الدائر بين بناة السياسة اليومية والقانونية والدينية، وبالتحديد بين الليبراليين والمحافظين.

ومع أنني لم أستطع العثور على أية نسخة من الفتوى الأصلية لجوي زاده، إلا أن فتوى أبو السعود (شيخ الإسلام في ذلك الوقت) التي أصدرها بسرعة ليرد على جوي زاده تتضمن بشكل جزئي الفتوى الأولى:

«مع أن الاستشهادات من الكتب تبدو كأنها ضد أوقاف الأقجه والفلوري إلا أنه من المعروف أيضاً ما هي المراجع الصحيحة وغير الصحيحة التي

---

(1) المصدر السابق، ص 200، وثيقة رقم 1139.

(2) لم تكن هذه القضية وراء عزل جوي زاده من منصب شيخ الإسلام في 1542م كما قيل في بحث آخر:

Michael M. Pixley, «The Development and Role of the Seyhulislam in Early Ottoman History», Journal of the American Oriental Society, 96 (1976), 94.

تستند إليها تلك الكتب. فمن المتعارف عليه تماماً أن وقف النقود شائع ومقبول في كل أرجاء الرومللي، وفي أن معظم أوقاف الجوامع والمنشآت الخيرية تعتمد على وقف النقود، وفي أن القضاة في السابق والوقت الحاضر يعتمدون على الاستشهادات التي سبق ذكرها حين يحكمون بقبول هذا الوقف، وفي أن قضاة العسكر والولاة في الولايات حكموا بصحة ولزوم هذا الوقف، أي أنه لم يعترض أحد ضد هذا الوقف ولذلك فإن الوقف صحيح ولازم»[1].

وهكذا يستشهد أبو السعود في ردّه على جوي زاده. إلا أن الأسلوب ليس أسلوب فتوى. وربما يمكن أن نجد شيئاً أقرب في فتوى موجودة في «معروضات» أبي السعود. وهذه الفتوى ترد قصداً في الباب الأول من الفصل المتعلق بالوقف، وهي كما يلي: سؤال: بالاستناد إلى أي مذهب يتم الآن الحكم بصحة ولزوم وقف النقود؟ هل يجب الحكم أولاً بصحته ثم لزومه؟ جواب: للقضاة الآن أن يحكموا بذلك.

وقد أردف أبو السعود هذا الجواب المختصر باستشهاد من قاضي خان:

«ولا يلزم (ذلك) إلا بطريقين: أحدهما قضاء القاضي بلزومه لأنه مجتهدٌ فيه، يسلم الواقف ما وقفه إلى المتولي ثم يريد أن يرجع عنه فينازعه بعلة عدم اللزوم ويختصمان إلى القاضي فيقضي بلزومه... وعن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أنه قال: (السرخسي) إذا كتب في آخر الصك (للوقف) وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه قاضٍ من المسلمين يجوز»[2].

---

(1) مجموعة عاشر أفندي رقم 459، ورقة 56ب، مكتبة السليمانية، استنبول.

(2) يستخدم أبو السعود الصيغة الأخيرة لجعل الوقف صحيحاً ولازماً في نموذج الوقفية الذي يعطيه في مؤلفه «الصك العاري عن الريب والشك» الذي أنجزه في سنة 1563م (مخطوطة، نسخة شخصية، ورقة 229أ). أما مؤلفه الآخر «معروضات» فقد طبع منه الجزء الأول في استنبول سنة 1331هـ (1912 ـ 1913م) ومع أن عدة فتاوى من مجموعات أبي السعود تمسّ وقف النقود إلا أن أية واحدة منها لا تعرض إلى صحة هذا الوقف بشكل عام.

وبغض النظر عن الفتوى أو عن الجهة التي تقف وراءها، فالقضية لم تكن لتنتهي بهذا الشكل. فالفتوى، حتى لو من شيخ الإسلام ذاته، ليست ملزمة للقضاة في أرجاء الدولة العثمانية، إذ إن القضاة كانوا لا يلزمون إلا بحكم صادر من السلطان فقط[1]. وهكذا فقد كان جوي زاده في السادسة والسبعين أو في السابعة والسبعين في ذلك الوقت الذي دار فيه النزاع حول وقف النقود، أي أكبر من أبي سعود بأربعة عشر عاماً. وكان قبل ذلك قد شغل منصب شيخ الإسلام مرتين، ونال الاحترام للعمل في التعليم وورعه، وخاصة لإخلاصه للعمل[2]. وكان يتمتع بأرضية فقهية ممتازة لرفضه وقف النقود، ولذلك لم يكن لرأي مختصر لأبي السعود أن يغير رأيه بسهولة.

وادراكاً من أبي السعود لذلك فقد ألّف بسرعة بعد تلك الفتوى، أو ربما في الوقت ذاته، رسالة في تبرير وقف النقود تتألف من ثمانٍ وعشرين صفحة. وقد ألف حينئذ هذه الرسالة بالعربية، إذ إنها كانت موجهةً للعلماء أو للتأثير على أولئك الذين يودون الانخراط في سلك العلماء. والواضح أنه لدينا هنا مقالة تثبت حقيقة أن أبا السعود مطلع على مصادر الفقه الحنفي ويعرف كيف يستخدمها لدعم موقفه. والأهم هنا الدعوة التي تتضمنها هذه الرسالة للاستمرار في العمل بـ «التعامل» و«العُرف» و«الاستحسان». وذلك بروح واحدة تقول: «النكن عمليين». وعلى الأغلب فقد كانت هذه الرسالة دليلاً مقنعاً جداً لأوساط الحكومة.

دفاع أبي السعود عن وقف النقود

يبدأ أبو السعود دفاعه دون تردد بالقول إن أبا حنيفة والشافعي عارضا وقف المنقول، بينما دعم وقف المنقول محمد بالاستناد إلى التعامل وتلميذ

---

(1) Uriel Heyd, Studies in Old Ottoman Criminal Law, ed. V.L. Menage (Oxford, 1973), p. 187, no. 1.

(2) طاشكبري زاده، الشقائق النعمانية، ص 265 ـ 266.
M. Cavid Baysum, Civi-zade, Islam Ansiklopedisi, 3 (1963), 438-439.

أبي حنيفة الآخر أبو يوسف بالاستناد إلى الحديث. ويضيف أبو السعود أنه فيما بعد أخذ فقهاء الحنفية برأي الإمام محمد، وينقل عنهم الاستشهادات المختلفة[1]. ويعلق أبو السعود هنا أن الإمام زفراً كان يُستشهد به في الماضي لدعم وقف النقود، إلا أنه في الحقيقة لا يمثل مصدراً قوياً لذلك. ومن الأفضل، كما يضيف أبو السعود، الاستشهاد بحديث الزهري الذي يورده البخاري في صحيحه لدعم وقف النقود[2]. وعلى كل حال فإن اعتماد الإمام محمد على «التعامل» في تأييد وقف المنقول هو المبدأ الأهم في هذا الموضوع وهو ما حاول أبو السعود أن يوضحه في عدة صفحات من الاستشهادات والاقتباسات.

ويعرض أبو السعود بعد ذلك كيف أضيفت عدة أشياء إلى مجموعة «المنقول» ثم يقرر أن النقود هي واحدة من الأشياء التي أضيفت إلى «المنقولات»، ولذلك لا يفترض أن يتم التعرض لها بشكل منفصل عن غيرها. كما أن التعامل أيضاً يدعم وقف النقود[3] إلا أنه بالنسبة لهذا الرأي لا يسوق أية استشهادات كلاسيكية.

ولكن ماذا عن المسألة الإشكالية حول تأبيد «العين»؟ إن أبا السعود لا يجد في ذلك إشكالية دائمة. فمن «المقبول بشكل عام»، كما يقول، أن بدل المبلغ المدفوع يماثل المبلغ الأصلي[4]، على حين أن بعضهم يذكر أن المبلغ حين يعاد لا يعود بالقيمة ذاتها. وعلى كل حال يضيف هنا قائلاً: «إنني أقول أن هذا غير مهم وسيسوى في الوقت المناسب. فاليوم يحدد البعض 60 أقجة للدينار بينما يذكر البعض الآخر 59 أقجة للدينار الواحد. فالأمر يختلف من

---

(1) مخطوطة غير معنونة، مجموعة دوغملو بابا رقم 449/ 12 ورقة 105ب، مكتبة السليمانية، استنبول.

(2) المصدر السابق، ورقة 106أ ـ ب.

(3) المصدر السابق، 106ب ـ 108أ.

(4) المصدر السابق ورقة 108ب. . وهنا يستشهد لأجل هذا بـ «فصل المداينات» في كتاب «ذخيرة العقبي» لأخي زاده. إلا أن هذا الفصل لا يوجد في نسختي.

مكان لآخر، وحتى في المكان ذاته من وقت لآخر، ولا أحد يستفيد أكثر من الآخر على المدى الطويل[1]. ولذلك لا يوجد فرق جوهري بين هذا وبين تبديل أرض مستهلكة للوقف بأرض أخرى أفضل منها، وهو ما يقره فقهاء الحنفية بشكل عام، سوى أن دورة رأس المال تكون أسرع في حالة النقود[2].

ويسلّم أبو السعود بوجود اختلاف مع الشافعي في هذه المسألة (تأبيد العين) إلا أنه يضيف «أن قياسه يختلف عن قياسنا (الحنفية) وتعليله يختلف عن تعليلنا»[3]. وعلى كل حال فإن الاختلاف، كما يذكر، ينحصر فقط في مسألة التأبيد إذ إن الشافعي سيسمح بوقف النقود بالاستناد إلى المصلحة.

ويخصص أبو السعود الصفحات العشرة الباقية، أي حوالي نصف رسالته، لمسألة لزوم وقف النقود[4]. وفي الحقيقة أن الأمر هنا يتعلق بنقاش مفصل، ومدعوم بنوع من الحرص بأدلة على النمط التقليدي أكثر من القسم الأول. ويبدو بشكل واضح أن مسألة اللزوم تبرز كقضية جدية في هذا الخلاف. أما لماذا أصبحت كذلك؟ فالأمر يعود إلى فتوى صادرة من بير محمد برغوي، الذي برز في ذلك الوقت كعالم مشهور معني بالأخلاقية الإسلامية وزعيم الجناح المحافظ للعلماء العثمانيين.

«سؤال: وقف زيد مبلغاً من المال وحدد جهة إنفاق الفائدة العائدة من تشغيل المبلغ، ثم سلم الوقف إلى المتولي الذي قام بتسييره. وساق زيد المتولي إلى المحكمة قائلاً إن وقف النقود باطل وإن شروط مثل هذا الوقف باطلة أيضاً، ولذلك طلب استرجاع المبلغ الأصلي والفائدة المصروفة من المتولي. ولكن المتولي قال من جانبه إن وقف النقود جائز بالاستناد إلى الإمام

(1) المصدر السابق، ورقة 111أ.
(2) المصدر السابق، ورقة 109أ.
(3) المصدر السابق، ورقة 110ب.
(4) المصدر السابق، ورقة 114أ ـ 119ب بشكل مختصر.

زفر، وأنه لن يعيد الفائدة المصروفة فهل الحكم الصحيح بترك وقف النقود بيد المتولي؟ جواب: إن تأسيس وقف النقود يمكن أن يكون جائزاً بالاستناد إلى الإمام زفر، ولكنه ليس لازماً حسب رأي زفر الضعيف حينما يقارن بأبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف»[1].

وما حدث حينئذ لم يكن أقل من الإلغاء المحتمل لآلاف الأوقاف التي تأسست في أرجاء الدولة عبر عدة أجيال، وربما تشتيت ملايين الأقجات من استثمارات الأموال.

ولنلخص هنا دليل أبي السعود:

1 ـ إن أبا يوسف وخصوصاً محمد، مؤسسا المذهب الحنفي، يؤيدان وقف المنقول فيما لو كان للصالح العام.

2 ـ النقود نوع من المنقولات، ولذلك فهي كغيرها من المنقولات يمكن أن تبرر على قاعدة الصالح العام، وهي لا تتناقض بطبيعتها مع مبدأ التأبيد للوقف الأصلي.

3 ـ ونظراً لأن وقف النقود صحيح كأي وقف فهو لا بد أن يكون لازماً أيضاً.

وبعبارة أخرى إن أبا السعود يأخذ بالدليل نفسه الذي سبقه إليه الملا خسرو وأخي زاده. ولكن فيما كانا يكتفيان بالإشارة إلى التصنيف الاشكالي لوقف النقود كغيره من وقف المنقول فقد كان أبو السعود لا يتورع عن قول ذلك بكل صراحة. وبينما كانا يفضلان الصمت لتجنب معارضة محمد وأبي يوسف فقد كان أبو السعود يطرح هذه المعارضة بوضوح ورحابة ثم يرد عليها.

(1) مجموعة دوغمولوب بابا، ورقة 98ب ـ 100أ، مكتبة السليمانية، استنبول.

رد جوي زاده على رسالة وفتوى أبي السعود

جاء رد جوي زاده على أبي السعود بسرعة. كانت المقدمة بالعربية:

«الحمدلله الذي جعلنا من الذين يتابعون بحرص آراء الفقهاء الأوائل، الذين هدونا إلى صراط السلف الصالح وإلى دفع الشك الذي يحجب النقل من الماضي، والذين كرمونا بالقدرة على التمييز بين الفقهاء الأقوياء والفقهاء الضعفاء. اللهم احفظنا من الشقاق والنزاع الذي يحدث في زمننا بسبب المتعصبين، واللهم اجعلنا مع الفقهاء الأوائل الذي يدعون الحق حقاً والباطل باطلاً...»[1].

وعقب «أما بعد» أضاف في التركية: «يبدو من المناسب أن أكتب هذه السطور القليلة لأوضح أساس الاستشهادات اللاحقة، وذلك لأجل وقف «الحيرة» التي ظهرت بين الناس»[2].

وبدون أي تمهيد آخر ينتقل مباشرة إلى الاستشهادات الواردة في رسالة أبي السعود. وبينما يذكر أبو السعود المصادر باقتضاب أو يكتفي بذكر مؤلفيها فإن جوي زاده يتتبع بشكل منهجي كل مصدر ويذكر المقطع ثم يورد تلخيصاً له في التركية ويعقبه بتعليق يتناسب مع صلاتها وصلاحيتها.

وبعد أن يتتبع حوالي عشرين استشهاداً يذكر خلاصةً لفتوى أبي السعود (المذكورة أعلاه). ويجمع أدلة وقف النقود في ثلاثة أنواع:

1 ـ التعامل

2 ـ الاعتماد على الإمام زفر

3 ـ الاعتماد على أولئك الذين يعتمدون على الإمام زفر.

---

(1) مجموعة عاشر أفندي ورقة 55ب، مكتبة السليمانية، استنبول.

(2) المصدر السابق.

إلا أن أي واحد من هذه غير مقنع كما يقول. فالرأي الضعيف للإمام زفر واضح وهو بالتأكيد لا يمكن أن يدعم لزوم هذا الوقف[1]، أما فيما يتعلق بالتعامل، أي في اعتبار وقف النقود من المنقولات، فيذكر جوي زاده ببساطة أنه «لا يوجد دليل أو توضيح على جوازه»[2].

وهكذا تكمن القضية في أنه «لا يوجد دليل». فبالنسبة إلى هؤلاء الفقهاء العثمانيين المحافظين، الذين يمثلون المدرسة الصارمة في التفسير الفقهي، لا بد بالضرورة من وجود بعض القواعد السابقة التي أرسيت في التراث الفقهي من قبل الفقهاء البارزين. ولذلك فإن أبا السعود لم يكن يعتمد على مثل هذه السوابق الواضحة في تقريره بأن وقف النقود يدخل ضمن وقف المنقول. وهنا بالضبط كان أبو السعود يتجاوز الإطار الحنفي ليشق مساراً جديداً. وكان هذا العمل مما جعل أبا السعود أبرز شخصية في تاريخ القضاء العثماني وحتى في التاريخ السياسي للعالم العثماني في القرن السادس عشر.

انتشار الخلاف: رسائل بالي أفندي

كانت رسالة جوي زاده قويةً ومقنعة، لكنّ أدلته جاءت جافةً وشكليةً، وبالتالي فهو لا يقارن ببلاغة أبي السعود في الأوساط العامة. وإلى جانب ذلك فقد كان هناك من يستعد للمشاركة في النقاش في صف أبي السعود.

---

(1) في هذا الموضع يتفوق جوي زاده في نقده على الرغم من ادعاء أبي السعود بالاعتماد على الإمام زفر. وفي الحقيقة أن العديد من المصادر المذكورة لدى أبي السعود باعتبارها تؤيد وقف النقود بالاستناد إلى التعامل تنحو هذا الشكل، أو حتى بالاعتماد على الإمام زفر فقط (أنظر مثلاً الفتاوى البزازية). ومع أن جوي زاده وجد عدة أخطاء في استشهادات أبي السعود إلا أنه فاتته واحدة واضحة: فأبو السعود يستشهد بـ «الهداية» (مجموعة دوغملو بابا 449/ 12، ورقة 107أ) على اعتبار أنها تؤيد وقف النقود بالاستناد إلى التعامل والإمام محمد، على حين أن الكتاب ينكر بشكل واضح وقف النقود:
Suhrawardy, Waqf of Moveables, p. 340.

(2) مجموعة عاشر أفندي 459، ورقة ب.

ومن أهم هؤلاء كان الشيخ بالي أفندي، أو بابا بالي كما كان يُعرف، أحد شيوخ الطريقة الخلوتية. وقد ولد بالي في أوستروماجا Ustrumaca ودرس في استنبول ثم استقر في صوفيا، حيث أسس هناك تكية صوفية واشتهر بعلمه وورعه إلى أن توفي هناك في سنة 1552م[1].

وفي دفاعه عن وقف النقود توجه بالي أفندي إلى القمة مباشرة، إذ كتب رسالة بذلك إلى السلطان سليمان نفسه. ونظراً إلى أن الرأي الوارد هنا يعود إلى عالم عثماني عمل معظم حياته خارج المؤسسات الحكومية العثمانية فالرسالة تتضمن نظرة متنورة ومختلفة تماماً:

«لقد أرسل قاضي عسكر الروم‌للي (جوي زاده) أمراً إلى كل أرجاء الدولة يقول فيه إن ما يُعمل به منذ وقت طويل غير مقبول، بينما يقوم المفتي (أبو السعود) في الوقت ذاته بإصدار فتوى تقول بصحة ذلك. ونتيجة لذلك فقد تشوشت أمور العلماء الشرفاء، ولم يعودوا يعرفون إلى أي اتجاه يتجهون. وقد أدى هذا إلى أن يتوجهوا إلى الناس بالقول (حول وقف النقود): إن هذا عمل أثيم وباطل».

إن الله يحرم ذلك! فمنذ فتح الروم‌للي منذ 300 سنة تقريباً كان يُعمل بذلك (وقف النقود) بأمر من البادشاه وباتفاق عام للعلماء. وفي الحقيقة لقد ورد في أوامر تعيين القضاة: «في القضايا التي يوجد فيها خلاف خذ بالموقف الأقوى، ولا تستعمل الأقوال الضعيفة لدعم أعمالك باستثناء وقف النقود، إذ يجب أن تسمح بذلك». إن الله لا يسمح لعلماء أمة محمد أن يفتوا خطأ بأمر يتعلق بالدنيا أو الآخرة يستمر 300 سنة، إذ إن أمراً كهذا لا يمكن أن يبقى 300 سنة. فالحقيقة، كما نعرف من صحة وقف النقود، تكمن

(1) للمزيد حول بالي أفندي أنظر:

O. Keskioglu, «Bulgaristan da Bazi Turk Abideleri», Vakifiar Dergisi, 8 (1969), 315-316; O. Keskioglu, «Bulgaristan da Turk Vakifiari ve Bali Efendinin Vakif Paralar hakkinda bir mektubu», Vakiflar Dergisi, 9 (1971), 90-91; Bursali Mehmet Tahiir, Osmanli Mucllifleri, Vol. I (Istanbul (1333/1914-15), p. 42.

في قوة دليله. ولذلك فمن الإثم أن نحول دون هذه الممارسة. وإذا كانت الظواهر تبدو مخالفة لمعرفتنا واعتمادنا على الدليل، فليأتونا حينئذ بدليل أقوى.

أيها البادشاه، إذا كان وقف النقود غير جائز لدينا حينئذ خطآن مؤكدان. فإما أن يكون كل العلماء من بداية التاريخ على خطأ، أو أن الأشخاص الذين يمنعونه (وقف النقود) على خطأ. وإذا لم يكن (وقف النقود) غير جائز فليس هناك أي خطأ يمس أي أحد.

إنني أناشد البادشاه أن يصدر أمراً لقطع كل الشكوك.

إن هذا الوقف يدعم كل الأعمال المتعلقة بخدمات (يوم) الجمعة، وإذا توقفت هذه (الخدمات) فإن (يوم) الجمعة سيتعطل إذ لن يعود هناك خطيب ولا مؤذن، وسيتخلّى المصلون عن صلاتهم.

وماذا يمكن أن يقول البادشاه إذا أراد شخص أن يخصص من ثروته 30 ألف أقجة لتشغيلها بالبيع والشراء وأن يحيي بذلك صلاة الجمعة؟

فهل نتصرف وفقاً للإمام زفر بجواز وقف النقود وإحياء الجامع؟ أم نتصرف وفقاً للإمام الأعظم (أبو حنيفة) فنمنع الوقف، وبذلك نغلق الجامع ونعطل الصلاة؟ إن هذا بالضبط ما يشوش الدولة الآن، إذ لدينا مساجد في هذه الحالة.

ولكن لنصحح هنا ما يقوله ذلك الذي يمنع وقف النقود، وذلك بالاستناد إلى المصادر المعروفة:

ففي «غاية البيان» يرد أنه بالاستناد إلى جمهور العلماء لا يسمح بوقف الأشياء كالنقود التي تستهلك باستعمالها. ويقول ابن الهُمام: «إذا أوصى المرء بوقف ثلث ثروته، وكانت الثروة من النقود فالوصية باطلة ولاغية».

وفي «واقعات» الصدر الشهيد يرد أن ما يتفق عليه المشايخ في المسائل الفقهية يكون مرغوباً ولا بد من تطبيقه. ولكن هناك من يقول حول صلاة

المريض أن الإمام زفراً يفتي بأن تكون صلاته في أحسن حال، وهو ما يخالف أقوال الأئمة. ومما يخالف أقوال الأئمة عدم تطبيق الحد على رسول السلطان، ودفع الرسوم للقضاة من المتخاصمين وليس من خزينة الدولة. وكذلك مما يخالف أقوال الأئمة تأبيد وقف النقود لما له من فائدة لدين الإسلام.

إن التنازل عن هذه الأمور تم وفقاً للشريعة. وما تم التنازل عنه بواسطة العلماء إنما هو تنازل ضعيف ولا يمارس في وقتنا... وهكذا إن كل ما يقوله قاضي القضاة ضد وقف النقود قد تجاوزه العلماء، ولا بد من اتباع هؤلاء العلماء.

وفي «جامع المضمرات» يرد أن المفتي لا يمكن أن يفتي بالاستناد إلى المسائل التي تجاوزها العلماء. ويقال هنا أيضاً إن العلماء يمكن أن يتصرفوا وفقاً لقول أحد الصحابة خارج سياقه إذا كان الأمر لصالح الأمة في وقتهم.

أعتقد أن هذا القول يبرر نفسه بنفسه. إنه في الحقيقة أساس كل الأديان من آدم إلى محمد. ونفس الشيء يرد في الناسخ والمنسوخ. إنني أتعلم من روح الشريعة وليس من القياس والتعليل الفردي. فشريعة الله لا تهدف إلاّ إلى تيسير أمور عبيده في مواجهة ضرورات كل وقت. فبعض قواعد الشريعة قد سقطت نتيجة للمتغيرات عبر الأوقات، وذلك لانتفاء الحاجة إليها ولتيسير المصاعب. فالراتب جائز لأولي الأمر بينما هو غير جائز في حالات أخرى. فالمرء يستخدم عدم الجواز حسب الأوقات، إذ إنه أَوفَقُ للناس في وقت ما بينما هو غير ذلك في وقت آخر.

وهناك قول لعبد الرحمن بن أبي ليلى، إذ سئل كيف يحكم في أمر فيه اختلاف في الرأي فأجاب: «أميل إلى ما ينسجم أكثر مع حياة الناس، إلى ما هو ألطف وأفضل لهم».

لقد سئل اثنان من رجل الإفتاء لدينا حول وقف النقود، فمنعه الأول

وأجازه الثاني. ونحن نتبع هنا الجواز، لأنه يناسب أكثر ظروف الناس في وقتنا في أمورهم الدينية والدنيوية، ورأي غالبية العلماء في هذا الوقت وما قبله. ولذلك لا يوجد شك في أن الاستشهادات التقليدية المتعلقة بعدم جوازه (وقف النقود) قد سقطت في وقتنا من خلال ممارسة الناس له، وبنفس الأسلوب الذي يقوم (المفتي) المانع له بإبطاله بسبب المتغيرات في الدين الناتجة عن تغيرات العصر. إن وقف النقود أصبح جائزاً بسبب متطلبات العصر، وبهذا الأسلوب المحسوس والفقهي الممتاز تمت إجازته بالاستناد إلى مذهب أبي حنيفة، وإلى كل المذاهب الأربعة وإلى كل القواعد المختلفة للأديان. إن كل من يصرح أن وقف النقود باطل أو ضعيف يجب أن يتوقف عن ذلك... إن هذه الأمور يريدها الشيطان، إذ إنه يريد أن يضل خُدام الله (العلماء) بطرق شرعية، ويزج بالأمة في نزاع وخلاف. ونرجو الله أن يحفظنا من ذلك»[1].

وهكذا لدينا هنا الدليل الكلاسيكي للغالبية العثمانية الليبرالية، بل الرمية الرزينة على الطرف الآخر. فبالي أفندي يثبت هنا أنه لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وأنه على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار ظروف عصره.

إلا أن ما لم يتمكن بالي أفندي من كتابته إلى السلطان بكياسة لم يتردد في توجيهه «إلى أولئك الذين يمنعون وقف النقود»:

«التقوى التي تقود إلى الشر هي شر في ذاتها. والعمل الذي يخرب منشأةً خيرية إنما هو عمل قزلباشي (هرطقي)... إنه عمل يستأصل الإسلام من جذوره... إن هؤلاء الأشخاص الذين يرفضون وقف النقود هم بأنفسهم الذين يقولون أن المجاهد الذي يستعمل المدفع أو البندقية في القتال لا يمكن أن يدعى شهيداً حين يموت في القتال... إنني أعرف عن القانون أكثر مما تعرفون. ما الذي دهاني لأخشى منكم، أو من أي شخص آخر لأجل ذلك الأمر؟ إنني أقول أن أعمالكم تخالف الشريعة، إنها بدعة وإثم

(1) مجموعة أسعد أفندي 188، مكتبة السليمانية، استنبول، ورقة 38ب ـ 43أ.

وجهل»[1].

وفي رسالة أخرى (غير معنونة) يكتب بطريقة خطابية:

«أيها الإخوة المؤمنون، إن العديد من العمارات (المنشآت التي تقدم الوجبات المجانية) والمدارس وغالبية الجوامع في الرومللي تعتمد على وقف النقود. وقد تقرر أن تتحول هذه إلى اصطبلات، ولن يكون من السهولة إعادة بنائها. إن كل قنوات المياه في المدن والبلدات تعتمد على وقف النقود. أما الآن فقد تقرر أن تبقى جافة. لقد بني خلال وقت طويل الكثير من الجوامع والعمارات والمدارس والمنشآت الخيرية الأخرى، أما الآن فلا يبنى إلا القليل. وهكذا تقدم الآن ممارسة الدين للناس في عدة أماكن!»[2].

وفي موضع آخر يضيف بالي أفندي:

«آه، لو كان جوي زاده يعرف كيف استقر الإسلام في الرومللي لأدرك حينئذ هل وقف النقود خطأ أم صواب»[3].

ولا بد أن بالي أفندي، باعتباره ممثلاً للعائلات التركية المستوطنة في الرومللي، كان حساساً للغاية إزاء هذه القضية ـ انتشار الإسلام في تلك

---

(1) المصدر السابق، ورقة 43أ ـ 44ب.

ويلاحظ هنا استخدام جوي زاده للتعابير المشحونة بالعاطفة كـ «القزلباشي» التي يُراد بها العدو الصفوي و«البدعة» وهي التهمة التقليدية للمحافظين المسلمين، «والضلالات» التي يعود جذرها إلى فاتحة القرآن التي تقرأ كل يوم في الصلاة. أما فيما يتعلق باستنكار الأسلحة النارية باعتبارها تتعارض مع الأخلاقيات فهو موقف معروف أكثر لدى المماليك:

David Ayalon, Gunpowder and Firearms in the Mamaluk Kingdom. London 1956, p. 86.

(2) مجموعة أسعد أفندي 188، ورقة 47أ.

وقد نشرت هذه الرسالة لدى:

O. L. Barkan, Osmanli Imparatorlugunda bir Iskan ve Kolonizasvon Metodu olarak Vakiflar ve Temlikler. Istila devirlerinin Koloniizator Turk Dervisleri ve Zaviyeler, Vaktflar Dergisi, 2 (1942), 316, 320-321.

(3) المصدر السابق، ورقة 52أ.

المنطقة بواسطة الجوامع والعمارات (المنشآت التي تقدم الوجبات المجانية) التي يمولها الوقف، والتي أراد أن يقنعنا (ولعله على حق في ذلك) بأنها ممولة من وقف النقود[1].

ردّ بركوي: الأخلاق العامة والإصلاح المحافظ

في رأيي يمكن أن يُعتبر بالي أفندي ممثلاً للتأبيد الموجه إلى موقف أبي السعود من قبل غالبية المثقفين العثمانيين. إلا أن الأقلية المحافظة في المجتمع وجدت ناطقاً آخراً باسمها بعد جوي زاده، ألا وهو بركوي أفندي.

ولد محمد بركوي في بالي كير في سنة 1523، وتلقى تعليمه العالي في استنبول، حيث انضم هناك إلى الطريقة البيرمية. وقد عُيّن بعد تخرجه في التدريس في بلده بيركي بالأناضول. ومع أنه درس في أماكن أخرى وتردد على استنبول باستمرار إلا أنه حافظ على عمله وإقامته في بيركي حتى وفاته في سنة 1573م[2].

وفي مؤلفه الأول الذي ردّ فيه على أبي السعود «الأجوبة الحاسمة لعروق الشبهة القاصمة» نجد أنه يتابع الأسلوب التقليدي والدليل الذي أورده جوي زاده، إلا أن تحليله جاء أقوى ومفصلاً أكثر. وباعتباره عالماً في قواعد اللغة العربية ومدرساً عريقاً للفقه فقد كان يقف على أرضية صلبة مما أتاح له أن يرد كلمةً كلمة وجملةً جملة على الدليل الذي يسوقه أبو السعود. وهكذا فهو يبرز لقرائه من العلماء الكلمات والجمل التي أخرجت من سياقها، وعدم

(1) قدم برقان مادة قيمة حول الدور المهم للطرق الصوفية في استيطان المناطق المفتوحة الجديدة في البلقان، إلا أن تكايا هذه الطرق نادراً ما تأسست بوقف النقود. ومن بين الأوقاف الـ 225 التي اختارها برقان من دفاتر التحرير للدولة العثمانية كأمثلة لبحثه نجد فقط وقفين في كوتاهية ووقفين في منتشه تشير إلى الدخل الآتي من الفائدة:
O. L. Barkan, Osmanli Imparatorlugunda bir Iskan ve Kolonizasvon Metodu olarak Vakiflar ve Temlikler. Istila devirlerinin Koloniizator Turk Dervisleri ve Zaviyeler, Vaktflar Dergisi, 2 (1942), 316, 320-321).

(2) Kasim Kufrals, «Birgivi», Islam Ansiklopedisi, 2 (1961), 634-635.

الفهم الدقيق لمؤلفات الفقهاء الأوائل، والتلاعب بالمعنى والاستشهادات غير الدقيقة. وتنتهي الرسالة برأي أبي السعود في هذا المفهوم ثم الرد الملخص التالي:

«تجمع الكتب المعروفة والمعتبرة بشكل واضح على عدم جواز وقف النقود. أما عدد العلماء الذين أجمعوا على عدم جوازه فهو معروف، وإذا أراد المرء أن يعدهم فسيجدهم أكثر من مئة...

فالوقف عُرف بأنه تحبيس العين حتى لا تنتقل إلى أي أحد آخر. وهكذا فالأمر أوضح من الشمس في أن هذا التعريف لا يشمل وقف النقود. ومن الواضح أن الأصل الذي يدفع في المضاربة، ويستخدم كرأسمال في التجارة، أو يُقرض بربح حسب المعاملة الشرعية، ينتقل من شخص إلى آخر.

أما فيما يتعلق بدليل الإمام زفر، الذي يتصل بجوازه، فهو ضعيف في الكتب المعروفة، وعلى هذا النحو يورده قاضي خان مثلاً.

وهناك كتب معتبرة تناولت الخلافات في الرأي بين العلماء (في قضايا معينة)، إلا أن هذا الموضوع لم يرد فيها. وبشكل عام فإن رأي زفر فيما يتصل بجوازه ضعيف. ويذكر هذا الرأي تلميذ زفر الأنصاري، ولكن من أيام المؤلفات الممتازة لم يقره أحد من الأئمة أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ولا أحد غيرهم من فقهاء المذهب، أي أنهم لم يقبلوا هذا الرأي الضعيف. وهذا يفسر لماذا (وقف النقود) غير جائز. أما فيما يتعلق بلزومه فلا يوجد أي دليل عليه. فزفر لا يقول شيئاً عن ذلك. ولا يوجد أي شيء على الإطلاق في أدلة أبي السعود يؤيد أي شيء في لزومه. فأولئك الذين يدلون برأيهم لصالح لزوم الوقف يشتغلون في شيء لا يعرفون عنه أي شيء[1].

ومن الواضح أن بركوي هو العالم الأفضل في مجاله. وبالمقارنة مع غيره من العلماء الذين «انشغلوا» عن هذا الأمر بالتدريس، نجد أن بركوي

(1) مجموعة أسعد أفندي 615، مكتبة السليمانية، استنبول، ورقة 104 أ ـ ب.

يصر عليه. وعلى حين أن أبا السعود يجمع السياسة والعلم بمهارة فائقة، نجد أن بركوي يجمع بمهارة أدوار العالم والداعية الأخلاقي. وخلال العشرين سنة اللاحقة كتب خمس رسائل أخرى تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بوقف النقود، وبالتحديد بشرّه. وهكذا فقد تحول الخلاف حول وقف النقود، الذي بدأ كنقاش كلاسيكي حول التفسيرات الفقهية، تحول بتأثير بعض الكتّاب كبالي أفندي وبركوي إلى نقاش حول الأخلاق العامة والسياسية.

وقد ساهم بركوي أكثر في إثارة وإشاعة هذا الخلاف برسالته الأشهر «السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدراهم»[1]. فحتى هذه اللحظة لم يكن أحد قد أثار قضية الربا بشكل مباشر. أما الآن فقد ركّز بركوي على هذا السلاح في مقدمته لـ «السيف الصارم»:

«وإذ قد تبين بطلان وقف النقود ففيه مفاسد.

أحدها عدم إخراج الزكاة المفروضة على ظن الصحة.

وثانيها عدم جريان الإرث وقضاء وتنفيذ الوصية منها على ذلك الظن أيضاً، ومنع الحق من المستحقين ظلم وجور.

وثالثها أكل أهل الوظائف مال الغير، خصوصاً إذا ندم وأراد الرجوع فمنعه القاضي أو مات ولم يرض الورثة أو كان فيهم صبي أو مجنون. قال الله تعالى «الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيرا».

ورابعها أن الرجل قد يفقد نقوده فيصير فقيراً أو معدماً على زعمه، ويظن أنه لا يجب عليه أضحية ولا فطر ولا نفقة أقاربه الفقراء ولا حج ولا أمثالها، ويظن أنه يحل له أخذ الزكاة وسائر ما حرم على الغني، فيكون في

(1) نشرت دون عنوان مع رسائل أخرى للبرغوي في طبقة حجرية باستنبول (دون تاريخ)، ص 164 ـ 195. وتجدر الإشارة إلى أن «السيف الصارم» ألف في سنة 1572، أي قبل سنة من وفاته.

إثم عظيم.

وخامسها أن المذكور في الكتب الاستغلال بنحو المضاربة والبضاعة، وفي زماننا يشتغلون بالعينة التي ذمها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذمها العلماء رحمة وصرحوا بكراهتها حتى قالوا «إياكم والعينة فإنها لعينة».

وسادسها أن أكثر المتولين جهلة لا يعرفون صور العينة المذكورة في الكتب ويشتغلون بالقرض والبيع، وكل قرض جر نفعاً فهو ربا. وبعضهم فسقة لا يبالون ويأخذون الربح بغير حيلة فيقعون في ربا محض وحرام صرف، ويدفعون إلى أرباب الوظائف فيأكلون الربا فلا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس»[1].

وقبل تسعة شهور من وفاته أتم بركوي في كانون الأول 1572م مؤلفه الأخير والأهم في الشعائر والأخلاق الإسلامية «الطريقة المحمدية»، حيث يرد فيها عن وقف النقود أنه واحد من أعظم الشرور في وقته[2]. ونظراً لما حظي به هذا المؤلف من انتشار ونقاش يمكن القول بكل تأكيد أن الخلاف حول وقف النقود سيصبح أحد أهم القضايا في حركة الإصلاح المحافظة التي نشطت حينئذ في الدولة العثمانية.

الخلاف حول وقف النقود في المنظور

بدأ الخلاف حول وقف النقود كنتيجة لاختلاف في الرأي حول التفسير الفقهي فيما بين الفقهاء داخل الحكم. وعلى كل حال فقد كان قضية سياسية حساسة، إذ إنها أدت إلى استثمار رساميل كبيرة وتحولت إلى مصدر رزق للآلاف، ولذلك فقد تسيّست هذه القضية على صعيد واسع بفضل بعض العلماء الشعبيين كبالي أفندي وبركوي، الذين كانوا في معظمهم خارج

---

(1) المصدر السابق، ص 194 ـ 195.

(2) الشيخ محمد بير علي البرغوي، الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية، استنبول 1268هـ، ص 259 ـ 260.

الأوساط القضائية الرسمية. وعلى الرغم من النقاش الكثيف، والمشاعر التي أثارها بين أفراد المؤسسة العثمانية، فقد كانت بالنسبة للبعض على الأقل قضية ضاغطة لأجل الإصلاح. وفي هذا الإطار (الخلاف) لم يسجن أو ينفى أحد. فعلى الرغم من أن الليبراليين كانوا يمثلون الغالبية إلا أنهم كانوا مستعدين للتسامح مع الرأي الآخر للمحافظين.

إلا أن الأمر لم يبق دائماً على هذا النحو. فقد انبعث النقاش ثانية في القرن السابع عشر، إلا أنه في هذه المرة برز بين أمة مهزومة، على الأقل في عقول ومشاعر الناس. وفيما بعد ستصبح مصدراً للاستقطاب ضمن الدعوة إلى الإصلاح، ثم ستثير الشغب وتؤدي إلى نفي زعماء من اليمين ومن اليسار معاً. وبعد ذلك سيطبق المؤرخون آراءهم على المصلحين الأوائل، ويلومون المحافظين لإراقة الدماء، ويحملون المصلحين الأوائل شغب اليمين في الشوارع بتبرير لا يختلف عن ربط الملك الإسباني للوثر مع ثورة الفلاحين[1].

لقد انصب الاهتمام في إطار التعريف بالأسلوب المميز للنظام القضائي العثماني على الاستخدام الواسع لـ «القانون» (قانون الدولة المدني) في أمور القضاء. ويبدو أنه في بعض الحالات على الأقل لم يحتج العثمانيون إلى «القانون» لفتح مسارات جديدة تساعدهم على العمل القضائي. إن هذا يوحي بالكثير بالنسبة لمرونة الشريعة، ويشير ربما أكثر إلى مرونة تفسير القانون العثماني، وهي المرونة التي لا بد من الاعتراف بها كأحد أهم العناصر لنجاح

---

(1) كما فعل مثلاً كاتب جلبي، والمؤرخ نعيما على منواله، في مناقشة سلسلة أحداث «آل قاضي زاده». ولا يزال المؤرخون الآن من وقت إلى آخر يأخذون بنظرة القرن السابع عشر إلى القرن السادس عشر. أنظر مثلاً تناول خليل انالجيك لوقف النقود والبرغوي.
Halil Inalcik, The Ottoman Empire. The Classical Age, 1300-1600, New York, 1973.
وتجدر الإشارة هنا إلى أن لوثر نفسه في سنة 1540 في آخر هجوم له على الربا يستثني فقط الفائدة على القروض العائدة للكنيسة:
«Wiederkänflicher Zins», Weimarer Ausgabe, 51 (1883), p. 333.
وأشكر بالمناسبة الزميلة سوزان كارانت نون على هذا الهامش.

الحكم في الدولة العثمانية.

إلا أن هذه المرونة في المؤسسة القانونية العثمانية لم تمر دون نقد. فقد رأينا كيف تعالت المعارضة ضد وقف النقود بعد أن فتح جوي زاده النقاش حوله بشكل علني. وفي الواقع لقد كانت هناك أرضية فقهية قوية لمقاومة وقف النقود منذ البداية. ومنذ العقد الثامن من القرن السادس عشر أصبح من الواضح وجود ظروف اقتصادية وسياسية غير مؤاتية، بعد أن أصبح النظام الاقتصادي والسياسي للدولة تحت تأثير التضخم والتوسع الأوروبي واندلاع سلسلة من الحروب الطويلة والمكلفة في الشرق. ومع أنه لم يُدرس بكل أبعاده الدور الذي لعبه الفلاحون المدينون في التمردات والثورات المتلاحقة التي حدثت في أرجاء الدولة خلال العقدين الأخيرين للقرن السادس عشر والنصف الأول للقرن السابع عشر، إلا أنه لم يعد هناك شك في أنه عامل مهم للغاية. ومن المؤكد أن وقف النقود كان يمثل مصدراً لإقراض الفلاحين والحرفيين معاً في ذلك الوقت[1]. ومع أن المحافظين من أمثال جوي زاده وبركوي أدانوا الربا المشرّع لوقف النقود على أساس فقهي وديني، إلا أنه كانت هناك بالفعل أمثلة كثيرة لنتائج مثل هذا الربا في نهاية القرن السادس عشر.

وقف النقود في البلاد العربية

على الرغم من الاتساع المتواصل لممارسة وقف النقود شمال طوروس

---

(1) المصدر الوحيد للمعلومات حول القروض سجلات المحكمة الشرعية في المدن والبلدات. وحيث نشرت وحللت هذه السجلات نجد أن المديونية لوقف النقود تبرز واضحة. أنظر:
Ronald C. Jennings, «Loans and Credit in Early 17th Century Ottoman Judicial Records», Journal of the Economic and Social History of the Orient, 16 (1973), pp. 203-209.
وفيما يتعلق بالجانب الأوروبي نجد أن المجلدين 7 ـ 8 من سجلات مناستير تبرز أنه من أصل 176 كانت هناك 90 قرية مدينة لوقف النقود. وأنا مدين بهذه المعلومة لصديقي الباحث في التاريخ العثماني بروك مغوان B. McGowan.

إلا أنه لم يُعرف إلا القليل عنه في البلاد العربية. وهكذا يمكن أن نجد عنه بعض الأمثلة في القرن التاسع عشر أما قبل ذلك فهو نادرٌ جداً، وذلك على الرغم من وجود القضاة العثمانيين في المدن العربية بعد 1517م الذين نشأوا وخبروا الأمور في الأناضول والروميللي. وفي الحقيقة أن سجلات المحاكم تشير إلى هذا التباين، وتعالج مشكلة غياب وقف النقود في الجنوب بنفس الأسلوب الذي عولج وجوده في الشمال في السابق. وكما كتب العالم الشامي ابن عابدين (توفي 1835) في كتابه «رد المختار» فإن «مقتضى ما مرّ عن محمد عدم جواز ذلك أي وقف الحنطة في الأقطار المصرية لعدم تعارفه بالكلية. نعم وقف الدراهم والدنانير معروف في الديار الرومية... فوقف الدراهم متعارف في بلاد الروم دون بلادنا»[1].

ولكن هل كان القضاة العثمانيون بالفعل يرفضون قبول وقف النقود حين يعرضه عليهم الرعايا في البلاد العربية لتسجيله في المحاكم؟ أو هل كانت تعرض عليهم قضايا من هذا النوع[2]. وهل كان هناك من تأثير لذلك على تدفق النقود واستثمار الرساميل ما بين الولايات التركية والولايات العربية؟

وبغض النظر عما كان عليه الأمر في البلاد العربية فإن وقف النقود لم يعد يثير الخلاف في نهاية القرن السابع عشر. وهكذا يرد في «الدر المختار»

---

(1) سجلات المحاكم الشرعية هناك تكاد تكون صامتة عن هذه الممارسة. فالمؤرخ كامل الغزي في قائمة الأوقاف التي لخصها من سجلات حلب يذكر وقفاً واحداً فقط من كل قرن من القرون 16 ـ 19، ولا يذكر في أي واحد منها نسبة الفائدة:
كامل الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج 3، حلب 1342، ص 609، 625 و630. وعلى الرغم من انتشاره في الأناضول والبلقان لم يذكر وقف النقود في كتاب جب وبوون أيضاً:
H. A. R. Gibb - H. Bowen, Islamic Society and the West, Vol. 1, Pts 1-2, London 1950-1957.

(2) مذكور لدى:
Suhrawardy, «Waqf of Moveables», p. 405.
ويستشهد ابن عابدين بالمؤلف السابق «البحر الرائق» لسراج الدين بن نجيم (توفي 1596) لدعم رأيه. أنظر: كشف الظنون.

الذي ألف في سنة 1660م أنه «ورد الأمر للقضاة بالحكم كما في معروضات المفتي أبو السعود»[1].

وبعد هذا أصبحت كل الإشارات حول وقف النقود تستند في مرجعيتها إلى هذا النص. وهكذا فقد تم «تشريع» هذه الممارسة إلى حد أن أي قانون في النظام العثماني كان يمكن أن يقرّها، وبهذا أخذت مكانها في التاريخ كواحدة من الإسهامات العثمانية الواضحة في الفقه الإسلامي والمجتمع الإسلامي.



(1) مذكور لدى:

Suhrawardy, «Waqf of Moveables», p. 347,379.

النظام العالمي الحديث (١٧٣٠ ـ ١٨٥٠)*
(الحلقة الثالثة) (إيمانويل والرستين)

الفضل شلق

مقدمة:

إعتدنا أن ننظم معرفتنا حول مفاهيم مركزية تأخذ شكل بديهيات أولية. وما صعود الصناعة وصعود البورجوازية (أو الطبقات الوسطى) إلا مفهومين من هذا النوع، وهما مفهومان طرحهما علينا تاريخ القرن التاسع عشر لتفسير العالم الحديث. والرأي السائد هو أنه في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حدث تغيير تاريخي نوعي؛ لذلك يسمى عصر الثورات إذ حدثت ثورتان الأولى ثورة صناعية في بريطانيا والثانية ثورة بورجوازية في فرنسا. إن تعبير الثورة يعني تغييراً مفاجئاً ودراماتيكياً وواسعاً؛ كما يعني انقطاعاً (ص 3). فما هو فحوى هذه الثورة؟ هل هو حلول المنافسة مكان قيود القرون الوسطى كما يقول توينبي عن الحقبة بعد عام 1884، أو تزايد وتيرة النمو وإنتاجية الفرد؟

إن التحرر من القيود القروسطية هو ثورة اجتماعية وتزايد وتيرة النمو هو

(*) وقد نُشرت الحلقتان الأولى والثانية في مجلة الاجتهاد، العدد 37، سنة 1997، ص ص 171 ـ 222. والعدد 41 ـ 42 سنة 1999، ص ص 231 ـ 278.

Wallerstein, Immanuel: The Modern World System III; Mercantilism and the Consolidation of the European World- Economy, 1730-1850, Academic press, San Diego California, 1974.

ثورة اقتصادية؛ وهما مفهومان غامضان (ص 4). ويبدو أن وتيرة النمو ترتبط بالمكننة. والمكننة تعني قوى الإنتاج في حين تعني الحرية (الثورة الاجتماعية) علاقات الإنتاج؛ وإنّ المصنع هو موضع الماكينات وهو موضع البروليتاريا؛ ويقال إن أصله في إنجلترا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر (ص 5). وهناك تسلسل زمني كالتالي:

- تصاعد الطلب (ما يقال إنه جعل المكننة والبروليتاريا مربحتين).
- إتاحة الرأسمال (ما يقال إنه جعل المكننة ممكنة).
- النمو الديمغرافي (ما يقال إنه جعل البروليتاريا ممكنة).
- الثورة الزراعية (ما يقال إنه جعل النمو الديمغرافي ممكناً).
- تطور نمط إجارة الأرض (ما يقال إنه جعل النمو الديمغرافي ممكناً).
- الميول الذهنية (ما يقال إنه جعل وجود رجال الأعمال أمراً ممكناً).

يجعل البعض الطلب (بمعنى الحاجة أم الاختراع) أمراً جوهرياً، فهل يتعلق الطلب بالسوق المحلية أم بالتجارة الخارجية؟ (ص 6). ويشكك البعض بأهمية الطلب ويركز على العمليات المتعلقة بالعرض والطلب، بما في ذلك عرض الرأسمال لكن هل الرأسمال الثابت أمر مهم؟ يرتد البعض إلى الحديث عن تدفق الرأسمال أكثر من الرأسمال بحد ذاته (ص 7) بينما يركز آخرون على التحولات الديمغرافية التي أتاحت الطلب على المنتجات الصناعية ووفرت القوة العاملة لإنتاجها (ص 8).

لكن هل كانت هناك ثورة ديمغرافية؟ وما هي أسباب تزايد السكان؟ هل كانت التغيرات السكانية ثورية؟ وهل كانت في إنجلترا تختلف عن البلدان الأخرى؟ ويبقى لب المسألة هو ما إذا كان النمو السكاني نتيجة أو سبباً للتغيير الاقتصادي والاجتماعي. ويكثر نقاش بين المحللين حول علاقة النمو الديمغرافي بالخصوبة ومعدل الوفيات؛ مع شبه إجماع على أهمية الأخيرة (ص 9).

لما ذا تدنّى معدل الوفيات؟ هل يعود الأمر إلى الأحوال الاجتماعية أم إلى

تحسن المستوى الطبي؟ لكن الطب لم يصبح مؤثراً في نسبة الوفيات إلا منذ بداية القرن العشرين (ص 10).

وقد تزايد الاهتمام مؤخراً بمسألة التغيرات في القطاع الزراعي كمقدمة وقاعدة للتغييرات في القطاع الصناعي وكامر يقرر ملامح هذه التغييرات الأخيرة (ص 11). لكن الحسم في الأمر لا يتأكد إلا إذا كانت هناك زيادة في الإنتاجية لكل هكتار أو لكل فرد أو إجمالياً. وهذا غير ثابت؛ ومن غير الممكن الحديث عن مكننة الزراعة قبل القرن التاسع عشر (ص 12).

إن التقدم الذي حصل هو تكثيف استخدام الأرض عن طريق أساليب زراعية لإنتاج أعلى وأساليب اقتصادية تستخدم المحاصيل البديلة أو التحويلية لإلغاء نظام إراحة الأرض دورياً، ثم استخدام الجذور (اللفت والبطاطا) لإزالة الأعشاب الضارة، وزراعة الأعشاب النافعة (clover, sainfoin, ryegross) لتغذية التربة. ولم تكن هذه الأساليب جديدة، لكن استخدامها في القرن الثامن عشر صار أوسع.

إذا لم يكن التطور باتجاه تربية الماشية نتيجةً مباشرةً للتغيير في الإنتاجية الزراعية للفرد، فهل كانت التغييرات في علاقات الإنتاج الاجتماعية سبباً أساسياً للتصنيع بإتاحتها مزيداً من القوة العاملة للعمل الصناعي مع الحفاظ على مستوى زيادة المحصول، وإنتاجية الفرد؛ أي بما سمح بانتقال الأيدي العاملة للصناعة؛ أو من خلال زيادة المحصول الإجمالي بما سمح بالتوسع الديمغرافي؛ أو لأنها كانت مقدمة للإبداع التقني الذي يؤدي إلى إنتاجية زراعية أعلى؛ أو كلاهما؟ بمعنى آخر هل كان التسييج enclosure عاملاً أساسياً في مجمل هذه العملية؟

لقد ألغى التسييج «الحقول المفتوحة» و«حقوق المشاع» وأدى إلى توحيد الملكيات المتوزعة من أجل الاستفادة من اقتصاد الحجم (ص 14).

من الخطأ الاعتقاد أن بريطانيا وحدها اعتمدت التسوير. فقد كان الأمر

شائعاً في فرنسا (ص 15). كان التسييج أمراً شائعاً على مستوى واسع secular process وتسارع في القرن الثامن عشر في بريطانيا وفرنسا. والاعتقاد أنه أدى إلى زيادة الإنتاجية هو أمر مفترض لا برهان عليه. أخيراً هناك رأي بأن إعادة التنظيم الزراعي أدت إلى تخفيض نسبة استخدام الأفراد في الأرض فصار الفائض منها متفرغاً كقوة عمل مدينية صناعية (ص 16).

إن أطروحتي الإخلاء القسري من الريف والفائض الديمغرافي لا تتناقضان لكنهما تنفيان الاستثنائية الإنجليزية (فرادة الإنجليز) (ص 17). وفيما يشكك البعض في حدوث ثورة زراعية، يعتبرها البعض الآخر عملية طويلة بدأت في القرن السادس عشر. بينما يعود آخرون بالثورة الصناعية إلى الثقافة البريطانية: بنى الدولة الليبرالية (ص 18). وهناك من يزعم بأن الثورة الصناعية حدثت في بريطانيا دون تدخل الدولة. لكن الدولة البريطانية تمايزت بالتدخل في الزراعة وبالتحكم (regulation) بعلاقات الإنتاج الاجتماعية والتدخل في السوق المحلية بدرجة أقل مما في السوق العالمية عن طريق الحماية (ص 19).

وكانت الدولة مصدراً لتمويل الصناعة. ولم تكن ضرائبها أخف (كما يقول دعاة صغر حجم البيروقراطية). فقد كان هناك تحرر من الدولة غير الفعالة لا من الدولة بذاتها (ص 20). ولم يكن نظام الضرائب في إنجلترا أكثر تكافؤاً. ولم تكن المساواة سائدةً في فرنسا ولا في بريطانيا. وكان كل من النظامين الغربيين متساوي الفعالية. إن سوء الفهم مصدره غياب «الإعفاءات» الرسمية في إنجلترا مما أحدث نقمة أقل؛ والضرائب المباشرة بقيت غير مرئية إذ كان يتم تمريرها كعنصر ريعي (ص 21).

نعود إلى السؤال حول ماهية الثورة الصناعية. فهناك سلسلة اختراعات تؤدي إلى صناعة جديدة للمنسوجات القطنية، في إنجلترا بالدرجة الأولى. تؤسس هذه الصناعات على ماكينات جديدة، أو محسنة، وتنظم في المصانع. بموازاتها، أو فيما بعد، هناك توسع مماثل ومكننة في صناعة الحديد. وما يجعل هذه العملية مختلفة عما سبق (من مجموعات اختراعات) وهو أنها أطلقت العنان لتغيير تراكمي يغذي نفسه. وهذا مفهوم يصعب استخدامه

عملانياً، وهو موضع جدل حتى اليوم. فالتغيير الجزئي المستخدم ذاتياً الذي يؤدي إلى التراكم هو ما يميز النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر. إن الاختراعات في هذه الفترة لم تبدل نسبة الرأسمال إلى العمال، فقد بقيت هذه النسبة على حالها كما كانت منذ زمن بعيد. إن بعض هذه الاختراعات قد أنقصت الحاجة إلى الأيدي العاملة، لكن معظمها أدى إلى تخفيض نسبة الرأسمال أيضاً (ص 22).

على الصعيد التقني لا يعتبر المؤرخون أن فترة 1750 ـ 1850 فترة تحول جذري، مثل القرن السابع عشر أو القرن العشرين، لا بد من حدوث قفزة على الصعيد التقني. وهناك من يستخدم تعدد الاختراعات التي حدثت في القرن الثامن عشر لتبرير نظرية الفرادة البريطانية. فهذه الماكينات اخترعت في بريطانيا لا في فرنسا (ص 23).

نذكر قصة القطن أولاً: إذ إنه حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت المنسوجات صوفية ثم كتانية. وكانت هناك صناعة للمنسوجات القطنية لكنها كانت هامشية. وكان معظمهم يستورد من الهند. وقد أدى التطور في تقنية صناعة القطن الجديدة إلى تخفيض الأيدي العاملة؛ عن طريق استخدام ماكينات تنافس الأيدي العاملة الهندية. أما المنسوجات الصوفية فقد كانت الصناعة الرئيسية في أوروبا الغربية، وهي توسعت في القرن الثامن عشر ـ والسؤال هو لماذا لم تتم الاختراعات في الصناعة الصوفية أولاً؟ هناك إجاباتٌ تتعلقُ بحرية استخدام القطن (عكس الصوف) وسهولة مكننة القطن ومرونة السوق، لكنّ الأمر الأساسيَّ هو أنه في صناعة الصوف تتنافس دول أوروبا الغربية وتتناقل التكنولوجيا فيما بينها. أما في صناعة القطن فهي تتنافس مجتمعةً مع الهند وتمنع انتقال المكننة إليها (ص 24).

أما صناعة الحديد فهي أيضاً تقليدية في أوروبا. حدثت فيها تطورات واختراعات كبيرة بسبب تزايد الطلب من أجل أدوات الزراعة والماكينات (للنسيج خاصة) والنقل (خاصة سكك الحديد بعد عام 1830) (ص 25). وكان تطور الحديد مدعاة لتطور الفحم كمصدر للطاقة بعد نضوب موارد الخشب

في أوروبا. وقد رفضت فرنسا في البداية استخدام الفحم بسبب طريقة العمل المكلفة لإنتاج جديد أقل جودة (ص 26). وكانت تطويرات الميكنة في ماكينات نسيج القطن هي التي خفضت استخدام الأيدي العاملة. أما الاختراعات في الحديد فكانت كيميائية الطابع وأدت إلى تحسين النوع والكم دون تخفيض الأيدي العاملة. إن تطورات صناعة النسيج أدت إلى إنهاء نظام الصناعة المنزلية putting-out بسبب حلول المعامل الكبرى مكانها، بينما كانت صناعة الحديد تعتمد على المصانع منذ القرن السادس عشر. وهناك من يربط هذه الاختلافات بما يسمى «التحول الثوري» في «الثورة الصناعية الأولى». ويعتبر هوبسباوم أنه لما كانت السيطرة على السوق العالمية مسألة مركزية، فإن الأوضاع تسمح بسيطرة دولة صناعية ريادية واحدة (ص 27).

الحِجاج المعتاد هو أنه في نهاية القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر هناك تطور ثوري تمثل في المعمل الذي يجمع تحت سقف واحد جميع العاملين في إنتاج سلعة معينة، وهذا تنظيم جديد للقوى العاملة. لكن هذا التنظيم معروف من قبل كما أن الراجح هو أن الأمر مبالغ فيه بالنسبة لبريطانيا.

حقاً كان هناك انتقالٌ لصناعة النسيج من الريف إلى المدينة، لكن مثل هذا التحول كان قد حصل في القرن السادس عشر وانعكس الاتجاه في القرن السابع عشر (ص 28).

ظهرت في الفترة الأخيرة شكوك لدى الباحثين حول حقيقة تفوق بريطانيا. والبعض يعتقد أن فرنسا في القرن السابع عشر والثامن عشر كانت القوة الصناعية القائدة في العالم، وأن الإنتاج الصناعي فاق الإنتاج الزراعي في فرنسا قبل بريطانيا (ص 29).

هناك طريقتان لدحض مفهوم «الثورة الصناعية الأولى»؛ الأول يرتكز على الرأي أن هناك فرقاً ضئيلاً، كما رأينا سابقاً، بين بريطانيا وفرنسا؛ والثانية تقول بإنكار حدوث ثورة صناعية على الإطلاق. وهناك من يقول

بوجود ثورات صناعية سابقة في القرن الثالث عشر وفي القرن السادس عشر كما أن هناك من يقول الثورة الصناعية حدثت بعد ذلك في منتصف القرن التاسع عشر أو القرن العشرين. والأكثر تطرفاً يقولون أن الثورة التكنولوجية حدثت في 1550 ـ 1750 وبعد 1850 لكن ليس في 1750 ـ 1850 (ص 30).

والقول بأن هناك ثورات صناعية أخرى قبل وبعد يندرج بسهولة في القول بثورة طويلة. وهناك من يقول بأن ثورة استغرقت 150 عاماً وجرى التحضير لها 150 عاماً أخرى تحتاج إلى تسمية جديدة (ص 31)؛ أو أن الثورة استغرقت وقتاً طويلاً لكن هناك لحظة triumph انتصار (ص 32).

والأصح أن مفهوم «الثورة الصناعية» ومشتقها «الثورة الصناعية الأولى» هو مفهوم خاطئ بكليته. ومهما قيل من ثورة ذات مرحلتين، أو التمييز بين تدرج كمي وقفزة نوعية، فإنه لا يمكن الركون إلى هذا المفهوم الذي ينطلق من فكرة أن ما يفسر «تفوق» البريطانيين هو مجموعة صفات خاصة بهم. إن المطلوب هو تحديد جملة مواقع في إطار الاقتصاد العالمي. إن الاقتصاد العالمي هو الذي يتطور مع الزمن وليس وحدات في باطنه.

والسؤال هو ليس لماذا تقدم البريطانيون على الفرنسيين أو على أي بلد آخر بل هو لماذا تطور الاقتصاد العالمي بمجمله بالطريقة التي تم بها في كل نقطة أو مرحلة من الزمن (والمرحلة هنا هي 1730 ـ 1840)؟ ولماذا نتج في هذا الوقت تركيز أكبر لأكثر النشاطات ربحية في إطار دولة ما (ولماذا تراكم الرأسمال هناك) أكثر من بلاد أخرى؟ (ص 33).

أما الثورة الفرنسية، التي ارتبطت في الأذهان بإطار الرؤية للثورة الصناعية فإنها تجسد كل المشاعر السياسية للعصر الحديث حتى أكثر من الثورة الروسية التي تنافسها كقوة رمزية (ص 34). والسؤال المطروح منذ الحرب العالمية الثانية هو: هل كانت الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية؟

يقول التفسير الاجتماعي للثورة الفرنسية إنها: أولاً، كانت ثورة ضد الفيودالية والأرستقراطية؛ ثانياً: كانت مرحلة جوهرية في الانتقال إلى نظام

اجتماعي جديد هو الرأسمالية وعلى رأسها البورجوازية؛ **ثالثاً**: إن البورجوازية ما كان يمكن أن تنجح دون دعم الطبقات الشعبية التي، في أحسن الأحوال، استفادت منها، وفي أسوأ الأحوال كانت ضحيتها. وكانت ثورةً لأنها كانت تحولاً اجتماعياً نوعياً فجائياً، ولم تكن جزءًا من اتجاهٍ عامٍ وحلقة في تطور اجتماعي شامل.

ويقال لنا إن المجتمع الفرنسي كان ما يزال في نهاية القرن الثامن عشر ذا بنية أرستقراطية (ص 35). والإشكالية هي أن البورجوازية الفرنسية استطاعت القيام بالثورة بخلاف البورجوازية الإنجليزية التي كانت أكثر تقدماً لكنّ ثورتها كانت أقلَّ راديكالية (ص 36).

ثم يقال إن النبلاء قاموا بالثورة وأن العامة أكملتها، وكأن ذلك حقيقة ثابتة. ويتم تصوير الأمر وكأن البورجوازية تأخذ القيادة من الأرستقراطية عام 1789 بدعمٍ من القوى الشعبية وتهزمها في العام الثالث للثورة (ص 37). ثم يقال إن صورة القوة الطبقية تبدو وكأن البورجوازية تمسك الأمور في قبضتها في كل مكان والقوى الشعبية تخوض الصراع تحت قيادة البورجوازية الصغيرة الريفية والمدينية التي كانت طليعة الثورة التي لا تلين أمام الفيودالية (ص 38).

يشكك الباحثون بهذا النموذج الكلاسيكي، من عدة وجهات نظر؛ **أولاها** المتعلقة بالأطروحة الأطلسية، **ثانيتها** المتعلقة بالشك بالدور المعطى للبورجوازية، **وثالثتها** المتعلقة بوصف فرنسا القرن الثامن عشر ودور الأرستقراطية في اقتصادها.

ينظر أصحاب الأطروحة الأطلسية للثورة الفرنسية على أنها جزء من كل كبير، من حركة ثورية عمت العالم الغربي بما فيه الثورة الأميركية وثورات أميركا اللاتينية (ص 38). وهؤلاء ينظرون إلى الثورة الفرنسية على أنها ليبرالية، بورجوازية ديمقراطية. ينظر الأطلسيون بعطف إلى الثورة الفرنسية ليقارنوها بالثورة الروسية معتبرين الأولى أصيلة، ابنة العالم الغربي وثورته في القرن الثامن عشر، والثانية ابنة ثورة العالم غير الغربي في القرن العشرين.

هكذا، فالأطلسية تتضمن محاكمةً للثورة الروسية أكثر من الثورة الفرنسية (ص 39). إن المسألة المركزية في نفي اعتبار الثورة الفرنسية ثورةً بورجوازيةً هي أن فرنسا القرن الثامن عشر لم تكن بلداً فيودالياً بأيِّ معنى. فالحقوق المترتبة لسادة الأرض السنيورية كان شكلاً bizarre سطحياً للملكية، أمّا المستحقاتُ التي كان هؤلاء السادة يضغطون عليها فقد كانت مستحقات تجارية أكثر منها فيودالية (ص 40). فقد كان النبلاء في فرنسا يستثمرون في الأرض كرجال أعمال رأسماليين. ولم تكن نشاطاتهم الاقتصادية تقتصر على الزراعة بل كان جزءٌ هامٌ منها موجَّهاً للصناعة (ص 41).

إن «الردة الأرستقراطية» (قبل الثورة الفرنسية) تسمية خاطئة، فالردة تعكس تحسين الموقع في السوق لمؤجري الأرض في مواجهة المستأجرين. وكان ذلك نتيجةً لتحسيناتٍ تقنيةٍ متعلقة بتقنيات المساحة ورسم الخرائط التي أتاحت للمالكين تحسين تقنيات الإدارة. ولم تكن الأرستقراطية منغلقةً على نفسها بل منفتحة أكثر مما يسمح به تماسك النظام وأقل مما هو ضروري لازدهار البلد. وكانت البورجوازية تسلق سلم النظام القديم لتحول نفسها إلى أرستقراطية بأسرع ما يمكن (ص 42). لا يستحق البورجوازيون أن ينسبوا لأنفسهم «طريقاً ثورياً»، فهم حققوا أغراضهم عبر قرون طويلة بتوسيع دورهم في المجتمع المدني. إن تسمية الثورة الفرنسية كثورة اجتماعية هو إسقاط إلى الوراء بواسطة القياس للثورة البروليتارية، في حين أن البورجوازية لم تكن بعد قد خلقت أوضاعاً للطبقة العاملة لتعيش بالكامل من بيع قوة عملها.

كانت ثورة بورجوازية وثورة دائمة في آليتها الداخلية، أدت إلى توليد ثورة بروليتارية جنينية أي ثورة معادية للرأسمالية.

لم تكن ثورة ليبرالية لأن النتيجة السياسية للثورات الفلاحية بعد الثورة الفرنسية كانت نشوء الدولة المركزية البيروقراطية لا الدولة الليبرالية - البرلمانية.

لقد حدثت الثورة الفرنسية وكانت حَدَثاً ضخم النتائج بنتائجها المتنوعة

والمستمرة بالنسبة لفرنسا والعالم، وكانت أسطورة؛ ويبقى من المهم جداً سياسياً حتى اليوم، ليس بالنسبة لفرنسا وحدها، التقاط هذه الأسطورة والاهتمام بها (ص 49).

كما رأينا مرةً بعد الأُخرى أن تفسيرات الثورة الفرنسية توظَّفُ كتعليق على القرن العشرين. وربما تعود القضية إلى اختلاط الأمر علينا فيما يخص القرن العشرين.

لا يعتقد المؤلف أنه يجب الاحتفاظ بصورة الثورة الفرنسية كثورة بورجوازية من أجل الاحتفاظ بالثورة الروسية كثورة بروليتارية. ولا يعتقد أنه علينا أن نخلق صورةً للثورة الفرنسية كثورة ليبرالية من أجل تلطيخ صورة الثورة الروسية كواحدة توتاليتارية. لا يفيدنا تصنيف بورجوازية أو ليبرالية في وصف ما حدث (ص 50).

لقد ارتكب ماركس خطأً أساسياً حين اعتقد كما اعتقد سميث من قبل أن التنافس هو قانون الرأسمالية وأن الاحتكار تشويه لها؛ وحين اعتقد على طريقة شومبيتر أن رجل الأعمال هو حامل لواء التقدم.

إن العديد من ماركسيي القرن العشرين لا يشاطرونه هذه الآراء المتحيزة، لكنهم يوافقونه الرأي متى اعتبروا أن الرأسمالية قد تغيرت. وعندما يقلب المرء تلك الفرضيات، فإنه يصل، عن طريق التحليل الديالكتيكي والمادي، إلى قراءة لفترة القرن السادس عشر الممتدة إلى القرن الثامن عشر، وحتى القرن التاسع عشر، تختلف عما رآه ماركس في كثير من الأمور.

لقد تكلمت الثورة الفرنسية لغةً معاديةً للفيودالية، وألغت القنانة، وأنهت النقابات القروسطية، وأوقفت الأرستقراطية والإكليروس عن كونها طبقات ذات امتيازات. لكن البورجوازية العليا بقيت تنشد ألقاب النبالة حتى عام 1875 على الأقل (ص 51). ومع ذلك فإنّ شيئاً ما تغير في 1789 وما بعدها. تغير كل الجو الإيديولوجي في الغرب. فالانتقال من الفيودالية إلى الرأسمالية كان قد حدث قبل ذلك بوقت طويل. إن تحول بنية الدولة كان مجرد استمرار

لعملية كانت تحدث لمدة قرنين قبل ذلك وكان توكفيل على حق؛ لأنّ الثورة الفرنسية لم تؤد إلى تغيرات اقتصادية أساسية ولا إلى تحولات سياسية أساسية. بل الثورة الفرنسية، في إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي، هي اللحظة التي تطابقت فيها البنية الفوقية الإيديولوجية مع القاعدة الاقتصادية. وكانت نتيجة هذا التحول لا سببه ولا لحظة حدوثه.

إن البورجوازية الكبرى، الأرستقراطية المتحولة في نظام رأسمالي، تؤمن بالربح لا بالإيديولوجيا الليبرالية. وإن الليبرالية أداة تتخلى عنها البورجوازية متى تعارضت مع التراكم الرأسمالي. لكنها أداة تعكس نهاية بنيوية للعملية الرأسمالية، البرجزة النهائية للطبقات العليا. إن الثورة الفرنسية تمثل أولى الثورات ضد النظام في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وكانت نجاحاً في بعض الجوانب وفشلاً في جوانب أكثر. وإن الأسطورة التي تمثلها الثورة الفرنسية ليست أسطورةً بورجوازية بل هي أسطورة ضد البورجوازية (ص 52).

يخدم مفهوم الثورة البورجوازية الوظيفة نفسها التي للثورة الصناعية. هذه الأخيرة تفسر لماذا استطاعت بريطانيا أن تقبض على حصة كبرى، أكبر من حجمها من الفائض العالمي في الفترة المعنية؛ خاصةً في مواجهة غريمتها فرنسا. إن مفهوم الثورة البورجوازية يفسر الظاهرة نفسها متسخدماً معطياتٍ فرنسيةً بدل البريطانية؛ ويخبرنا لماذا خسرت فرنسا. فقد حصلت فرنسا على ثورتها البورجوازية بعد بريطانيا بأكثر من قرن، والثورة البورجوازية تُعتبر شرطاً متقدماً على الثورة الصناعية.

لا ننكر أنه في فترة 1730 ـ 1840 حصلت بريطانيا (أو بدقة أكثر البورجوازية التي كانت قاعدتها الإقليمية في بريطانيا) على ميزات تنافسية رئيسية ضد فرنسا. سنبحث في كيفية حدوث ذلك دون العودة إلى المفهومين المترابطين والخاطئين: الثورتين الصناعية والبورجوازية (ص 53).

الفصل الأول
الصراع في المركز ـ المرحلة الثالثة
1763 ـ 1815

أعطت معاهدة باريس في 1763 لبريطانيا الفرصة لتحقيق ما كانت تعمل لمئة عام سابقة من أجل تحقيقه؛ وهو أن تسبق فرنسا على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. لكن هذه المهمة لم تتحقق إلاّ في عام 1815 عقب الحروب النابليونية، ولم يكن ذلك سهلاً.

حدثت المرحلة الثالثة من الصراع المستمر والمفتوح بينهما من أجل الهيمنة في ظروف من التوسع المتجدد للاقتصاد العالمي الرأسمالي، وهذا بدوره كان نتيجة إعادة ترتيب هيكلية الاقتصاد العالمي من خلال ركود القرن السابع عشر الطويل (الذي تم تحليله وتحليل نتائجه في الجزأين 1، 2 من هذه القراءة). وحدث الازدهار من جديد في الفترة 1730 ـ 1830 مما أدى إلى حركة متزايدة لتزايد الإنتاج وارتفاع الأسعار والمداخيل. ولم تكن حركة إنسيابية متواصلة بل دورات متعاقبة لمدة قصيرة نتيجة مواسم متردية تبعها ارتفاع أسعار. وكانت هذه آخر مراحل أزمة النظام القديم. وتكررت ظاهرة المواسم على المدى القصير حيث كانت الحبوب، التي كانت مركزية للغذاء، تستجيب استجابةً سريعة لأسعار السوق تجاه العرض (ص 57). فقد كان الخبز عماد الغذاء لجمهور الناس. إن معنى النقص في عرض المواد الغذائية بالنسبة للمنتجين الكبار هو ارتفاع الأسعار؛ لكنه بالنسبة للمنتجين الصغار يحمل معنى الكارثة، لأن ما يتبقى للصغار، من أجل البيع في السوق، بعد البذور والعشور والريع وسد كفاف العيش، هو كمية ضئيلة تتلاشى في المواسم السيئة. والأسعار العالية هي أيضاً كارثة بالنسبة للمستهلكين الصغار. لذلك ليست هذه الفترة ازدهاراً، ولم يكن التطور فيها مختلفاً عن المراحل السابقة في القرن الثامن عشر. وقد أدى ارتفاع الأسعار بعد 1730 إلى ارتفاع الريع (ص 58).

المسألة ليست مسألة تتابع سنوات ذات مناخ سيء بل مسألة تعود إلى الساحة الاجتماعية وتتعلق بتوزيع المردود والمداخيل. لكن هل تغيرت الساحة الاجتماعية عما سلَفَ في القرن السابق؟ إن أزمة النظام القديم Ancien Regime تعود إلى مسألة التراكم:

1) ارتفاع الأسعار على المدى القصير نتيجة إنتاج منخفض أقل من الطلب في السوق المحلية. وهذه هي ظاهرة النظام القديم.

2) ارتفاع الأسعار على المدى الطويل مرتبط بإنتاج مرتفع إستجابةً لطلبٍ غير ملبًّى في السوق العالمية الذي يلعب فيه المناخ دوراً هامشياً.

والأمر الأساسي هو تراكم الرأسمال ووتيرته العامة.

في ركود القرن السابع عشر حاولت دول المركز أن تبقي، وتستعيد ضمن حدودها، النشاطات الاقتصادية المربحة مثل إنتاج الحبوب وصناعات المعادن والنسيج ومحطات التوزيع التجاري. وتراجعت هولندا لتحل مكانها بريطانيا وفرنسا في صراع متكافىء. وجرت إعادة ترتيب بطيء لعمليات الإنتاج في بلدان المركز أدت إلى توزيع المداخيل داخل كل بلد بما يسمح بالحديث عن توسع الطلب المحلي ثم توسع الاقتصاد العالمي (ص 59).

إن جميع التطورات في مرحلة ما بعد 1750 كانت تحدث في القرن السابق، وإن بطيء أكثر، وهي تغيرات في تقنيات الزراعة والصناعة وتزايد الطلب في المركز والتوسع الجغرافي. ومع التوسع الجغرافي ازداد التخصص الجغرافي وازدادت المكننة (الثورة الصناعية). وكان التراكم، حيث أمكن الربح، هو أهم إنجازات القرن السابع عشر، وكانت العقبة هي الطلب المحدود بسبب توقف عدد السكان عن النمو... وقد هيأ كل ذلك الجو للتوسع الجديد (ص 60).

إن انخفاض عدد السكان في القرن السابق أدى إلى تغذية أفضل للأحياء مع ارتفاع بطيء للأجور الحقيقة. ومع تتابع المحاصيل الجيدة في 1715 - 1750 تزايدت الخصوبة السكانية. وكان تدني أسعار الحبوب ظاهرة بدأت في

1620 إلى 1750 ووجدت أجلى التعبيرات عنها في البلد الأكثر تصديراً للحبوب وهو بريطانيا (ص 61).

تُروى قصة الزراعة في القرن الثامن عشر بشكل مختلف في كل من فرنسا وبريطانيا. في فرنسا في عهد لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر كانت العلامة الرئيسية الردة السنيورية (ردة النبلاء) التي كانت كما يقال السبب الرئيسي (أو سبباً رئيسياً) في اندلاع الثورة الفرنسية. وفي بريطانيا، ابتداء من 1750، بدأت موجة جديدة من التسييج التي كانت سبباً (أو السبب الرئيسي) للثورة الصناعية الأولى. لكن هل كانت ردة النبلاء وموجة التسييج مختلفتين؟ لا أعتقد ذلك.

إن الجهود من أجل زيادة الريع في القرن الثامن عشر ولتوسيع السيطرة على الأرض وعلى الإنتاج في بلدان المركز بدأت في رأيي كوسيلة للتعويض عن تدنّي الأرباح لدى الملاكين الكبار، كما كان الأمر لدى استجابة الملاكين الكبار في أوروبا الشرقية في القرن السابع عشر. ثم صار ارتفاع عدد السكان بحد ذاته مصدراً لأرباح كبيرة. فقد انقلب الأمر من زيادة في العرض إلى نقص في العرض عن الطلب فارتفعت أسعار الحبوب ببطء أولاً، وبسرعة بعد 1750. ولم تكن الاستجابة للفجوة في العرض ثورة زراعية أو تقدماً تقنياً. فهذا أمر غير صحيح (ص 62). كانت ردة النبلاء ذات شقين:

(1) إعادة تفعيل وتطبيق الامتيازات والرسوم المدفوعة للنبلاء والتي كانت في طريقها إلى الإهمال.

(2) اقتطاع الأرض المشاع لصالح النبلاء والملاكين الكبار.

الأولى قانونية قروسطية والثانية عكس ذلك.

حدث هذا في ظروف توسع السوق العالمية في إطار ردة فعل شمولية تضمنت أيضاً إدارة حديثة للعقارات (محاسبة، مساحة، إشراف) وتخزين ومضاربة وحبس رهنيات ودعم من نظرية الفيزيوقراطيين في الأسعار التي عبرت عن توقعات رجال الأعمال. وكان حجر الأساس في هذه الردة هو

الريع الذي يجب أن لا يخلط بالرسوم المدفوعة للنبلاء Seignorial Dues، وقد زاد الريع بين 1730 و1780 بنسبة 51٪. كما زادت العشور نسبة 35٪ (ص 63). وكان أكثر الناس استفادة من هذه الزيادة الدراماتيكية في المدخول الزراعي في هذه الستين عاماً هم الناس المسيطرون على «الفائض القابل للتسويق» وهم استفادوا ليس من 80٪ من الزيادة في الأسعار بل أيضاً من الـ 20٪ الناتجة عن «الابتزاز لفائض القيمة الإضافية»؛ وكان على رأس الهرم الملاكون الكبار ومعظمهم نبلاء؛ لكن في القرن السابع عشر والثامن عشر كان الانتقال من وضعية العامة إلى النبالة سهلاً للأغنياء الذين صاروا ملاكين كبار». وبالمقابل كان سهلاً أن تتحول المستحقات الفيودالية إلى ربح رأسمالي بواسطة تلزيم جباياتها (Affermage). ولم يكن جمع الضرائب بالتلزيم مقتصراً على الدولة وحدها. وملتزمو هذه المستحقات هم الذين يبيعونها في السوق ويستفيدون من كل زيادة في الأسعار. يضاف إلى ذلك اقتطاع الأرض المشاع وضمها إلى الملكيات الكبرى المجاورة، أو تقسيم الأرض المشاع وتسييجها (ص 64).

لهذه الأمور تاريخ سابق طويل في فرنسا وبريطانيا. والملاكون الكبار في فرنسا كانوا أقل نجاحاً من نظرائهم البريطانيين. إن دولةً أضعف في فرنسا وطبقة فلاحين أضعف في بريطانيا قد قادا إلى نتائج متناقضة. لكن الملاكين الإنجليز بعد 1750 كانوا أقل نجاحاً في زيادة الريع من الفرنسيين.

وقد انتشرت قيم الرأسمالية في فرنسا قبل بريطانيا (قداسة حقوق التصرف للمالك) بعكس استمرارية القيم التقليدية في إنجلترا (الحقوق المكتسبة لمستأجري الأرض): وكانت قدرة الدولة الفرنسية على فرض التغيير أضعف من الدولة الإنجليزية. وقد تسارعت موجة التسييج في إنجلترا بعد 1750 لا عن طريق العقود المباشرة بل بواسطة البرلمان (ص 65).

تزايد الإنتاج الزراعي لكن ليس بنسبة تزايد السكان وتزايد نمو الصناعة والتجارة بخطى أسرع (ص 66). وقد حدث التوسع الصناعي في موازاة إنتاج الحبوب في فرنسا قبل إنجلترا. فلم يقتصر التوسع الاقتصادي إذن على

بريطانيا كما يقول البعض. والتوسع الاقتصادي لا يقتصر على الإنتاج بل يشمل التجارة؛ فقد توسعت تجارة فرنسا وبريطانيا لكن بالدرجة نفسها في كل الأسواق. يضاف إلى ذلك أن البريطانيين لم يفلحوا في الأسواق الأوروبية حيث واجهوا التصرفات الحمائية ومنافسة الفرنسيين (ص 67). بل كان البريطانيون أكثر قدرة على التوسع التجاري في الأسواق الكولونيالية. واكتسب توسع بريطانيا في الأسواق الكولونالية ميزة خاصة بسبب تزايد الدور الاقتصادي للأميركتين. أما فيما يتعلق بأهمية «السوق المحلي» فقد كانت فرنسا أكبر مساحة وسكاناً حتى بعد الاتحاد البريطاني (ص 68). يعود توسع السوق المحلي في 1750 ـ 1815 إلى ازدياد السكان كما إلى زيادة دخل الفرد. ومع معاهدة باريس التي أنهت حرب السبع سنوات، لم يكن بيّناً أن بريطانيا ذات مستوى اقتصادي يختلف عن فرنسا. الواضح آنذاك هو أن لكل منهما ميزة مختلفة في التجارة. كانت بريطانيا (ص 70) يزداد ضعفها في منافسة فرنسا في القارة الأوروبية وكانت تعوض عن ذلك بتحسن تجارة عبر البحار فقد خرجت بريطانيا من الحرب منتصرة لكن النصر لم يكن كاملاً (ص 71).

لم تدمّر القاعدة الاقتصادية لفرنسا عبر البحار، لكن المجمع التجاري الصناعي على شاطىء فرنسا الأطلسي توقف نموه التصاعدي؛ وقربت الحرب مالية الدولة ولم يعد هناك توازن بين النفقات والموارد ـ وصارت تعيش على المستقبل (ص 72). في هذه الفترة بدأت النخبة (الثقافية والبيروقراطية والزراعية والصناعية والسياسية) تعبر عن شعورها بأن فرنسا صارت متخلفة عن بريطانيا؛ وصارت تفتش عن وسائل اللحاق بها. كان هذا الشعور مبالغاً فيه؛ لكن لا يمكن إغفال تأثيره على السلوك السياسي والاجتماعي للعصر. وكانت النتيجة في الزراعة هي: تحرير الأرض، وتحرير أسعار الحبوب، والتحسينات الزراعية (التقنية) (ص 73).

كانت القوانين التي تحكم حقوق الملكية في فرنسا غير مؤاتية لها بالنسبة إلى بريطانيا التي كانت حقوق الملكية فيها أقل ثباتاً. فهي أتاحت

الفرص لاغتصاب بشكل أكثر سهولة. وكانت فرنسا قبل إنجلترا هي التي طبقت نظرية آدم سميث في «ثروة الأمم» حتى قبل ظهورها، وذلك في عام 1764 عندما ألغت تقليد التموين وحققت «ليبرالية الحبوب». سمح إعلان 1764 بحرية تداول الحبوب في فرنسا وبحرية تصدير القمح والطحين (ص 75).

كانت فترة ليبرالية القمح قصيرة وكان القصد منها تخفيض الأسعار وجعلها متساوية بين المناطق وتقليص حجم التغيرات السنوية... لكن الهدف الحقيقي للملاكين الكبار كان الحفاظ على مستوى الأرباح بواسطة زيادة المبيعات الإجمالية... سيصبح هذا الإجراء غير ضروري فيما بعد بعد أن تعدلت إجارات الأرض لصالح المالكين الكبار (ص 76).

أما الفروق التقنية بين فرنسا وإنجلترا فهي أمر مبالغ فيه، وهي تتعلق بتاريخ الأفكار أكثر مما تتعلق «بالتاريخ الواقعي» حسب تعبير أحدهم. وفيما يتعلق بالصناعة، هناك اعتقاد شائع، حتى في ذلك الوقت، إن الفرنسيين كانوا يتخلفون وهذا الرأي مبني على واقع الصناعة القطنية الإنجليزية (ص 77).

في معظم القرن الثامن عشر لم تكن صناعة القطن في فرنسا أكبر مما في بريطانيا وحسب، بل تضاعفت بين 1732 و1766. لم تتوسع صناعة القطن الإنجليزية بعد 1700 إلا بفضل التشريع ضد صناعة القطن الهندية، ولم تتوسع بدرجة كبيرة إلا بعد 1780. ما يسمى الثورة الصناعية، عادة، ليس أكثر من إعادة reurbanization تموضع في المدن وإعادة تكتل وتركيز الصناعات الرئيسية، إضافة إلى الجهد المبذول من أجل الاستفادة من اقتصاد الحجم.

وليس أكيداً أن بريطانيا بدأت هذه العملية قبل فرنسا. وبالنسبة إلى الأحجام في القرن الثامن عشر فإن فرنسا حوت وحدات كبرى أكثر من بريطانيا. لم تحقق بريطانيا صعوداً ملحوظاً في فعالية الإنتاج إلا بعد 1780، يعزى ذلك إلى «موجة الآلات» لكنه يعود أيضاً إلى ميزة الانفتاح واختراق السوق (ص 79). وهناك مبالغات حول أهمية السوق المحلية البريطانية.

مبالغات حول أهمية السوق المحلية البريطانية:

وليس أقل دقة من القول أن صناعة القطن الإنجليزية نمت بمعزل عن العوائق الدفاعية الاصطناعية في وجه المنافسة الأجنبية، أي بمعزل عن آلية تدخل الدولة (ص 80). وكان النقاش أيديولوجيا يدور في فرنسا حول «أزمة الملكية» لا في إنجلترا. فقد كان لدى فرنسا شعور بأنها تتخلف عن بريطانيا. ودار الجدال فيها حول دعاة الحماية والتدخل ودعاة التدخل «الليبرالي» (ص 81). وكانت المسألة الأساسية في تلك الفترة هي مالية الدولة. كانت حصة الدولة من الدخل العام تتزايد حتى 1715... لكنها كانت تتراجع منذ 1730؛ ذلك لأن نظام تلزيم الضرائب وضع الدولة تحت رحمة الملتزمين. لكن حرب الاستقلال الأميركية هي التي حولت هذا الاتجاه إلى مشكلة حادة، إذ زادت نفقات الدولة في وقتٍ كانت مواردها تتراجع. لقد خسرت بريطانيا حرب الاستقلال الأميركية. خسرت ممتلكاتها لكنها ربحت حق الاستعمال ـ التجارة ـ دون تكاليف الإدارة؛ فهي لم تخسر شيئاً بل ربحت (ص 82).

استفادت بريطانيا من حرب الاستقلال الأميركية بسبب موقعها المهيمن في التجارة الدولية ـ وكان استقلال أميركا لصالحها تجارياً. بينما كان ثمن الحرب بالنسبة لفرنسا زيادة الأعباء والديون والإفلاس ثم الثورة. ولم تكن ديون بريطانيا أقل مما في فرنسا (ص 83). لكن الدين العام الفرنسي تزايد في 1783 و1793 بينما تراجع الدين البريطاني. يعزو البعض تفسير ذلك إلى نهب الهند الذي أتاح لبريطانيا أموالاً كافية لشراء ديونها من الهولنديين. مرة أخرى جاءت ميزة بريطانيا من الموقع الذي احتلته بعد 1763 (ص 83).

كان تراكم الميزات لبريطانيا في الاقتصاد العالمي واضحاً بعد 1763، وهي ازدادت بعد 1780 وصارت نهائية بعد 1815. إن رغبة فرنسا باللحاق ببريطانيا ساهمت إلى حد كبير في حدوث الانفجار الكبير في ثمانينات القرن الثامن عشر. وكانت رغبة ملك فرنسا في أن «تكون فرنسا إنجليزية أكثر من إنجلترا». لكن فرنسا أصيبت بإحباطات نتجت عن عدم القدرة على إصلاح نظامها المالي الداخلي وفتح الحدود من أجل زيادة موارد الخزينة عن طريق

الجمارك؛ فكانت كمن يقطع الغصن الذي يجلس عليه.

فكانت أولى بشائر السياسة الجديدة إعلان 30 حزيران 1784 الذي فتح المستعمرات الفرنسية أمام التجارة الأجنبية الحرة لمنع التجارات المحظورة وجباية الضرائب من التجارة الشرعية، في محاولة لزيادة التجارة بين أميركا المستقلة والهند الغربية الفرنسية، الأمر الذي جاء لصالح البريطانيين (ص 86).

ثم وقع الفرنسيون المعاهدة التجارية البريطانية ـ الفرنسية في عام 1786 وكانوا هم الساعين من أجلها:

(1) لحل أزمتها المالية؛ بالقدرة على وضع الضرائب على تجارة كانت غير مشروعة قبلاً (التهريب).

(2) ولإزالة الصعوبات البنيوية التي يعاني منها الإنتاج الفرنسي؛ بإجباره على الإبداع من خلال ضغط السوق.

وكان معنى التجارة الحرة مبادلة القطن الإنجليزي (والفخاريات والصوف) في السوق الفرنسي مع النبيذ الفرنسي (والمنتجات الزراعية، والحرير والكتان والزجاج) في السوق الإنجليزي.

يبدو أن الفرنسيين قدروا فعل المصنوعات البريطانية أقل من قدرها وقدروا طاقتهم على المنافسة أكثر مما تستحق. والأكثر من ذلك بدا أنهم رحبوا بدور جديد لفرنسا كدولة شبه طرفية (ص 88). في الوقت ذاته كانت بريطانيا تسعى لعقد اتفاقات مماثلة مع: البرتغال، إسبانيا، روسيا، بروسيا، صقلية وهولندا، كما مع فرنسا (ص 89). لكنها لم تعقد معاهدة إلا مع فرنسا التي رضخت للضغط بسبب وضعية ماليتها والأزمة في تجارة النبيذ. ولجأت إلى إصلاحات كالتي ينصح بها صندوق النقد الدولي حالياً للدول التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات. وكان سهلاً القضاء على المعارضة للاتفاقية في بريطانيا. وكان جوهر المنافسة هو القطن (ص 90).

كانت نتائج المعاهدة سريعة خاصة في مجال تبادل نسيج القطن

الرخيص بالقماش الجيد، أي القماش الذي يستعمله الشعب لا الأغنياء؛ إذ حدث طوفان لمستوردات المنسوجات القطنية من بريطانيا وغيرها. فكان ذلك «ثورة اقتصادية» ونقطة فاصلة في تاريخ فرنسا الصناعي (ص 91). رأى الفرنسيون في الأمر سياسة إغراق. وشعر القطاع الصناعي أن الدولة تخلت عنه في الوقت الذي كان يحتاج إليها أكثر من أي وقت آخر (ص 92). وكانت النتائج بالنسبة لإنجلترا سريعة ومفيدة بشكل واضح، إذ ارتفعت مداخيل الدولة وتوسعت إمكانات التصدير، وتحسن ميزان المدفوعات لصالحها (ص 93). وساعد فتح السوق الفرنسية على الإفادة من «اقتصاديات الحجم» وسمح بتخفيض الأسعار في الولايات المتحدة. ولم يستطع الفرنسيون تعويض خسارتهم في تجارة القطن عن طريق تجارة النبيذ. إذ لم يكن استيراد الإنجليز منه كافياً. وأدت الأزمة التي سببتها معاهدة إيدن إلى تراجع في السوق الداخلي الفرنسي. فتدنت أسعار النبيذ بين 1777 إلى 1786 وحتى 1791. وحدث ارتفاع كبير في أسعار الحبوب 1788 ـ 1789. وليس غريباً أن هذه الأزمة المريعة في القطاع الصناعي المتزامنة مع تزايد أسعار الحبوب والخبز سوف تكون سبباً للحرب (ص 93).

إن الثورة الفرنسية حدث من جملة الأحداث الضخمة في العالم المعاصر. وليس كافياً تفسيرها بحادثة أو اثنتين؛ ويقال في العادة إن هناك التقاءً لحدثين يساعد على تفسير الثورة الفرنسية: الحدث الاقتصادي، وأزمة الدولة في ماليتها. لكن ذلك، إذ يفسر حدوث الثورة، لا يفسر أهميتها.

إن أهمية الثورة الفرنسية متأتية من أهمية الصراع الفرنسي ـ البريطاني من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي. جاءت الثورة الفرنسية في أعقاب (وكنتيجة) لشعور الفرنسيين بأنهم سيخسرون في هذا الصراع. وكان لها هذا التأثير على الاقتصاد العالمي لأنها حدثت في البلد الذي خسر الصراع من أجل الهيمنة. وكان أمل البعض في أن توقف المدّ البريطاني؛ لكنها كانت حاسمة في تأكيده. وبسبب هذه الهزيمة الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية حقق الثوار الفرنسيون أهدافهم الإيديولوجية الطويلة الأمد. وقد ألغت الثورة الفرنسية

في 4 آب 1794، النظام الفيودالي. إضافة إلى إجراءات أخرى بعد ذلك (ص 49). لكن هذه الإجراءات لم تكن أكثر من تسوية، لم يستفد منها سوى بعض الفلاحين الذين لديهم بعض الملكية الخاصة، إذ سمحت بتسييج الأرض المشاع واقتطاعها (ص 96).

أبطأت التقدم الاقتصادي لكنها أحدثت آلاماً أقل وكانت أكثر إنسانية من التغيرات الزراعية الإنجليزية. لكن هذا التفسير إرادوي أكثر مما ينبغي. لقد كانت التسوية حصيلة صراع طبقي شرس بين الرابحين من تطور الاقتصاد العالمي الرأسمالي وبين الخاسرين منه. والحصيلة الإنسانية للثورة كانت نتيجة نضال القوى المعادية للرأسمالية.

وعلى صعيد حماية الصناعة قامت الثورة بتغييرات لا تقل أهمية، بل تزيد، عن الإصلاحات الزراعية (ص 97). ثم حدثت العودة إلى سياسة الحماية إذا ألغيت المعاهدة رسمياً في عام 1793. ولم يكن ذلك يتعارض مع إلغاء التعرفات الداخلية وإلغاء النقابات (ص 98). إن المسألة بالنسبة للثورة الفرنسية هي توسيع دور الدولة لا ضموره. وكان تحطم الاستقرار في فرنسا نتيجةً للصراع بين أصحاب الامتيازات والمجردين من الامتيازات، كما كان نتيجةً للانهيار داخل الشرائح صاحبة الامتيازات (ص 99).

هناك ثلاثة أسئلة حول: (1) العلاقة بين البورجوازية والأرستقراطية، (2) ودور وأهداف القوى الشعبية في الثورة الفرنسية (3) وهوية اليعقوبيين. وعلى الرغم من التمايز القانوني ـ الاجتماعي بين البورجوازيين والأرستقراطيين، هناك تساؤل حول ما إذا كانتا طبقتين منفصلتين؟ ومن سخرية الأقدار أن أحد عناصر «المثال» البريطاني هو قدرة الأرستقراطية البريطانية السياسية والاقتصادية (ص 100) ولا يُنسى أن إحدى البلدان التي احتفظت فيها الأرستقراطية بأكبر دور وأطولها حتى الآن هي بريطانيا، التي هي قلب العالم الرأسمالي. يضاف إلى ذلك أن التفسير الاجتماعي للثورة، على أنها ثورة بورجوازية ضد الفيودالية، يلقى العديد من الانتقادات مؤخراً (ص 101).

لقد كانت الطبقة الرابعة المؤلفة من القوى الشعبية، ذات أكثرية ريفية. ولم تكن هذه متحالفة مع البورجوازية. وقد حدثت الثورات الفلاحية في قلب الثورة الفرنسية في مواجهة البورجوازية وحلفائها (ص 102).

وكانت البورجوازية والأرستقراطية بالنسبة للعاملين الريفيين جزءًا من الطبقات ذات الامتيازات. الثورات الفلاحية في قلب الثورة الفرنسية هي حصيلة مزيج من مقاومة التحول إلى بروليتاريا على المدى الطويل والحاجة إلى الخبز على المدى القصير. وقد كانت ماري أنطوانيت، كما الكثير من الثوار البورجوازيين يجهلون أن الثورة حدثت من أجل الخبز كما من أجل حقوق الإنسان.

إن الخوف الكبير لدى البورجوازية والأرستقراطية أدى إلى سعيهما لحماية ملكيتهما من الطبقة الرابعة التي كانت تسبب قلاقل 1788 ـ 1789. أخذت الجماهير الفلاحية زمام الأمور بيدها عشية 4 آب حين ألغيت الفيودالية، ولم يكن هذا الإلغاء برنامج البورجوازية بل هو أمر فرضته الحركة الفلاحية الثائرة.

في السنوات الأربعة بعد 1789 كانت الحكومة والبرلمان تتبنى إجراءات راديكالية تحت ضغط الجماهير الشعبية. فقد كانت تحاول دائماً الحد من تماديها (ص 103). نمت المعارضة في 1789 ـ 1793 لأن إلغاء الأرستقراطية والكنيسة كمنتفعين من الريع الريفي أجج الصراع الطبقي في المناطق الريفية بين العمال الريفيين والريفيين المستفيدين من فائض القيمة (ص 105). ولم تكن الصورة مختلفة في المدن، خاصة في باريس، حيث الذين «لا لباس لهم» يماثلون الفلاحين الذين كانوا يحاربون الطبقات ذات الامتيازات. إن الذين «لا لباس لهم» sans-culotts، في تحالفهم مع الحكومة الثورية، كانوا على تناقض معها بمقدار ما كانوا حلفاءها. فقد كانوا غاضبين غضباً كبيراً بسبب التضخم النقدي وبسبب أسعار القمح ما أحدث شرخاً بينهم وبين الحكومة (ص 106). كانت الديمقراطية المباشرة في باريس أشد لحظات الإرادة المعادية للرأسمالية في التاريخ المبكر للعالم الحديث كانوا حانوتيين

وتجاراً صغاراً وحرفيين. وصغار كسبة وعمالاً ومشردين وفقراء مدن؛ وكانت نواتهم من الحرفيين (ص 107). وليس غريباً أن الحركات العمالية قادها بعض الذين «أحوالهم جيدة» وهؤلاء عادةً حرفيون أو عمال مهرة (ص 108).

لم تكن سيطرة اليعاقبة هي المرحلة الأكثر راديكالية في الثورة الفرنسية. ولم تكن هناك نقطة تحول في منتصف الثورة. لقد كانت الثورة راديكالية لكنها أحدثت تغييرات أقل مما يُظن عادة (ص 110). ولم يكن روبسبيير شبيه لينين.

كانت الثورة الفرنسية ثلاثة أمور متداخلة:

(1) محاولة واعية نسبياً لمجموعة متنوعة من الشرائح الرأسمالية الحاكمة لفرض إصلاحات ضرورية جداً في الدولة الفرنسية على ضوء القفزة البريطانية إلى الأمام نحو الهيمنة على الاقتصاد العالمي. استمرت في أيام نابليون، وحققت الإصلاحات، لكنها فشلت في منع الهيمنة البريطانية، بل زادت الهوة مع البريطانيين.

(2) خلقت الظروف لانهيار النظام العام بما سمح لأول مرة في تاريخ النظام العالمي الحديث بصعود حركة معادية للرأسمالية، تلك هي حركة الجماهير الشعبية الفرنسية. كانت فاشلة، لكنها أصبحت مصدر وحي لكل الحركات التالية المعادية للنظام الرأسمالي. لم يكن ذلك لأن الثورة الفرنسية كانت بورجوازية، بل لأنها لم تكن كذلك.

(3) وفرت الثورة الهزة المطلوبة في النظام العالمي الحديث ككل من أجل أن يصبح المجال الثقافي ـ العالمي الرأسمالي وهي متلبسة ثوب الأيديولوجية الفيودالية. وهذا ليس أمراً غريباً أو غير متوقع. فهي هوة طبيعية وضرورية. لكنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، والثورة الفرنسية كجزء من الثورة العالمية للغرب، كانت اللحظة التي قضي فيها على الأيديولوجيا الفيودالية (ص 111).

لم تكن بداية مرحلة بورجوازية رأسمالية بل لحظة نضجها. وقد حدثت

الثورة الفرنسية استجابة لتحولات بنيوية كانت تتم في الاقتصاد العالمي. وهي بديناميكيتها سرّعت هذه التطورات. والأمر الأساسي في الصراع الفرنسي البريطاني أن الدولتين تتدخلان أوتوماتيكياً على طرفي نقيض في كل تطور ثوري... على الصعيد العالمي كانت الغلبة لبريطانيا عسكرياً... هكذا يمكن القول أنه في إطار ظروف عامة مؤاتية لبريطانيا تحدت الظرف الخاص بها سياسياً، وعسكرياً أحياناً. إن الانتصارات السياسية ـ العسكرية هي التي أدت إلى زيادة الهوة الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة والمال.

أدّت ضغوطات الفلاحين في الثورة إلى إبطاء، بل توقيف، تركز وتكتل الملكيات بينما ازداد التركز في بريطانيا فازدادت الهوة بين البلدين في القرن التاسع عشر على صعيد إنتاجية المحصول بالنسبة للمساحة. وكان تسارع صناعة النسيج بعد 1780 ثابتاً، ولم يكن تسارعاً مدهشاً على صعيد الإنتاج للفرد والإنتاجية الإجمالية (ص 113). وهناك مبالغات في دور المؤسسات ذات الحجم الكبير وفي دور التجار في هذه الفترة. لكنه في 1815 كانت بريطانيا قد أحرزت تقدماً على فرنسا وبقية القارة. وقد أدت الحرب إلى زيادة حصة القطن بالنسبة للصوف والكتان في اقتصاد بريطانيا. والأمر المهم هو ليس أن بريطانيا أحرزت تقدماً سريعاً بل أن فرنسا هي التي تباطأت (ص 114). بينما كانت بريطانيا تنهي نظام الإنتاج المنزلي عن طريق التلزيم المنزلي الذي كانت فرنسا تبدأ بممارسته فعلاً؛ وسيستمر ذلك حتى 1860.

أرادت فرنسا اللحاق ببريطانيا وصناعة الغزل فيها، فلجأت إلى تلبية الحاجة إلى المعامل والأبنية عن طريق تأميم أبنية الكنيسة (أديرة، مدارس، كنائس) ومنحها بأسعار رخيصة لتركيب آلات غزل؛ لكنها كانت صناعة ريفية. وقد عبر الفرنسيون عن مشاعرهم ضد النظام الرأسمالي بالاعتقاد أن نظام التلزيم المنزلي putting-out يضمن سلامة النظام الاجتماعي. وكان أثر الحرب على التجارة الدولية هو الأهم؛ إذ كان 60٪ من الإنتاج الصناعي البريطاني للتصدير؛ بينما يتراجع تصدير فرنسا بسبب الثورة وخسارة سان دومينيك وحروب نابليون (ص 115).

واضح أن الحرب أدت إلى تغييرات كبيرة في صادرات بريطانيا القطنية ووضعت عوائق على فرنسا مما أكسب بريطانيا الميزة في أسواق العالم؛ وحاول نابليون أن يعكس الأمر ولم يفلح (ص 116). لم تبدأ سياسة نابليون مع نابليون بل بدأت مع العودة إلى سياسة الحماية في 1791؛ وقانون الملاحة الفرنسي في 1793، ومنع وصول البضائع البريطانية على سفن محايدة في 1798؛ وتتوجت مع إعلاني برلين وميلان في 1806 و1807 لتنظيم الحصار القاري. لقد ضايق الحصار بريطانيا التي كان وضعها معرضاً للانهيار. وكان يهدف إلى سد المنافذ للمنتجات الصناعية إلى أوروبا، وإلى منع استيراد المواد الخام وتعطيل التسليف المالي البريطاني (بخلق ميزان مدفوعات سلبي يؤدي إلى استنفاد المعدن الثمين وانهيار العملة الورقية). لكن الحصار لم ينجح سوى في سد المنافذ. فقد فشل نابليون عندما وصل إلى الماء؛ وبقيت بريطانيا تستقبل الذهب الهارب من الثورة ومن إجراءات نابليون القارية؛ وبقيت مالية بريطانيا متوازنة بالاستدانة وبفرض ضرائب إضافية على الزراعة أكثر مما على الصناعة (ص 117).

لم يستطع نابليون فرض الحصار لمدة كافية. فقد واجه الفرنسيون مقاومة سياسية قومية داخل الامبراطورية. وكانت بريطانيا تشتري حلفاء بمعونات قيّمة. ثم بدأ نابليون يتراجع اقتصادياً في 1810 (ص 118). فهل كانت سياسة الثورة ونابليون فشلاً ذريعاً ضد بريطانيا؟ إن أوروبا الشرقية في 1800 كانت مهددة بمصير رعوي وبما يشبه حالة الهند في القرن التاسع عشر؛ وهذا ما لم يحدث. فصارت بريطانيا هي السبّاقة في 1815 (أكثر مما في 1793) بسبب الحروب النابليونية. وفشلت حركات الغضب السياسية. ولم تطبق الإصلاحات من أجل تخطيط اجتماعي (التي فرضتها الجماهير). لكنها بقيت مماثلة في الأذهان خلال الفترة النابليونية.

وحافظ نابليون على الإصلاحات، وتحسن وضع الجماهير في أيامه، وارتفعت الأجور. وكان للثورة الفرنسية تأييد لدى نصف بريطانيا اليساري. لكن هذا التأييد تراجع مع صعود اليعاقبة في أوساط المعتدلين، وبقيت

جيوب معزولة من المعارضة (ص 119). وأدى خوف بريطانيا من الثورة في الداخل إلى ممارسة القمع والإرهاب والسجن الاعتباطي على يد الدولة (ص 120). وكانت سياسة بريطانيا حيال الجماهير أقسى مما في فرنسا. لقد تزايدت الأجور في فرنسا النابليونية وتراجعت في بريطانيا. وأدت ندرة الخبز في بريطانيا في 1809 ـ 1811 إلى اضطرابات خطرة تشبه ما قبل الثورة الفرنسية. وكانت حركة المعارضة في بريطانيا لا ضد الدولة بل ضد أرباب العمل. ولم تكن النتيجة حركة ثورية؛ فقد استطاعت الدولة وضع حدّ لها عن طريق القمع والدين والمشاعر القومية المعادية للفرنسيين (ص 121).

مع نهاية الحروب النابليونية اكتملت هيمنة بريطانيا على النظام العالمي، هيمنة حقيقية. وانتهى دور هولندا في الهيمنة وكمركز مالي في أوروبا. وصار شعور فرنسا بالتخلف حقيقة معترفاً بها؛ لاعتقادهم أن البريطانيين يتفوقون في سرعة الإنتاج وانخفاض كلفته (ص 122). لكن عمال فرنسا الصناعيين حققوا مستوى إنتاجية أعلى من بريطانيا. وبرز في كل من فرنسا وبريطانيا نمط ديمغرافي مختلف. فقد انتشر منع الحمل في فرنسا مما أدى إلى زيادة سكانية في فرنسا أقل مما في بريطانيا (9٪ مقابل 23٪ بين 1789 و1815).

فهل كان النمط الديمغرافي يعبر عن واقع سياسي واقتصادي جديد؟ بينما كانت بريطانيا تحتاج إلى زيادة القوى العاملة لتستفيد إفادة قصوى من ميزاتها الجديدة، كانت فرنسا غير قادرة على إعالة قوة عاملة متزايدة (بمداخيل متزايدة من التجارة الخارجية والتثميرات الأجنبية والخدمات الميركنتيلية توازي التي في بريطانيا) فلجأت إلى تقليص الخصوبة. ولم يكن التباطؤ في النمو السكاني هو ما يؤدي إلى تباطؤ المكننة، بل العكس هو الصحيح (ص 123).

تزايدت الأجور بعد 1815 وحتى 1840 عن طريق زيادة ساعات العمل؛ فكان الأجر السنوي لا أجر الساعة هو الذي يزداد. لكن الطبقة العاملة كانت تحصل على حصة أصغر من الإنتاج في الاقتصاد العالمي (ص 124). وفي حين ضمت مساحات جديدة الاقتصاد العالمي، كانت أطراف جديدة تعاني هبوطاً في مستوى المعيشة. في نفس الوقت صارت بلدان أوروبا الغربية

وأميركا الشمالية متأخرة وراء بريطانيا، لكنها كانت تلجأ إلى التصنيع لتبرز كدول مركز قوية.

واستطاعت فرنسا في المرحلة 1815 ـ 1840 تحديث صناعة المنسوجات. كما استطاعت أن تتجاوز تأخرها حيال بريطانيا. فهي اضطرت إلى إعادة ترتيب هيكيلة الصناعة عندما خسرت أسواقها الخارجية، وكان ذلك عن طريق الاهتمام بالنوعية ونقل الصناعة إلى الحرفي. وكانت تلك مرحلة نزع الصناعة في الأطراف في مقابل نمو صناعي في بلدان المركز لأن تلك البلدان كانت لديها دول قوية قادرة على التدخل والقرار؛ إضافة إلى أن بريطانيا كانت بحاجة إلى أن توجد وراءها شريحة ثانية من البلدان الصناعية المختصة بأعمال من الدرجة الثانية، وذلك لخدمة أسواق بريطانيا العالمية، في حين تتقدم هذه إلى مستويات تقنية جديدة.

وما حدث في فرنسا في حزيران 1830 كان أكثر من اضطراب وأقل من ثورة. كان أثرها يشبه الثورة المجيدة (1688 ـ 1689) في أعقاب الثورة الإنجليزية. لكن طبقاتها العليا توصلت إلى تسوية أيديولوجية وأنهت المرارة المتبقية من الثورة الأولى (الفرنسية). وبعد ذلك الحين ستنحصر النزاعات الداخلية فيها ضمن الشرائح العليا التي سوف تتصارع بطريقة طبيعية وسياسية. وهذا ما سيحرر العمال من التبعية المفهومية لمفكري البورجوازية (ص 125). وكان لذلك صدى في بريطانيا (ص 126).

الفصل الثاني
مناطق واسعة جديدة في الاقتصاد العالمي
1750 ـ 1850

في مسار التوسع الاقتصادي الجديد (والتضخم النقدي) بين 1733 و1817 حطّم الاقتصاد العالمي الأوروبي الحدود التي كان قد أنشأها في القرن السادس عشر الطويل وبدأ بضم مناطق واسعة جديدة في إطار تقسيم عمل

فعال. بدأ بضم مناطق كانت قد صارت مساحة خارجية في القرن السادس عشر وأهمها شبه القارة الهندية والامبراطورية العثمانية والامبراطورية الروسية وأفريقيا الغربية.

لم يكن الضم بمبادرة من المناطق المضمومة، بل كان رغماً عنها، كما أنه لم يكن مفاجئاً (دفعة واحدة) لقد تمّ التمييز سابقاً بين مناطق الساحة الخارجية والمناطق الطرفية (في القرن السادس عشر الطويل) وهناك ثلاث نقاط اختلاف رئيسية بين ما جُعل روسيا ساحة خارجية وبين ما جعل أوروبا الشرقية منطقة طرفية:

(1) فروق في طبيعة التجارة، (2) فرق في قوة ودور آلية الدولة، (3) فرق في قوة ودور البورجوازية المدينية المحلية (ص 129).

يجري انتقال منطقة ما من خارج الاقتصاد العالمي إلى داخله على ثلاث مراحل: من الساحة الخارجية إلى الضم إلى جعلها طرفية.

ويحدث الضم عندما تدمج عمليات إنتاجية هامة لمنطقة جغرافية معينة في دورة التبادل السلعي في إطار تقسيم العمل ضمن الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ومن الضروري التمييز بين مرحلة الضم ومرحلة الطرفية. ومعنى الضم هو الربط (Hooking) والإلحاق في مدار الاقتصاد العالمي. أما الصيرورة الطرفية فهي تعني تحوُّل في البنى لتعميق الاختراق الرأسمالي. ويتم التحول بحدوث تغييرات تستجيب لشروط الاقتصاد العالمي مثل:

(1) نشوء وحدات كبرى تكون قراراتها مؤثرة، مثل المزارع الكبرى وتموضع وتجميع الإنتاج على أن يستطيع التاجر بواسطة آلية معينة تسيير أعداد من التجار الصغار والتحكم بهم (ص 130).

(2) ارتباط قرارات توسيع الإنتاج أو توسيعه بحرية حيازة، أو التخلص من عناصر العملية الإنتاجية: مكننات، مواد أولية، رأسمال، أيد عاملة. والأيدي العاملة تخضع للقسر بدرجة أو بأخرى.

(3) الذين يتحكمون بالعملية الإنتاجية قادرون على الاستجابة إذا كانت المؤسسات السياسية تدعم قراراتهم.

(4) وجود بنى تحتية مؤسسية للأمن والنقد (ص 131).

لذلك فإن النظر فيما إذا كانت منطقة ما ذات عمليات إنتاجية مندمجة في تقسيم العمل العام يتطلب البحث في طبيعة البنى التحتية المناسبة لأخذ القرارات الاقتصادية، والطرق التي يكون فيها العمل متاحاً لهذه العمليات الإنتاجية، ودرجة استجابة الوحدات الحكومية لاحتياجات البنى السياسية الفوقية للاقتصاد العالمي، وظهور البنى التحتية المؤسسية الضرورية (أو بالأحرى امتداد تلك الموجودة في الاقتصاد العالمي الرأسمالي لتشمل المنطقة المضمومة) وهذا هو موضوع هذا الفصل.

هناك أولاً طبيعة التجارة. وتحديد طبيعة التجارة بين منطقتين لا تنتميان إلى مجال تقسيم عمل واحد يستدعي التمييز بين «تجارة غنية» حسب التعبير القديم في مقابل تجارة خشنة أي تجارة تتعاطى المواد الرخيصة؛ أو تجارة ترفية في مقابل تجارة مواد ثقيلة: وكلمة ترف قيمية، والحد الأدنى للمعيشة يحدد اجتماعياً. ويصعب القول أن التوابل أو الشاي أو الفرد أو العبيد أو الذهب هي مواد ترفيه. ولا معنى لتعبير استيراد ترفي «لأن الناس يشترون ما يحتاجون إليه، لأنهم يحتاجون إليه، ومن العبث التدخل فيما هو حاجة حقيقية» (ص 131).

ربما كان لتعبير «تصدير ترفي» جدوى تحليلية أكثر، لأن معناه بيع مواد غير ذات قيمة بأسعار أعلى مما يمكن الحصول عليه للاستعمالات البديلة. وهذا ممكن فقط إذا كان النظامان اللذان يتم التبادل بينهما بعيدين وبينهما هوة تاريخية بحيث تتشكل مقاييس مختلفة للقيمة الاجتماعية.

ما الذي يجعل الترف ترفاً؟ الجهل والندرة، فالندرة تعتمد على جهل منطقة لأخرى. من ناحية أخرى، إن ميناء (مرفأ) التجارة هو مفهوم لآلية سياسية تجعل الجهل «محافظاً» عليه بالإصرار على الفصل بين المنطقتين

(ص 132).

يرتبط مفهوم «مرفأ» التجارة «بالاحتكار» الذي بيد الحاكم؛ فالتجار الذين في خدمته هم أشبه بمستخدمين عنده أو وكلاء له.

بالإضافة إلى مفهومي الفصل واحتكار الحاكم، هناك نظام جمع سلع التجارة الدولية الذي بقي منفصلاً عن إنتاج البضائع من أجل الاستعمال، كما في أفريقيا الداخلية، مثلاً (ص 133). إن ميناء التجارة يتطلب شكل دولة، وكانت من سمات ذلك الجزء من إفريقيا الغربية الذي ساهم في تجارة العبيد. وقوة جهاز الدولة (آليتها) أمر مهم في الساحة الخارجية؛ وهي متغير أساسي لكن أثرها على الضم أكثر تعقيداً مما يُظَن (ص 134).

في عصر التوليب في إستانبول لم تكن التوجهات الثقافية مجرد نهج استعراضي ترفي، بل كان الأمر جزءًا من محاولة الدولة لفرض الملكية المطلقة في وجه التفتت الإقليمي الذي كان يحدث. وقد رفعت المعارضة لواء القيم الإسلامية في وجه الكفار ومستورداتهم والعلاقات الاقتصادية التي تمثلها هذه المستوردات.

معرفتنا الجديدة بالقرن السادس عشر تجعلنا متأكدين أن السيطرة البرتغالية كان مبالغاً في وصفها. ولم تكن هناك هيمنة أوروبية في الداخل الآسيوي قبل النصف الثاني للقرن الثامن عشر. وحدث ظهور ممالك جديدة أو تقوية ممالك قديمة للمساهمة في تجارة العبيد في غرب أفريقيا ووسطها (ص 135). ولم تكن المبادرة بيد أفارقة المناطق المنهوبة، بل بيد الممالك التي كانت قوتها ذات علاقة وثيقة بقوة الطبقة التجارية المحلية. وكان ميزان التجارة يميل على المدى الطويل لصالح الساحة الخارجية (تدفق الذهب إلى الهند قبل 1750). إن شراء هذه المناطق للذهب وتعاملها معه كسلعة، أدى إلى أن تصبح تجارة الذهب كتجارة السلع الأخرى. لماذا إذن هذه الضجة حول تدفق الذهب؟ (ص 136).

كان البديل هو التفكير بأن تدفق الذهب في القرن السابع عشر، أي في

مرحلة الركود الطويلة، كان تدفقاً لمادة ترفيه يمكن الاستغناء عنها. مع توسع القرن الثامن عشر في فترة 1730 ـ 1750 أي مع توسع الاقتصاد العالمي صار الذهب العالمي مادة لا يمكن الاستغناء عنها؛ فإما الضم أو فصل العلاقات. وما إصرار الهند وروسيا والعثمانيين على الذهب إلاّ لأنهم ما كانوا بعد بحاجة إلى سلع غربية أخرى... في 1750 بدأت عملية الضم أي الربط من خلال تقسيم العمل في إطار السوق؛ ثم استكملت هذه العملية في عام 1850 (بعد ذلك في أفريقيا الغربية). وفيما يتعلق بعمليات الإنتاج هناك ثلاث تغيرات: (1) نمط جديد للصادرات والواردات، (2) ولادة مؤسسات اقتصادية كبرى (أو وحدات أخذ القرارات الاقتصادية في المناطق الأربعة)، (3) تزايد ملحوظ في القسر المفروض على قوة العمل (ص 137).

إن النمط الجديد للصادرات والمستوردات يعكس علاقات المركز بالأطراف، ويعبر عن تقسيم العمل المحوري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بمعنى: تخصيص الأطراف بالمواد الأولية لقاء مواد مصنوعة من المركز، وإنتاج محاصيل زراعية نقدية... مع تراجع الصناعة المحلية أو إلغاؤها في الأطراف، ومع تزايد مساحة الأرض المخصصة لإنتاج المحاصيل النقدية للتصدير، تزداد الحاجة لتخصيص أراضٍ لزراعة المحاصيل الغذائية لتمويل العاملين من المحاصيل النقدية.

ومن العلائم التي تشير إلى ضم ساحة خارجية وإدماجها في إطار تقسيم العمل، في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، ظهور تخصص مناطقي ذي ثلاث طبقات: محاصيل نقدية تصديرية، محاصيل غذائية للسوق المحلية، محاصيل من أجل العمال المهاجرين.

إنَّ قصة الهند مألوفة؛ ففي 1650 ـ 1750 حلت مكان المرافئ القديمة (ماسوليباتنام، سورات، هوجلي) مراكز جديدة (كلكتا، بومباي، مدراس) (ص 138).

في 1750 ـ 1850 سيطرت شركة الهند الشرقية اقتصادياً وسياسياً في

الهند دون قيود. وفي النصف الأول من هذه الفترة بقيت التجارة تتدفق عبر الأقنية التقليدية دون تغير في محتوياتها. الفرق بين هذه المرحلة وسابقتها هو: انعدام تصدير الذهب (توقف تدفق الذهب) شرقاً لسببين، أولهما نهب البريطانيين لموارد البنغال واستخدامها في النفقات الإدارية والتوسع في بقية أجزاء الهند، ثانيها، استخدام الحوالات بين لندن والهند وفي الاتجاهين.

طوال القرن التاسع عشر شكلت أربع مواد 60٪ من صادرات الهند: النيلة indigo، الحرير الخام والأفيون والقطن (ص 139). وكان تصدير النيلة والحرير إلى الغرب، والأفيون والقطن إلى الشرق، خاصةً إلى الصين. وكان إنتاج النيلة قد توقف في الأميركتين بسبب حرب الاستقلال وأحداث أميركا الإسبانية، فتوسع إنتاج النيلة في الهند؛ كما توسع فيها إنتاج القطن استجابةً لنتائج الحروب الأوروبية فيما بعد 1793 ولوجود سوق أوروبية للقطن؛ وارتبط توسع الحرير الخام بنظام نابليون القاري. إنَّ توسع إنتاج الأفيون فقط لم يكن له علاقة بتحولات إنتاج في مناطق أخرى في الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

على المدى الطويل لم تستمر أي من هذه المواد في تشكيل جزء هام مما تقدمه الهند لتقسيم العمل في الاقتصاد العالمي (رغم أن القطن بقي هاماً بين صادرات الهند لمدة طويلة). لكنها كانت مؤشراً على الأسلوب الذي ضمت به الهند في 1750 ـ 1850.

وللدولة العثمانية قصة مشابهة؛ فقد تضاعفت تجارة فرنسا مع الدولة العثمانية في النصف الثاني في القرن الثامن عشر، وكانت فرنسا تهيمن على تجارة الامبراطورية، وكان هناك تحول مستمر من إنتاج المواد المصنوعة إلى تصدير المواد الخام؛ وذلك في الأناضول والبلقان والمناطق الأخرى مما دفع غرفة مرسيليا للتجارة إلى القول في 1782 أن «مصير اللافنت هو تغذية صناعة فرنسا». وفي القرن التاسع عشر حل البريطانيون والنمساويون مع الفرنسيين كشريكين.

وبالنسبة إلى روسيا، تزايدت تجارتها في 1750 ـ 1850 مع أوروبا

الغربية. وتغير تركيب الصادرات لتشتمل على 95٪ من المواد الأولية ومعظمهم قنب وكتان؛ الحديد في آخر القرن الثامن عشر، ولما انهار إنتاج الحديد الروسي مع تطور التكنولوجيا البريطانية حل القمح مكانه، وفي 1850 كانت روسيا تصدر 20٪ من محصولها. وكانت روسيا أيضاً تصدر الأيدي العاملة إلى الولايات المتحدة التي كانت أحد بلدين شبه طرفيين على علاقات تجارية متزايد مع روسيا (اسكتلندا كانت البلد الآخر) (ص 140).

في غرب أفريقيا، كما في المناطق الأخرى، كان الضم بمبادرة من أوروبا. وما يقال عن الضم كمحاولة للتحول من تجارة العبيد إلى التجارة المشروعة غير صحيح. فقد تحولت تجارة العبيد من ترفيه بمعنى تجميع «الفائض» إلى عمل منتج في إطار تقسيم العمل الدولي. حدث هذا التحول في القرن الثامن عشر مع زيادة أسعار العبيد؛ مما يعكس تزايد الحاجة إليهم. وكانت لهذه التجارة ربحية عالية (ص 143).

لم يكن منع تجارة العبيد في القرن التاسع عشر لمجرد دوافع إنسانية بل لأسباب اقتصادية بعد الثورة الأميركية والثورة الصناعية إذ صارت مزارع السكر في جزر الهند الغربية هامشيةً بالنسبة للبريطانيين (ص 144).

ليس مهماً تدني قيمة العبيد (صيد العبيد مثل صيد الأسماك ذو مردود متدن) لأن كل مادة من مواد التجارة الدولية المتنوعة تشكل نسبة ضئيلة من المجموع... والمجموع هو المهم (ص 145). وقد تراجعت تجارة العبيد أمام تصدير المواد الخام بين 1800 و1850؛ إذ لم يكن العبيد هم الصادر الوحيد لأفريقيا الغربية فقد حلت محاصيل زيت النخيل والفستق كمادة للتجارة مكان العبيد (ص 146). وكان ذلك على ثلاث مراحل: (1) تركيز واستمرار تجارة العبيد بعد 1750؛ (2) بقاء تجارة العبيد بموازاة التجارة المشروعة من 1790 إلى 1840؛ (3) إلغاء التجارة الأطلسية وتوسع تصدير المواد الأولية (زيت النخيل والفستق) من حوالي 1840 إلى بداية المرحلة الاستعمارية الكاملة في ثمانينات القرن التاسع عشر (ص 147).

أما النصف الثاني من إعادة ترتيب نمط الصادرات ـ الواردات التي فرضته عملية الضم فقد كان تراجع الصناعة في المناطق التي يتم ضمها:

كانت الهند قبل 1800، بالمقاييس العالمية، مركزاً رئيسياً لإنتاج النسيج؛ وربما كانت المركز الأهم. ثم تلاشت صناعة النسيج في البنغال في 1820 تقريباً؛ ولم تعد ترد في صادرات شركة الهند الشرقية ولا في سجلات التجار الأفراد (ص 149).

يفسر البعض ذلك بالتفوق التقني، لكن العنف لا التفوق هو ما أدى إلى ذلك. فقد تم قتل الصناعة في الهند بتخطيط بريطانيا كما تقول شهادة البريطانيين المسؤولين أنفسهم. ولم تضخ الامبراطورية العثمانية للسيطرة المباشرة كالهند... لكن قصتها تشبه قصة الهند. وكان ذلك عن طريق وضع الرسوم ضد صادرات العثمانيين الذين بقوا حتى 1761 يصدرون الحرير والقطن إلى أوروبا (ص 150). ففي عام 1862 تعلن بريطانيا «أن تركيا لم تعد تصدر مواد مصنوعة».

ولم تكن روسيا مختلفة كثيراً عن الإطار الأوروبي العام في القرن الثامن عشر؛ لكنها، في 1805 بدأت تتراجع في إنتاج الحديد (ص 151). ورغم ذلك بقيت قادرةً على المقاومة بفضل السوق المحلي وحاجات الجيش الروسي، مما جعلها تختلف عن المناطق الأخرى مثل الهند وتركيا في مطلع القرن العشرين، فكانت قادرةً على لعب دور مختلف في الاقتصاد العالمي (ص 152).

ويظن البعض أن أفريقيا الغربية لم تكن لديها صناعات. لكن القطنيات المصنوعة محلياً كانت حتى 1750 قادرة على المنافسة ضد الإنتاج البريطاني.

إن الإنتاج التصديري للمواد الأولية، ذي الوحدات الكبيرة، يمكن أن يتم بفعالية إذا كان قادراً على الاستجابة لمتطلبات السوق؛ ولا يكون هذا الأمر ممكناً إلا إذا كانت مجموعات أخذ القرارات كبيرة بما فيه الكفاية كي تؤدي قراراتها بشأن الإنتاج والتسويق إلى التأثير في حظوظها ومستقبلها.

وهناك وسيلتان (1) المزارع الكبرى plantation solution أو (2) وجود حلقات كبرى Large Nodes بعد الإنتاج الأولي في السلسلة السلعية (ص 152).

يتّبع التجار الكبار أو التجار المصرفيون أسلوب تقييد المنتجين بالديون أو عبودية الدين Debt Bondage. ومن بين صادرات الهند الرئيسية في هذه الفترة: النيلة، القطن، الحرير، والأفيون، كان الأكثر قابليةً لنشوء المزارع الكبرى هو إنتاج النيلة؛ فنشأت مزارع كبرى. بالإضافة إليها، كان يتم جمع محاصيل المنتجين الصغار بواسطة عبودية الدين والقمع المباشر، وهذا ما كان الأمر عليه بالنسبة للقطن. أما الأفيون فكان احتكاراً لشركة الهند الشرقية التي كانت تحدد الأسعار والكمية والنوعية. ونقرأ في سجلات مجلس العموم: «لا يزرع شيء في الهند دون تسليف» (ص 153).

وفي الامبراطورية العثمانية ارتبط نشوء المزارع الكبرى «جفتلك» بمتطلبات السوق العالمية؛ كذلك في مصر (ص 154).

وفي روسيا حيث كانت الملكيات مجمعة أصلاً جرى تحول في نمط القنانة من ريع يدفع عيناً أو نقداً إلى ريع يدفع «بالسخرة» (ص 155).

وفي أفريقيا الغربية أخضعت تجارة العبيد لقيود تمنع المنافسة. وعندما انتشرت المحاصيل التصديرية خضعت هي أيضاً لمزارع كبرى (ص 156).

وعندما يكون هناك انتشار لمزارعين صغار يكون السماسرة هم عنق الزجاجة الذين يتركز عندهم إنتاج صغار المنتجين؛ وهؤلاء هم الذين سوف يتم إحلال الشركات الأوروبية مكانهم عند الخضوع للاحتلال المباشر.

أما العمل في المزارع الكبرى فقد كانت جاذبيته للعاملين في الزراعة منعدمة لأنه يخفض الوقت المتبقي لإنتاج الكفاف؛ لذلك كان من الضروري فرض العمل بالقسر؛ وكذلك ما يفترض تكثيف العمل وإطالة مدته يومياً وشهرياً وسنوياً (ص 157).

إن بلادة الفلاحين ما كان يمكن معالجتها إلا بالقسر، وكان ذلك مقترناً

بالتسليف. وقد أعيد تحديد علاقات إجارة الأرض القديمة حسب متطلبات الاقتصاد العالمي الرأسمالي (ص 158). ولم يكن وضع العاملين في نسج القطن أفضل من الفلاحين. فعندما كان هؤلاء يتلقون التسليفات من شركة الهند الشرقية فإنهم صاروا مضطرين لبيع منتوجاتهم لها وبالأسعار التي تفرضها (ص 159). وكان وضع العاملين في إنتاج الملح أسوأ. ولم يكن غريباً رفض العاملين للتسليفات.

وفي روسيا حل العمل القسري (السخرة) مكان رسوم البدل quit-rent obligations (للإعفاء من بعض الواجبات) تدريجياً. وكانت نقطة التحول في عام 1762؛ إذ إنه مع ارتفاع أسعار الحبوب صارت السخرة أنسب لأصحاب الأملاك الذين يزرعون محاصيل نقدية (ص 160).

ومع التغريب (westernization) ازداد استيراد منتجات الغرب بما تطلب زيادة مداخيل النبلاء؛ لذلك ازداد الضغط على الأقنان كما ازداد توسيع وتركيز الملكيات الكبرى على حساب الملكيات الصغرى، وازداد التشرد. ولم يكن عمل السخرة غير فعال كما يزعم البعض، ولم يكن انتشارها صدفة. بل كان نتيجة قرارات واعية، وتزامن مع زيادة إنتاج الحبوب وإلغاء الحواجز الجمركية الداخلية والسماح بالتصدير (ص 161).

أدى مسح الأرض الشامل في روسيا عام 1765 إلى زيادة تركيز ملكية الأرض، فقد شُرّعِنَتْ حدود الأرض (ما عدا التي يعترض عليها)، وشاركت الدولة في نزع ملكية أملاك الدولة وأرض البور وأرض الأقنان والفلاحين الصغار.

في ظل كاثرين تمت «إصلاحات» لتحديد القنانة شرعاً وكان ذلك بمثابة الاعتراف بالأمر الواقع واستثناء الفلاحين من حقوقهم، فصار الفلاح الحر مشروع قن. وكان للحديد دور انتقالي في روسيا كما العبيد في أفريقيا الغربية والقماش في الهند، في تحوُّلها إلى محاصيل تصديرية. وكان العاملون في معامل الحديد في الأورال يقاسون أكثر من الفلاحين. وكان العمال المهرة

يأتون من خارج المنطقة ويحوزون رواتب عالية، أما العمال غير المهرة فكانوا فلاحين (ص 162) محددي الإقامة وكأنهم أقنان صناعيون. لذلك قامت ثورة بوغاتشيف في الأورال في 1773 (ص 163).

فيما يخص العبيد في أفريقيا الغربية يمكن تعريف العبودية على أنها نوع من واجبات العمل التي يؤديها شخص ما تجاه شخص آخر دون أن يحق له الانسحاب من هذه العلاقة؛ فهو تحت رحمة سيده. والعبودية كانت موجودة في أفريقيا من قبل لمدة طويلة. ومن الضروري التمييز بين العبيد للعمل المنزلي والعبيد للعمل في المزارع الكبرى plantations. المهم هو الانتقال من العبودية المنزلية إلى هذه المرحلة التي انتشر فيها الغزو من أجل حيازة العبيد لبيعهم من خلال شبكات تجارية. واكتسب الغزو من أجل العبيد أهمية خاصة في انتقال أفريقيا من كونها ساحة خارجية لتصير منطقة طرفية مضمومة للسوق الرأسمالية العالمية، إذ صارت تجارة العبيد نمطاً لهذا الضم وأخذت في المرحلة الثالثة والأخيرة شكل التجارة المشروعة التي تتعامل بتصدير العبيد للسوق العالمية؛ وفي الآن ذاته كان العبيد يستخدمون هم أنفسهم لإنتاج محاصيل تصديرية للسوق العالمية. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت هناك أعداد كبيرة من العبيد في أفريقيا الغربية لأن الذين كان يبيعون العبيد كانوا يحتفظون ببعضهم لأنفسهم (ص 164).

ومع إلغاء البريطانيين للرق جرى الانتقال إلى استخدام المزيد من العبيد في الإنتاج التصديري في دول أفريقيا الغربية التي فقدت منافذ تصريف العبيد، كما تزايد استخدام العبيد المنزليين (ص 165). إن استخدام العبيد بشكل واسع ومكثف في أفريقيا الغربية هو علامة على الضم إلى الاقتصاد العالمي وهو يمثل تحولاً فاصلاً أكثر من تجارة العبيد نفسها.

تزايد القسر من أجل الإنتاج الميركانتيلي عبر أقنية الديون التي تقدم إلى السماسرة أو الوسطاء الذين يقدمونها بدورهم إلى الباعة المتجولين. ونشأت جمعيات سرية في حوض النيجر لاستيفاء الديون. والمرحلة التالية هي تقديم الديون لقاء المحاصيل الموسمية. وهذا كان تحولاً بنيوياً انبثق من تجارة

المنتجات ذات الحجم الكبير.

وفي الدولة العثمانية تزايدت واجبات العمل، ففي جرز البيلوبونيز صار على الفلاح بذل العمل بما يفوق 50٪ إضافة لما يبذله الفلاح الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر. كذلك في المناطق الأخرى. ففي سوريا تحول الملاحون الصغار والفلاحون إلى مشاركين، وأدى تزايد الإنتاج التصديري للمحاصيل النقدية إلى أن يفرض الملاكون الكبار مزيداً من عمل السخرة (ص 166).

حاولنا البرهنة على أن الضم يعني دمج المجال الإنتاجي في السلسلة السلعية للاقتصاد العالمي الرأسمالي. ويتطلب هذا الدمج إيجاد وحدات أكبر تؤخذ فيها القرارات الاقتصادية، كما يعني ازدياد عمل السخرة. ولا يخلو الأمر أحياناً من بعض الالتباسات الناتجة عن ظواهر ثانوية.

عندما يتم ضم منطقة معينة إلى الاقتصاد العالمي فإن ذلك يؤدي إلى أن تصبح المنطقة الثالثة ساحة خارجية وذلك على شكل موجات متتالية. فعندما تم ضم الهند صارت الصين ساحة خارجية. وعندما ضمت البلقان والأناضول ومصر صار الهلال الخصيب والمغرب ساحتين خارجيتين. وعندما ضمت روسيا صارت آسيا الوسطى (وحتى الصين) ساحة خارجية. وعندما ضمت أفريقيا الغربية صارت براري أفريقيا الغربية ساحة خارجية.

إن الساحة الخارجية من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي المنطقة التي يريد الاقتصاد الرأسمالي العالمي استيراد بضائع منها لكنها هي تقاوم (ربما ثقافياً) استيراد البضائع المصنوعة وتتمتع بما يكفي من القوة والسياسة كي تدافع عن قراراتها. كانت أوروبا تستورد الشاي من الصين منذ بداية القرن الثامن عشر، وكانت مضطرة أن تدفع ثمنه بالفضة. وكان ضم الهند يقدم بديلاً للبريطانيين عن طريق التجارة الثلاثية: الهند، الصين، بريطانيا.

كانت التجارة الثلاثية من اختراع شركة الهند الشرقية. منذ 1757 كانت

الشركة تشحن فضة البنغال إلى الصين لشراء الشاي ـ وكان الثمن بالفضة يتزايد بسرعة (خلال 70 سنة ازدادت المشتريات من الصين بخمسة أضعاف). وتزايد الضغط على الشركة لتلافي هذا الأمر. وكان حل المسألة عن طريق تخفيض صناعة القطن الهندية المصدرة إلى أوروبا (وأجزاء الهند المختلفة) وإحلال المصنوعات البريطانية مكانها... وتصدير مصنوعات (ص 167) الهند إلى الصين التي كانت تحتاج إلى القطن الخام ولا تصدر إلى أوروبا... وبذلك يتم تلافي تصدير الفضة إلى الصين (إضافة إلى ذلك إيجاد سوق لمنتجات الهند). لكن الصين تنتج منسوجات قطنية... وكانت مستورداتها من الهند تبقى كمالية... خاصة مع تراجع الطلب في الصين حوالي العام 1820. والبديل كان تصدير الأفيون إلى الصين رغم منع الامبراطور الصيني لذلك. تدريجياً صارت الصين تصدر الفضة لشراء الأفيون... وعندما حاول الامبراطور تطبيق قرار المنع نشبت حرب الأفيون في 1840. ومع معاهدة 1842 سارت الصين على درب الانضمام الطرفي.

وكان ضم أفريقيا الغربية قد أدى إلى ضرورة إيجاد منافذ لمنتجات أفريقيا الغربية في براري غرب أفريقيا كساحة خارجية (ص 168).

مع صيرورة منطقة إلى مرتبة طرفية (الهند) تبدأ عملية ضمن منطقة أخرى (الصين). ومع ضم سواحل أفريقيا الغربية تصبح الصحارى والبراري الداخلية ساحة خارجية. ومع بدء عملية ضمها يتسع فيها الإنتاج التصديري للمحاصيل النقدية ويزداد استخدام العمل القسري (الرق) وتصدير الرق كما تصدير منتجات أخرى.

ومع توسع العرب في أفريقيا توسعت حركات الإسلام المناهضة والتي انطلقت كحركات صوفية وتوسع الرق للتصدير وللاستخدام الداخلي (ص 169).

يعني الضم إلى الاقتصاد العالمي إيجاد بنى سياسية للعلاقات بين الدول التي يتشكل منها النظام الدولي. وهذا معناه أيضاً أن الدول الموجودة في هذه

المناطق عليها إما التحول إلى دول «نظام الدول» أو التلاشي في إطار دول تنسجم في «نظام الدول».

إن تقسيم العمل الإندماجي لا يمكن أن يعمل بسهولة دون ضمانات تدفق السلع والنقد والأشخاص عبر الحدود. لكن هذا لا يعني أن هذا التدفق يتم بحرية. فالدول تضع قيوداً (قواعد) تطبقها الدول الأعضاء، أو الدول الأقوى في الحقيقة (ص 170). والدول المطلوب وجودها يجب أن تكون لا ضعيفة جداً ولا قوية جداً. لأنها إذا كانت قوية فإنها يمكن أن تقاوم التحولات المطلوبة، وإذا كانت ضعيفة فإنها لا تستطيع أن تمنع الآخرين ضمن أراضيها من إعاقة التدفقات.

عندما تضم منطقة إلى الاقتصاد العالمي تصبح المناطق التالية لحدودها عبر داخلية بالنسبة إليها لا خارجية. وتتحول التجارة من أمر يخضع لأخطار عظيمة إلى أمر يحميه ويدعمه «نظام الدول» رغم الاختلاف في أوضاعها السياسية السابقة، للضم، فإنها في النهاية وبعد مرور فترة على ضمها، تتقلص الفروق فيما بينها (ص 171).

بدأ الضغط على الدولة العثمانية بعد حصار فيينا في 1683؛ كما بدأ الانهيار حالما توقفت الامبراطورية عن التوسع. وانهار نظام التيمارات الذي كانت الدولة توزع الأرض بموجبه على الفرسان السباهية؛ وكان هؤلاء هم الذين يمثلون الدولة محلياً قبل أن تصبح الدولة غير قادرة على منحهم الأرض. وكانوا هم الذين يجمعون الضرائب. وازداد التضخم نتيجة تدفق الفضة إلى الامبراطورية لقاء صادراتها إلى الغرب كساحة خارجية، فنتج عن ذلك قصور الدولة في جمع موارد تكفي لحاجاتها نتيجة التضخم بالإضافة إلى تحول طرق التجارة الدولية من المتوسط إلى الأطلسي، فازداد تلزيم جمع الضرائب.

كما تراجع في الداخل نظام الحسبة الذي كان يخدم في ضبط النظام الميركنتيلي، ووصل التراجع إلى درجة صار معها التداول بالعملات الأوروبية

شائعاً في الداخل، وانتشر التسليف لبيروقراطية الحكومة. ووجدت الامبراطورية نفسها متأخرة عسكرياً عن أوروبا فتزايد استخدام المرتزقة إضافة للانكشارية. ومع توقيع معاهدة كوجك كينارجي الكارثية مع روسيا في 1774 صار الحكم في المناطق للأعيان المحليين، ومن أبرزهم محمد علي في مصر (ص 172) الذي اتفقت ضده بريطانيا وفرنسا عندما صار قوياً (بعد غض النظر عنه عندما بدأ يتمرد على العثمانيين). كذلك سيطرت سلطات محلية في البلقان. وكانت إصلاحات محمود الثاني المؤدية إلى إلغاء نظام الإنكشارية والأعيان محاولة لإعادة فرض هيبة الدولة المركزية التي نشبت ضدها ثورة اليونان (ص 173).

في إطار محاولة الدولة إيقاف انهيار الدولة المركزية وردع الضغوطات العسكرية الخارجية، دخلت في عداد نظام الدول الأوروبية، وكانت دولة أول بلد غير مسيحي يفعل ذلك ويقبل دبلوماسيته.

وكانت معاهدة كارلوفيتز أول تراجع جغرافي عثماني في عام 1699، وقبل ذلك جاء أول دبلوماسي أوروبي إلى استانبول في 1583. وكثرت بعد كارلوفيتز أحداث الحروب والمفاوضات وانتزاع مناطق من الامبراطورية. وكانت الامتيازات الأجنبية قد بدأت كامتيازات لأجانب يخضعون للقنصل من أبناء بلدهم في الدولة العثمانية. ومع التراجع العثماني، وابتداءً من عام 1683، صارت الامتيازات تتوسع تدريجياً كتنازلات لقاء «الدعم الدبلوماسي» الأوروبي في المفاوضات. ثم توسعت الامتيازات حتى صارت تشمل مواطني الدولة العثمانية من غير المسلمين (ص 174).

مع توقيع معاهدة كوجك كينارجي في 1774، واجه العثمانيون «الحقيقة المرة» بأنهم لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم دون مساعدة خارجية. توصلوا إلى الاستنتاج أن عليهم دمج أنفسهم في نظام الدول الأوروبي ذي الآلية المعقدة. في عهد سليم الثالث (1789 ـ 1807) كانت أول تجربة للدولة العثمانية في الدبلوماسية المتبادلة، في الوقت الذي حاولت فيه «تخفيف سوء الاستعمال» للامتيازات. لكن السفراء والأوروبيين والقناصل عارضوا ذلك

بنجاح، إذ رأوا في كل محاولة إصلاحية تقليصاً للأرباح التي يجنيها التجار المحميون من خلال «سوء استعمال» الامتيازات (ص 175).

لكن الجو الجديد لم يمنع الدول الأوروبية من دعم محاولات اللامركزية التي كانت تفتت الدولة العثمانية. فعندما غزا نابليون مصر كان ذلك تجاوزاً للسياسة الحذرة التي كان يتبعها النظام الفرنسي القديم Francais Ancein Regine والتي كانت تعتبر أن مثل هذا التدخل سوف يؤدي إلى نتائج عكسية لصالح روسيا وبريطانيا. ثم دعمت بريطانيا حرب استقلال اليونان.

لم تكن محاولة سليم الثالث الإصلاحية كافيةً بسبب افتقار الدبلوماسية العثمانية إلى قاعدة تنظيمية بمعنى بيروقراطية دائمة متخصصة. هذا ما سيحققه عهد محمود الثاني (1808 ـ 1839). فحالما حققت بريطانيا هيمنتها الدولية في 1813، حلت مكان فرنسا كحامية للوحدة العثمانية لمواجهة أطماع النمسا وروسيا ولتأمين طريق الهند الحيوية التي صارت هاجس بريطانيا الأول. صارت بريطانيا الآن قادرةً على فرض شروطها على الدولة العثمانية كثمن لحمايتها. وكان الثمن باهظاً. فقد وقعت المعاهدة الجمركية الانكلو ـ تركية في آخر عهد محمود الثاني في 1838. وكان ذلك على أعقاب إعلان استقلال مصر وسوريا على يد محمد علي، فساعدت بريطانيا على إلغاء هذا الاستقلال. لقاء ذلك أكدت المعاهدة على جميع الامتيازات السابقة «إلى الأبد»، ووضعت قيوداً على حق الدولة العثمانية في فرض الرسوم الجمركية بحدود 3٪ على الواردات و12٪ على الصادرات. ألغيت جميع احتكارات الدولة وصارت بريطانيا الدولة الأكثر تفضيلاً most favored. ووافق المستوردون البريطانيون على دفع 2٪ بدل جميع الرسوم الداخلية الأخرى. كانت نتيجة ذلك أن بريطانيا دعمت الدولة المركزية في مواجهة الانفصاليين كمصر... وكان ذلك بمثابة تبنٍّ قسري لمبدأ التجارة الحرة (ص 176).

غيرت المعاهدة الجمركية تركيبة الإنتاج وأدت إلى انهيار الصناعات العثمانية، وقلصت موارد الدولة العثمانية، مما سيقود إلى أن تصبح الدولة العثمانية دولة مدينة ابتداءً من عام 1954، وسيتوج ذلك بكارثة 1878 حين

خضعت الدولة العثمانية خضوعاً كاملاً. بعد 1838 صارت تركيا رابع أفضل زبون تجاري لبريطانيا؛ وفي 1846 يقول بالمرستون «ليس هناك بلد أجنبي يتم التبادل التجاري بيننا وبينه بمثل هذه التعرفة المتدنية وهذه الليبرالية كتركيا».

وكانت الإصلاحات الإدارية والسياسية المعلنة في تنظيمات خط كلخانه في 1839 في بداية عهد سلطنة عبد المجيد الأول آخر مرحلة في هذه العملية. انفتحت الأبواب كاملة أمام الغرب. وصار الضم مكتملاً بما يسمح في عام 1872 لأحد القناصل بالقول جهاراً أنه «بما أن الدولة العثمانية صارت مندمجة في مجموعة الأمم، وبما أن الإدارة أعيد تشكيلها remodeled، وبما أنها تعترف بأولوية الكونية على ادعاءات الملل، فلعله صار ممكناً الآن إعادة النظر في الامتيازات» إذ لم تعد ضرورية.

يختلف تطور الهند عن الدولة العثمانية التي خرجت في 1850 أقوى داخلياً مما كانت عليه في 1750 لكنها أضعف خارجياً، وصارت أصغر من حيث المساحة الجغرافية.

في 1750 كانت دولة المغول في الهند في نهاية عملية تفكك أكثر عمقاً لما في الدولة العثمانية. وستصل في عام 1857 إلى حالة إلغاء الدولة نهائياً. عقب ذلك خضعت القارة لإدارة واحدة وإن كانت دون سيادة. وستصل إلى الاستقلال في منتصف القرن العشرين كدولتين (ص 177).

لكن تطور الدولة العثمانية ودولة المغول بين 1750 و1850 استدعى أن تكون الدولة لا قوية جداً ولا ضعيفة جداً، بل مستكينة في نظام الدول.

يعود ضعف دولة المغول إلى أن الدولة المركز حاولت زيادة ايراداتها عن طريق الوسطاء (جاجيردار) والذين كانوا مكلفين بجمع الضرائب ولم تكن مصلحتهم متطابقة مع مصلحة الدولة. هؤلاء زادوا تدريجياً كمية الفائض المقتطع واحتفظوا بالجزء الأكبر لصالحهم. وما بقي للفلاح كان أقل مما يتطلبه الكفاف. فتكاثر هرب الفلاحين من العمل في الأرض، وتزايدت المقاومة المسلحة وتراجع الإنتاج فتزعزع أساس الدولة.

والتفسير الآخر أن الفائض لم يكن كافياً لتمويل إدارة قوية وتمويل الحروب المتواصلة. لكن التفسيرين لا يتناقضان.

أدى الطلب الأوروبي على المنتجات الآسيوية إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الآسيوية، مما أحدث خللاً في اقتصادياتها وأدى بدوره إلى ضائقة مالية عند الطبقات الحاكمة، وإلى اضطراب في مستوى البنى الفوقية. وكان أسياد الأرض يبيعون حقوقهم في جمع الضرائب، وكان ذلك عملاً غير مشروع لكنه كان شرط نشوء سوق للأرض في الهند (ص 178).

تفككت دولة المغول عسكرياً، ونشبت حروب واسعة، وحققت أقاليم استقلالها عن الدولة المركزية فصارت الشركات الأوروبية ترى الفرص متاحة أمامها لتحقيق مصالحها. لكن «إتاحة» الفرص شيء واستغلالها شيء آخر؛ لأن لهذه «الفرص» ثمنها.

إن للسيطرة السياسية والإدارية المباشرة ميزاتها لكنها تتطلب نفقات هامة. وكانت هناك أصوات قوية في بريطانيا ضد الحكم المباشر حتى في أواخر القرن الثامن عشر. وكان المسؤولون المحليون الهنود يرون خطورة الاندماج في شبكة علاقات السوق العالمية، كما كانوا يتوجسون من الخطر على استقلالهم وعلى بنية الحكم السياسية (ص 179). لذلك لم تكن الهند فريسة تسقط دون مقاومة. فقد تجنبت حكومة بريطانيا والشركة استخدام القوة العسكرية. لكن النهاية كانت الحكم الكونيالي. السبب في ذلك أن عدد اللاعبين البريطانيين لم يكن اثنين بل ثلاثة: الحكومة، مجلس إدارة الشركة، التجار الأفراد. وكان هؤلاء التجار الأفراد يعملون إما لدى الدولة، أو بالاستقلال عنها، لكنهم جميعاً كانت لهم مصالح خاصة، وكانوا يضغطون سياسياً على الحكم المحلي الهندي مما أدى إلى إضعاف الحكومات المحلية.

ولم تحدث السيطرة المباشرة دون جدل داخل الشركة (ص 181). ونشأت حالة الأخذ والعطاء بين الشركة والتجار، وكان هؤلاء يستفيدون من

حماية دولتهم القومية كما كانوا يستفيدون من البنى التحتية للشركة ومن إمكانياتها ويدفعون في مقابل ذلك رسوماً وغرامات وينشطون التجارة. فكثرت الالتباسات والصعوبات بينهما. لكنهم استطاعوا إجبار الشركة والحكومة البريطانية على الالتزام بهم.

لم يوضع حد لهم لأن احتلال البنغال كان مجزياً مالياً على المدى القصير: لقد توقف تدفق الذهب خارج بريطانيا رغم استمرار القطن المصنوع في الهند بالوصول إلى بريطانيا. ورغم استمرار تدفق فضة البنغال إلى الداخل الهندي لتمويل عملية الاحتلال والإدارة، وذلك في ظروف صعبة بالنسبة لخزينة بريطانيا التي كانت تعاني (كما فرنسا) من نتائج حرب الاستقلال الأميركية. وازداد نهب موارد دولة الهند. وكان هذا النهب من العوامل التي ساهمت في دعم الثورة الصناعية (ص 180). كان الصراع مع فرنسا حاسماً أيضاً. وكان الأمر هاماً بالنسبة لبريطانيا أكثر مما لفرنسا، بسبب فارق الاستراتيجية الجيوبوليتكية.

إن التوسع في الهند ساعد بريطانيا على حل أزمتها المالية في ثمانينات القرن الثامن عشر أكثر من فرنسا. لم يكونوا سعداء جداً بهذا الخيار لكن لم يعد أمامهم خيار آخر (زمام pitt). قامت الحكومة بما لم تستطع الشركة القيام به وأنشأت حكومة قوية في الهند خاضعة لحكومة قوية في الوطن واختفى مستخدمو الشركة كممثلين مستقلين (ص 182). وكانت التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحكم أكثر مما هو متوقع. فعادت أزمة ميزان المدفوعات وعاد تدفق المعدن الثمين؛ ولم تعد تجارة الشركة مربحة ولم تعد مسنودة بموارد البنغال بل امتصتها تكاليف الإدارة. استولدت محاصيل للتصدير إلى الصين لأنها حكمت الهند. فكانت تسوية 1793: زيادة سيطرة الحكومة على الشركة مقابل احتفاظ هذه باحتكارها لتجارة الصين. إن التسوية جمعت إلى الاستقرار (في وقت تخوض فيه بريطانيا حروباً طويلة مع فرنسا) التطمينات بأن تجارة الصين ستبقى مع الشركة.

وجاءت تسوية كورنواليس في 1793، أي في نفس الوقت، لتجعل

الأرض سلعة تباع وتشترى في السوق (ص 182) وكان مؤدى تجديد رخصة الشركة في 1793 هو إلغاء الاحتكار في الهند مقابل الاحتفاظ به في الصين؛ إضافة إلى الفصل بين الحسابات التجارية والتوسع الجغرافي territorial، فكان ذلك بمثابة تهيئة للحكم الكولونيالي. لم يعد البريطانيون مجرد سلطة في الهند بل صاروا هم السلطة فيها.

فيما يتعلق بروسيا هنا شكوك بين الباحثين حول ما إذا كانت روسيا في القرن السادس عشر والسابع عشر وحتى نشوء الاتحاد السوفياتي جزءًا من أوروبا. واعتقادي هو أن روسيا صارت مندمجة في نظام الدول الأوروبي في القرن الثامن عشر فقط. مع بطرس الأكبر (1689 ـ 1725) ازدادت التجارة الخارجية وتقلصت عزلة روسيا. وكان بطرس الأكبر يعتبر نفسه تحديثياً (ص 184). وكان دوره يشبه دور محمد علي، وبدور محمود الثاني بدرجة أقل: بيروقراطية مركزية، تحديث الجيش بجعل خدمة النبلاء إجبارية ودائمة. يشكك بعض الباحثين بإنجازات بطرس الأكبر ويقللون من شأنها ويجعلون الفضل لكاترين الثانية ابتداء من بداية حكمها (1762 ـ 1796).

لقد وضع بطرس الأكبر الجيش في الإدارة، والنبلاء في الجيش؛ وقلّص حجم التيارات المحلية وزاد موارد الدولة. أما كاترين، فقد أنهت خدمة النبلاء الإجبارية كي يتسنى لهم الوقت ليصيروا رجال أعمال يزرعون المحاصيل النقدية... وأعادت تقسيم البلاد إدارياً وعينت موظفين لإدارتها (ص 185)؛ كما حولت الدولة من خراجية إلى إدارة حديثة، فكان الإداريون يخضعون لها ضمن أهداف عامة. وعقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا ووضعت رسوماً متدنية على الصادرات مما اعتبرته بريطانيا مناسباً لها. وهي، إضافة إلى إلحاق الهزيمة بتركيا، والمشاركة في تقسيم بولونيا، جعلت العالم الخارجي يرى حيوية الروس. وكان معنى إعادة التنظيم تزايد الظلم للفلاحين مما أدى إلى تكاثر الهرب وإلى ثورات فلاحية. وقد تضافر وجود القوزاق والأقنان الصناعيين والمؤمنين القدماء لقيام ثورة بوغاتشيف. وكان إصرار كاترين على قمع الفلاحين وعلى التجارة الحرة، قصير الأمد، إذ عادت بعدها

إلى نظام الحماية عندما تفشت النقمة ضد البريطانيين وتجارهم (ص 186).

وكانت روسيا محاصرة في نظام الدول الأوروبي. وهي اعتمدت على التوسع شرقاً كي تصير دولة شبه طرفية وتتلافى التحول إلى دولة طرفية. وحققت قفزة إلى الأمام مع معاهدة كوجك كينارجي وضم القرم؛ ولم تستطع دول أوروبا منع ذلك. لكن روسيا وقعت في أحضان بريطانيا عندما كانت فرنسا حليفة العثمانيين. وكانت النتيجة انضمامها إلى الاقتصاد العالمي الرأسمالي. لكنها بقيت أقل ضعفاً في نظام الدول، وهذا ما سيجعلها قادرةً على إطلاق الثورة الروسية.

اختلفت افريقيا الغربية بعد 1750 عن المناطق الثلاثة الأخرى، فلم يكن لديها امبراطورية بل مجموعة دول تعتمد على تجارة العبيد ومجموعة أخرى من الدول الضعيفة. ولم يكن المطلوب وجود دول قوية جداً ولا دول ضعيفة جداً، بل دول قادرة على التجاوب مع شروط اللعبة في نظام الدول. وكانت دول أوروبا تضغط من أجل حفظ النظام (ص 187). إن الرأسمالية لا تريد نظاماً وحسب بل نظاماً ملائماً. إن دورة العبيد ـ الأسلحة، وحاجة جامعي العبيد للأسلحة كانت أكبر تحول في تاريخ افريقيا الغربية. ومرّت مشاركة افريقيا الغربية في الاقتصاد العالمي من مرحلة تصدير للعبيد إلى مرحلة التصدير المختلط، إلى التصدير دون عبيد. وبقيت جيوب تتشكل من دول تبيع العبيد وسط منطقة تعمها فوضى. وكانت الاندفاعة الإسلامية في القرن التاسع عشر ردة فعل باتجاه إنشاء دول أوسع حجماً (ص 188). وكان الضغط البريطاني ضد تجارة العبيد ضغطاً لتحطيم نظام غير مناسب ولإضعاف الفرنسيين والمنافسين الآخرين.

لقد أصررنا على اعتبار عملية الضم هذه وقعت بين 1750 ـ 1850 أو (1750 ـ 1880 في افريقيا الغربية). وليس هناك إمكانيات تحقيب أخرى. والجدل الأمبريقي حول هذا الأمر واسع، وكثير من الباحثين لا يقدمون نموذجاً واضحاً، أو لا يوافقون على النموذج الذي قدمناه: ساحة خارجية ـ ضم ـ طرف (أو شبه طرف). ويخلط بعض الموافقين على هذا النموذج بين

الساحة الخارجية ومرحلة الضم، معتبرين الثانية جزءًا من المرحلة الأولى. وآخرون لا يعتبرون منطقةً ما مضمومة إلا حين تصبح طرفية. ويجمع كل من الفريقين على أن لا يرى في الضم صيرورة متميزة عن حالة الساحة الخارجية وعن الحالة الطرفية. إن صياغة هذا الجدل بطريقة كلاسيكية (ستاندرد) يتعلق بالنقاش حول نقطة بداية الرأسمالية. يصر بعض المؤلفين على اعتبار التطور الموسع للتجارة طويلة المدى في المراحل المبكرة للساحة الخارجية هو بداية الرأسمالية (أو ما يشبه الرأسمالية)، يترافق هذا الاعتبار مع الرأي القائل بأن هناك جذوراً محلية للرأسمالية، وبأن هذه الجذور انقطع تطورها مع التدخل الأوروبي. بينما يصر آخرون على أن أبكر مرحلةً رأسمالية» حدثت بعد ذلك بكثير. في بعض الحالات المتطرفة يحاجج البعض أنها بالكاد موجودة اليوم. نحن نصر على أنه ليس هناك تعدد للأنظمة الرأسمالية بل هنا نظام عالمي رأسمالي واحد، ولا تكون دولة ما جزءًا منه، في الحد الأدنى، إلا عندما تشارك في الاندماج في شبكاته الانتاجية أو في سلسلته السلعية، وعندما تشارك في نظام الدول التي تشكل البنية الفوقية لهذا الاقتصاد العالمي الرأسمالي. والضم يعرّف على أنه بالضبط مرحلة هذا الاندماج.

الفصل الثالث
نزع المستوطنين لاستعمار الأمريكتين 1763 ـ 1833

في منتصف القرن الثامن عشر كان أكثر من نصف أراضي الأمريكتين مستعمرات أوروبية لبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال. والمناطق الباقية كانت خارج النظام الدولي للاقتصاد العالمي. وفي منتصف القرن التاسع عشر تحولت كل المستعمرات تقريباً إلى دول مستقلة ذات سيادة (مع بعض الجمع والتقسيم). وادعت هذه الدول أن لها السيادة على بقية مناطق نصف الكرة الغربي.

وكان نزع الاستعمار في نصف الكرة يحدث برعاية المستوطنين الأوروبيين مع استبعاد الأفارقة المنقولين إليها، والسكان الأصليين ـ الهنود ـ

رغم أنه في بعض تلك البلدان المستقلة كان الزنوج والهنود جزءًا هاماً؛ أو كانوا هم الأكثرية في بعض الأحيان.

يختلف ذلك عن الموجة الثانية لنزع الاستعمار في النظام العالمي الحديث في القرن العشرين، ويكمن الاختلاف في نوعية السكان الذين يسيطرون كنتيجة للاستقلال.

كانت نقطة التحول في عام 1763 عند انتهاء حرب السبع سنوات وتوقيع اتفاقية باريس. فكانت النتيجة أن بريطانيا طردت فرنسا من نصف الكرة الغربي. وجعلت من غير الممكن لإسبانيا والبرتغال تحدي هيمنتها. لكن انتصار بريطانيا، في الوقت نفسه، طرح بشكل حاد مشكلة تقسيم الغنائم. وقاد هذا النزاع مستوطني أميركا الشمالية ثم أميركا الإسبانية ثم البرازيل إلى تأسيس بنى دولتية منفصلة.

أول الإشكاليات كان تخيير بريطانيا بين اقتطاع كندا أو غواديلوب من الفرنسيين (ص 193). وكان مزارعو السكر في المناطق البريطانية يرون في غواديلوب منافساً لهم. أما دعاة ضم غواديلوب فكانوا يحاججون أن حكم كندا يستدعي نفقات عالية. أما دعاة ضم كندا فقد رأوا أن ذلك سوف يخفف أعباء بريطانيا إذ إنها لن تضطر إلى وضع جيش قوي في أميركا الشمالية لمواجهة الفرنسيين (ص 194).

كانت مشكلة بريطانيا هي في إيجاد دولة قوية، لا ضمن حدودها وحسب، بل وفي إطار نظام الدول أيضاً، دون أن يؤدي ذلك إلى نفقات عالية تضطر الدولة إلى تحملها. وكان بإمكان بريطانيا بعد معاهدة باريس تخفيض النفقات العسكرية بسبب ضعف فرنسا. فحاولت تحويل جزء من هذا العبء إلى المستعمرات في أميركا الشمالية. أما المستوطنون فقد رأوا معاهدة باريس من وجهة نظر معاكسة. وبينما كان البريطانيون يحاولون عقلنة الامبراطورية، كان المستوطنون يرغبون بتخفيف القيود ويمضون بالتوسع غرباً. وما رآه البريطانيون إعادة تنظيم رآه المستوطنون تعدياً على النظام

الأخلاقي داخل الامبراطورية. وهناك تفسيرات بعوامل طويلة المدى اقتصادية ـ اجتماعية ـ ايديولوجية ـ وهذا أمر صحيح، لكن لكل حدث أسباب طويلة المدى يصعب تبيانها قبل وقوع الحدث، وهي لا تقود إلى حدث بعينه إلا نادراً. وكلما حددنا نتيجة معينة نضطر إلى تعداد المزيد من العوامل وهذه معظمها حدثية ظرفية (ص 195). إن التغير الحدثي الأهم كان توسع الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وتعاظم قدرة بريطانيا في مواجهة فرنسا. فقد نما الاقتصاد في المستعمرات منذ 1720 لكن بشكل غير متكافىء في تركيز الملكيات. وصارت التناقضات بين المصالح في بريطانيا وفي أميركا الشمالية أكثر حدة، إذ حلّ عملاء الشركات البريطانية مكان الشركات المحلية (ص 196).

ومن الضروري النظر في الظروف الاقتصادية conjuncture لستينات القرن الثامن عشر وكيف نظر إليها الأميركيون. فقد أدت نهاية حرب السبع سنوات إلى تراجع فيما بعد الحرب تبع «الازدهار» الذي لم يكن له سابق خلال حرب السبع سنوات؛ وترك التراجع أثره على كل قطاعات اقتصاد أميركا الشمالية وشمل التجار والمزارعين الكبار والمزارعين الصغار والعمال؛ ولكل من هؤلاء أسبابه الخاصة: التجار الذين مضى عليهم قرن ذهبي قبل معاهدة باريس، وهؤلاء اعتبروا الإجراءات البريطانية بعد 1763 لا مجرد محاولة لإعادة تنظيم الإمبراطورية بل محاولة لإخضاع المستوطنين (ص 198).

كبار المزارعين الذين أضرّ بهم قانون النقد عام 1763 كما أضرّت بهم الإجراءات الأخرى التي وضعت قيوداً على التسليف. وصغار المزارعين الذين كانوا ضد المزارعين الكبار كما ضد البريطانيين (ص 199). وفقراء المدن الذين ساءت أحوالهم مع ازدياد عدم المساواة بسرعة.

وكان معنى الهيمنة هو تعميم المنافسة والانفتاح الاقتصادي ومبدأ التجارة الحرة. وكانت سياسة بريطانيا بعد 1763 هي التوسع وإنشاء قواعد دون احتلال مباشر فيما عدا الهند (ص 200). لم يكن هناك شعور لدى المستثمرين أن عليهم الخيار بين امبراطورية تجارية شرقية ونظام كولونيالي في نصف الكرة الغربي. وكان قانون الاتحاد 1707 قد أدى إلى تسوية دستورية: سيادة البرلمان

وتقييد دور الملك. وكان معنى أي دعوة إلى اللامركزية التشريعية ليس فقط تهديد سيطرة بريطانيا على المستعمرات، بل أيضاً تهديد التشكيلة الداخلية لبريطانيا التي اعتمدت على تلك التسوية الدستورية (ص 201).

لم يكن أثر أميركا الشمالية بمستوى أهميتها الاقتصادية. وقد عقد البريطانيون معاهدة مع الهنود الحر في وادي أوهايو في 1763، وأعلنوا حوضه منطقةً خاصة أو محمية للهنود الحمر وبذلك أغلقوه في وجه المستوطنين. وأدى خوف الهنود من معاهدة باريس إلى ثورة سميت مؤامرة بونتياك وإلى حرب إبادة (ص 201). فسارع البريطانيون إلى إصدار «إعلان ملكي» لتقسيم فرنسا الجديدة، وإلى وقف توسع المستوطنين إلى الغرب مما وسع الهوة بين بريطانيا والمستوطنين.

كانت بريطانيا تحاول وقف توسع المستوطنين غرباً واحتكار التجارة عبر جبال الأبالاش؛ كما كانت تحاول إجبار المستوطنين على البدء بدفع الثمن الذي يتطلبه الحفاظ على الامبراطورية وفرضت من أجل ذلك إجراءات ميركنتيلية قسرية.

خلال عشر سنوات صار المستوطنون لا ضد قوانين معينة (ضريبية أو غيرها) وحسب، بل ضد مبدأ فرض الضرائب دون تمثيل مواز (ص 203). وهناك وجهة نظر أخرى تقول إن هاجس المستوطنين لم يكن اقتصادياً بل ايديولوجياً حول الصراع بين التحكم والحرية (ص 204) وكان المستوطنون يقفزون من مطلب إلى آخر. إذ لم يكونوا عصاة أو ثواراً ما دامت الامبراطورية ذات فائدة بالنسبة لهم. لكن هذا الأمر تغير في نهاية حرب السنوات السبع (ص 205). فقد تراكمت الشكاوى إذ تتابعت عدة مواسم سيئة في بريطانيا فتزايد استيراد القمح من مستعمرات شمال أميركا الأطلسية؛ وكان الأمر مفيداً للبعض لكنه أدى إلى ارتفاع أسعار القمح في أميركا الشمالية.

في هذا الوقت سن البريطانيون قانون كوبيك لإعطاء المقاطعة دستوراً. وكان هناك تناقض كاثوليكي/بروتستانتي إضافة إلى تناقض صيادي الفرو

والمستوطنين المزارعين، وهذا الأخير يتعلق بتوسعة مقاطعة كوبيك لتشمل وادي أوهايو. وتوصلوا إلى تسوية سمحت بتطبيق القانون الفرنسي (روماني)، وأتاحت للكنيسة بجمع العشور، وألغت شرط قسم اليمين المعادي للبابا الذي كان مفروضاً على موظفي الإدارة المدنية (ص 206). ونشأ حكم مباشر في كوبيك، مما أثار المستوطنين إذ رأوا فيه تفريطاً بثمار حرب السبع سنوات وإقامة حكم مطلق بجوارهم، وديناً كاثوليكياً مرتبطاً بمحاكم التفتيش وعدم التسامح. وقد سعى «المؤتمر القاري» لنيل موافقة أهل كوبيك على الانضمام للثورة... لكن دون صدى لدى متكلمي الفرنسية الذين بقوا حذرين تجاه التنازلات الي بذلت لهم (ص 207). وقد كتب أصحاب المؤتمر بالفرنسية إلى كوبيك، كما كتب بالمقابل إلى حكومة بريطانيا متهمين الكاثوليك بالتعصب... فقام الحاكم البريطاني بتوزيع رسالتهم في كوبيك. والنتيجة أن بريطانيا حافظت على كندا لأنه رغم قلة عدد المستوطنون الإنجليز (ص 208)؛ فإن الإدارة البريطانية كانت قويةً وفعالة.

لم تنجح العناصر المعادية لبريطانيا في كل مكان: فمن أصل ثلاثين مستعمرة بريطانية في الأمريكتين، أيدت ثلاث عشرة منها فقط الثورة. وقد فشلت محاولة جر كوبيك... كذلك فلوريدا الشرقية. أما نوفاسكوتشيا فقد وقعت تحت تأثير حركات دينية... فخرجت من عداد الولايات المتحدة لحظة ولادتها... ولو لحقت بالثورة لما استطاعت بريطانيا الاحتفاظ بكندا (ص 211).

أما مستعمرات بريطانيا في الكاريبي فهي لم تكن تعاني من المردود الاقتصادي مثل أميركا الشمالية بل كانت تصدر السكر بنشاط، كما كانت تمارس تجارة المواد غير المشروعة على مدى أوسع وذلك على مدى المئة عام السابقة. وكان ذلك يشمل شحن السكر من الجزر الفرنسية أيضاً. والأمر الذي قرر ردة فعل إسبانيا تجاه قانون حرية المرافئ هو أن معاهدة باريس كانت بالنسبة لأميركا الإسبانية بنفس الأهمية كما للمستعمرات البريطانية. فقد صار للمستعمرات البريطانية. فقد صار على أسبانيا، بعد معاهدة باريس

وإزاحة فرنسا من المسرح الأميركي، مواجهة الإنكليز بمفردها. وكانت المشكلة قد بدأت تظهر منذ القرن السابع عشر. فقد كانت أسبانيا تحتفظ بالبقرة والآخرون يشربون حليبها؛ وصار صعباً عليها الاحتفاظ بالبقرة. وقد تمت إصلاحات شارل III (من آل بوربون) من أجل التجارة الحرة... لكنها اقتصرت على ليبرالية التجارة داخل الامبراطورية وأقرت حرية التجارة بين مستعمرات إسبانيا، قضت بإلغاء احتكار سكان إسبانيا (أشبيلية وقادس) وسمحت لأهل المستعمرات بالشحن من المستعمرات إلى إسبانيا. وكان الهدف هو الثأر من بريطانيا وذلك بجعل التجارة غير المشروعة أقل جدوى، على النقيض من سياسة التحكم التي كانت متبعة في أيام آل هابسبورغ. وكانت سياسة البوربون: ليبرالية ظاهراً، وأقل حرية في الواقع (ص 213). وكانت النتيجة هي تخفيض الفروق بين شبه الجزيرة والمستعمرات، وزيادتها بين أسبان المستعمرات والكريول. فقد كانت مشاكل بريطانيا وإسبانيا متشابهة في المستعمرات. ولم يكن تنفيذ القوانين في المستعمرات البريطانية والإسبانية شائعاً إلا إذا كان الأمر مناسباً. وكانت الحكومتان تتغاضيان عن ذلك، إلا أنهما تحركتا بعد 1763 وحاولتا فرض تطبيق القوانين.

التشابه الثاني هو أنه في الحالتين تزايدت الأعباء المالية لآلية الدولة. فسعت كل منهما بعد 1763 لزيادة الضرائب. وكان ردة الفعل متشابهاً في مستعمرات كل منهما. فرمى المستوطنون البريطانيون الشاي في المرفأ، ورمى المستوطنون الإسبان بالكحول (وأحرقوا التبغ) في سوكورو في 1781. الفرق الوحيد هو أن اللامركزية كانت الامبراطورية البريطانية كانت تشريعية، أما في أسبانيا فكانت بيروقراطية.

وكانت البرتغال أيضاً من نتائج حرب السنوات السبع، فاتبعت سياسة استغلال اقتصادي لزيادة جني الأرباح من المستعمرات عن طريق تحكم الدولة وتكثيف العمل في مناجم الذهب في البرازيل (ص 214). وصارت البرازيل أشبه بكويت القرن العشرين. لكن غزو إسبانيا للبرتغال في 1762، وتهديدها لمستعمراتها في 1763، اضطرها للتحالف مع بريطانيا. فقبضت بريطانيا ثمن

ذلك بتغيير السياسة الاستقلالية للاقتصاد البرتغالي التي كانت قد أدّت إلى تقليص تجارة البرتغال والبرازيل مع بريطانيا على غير رضى من تجار البرازيل.

وكما حدث لبريطانيا، أثارت إسبانيا والبرتغال حنق مستوطنيهما في الأميركتين باتخاذهما إجراءات تؤدي إلى تقوية مواقعهما في النظام العالمي؛ وكان هدف هذه الإجراءات تدعيم التماسك الإداري للمستعمرات، وتدعيم الجيش، ووضع الدولة على قواعد مالية أكثر ثباتاً.

عمل شارل III على تقوية الدولة في مواجهة مستعمراتها والعالم عن طريق الملكية المطلقة، وتقليص دور الارستقراطية، وإضعاف الكنيسة وبناء إدارة محترفة من بيروقراطية: عسكرية ومدنية ذات رواتب منتظمة (ص 215). وكان الهدف أيضاً هو التوسع الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير من المستعمرات. كان النجاح كبيراً في البداية لكنه كان هشاً لأن قوى الاقتصاد العالمي كانت تفوق طاقة الدولة الإسبانية. وكانت محفِّز التغيير حرب 1763 التي أصيب فيها الإسبان بهزائم أدت إلى إصلاحات شارل III وبعد بدء حرب الاستقلال في أميركا الشمالية (ص 217).

كانت فرنسا تخشى من انتصار البريطانيين، لكن خشيتها من انتصار المستوطنين دون مساعدتها كانت أكبر بكثير، فدخلت الحرب إلى جانب الولايات المتحدة في 1778. وخضعت وإسبانيا لضغوط فرنسا ووقعت معاهدة أرانجو في 1779 (ص 218). ودفعت الثمن غالياً بالدم والمال. وحدث تضخم كبير في العملة الورقية. ونشبت ثورات أهمها في البيرو وغرانادا الجديدة (ص 219).

لا يمكن فهم هذه الثورات إلا إذا وضعناها في سياق الاقتصاد العالمي؛ **أولاً**، التراجع الاقتصادي الذي بدأ في 1763 أدى إلى ثورة أميركا الشمالية في 1776؛ **ثانياً**، وإصلاحات شارل III التي حدثت على دفعات، وكانت الدفعة الثانية في 1778؛ **ثالثاً**، تراجع الأسعار الزراعية إلى أدنى المستويات في 1779

ـ 1780. ولم تكن مقاومة الهنود بدائية، بل جاءت حصيلة دخولهم في الاقتصاد العالمي الرأسمالي. وكانت بيرو مضرب مثل في فساد الدولة (ص 220).

تشير الدراسات الإحصائية إلى علاقة دقيقة في مناطق معينة بين حدة الثورة وتدني المداخيل الصافية بعد اقتطاع الريع. وهناك شبه بثورة بوغاتشيف في 1772 ـ 1775. وقد سعت ثورة توباك أمارو في البيرو لنيل تأييد الكريول؛ لكن استكبار هؤلاء لم يكن مجرد مسألة اجتماعية إذ كان لدى هؤلاء موقف حيال الهنود والزنوج والمستيزو والمولاتو.

والمسألة الديمغرافية واضحة المعالم. في 1780 كان 60٪ من سكان البيرو هنوداً، 12٪ إسبان، والبقية من السود والأقليات الأخرى... وكان العدو المباشر للهنود هم هؤلاء الذين يسيطرون على الحياة الاقتصادية والاجتماعية... وقد رفع ثوار توباك أمارو شعار تحرير العبيد وأفكاراً «مشبوهة»، حول حقوق الملكية. وقد تم قمع الثورة عن طريق التنازلات والعنف العسكري. وكان عنف الثورة قد أدى إلى فك التلاحم بين البيض وغير البيض. بعدها صار الكريول يقودون الثورات ونشأت علاقة عكسية بين الالتزام بالانفصال والاستقلال ونسبة المشاركين من الهنود والسود. ففي حروب الاستقلال، كان الهنود يتعرضون للنهب من جميع الجيوش. ونشبت حركة كوميونيروس في 1781 في غرانادا الجديدة بسبب فرض ضرائب عالية وبسبب الخلاف الدستوري حول من يحق له فرض الضرائب.

وبينما كانت الثورة في بيرو بيد الهنود، كانت في غرانادا الجديدة بيد الكريول (من الملاكين الكبار نسبياً). وكان تخفيض الضرائب وضمان نسبة أكبر في الوظائف الرسمية لغير شبه الجزيريين تسوية عارضها الهنود في صفوف الثورة ورأوها خيانة... فسحقهم حلفاؤهم. إن التحالف بين النخبة الغاضبة على إسبانيا وبين المعدمين غير ممكن لاختلاف الخلفية. لكن الكريول تعلموا من دروس ثورة توباك أمارو وتسلموا القيادة ليحتفظوا لأنفسهم بالخيارات. بوليفار خرج من (ص 223) غرانادا الجديدة فكان له دعم مختلط

في بيرو (في عشرينات القرن التاسع عشر). إن خلفية الاندفاعة نحو الاستقلال ستكون نقمة الكريول ضد الإسبان من شبه الجزيرة وخوف الطرفين من غير البيض (ص 224). إن الكريول أشخاص أتى أسلافهم من إسبانيا (ص 225). وكانت محاولة إعادة بسط سيطرة الدولة المركزية (وهذا أمر ضروري إذ كانت إسبانيا تريد صد الاندفاعة البريطانية الاقتصادية في أميركا الإسبانية) ضربة يائسة. فقد أدت محاولة الإمساك بزمام الكنيسة إلى طرد اليسوعيين وشحن ألف منهم إلى إسبانيا؛ لكن هؤلاء كانوا زهرة شباب الكريول. هكذا بدا واضحاً بعد 1763 بعشرين سنة أن أميركا جميعها تسير على طريق الاستقلال لإنشاء دول مستقلة على يد المستوطنين (ص 226) وكان الخاسرون الرئيسيون هم الدولتان الإيبريتان والسكان غير البيض في الأمريكتين.

في 1781 هزمت قوات الولايات المتحدة البريطانيين في يورك تاون. لكن معاهدة فرساي لم توقع إلا في 1783؛ فقد كانت بريطانيا تحارب فرنسا وإسبانيا وهولندا، وكان نجاح البريطانيين ضد الأعداء الأوروبيين أهم من هزيمتهم في يورك تاون. وفي عام 1783 كانت بريطانيا مستمرةً في السيطرة على البحار. ولم تكن معاهدة 1783 سلاماً بل هدنة في حرب سوف تشهد معاهدة إيدن والثورة الفرنسية وحروب الثورة والتوسع النابليوني والحصار القاري. وشكلت هذه الأحداث ثلاث محطات بالنسبة للمستوطنين، هي: ثورة هايتي ثم غزو فرنسا النابليونية لإسبانيا ثم انهيار فرنسا في 1815 (ص 227).

بالطبع انقطعت العلاقات التجارية بين بريطانيا ومستعمرات أميركا الشمالية في حرب الاستقلال... واتخذ المؤتمر القاري موقفاً متشدداً إلى جانب حرية التجارة. وجرى التعويض عن انقطاع المصنوعات البريطانية بتشجيع الصناعة المحلية وزيادة الاستيراد من فرنسا وإسبانيا والنذرلاند... وجرى الدفع بواسطة الصادرات والمعونات.

بشكل عام لم تؤد حرب الاستقلال إلى «نتائج ثورية» في الاقتصاد

خاصة في القطاع الصناعي (ص 228). ثم عادت تجارة الولايات المتحدة بعد الاستقلال إلى أحضان بريطانيا ولم يستطع الفرنسيون ولا غيرهم شق طريقهم في الولايات المتحدة. فقد كانت تجارة بريطانيا حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. لقد أضاع البريطانيون الامبراطورية لكنهم ربحوا من خسارتهم ولم تشارك أي من جزر الكاريبي في الثورة لأن 7/8 من سكانها كانوا من الزنوج. وكان اعتمادها على تصدير السكر إلى بريطانيا واستيراد الغذاء منها. واستبعدت، بعد 1781 سفن الولايات المتحدة من جزر الهند الغربية ومن مستعمرات إسبانيا (على يد البريطانيين) (ص 229).

إذا كان مستقبل التجارة الخارجية بالنسبة لدولة المستوطنين الجديدة يبدو على غير ما يرام فإنها اتجهت إلى الاعتماد، في التنمية الاقتصادية، على التوسع براً باتجاه الغرب. عارض الفرنسيون في فرساي ضم كندا إلى الولايات المتحدة، كذلك عارضته بريطانيا. فكان ضم كندا إليها مسألة غير واردة. وانحصرت الإشكالية الحقيقية بالسماح للولايات المتحدة بالتوسع غرباً (ص 230).

وكانت مشكلة الدولة الجديدة تدور حول قضيتين أولاهما تتعلق بمطالبات الولايات الثلاث عشرة ضد بعضها البعض. والثانية بتسوية المطالبات لبعض الولايات البحرية عبر الحدود (ستة منها هي ماساشوستس وفرجينيا وجورجيا وكارولينا الجنوبية وكونيتيكيت طالبت بحدود من الشاطئ الأطلسي إلى المحيط الهادئ حسب الترخيص الخاص بها) (ص 231). وفي تسوية 1787، تخلت ولايات «الشاطئ إلى الشاطئ» عن مطالباتها لدولة الولايات المتحدة الفيدرالية، مما أفسح المجال لبيع الأراضي (لتخفيض دين الدولة) على أن تكون كل قطعة 640 آكر على الأقل (لإرضاء مضاربي العقارات بأسلوب ديمقراطي).

سمحت التسوية بولادة ولايات جديدة في المنطقة مما حرر السكان عبر الحدود من سيطرة «أمبريالية جديدة». في خضم الصراع بين الحكومة المركزية والولايات الشرقية، حاولت بريطانيا خلق حاجز محايد يتكون من

دولة هندية داخل الولايات المتحدة. وكان سكان عبر الحدود يطمعون للسيطرة على هذه الأراضي في الوقت نفسه (ص 232). وتشكلت حكومة فيدرالية في 1789 بينما كانت بريطانيا مشغولة بالثورة الفرنسية وما تبعها. وعقدت هذه معاهدتين متناقضتين، أولاهما مع الولايات المتحدة التي منحت حق الملاحة في المسيسبي، والأخرى مع إسبانيا التي أعطيت حق الاحتفاظ بفلوريدا، التي كانت تشمل ميناء ناتشيز على المسيسبي، وتصل حدودها الشمالية إلى خط العرض 26/ 32. لم تميز إسبانيا في البداية بين الإنجليز والأميركيين. لكنها سرعان ما اضطرت إلى منع أميركيي الولايات المتحدة من التجارة مع هنودها في الوقت الذي سمحت للإنجليز بذلك. وكانت الدولة الجديدة ترفع شعار الجمهورية: تجارة حرة، رجال أحرار، مساواة. ولم تطبق مبادئ التجارة الحرة على الهنود؛ فهؤلاء بقوا خارج النظام. واستمر هذا الأمر دستورياً في الولايات المتحدة حتى عام 1924. أراد المستوطنون إزاحة الهنود من الأرض لا ضمهم كقوة عاملة في نشاطاتهم الاقتصادية. ولم يكن السود، الذين كان معظمهم عبيداً خارج النظام، بل كانوا مدمجين فيه، وكانوا يشكلون جزءًا مركزياً من العملية الإنتاجية (ص 234).

في 1774 كان سكان الولايات الـ 13 (باستثناء الهنود) 2,3 مليون نسمة بينهم 20٪ عبيد سود، 1٪ سود أحرار. في القرن الثامن عشر شهد زيادة متواصلة في استيراد العبيد إلى الأمريكتين. ومن أسباب ذلك تراجع العمل الإلزامي ثم إلغاؤه. وكان معظم المرتبطين بعقود عمل بريطانيين في القرن السابع عشر، وصار معظمهم في القرن الثامن عشر ألماناً وسويسريين وسكوتلنديين وإيرلنديين. والسبب الحقيقي في ازدياد استيراد العبيد على حساب العمل الإلزامي هو أن المرونة في نظام استيراد العبيد كانت تؤدي إلى انخفاض كلفتهم.

لم تفلح محاولة جيفرسون في تضمين الدستور إدانةً لملك بريطانيا، جورج III، الذي عارض منع تجارة العبيد، وقد كان العبيد منتشرين في ولايات الجنوب والشمال. واضطرت الولايات المتحدة والبريطانيون إلى

استخدامهم في الحرب (ص 235).

كان الهاجس وراء التسوية عام 1787 هو منع تجارة العبيد في الإقليم الشمالي الغربي؛ مما دفع نظام العبيد جنوباً. وكانت فلسفة الحقوق التي لا يمكن انتزاعها inalianable rights لم تشمل السود بعد (ص 236).

كان الولاء لبريطانيا loyalism متعدد الخلفيات والأهداف (ص 237). وقد أدى توسع الرق إلى منع نمو طبقة معدمة كما أدى إلى تكبير حجم الفرص الاقتصادية والاجتماعية للبيض. لكن الاستقطاب نما بعد الاستقلال.

مع حرمان التجار من تجارة جزر الهند الغربية ارتدوا إلى جميع الديون في الداخل، وإلى تشريع مجحف وثورة في 1786. وفي جو الالتباس صيغ الدستور في 1787. وقد غاب الكثير من القادة الشعبيين الذين كانوا في مؤتمر 1776 عن المؤتمر الدستوري في 1787 (ص 238)؛ مما عرقل الموافقة على الدستور حتى 1791، وقاد إلى إدخال تعديلات عشرة. وكانت معاهدة 1783 ملتبسة بالنسبة إلى أميركا الإسبانية كما بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فقد ازدادت صادرات أميركا الإسبانية لفترة «ذهبية» قصيرة، حتى الحصار البحري البريطاني في 1796 (ص 239)؛ رغم ذلك كانت ثمانينات القرن الثامن عشر هادئة، ثم اندلعت الثورة الفرنسية وكان أثرها الأكثر إثارة، في هايتي حيث أدت الصدمة الأولى إلى أن تضع موضع التساؤل أفكار تفوق البيض... وكانت سان دومينغو جوهرة التاج الفرنسي بسبب تصدير السكر. وكان بحث مسألة تمثيل سان دومينغو قد بدأ في الجمعية العامة التي عقدها الملك في 1787، وربح أنصار الفكرة (ص 240).

رُفِضَ لقب المستعمرة في 1790 لأن ذلك يضع «الغزاة» المستوطنين تحت نير الاستبداد. وكان هؤلاء يسعون لإخضاع السكان الملونين. وكانت الثورة الفرنسية تهدف إلى إلغاء الامتيازات القانونية بينما المستوطنون البيض ادعوا الاستقلال الذاتي زاعمين أن لا وجود لرجال أحرار غيرهم وأن لا حقوق للعبيد. وقد حاول أحد الخلاسيين ممارسة حقه (آتياً من فرنسا) لكنه اعتقل

وعذب وأعدم. فأصدرت الثورة الفرنسية مرسوماً آخر، أقل التباساً، عارضه المستوطنون الفرنسيون الذين كانوا ضد الخلاسيين وكانت هذه أول حرب عرقية ولم تكن تحالفاً طبقياً. وكانت حرباً لم يرغبها المستوطنون ولا الثورة الفرنسية ولا الخلاسيون، بل فرضها العبيد السود. وكانت أنجح ثورة للعبيد في تاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي: حرب أهلية ذات ثلاث وجهات: حرب بيض، ثورة خلاسيين، وثورة زنوج. وكان لدى فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة خوف من هذه الثورة (ص 242).

وعندما اندلعت في 1793 اتصل المستوطنون البيض ببريطانيا. واحتل البريطانيون سان دومينغو، وكان للاحتلال رد فعل عكسي؛ فقد تنافست بريطانيا وإسبانيا وفرنسا على كسب ودّ الزنوج مما أطال عمر ثورتهم.

وخافت الولايات المتحدة من امتداد فيروس الحرية إلى أراضيها التي يكثر فيها العبيد الزنوج، وبقيت تموّن دومينغو بالغذاء دون علاقات سياسية (ص 242). وكان الإسبان يسيطرون على جزء من الجزيرة، لكن اعتمادهم لم يكن على السكر، بل على اقتصاد الكفاف. ولم يكن تدخُّل الإسبان نجاحاً. وحالما توقف الأوروبيون مؤقتاً عن القتال فيما بينهم ارتدوا ضد الزنوج. واعتقلوا زعيمهم توسان في 1802؛ وتعاونوا كلهم مع فرنسا لإعادة الاستعمار. وبقيت الجزيرة جمهورية ومنقسمة لوقت ما (ص 234).

أخرت ثورة سان دومينغو استقلال أميركا الإسبانية، رغم صداقة بوليفار مع إحدى دولتيها. وأدت إلى مزيد من الحذر لدى المستوطنين والدول الأوروبية.

أما إيرلندا فكان وضعها أسوأ من أميركا الشمالية وأشبه بوضع بيرو وكان سكانها من الفلاحين الكاثوليك الذين يخضون لمستوطنين بريطانيين وبروتستانت. وأدى الغياب الكلي لحقوق الكاثوليك إلى جعل المستوطنين البروتستانت يشعرون بالغيرة من سياسة بريطانيا التجارية. وكانوا محرومين حتى من الشحن البحري. وكانت إيرلندا ممنوعة من أن تصير محطة توزيع

لأميركا الشمالية (ص 244).

نمت بعد 1763 قومية انكلو إيرلندية كما في أميركا الشمالية. وحاولت بريطانيا فرض سيطرة مباشرة على إيرلندا. وكان هناك إيرلنديون بروتستانت مع ثورة أميركا الشمالية، في حين وقف الكاثوليك مع بريطانيا. وجرت محاولة تحميل الإيرلنديين المشاركة في أعباء الحرب. وكان هناك خوف من ثورة اجتماعية داخلية بتأثير من الثورة الفرنسية. وقد طالب الكاثوليك بالتحرر. وشارك الفلاحون في جميعة أورانج في 1795 ضد أسياد الأرض البروتستانت؛ وحازوا على مساعدة الثورة الفرنسية وتحالفوا مع البربستبيريين كما في 1688م. وشنوا حملة مشتركة على إيرلندا في 1797 (ص 245)؛ وفشلت الحملة بسبب الإدارة السيئة. وكان لذلك أثر هام على الاقتصاد العالمي. إذ أن فرنسا لم تخسر الحرب في موسكو بل قبل ذلك في إيرلندا في 1797. ثم قرر نابليون حملة ثانية في 1798، ووجه اهتمامه إلى مصر.

وألغى البريطانيون إصلاحات 1792 وأعلنوا الاتحاد في عام 1800؛ وفشل المستوطنون البروتستانت في نيل أي استقلال ذاتي. وهكذا شهدت تسعينات القرن الثامن عشر هزيمتين كبيرتين للمستوطنين البيض في سان دومينغو وفي إيرلندا.

بعد ثورتي توباك أمارو وكومنييروس صارت دعوة الاستقلال على طريقة أميركا الشمالية محفوفة بالمخاطر. وذلك حتى غزو نابليون لإسبانيا في 1808 (ص 246).

كانت فترة 1793 ـ 1807 مرحلة ازدهار بالنسبة للولايات المتحدة التي اتخذت موقف الحياد بين فرنسا وبريطانيا، وكان ذلك قراراً استراتيجياً بالميل لصالح المستعمر السابق في 1794. وكانت لدى الولايات المتحدة أسباب اقتصادية وراء موقفها، إذ كانت تجني مدخولاً كبيراً من التجارة الخارجية التي كانت منفذاً لمزارعي القطن في الجنوب الذين تكاثروا بعد اختراع آلة حلج القطن في 1793 (ص 247). وقد كان الجنوب يحتاج إلى محصول تصديري

جديد بعد تراجع سوق النيلة والأرز في الحروب الثورية.

حظرت بريطانيا في 1807 التجارة مع أعدائها؛ وسنت الولايات المتحدة في 1808 قانوناً يقاطع فرنسا وبريطانيا. ثم حصل تجديد التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل نزع الاستعمار من الأمريكتين (ص 248). وعندما شنت بريطانيا حملة غير مقررة رسمياً على بينوس آيريس، بقي المستوطنون على ولائهم لإسبانيا (ص 249). وفي أثناء غزو نابليون لشبه جزيرة إيبيريا في 1808، حدثت فوضى في رأس السلطة في إسبانيا بغياب سلطة شرعية للامبراطورية. فصار الكريول يمارسون الحكم الذاتي واقعياً، باسم الولاء لإسبانيا. وتم فتح الموانئ للتجارة الحرة، ونشبت الثورة في أميركا الوسطى الجنوبية، وكانت ثورة المكسيك أكثرها راديكالية من الناحية الاجتماعية. وكان الثوار هنوداً بقيادة رجال دين. فتحالف الكريول وإسبانيا ضدهم. وفي المرحلة الثانية للثورة كان المستيزو أكثر من الهنود... وفشلت الثورة عندما أعلن الكريول الاستقلال في 1813 (ص 250).

إن العناصر الثلاثة التي مهدت للمرحلة الأخيرة لاستقلال مستوطنات إسبانيا في أميركا هي:

(1) حرب 1812 بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

(2) استعادة فرديناند السابع لعرش إسبانيا في 1813.

(3) مؤتمر فيينا في 1815.

وكانت حرب 1812 هي المرحلة الأخيرة في نزع الاستعمار في أميركا الشمالية. فقد كانت بريطانيا تريد الولايات المتحدة شريكاً صغيراً لا منافساً. ولم تفلح الولايات المتحدة كثيراً في الحرب. فجاءت تسوية غنت لتؤدي إلى اعتراف بريطانيا بالولايات المتحدة وإلى نتائج أخرى هامشية. وأدت عودة فرديناند السابع لعرش إسبانيا إلى إلغاء الدستور الليبرالي المعلن في 1812، ثم إلى قمع ثورات أميركا الإسبانية خلال عام واحد (ص 252).

لكن النجاح كان قصير الأمد، إذ إنه بعد تسوية غنت لم تعد بريطانيا والولايات المتحدة تخافان بعضهما وعادتا إلى سياسة دعم الاستقلالات. وقد أعاد مؤتمر فيينا السلم إلى أوروبا وأضعف ادعاءات إسبانيا في أميركا. وكانت الدول الأوروبية تعتبر إجراءات إسبانيا غير مجدية، كما كانت تفضل إعطاء التنازلات منعاً لتفاقم الثورات التي فتحت الطريق أمام المستوطنين لتحقيق الاستقلالات (ص 252).

إن أشكال الصراع تختلف بين بلد وآخر بسبب اختلاف موازين القوى الداخلية بين الكريول، والمولاتو، والمستيزو، والهنود، والعبيد، والزنوج. ولقد هرع الكريول إلى الاستقلال لا ضد إسبانيا بل منعاً من أن يقودها الآخرون. ويبدو الأمر واضحاً لا في ثورتي بيرو والمكسيك، اللتين قادهما محافظون، بل في ثورتي لابلاتا وفنزويلا الطليعيتين (ص 253). وقد فشل حلم بوليفار في التوحيد كما حصل في الولايات المتحدة بسبب التفرق الجغرافي.

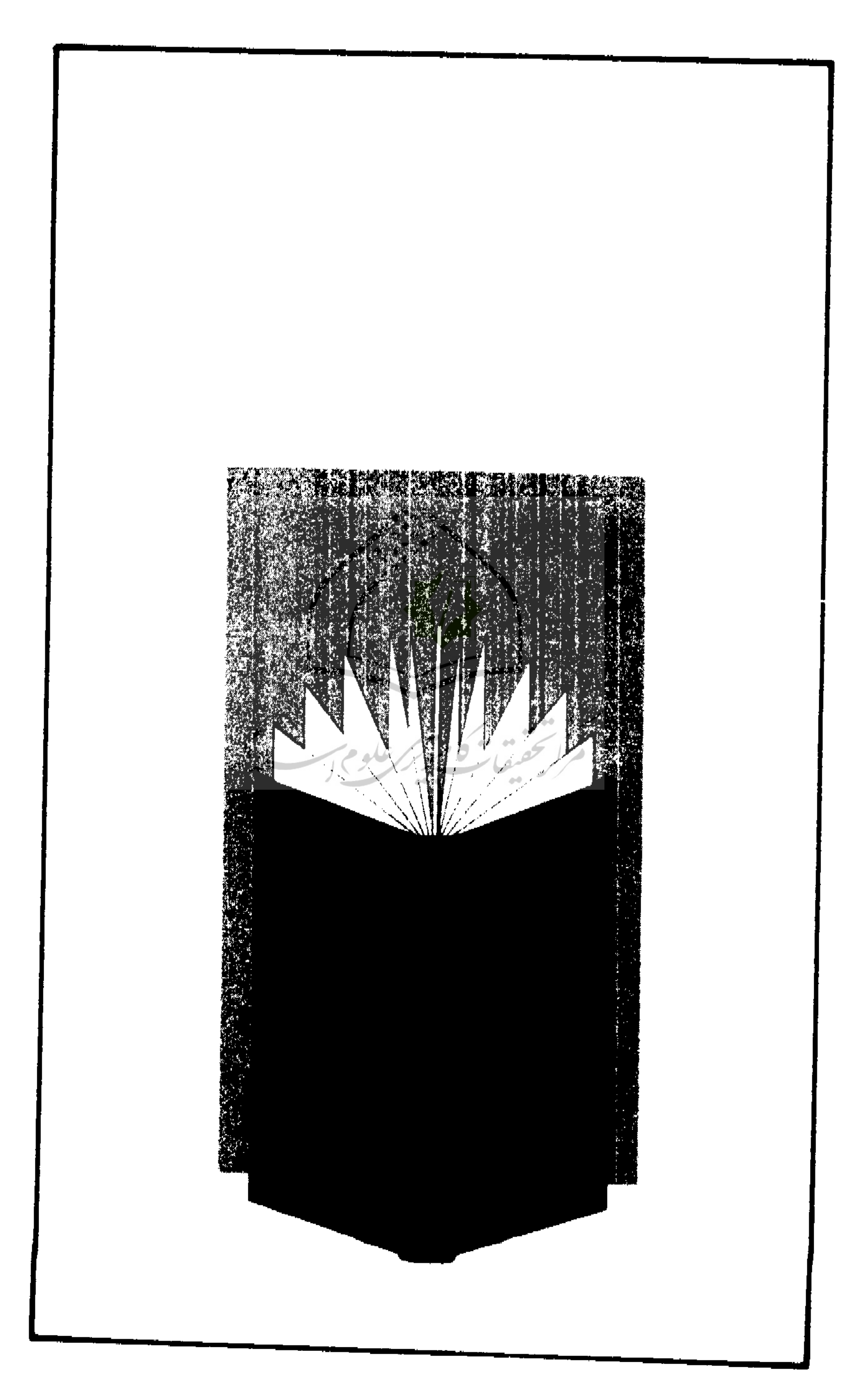
إن قصة البرازيل تشبه أميركا الإسبانيا في التواقت بين نزع الاستعمار والتغلغل الاقتصادي البريطاني (ص 254). وفي البرازيل أيضاً أدت أفعال نابليون في أوروبا إلى تطورات قادت إلى الاستقلال. فقد هرب الملك دون جواو إلى البرازيل، ثم رفع البرازيل إلى مستوى البرتغال كمملكة موازية، وسكن البرازيل وجعل الحكم في البرتغال لمجلس أوصياء وجعل من مارشال إنجليزي رئيساً لمجلس الوصاية، وحدثت ثورة ليبرالية في 1820 ـ 1821 بقيادة نخبة الكريول، لكن الطبقات الشعبية لم تنل شيئاً، ثم عاد دون جواو إلى البرتغال؛ وأصبح دون بيدرو Don Pedro امبراطور البرازيل ببركة بريطانية.

هكذا خلق المستوطنون البيض ببطء وعلى مدى خمسين عاماً دولاً في نصف الكرة الغربي أصبحت أعضاء في نظام الدول. وجميعها خضعت اقتصادياً وسياسياً، بطريقة أو بأخرى، لسيطرة القوة المهيمنة الجديدة، بريطانيا رغم أن الولايات المتحدة استطاعت أن تلعب دوراً مساعداً، وستصبح في

المستقبل منافسة لبريطانيا.

وكان الاستثناء الوحيد هو هايتي التي عوقبت وألغي دور كل من فرنسا وإسبانيا والبرتغال؛ كذلك دور الزنوج والهنود. وفشل حلم البعض بإنشاء جمهورية ذات نموذج أوروبي مع نظريات دستورية أوروبية ومزاعم بالانتماء إلى تاريخ الأزتيك كأصل للوطن. وخلت القومية الجديدة من أي محتوى اجتماعي (ص 255).

لم تمثل أي من الثورات الكبرى لأواخر القرن الثامن عشر ـ الثورة المسماة صناعية، الثورة الفرنسية، استقلال المستوطنين في الأميركتين ـ أي تحد أساسي للاقتصاد العالمي الرأسمالي. بل مثلت تمادياً في الاندماج والتخندق. فقد جرى قمع الشعبية وتقييد إمكانياتها بالتحولات السياسية. وفي القرن التاسع عشر سوف تقوم هذه القوى بإمعان النظر في أسباب فشلها وسوف تنشئ استراتيجية جديدة للصراع الذي سيكون أكثر تنظيماً ووعياً (ص 256).



مراجعات کتب



في أصول التاريخ العثماني*

(أحمد عبد الرحيم مصطفى)

مراجعة أحمد الزين

امتد التاريخ العثماني منذ نشأة دولة بني عثمان، وحتى انهيار الامبراطورية على مسافة زمنية دامت لأكثر من ستة قرون، حكمت خلالها العالم العربي لما يزيد على أربعةٍ منها. تعاقب على حكم هذه الامبراطورية سبعة وثلاثون سلطاناً، بدءًا من عثمان الذي تولى الحكم سنة 1299م وانتهاءً بعبد المجيد الثاني، آخر خلفائها وسلاطينها في الوقت نفسه، الذي تولى الحكم سنة 1922م، ثم خُلع عنه خلعاً، وذلك بعد إلغاء الخلافة ونفي أفراد الأسرة العثمانية من الأراضي التركية إثر قرار المجلس الوطني الكبير في تركيا في الرابع والعشرين من شهر آذار لسنة 1924م، ليرتبط تاريخ تركيا بعهد جديد تمثل باسم مصطفى كمال الذي خلع على نفسه لقب «أتاتورك»، أي أبو الأتراك.

وقد تعرض التاريخ العثماني للإهمال بوجه عام حتى النصف الأول من القرن العشرين. فالدولة العثمانية كانت بالنسبة لأوروبا مشكلة كبرى، بنظر الكتاب الأوروبيين. ولقد اعتبروها، مرة، ممثلة لرد الفعل الإسلامي ضد الخطر الصليبي. ونسبوا إليها اعتراض المشروعات الاستعمارية الأوروبية. وحين ضعفت أثارت ما عُرف في المصطلح الدبلوماسي باسم «المسألة الشرقية». وظل الأوروبيون ردحاً من الزمن يعتبرون الدولة العثمانية العدو الأكبر للمسيحية، ووصمة سوداء تلطخ قيم الحضارة الغربية. ومن جهة

(*) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق: بيروت والقاهرة، ط. أولى 1982.

أخرى، فقد اعتبرها مؤرخو الدول العربية الحديثة دولة أجنبية عرقلت قيام نظم سياسية حديثة في بلادهم ـ باستثناء عدد قليل منهم دافعوا عنها واعتبروها دولة الخلافة ـ ونظروا إلى العهد التركي على أنه نهاية لازدهار الحضارة الإسلامية الكبرى.

والصفحات التي يقدمها الأستاذ أحمد عبد الرحيم مصطفى في كتابه «في أصول التاريخ العثماني» ليست سوى محاولة لعرض هذا التاريخ في إطاره الصحيح. وهو يعتبر أن الحكم العثماني للبلدان العربية يشكل جزءًا لا يتجزأ من التاريخ العربي العام، داعياً إلى عدم التوقف أمام اعتبار هذه القرون الأربعة من الحكم العثماني فترة جمود وركود واستعمار وحسب، إذ بدونه لا يمكن تفسير كثير من الأوضاع والنظم العربية المعاصرة.

وقد ضمن المؤلف كتابه عشرة فصول يتحدث فيها عن كل خفايا وتفاصيل حكم آل عثمان متتبعاً حركة التاريخ منذ نشوء عائلتهم الأولى وحتى نهايتها، دارساً لكل الأحوال التي أحاطت بحكم سلاطينهم، مستعرضاً أزمان صعود طالعهم وهبوطه، من دون أن ينسى الحركات الاقتصادية والثقافية والعمرانية علاوة على السياسية والعسكرية التي رافقت أياً من أفراد أسرتهم الحاكمة وما حولها، وصولاً إلى زوال حكمهم وطردهم من البلاد التركية. وقد توج عمله هذا وقفة عند أهم سلاطينهم وإنجازاتهم، لينتهي إلى وضع خرائط بأماكن تواجدهم وملحق بأسماء وسنوات حكم كل منهم.

أصل الأتراك العثمانيين

يتقصّى المؤلف حركة التاريخ عبر ما ذكره كثير من المؤرخين حول أصل الأتراك ليصل إلى نتيجة مفادها أن القصة العثمانية الرسمية تعزو إلى «عثمان» شجرة أنساب تضم اثنين وخمسين جداً أو أكثر تنتهي عند النبي نوح عليه السلام. وتضم هذه الشجرة، فيما تضم، «جوق آلب» ووالده «أغوزخان»، أي أنها تتصل بأسطورة «الأوغوز» أو «الغز» أو «التركمان»، الذين يُعَدُّون من أهم القبائل التركية. فهم بعد هجرتهم من أواسط آسيا في القرن العاشر الميلادي،

تدفقوا على فارس وأرمينيا والأناضول والقوقاز وجنوبي روسيا، ومنها عبروا «الدانوب» إلى البلقان، على حين وصل آخرون إلى العراق وسوريا. وإن الأتراك الذين ساعدوا السلاجقة في توطيد حكمهم في الجزء الأكبر من العالم الإسلامي خلال القرن الحادي عشر الميلادي كانوا من «الأوغوز».

ويذكر المؤلف أيضاً أنه من المتواتر أن العثمانيين ينتسبون إلى إحدى قبائل «الغز» التركية التي دفعها تقدم المغول في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي إلى الهرب غرباً صوب الأناضول تحت قيادة «أرطغرل» - أبو عثمان - الذي ما لبث أن دخل في خدمة سلاجقة قونية فمنحوه هو وعشيرته منطقة الثغور المواجهة للدولة البيزنطية في شمال غرب الأناضول. وكان «سليمان شاه» - والد أرطغرل - قد هاجر قبل ذلك مع قبيلته من بلاد كردستان ومعه ألف فارس الى بلاد الأناضول، فاستقر رحله في إحدى قرى شرق تركيا الحالية في هضبة أرمينيا. ولما أراد العودة إلى بلاده سار إلى قلعة «جعبر»، وأثناء عبوره نهر الفرات مع عشيرته سقط في النهر وغرق. وقد خلف أربعة أولاد، رجع اثنان منهم من حيث أتوا بينما تابع الآخران المسيرة إلى الشمال الشرقي في سهول «أرضروم» ومعهما أربعمائة أسرة. وبينما هم يسيرون، بقيادة «أرطغرل» الذي تولى زعامة القبيلة، لمحوا جيشين يقتتلان دون أن يعلموا شيئاً عن هويتهما. وكان أحد الجيشين قليل العديد، فتدافعوا إلى نجدته بدافع من النخوة ونصرة الضعيف. وتمّ النصر لذلك الجيش - حسب الرواية - ليتبين فيما بعد أنه جيش المسلمين السلاجقة على حين كان الجيش الآخر مغولياً، أو بيزنطياً، على حسب رواية أخرى. فما كان من السلطان «علاء الدين»، قائد الجيش السلجوقي، إلا أن كافأ «أرطغرل» على ما قام به وأقطعه وقبيلته بقعة من الأرض في محاذاة بلاد الروم، إلى الغرب من دولة السلاجقة.

وفي أوائل القرن الرابع عشر كانت الدولة السلجوقية قد فقدت غربي الأناضول الذي توزع على عدد من إمارات الغزاة الأتراك الذين قُيّض لإحدى دولهم، أي الدولة العثمانية، أن تسعى إلى إقامة امبراطورية عالمية.

ويذكر المؤلف أن العثمانيين كانوا يتحلون بأحسن الفضائل التركية، من شجاعة وحيوية وطاعة ونظام واعتدال وضبط نفس، لذلك لم تنهر دولتهم بعد هزيمتها على يد «تيمورلنك» في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي. وينقل عن المؤرخ Gibbons احتمال كون العثمانيين وثنيين حين وفدوا إلى الأناضول، ثم ما لبثوا أن اعتنقوا الإسلام. وإن هذا التحول من الوثنية إلى الإسلام، هو الذي أوجد الشعب العثماني، حيث دمج في جنس واحد مختلف العناصر التي كانت تقطن الركن الشمالي الغربي من الأناضول.

وكانت للدولة العثمانية طبيعة معقدة مميزة، فهي دولة أسرة حاكمة يتركز فيها الولاء لأبناء عثمان أكثر منه لأي فرد من أفرادها، بمعنى أن الأسرة جميعاً هي التي تدعي السيادة. كما أن صفة عثماني، لا تركي، هي الصفة المفضلة لدى أبناء الدولة. وكان كل سلطان جديد من أبناء أسرته يتقلّد سيف مؤسس الدولة على اعتبار أن ذلك من المراسم الهامة لتقلده السلطة. وبالرغم من وجود اللغة التركية، أما كان يعتبر دولة تركية من الناحية النظرية، فإن العثمانيين كانوا يعتبرون أنفسهم مسلمين في المقام الأول، وأن ولاءهم للإسلام ولآل عثمان لا أكثر ولا أقل.

قيام الدولة واتساعها:

عثمان:

قضى أرطغرل فترة سلام طويل استطاع خلالها أن يوطّد حكم العشيرة على الأراضي التي وكل إليه أن يحكمها. ثم استغل عثمان، الذي تولى الحكم سنة 1299م، هذه الفترة لكي يستعد للقيام بالفتوح التي توجت أواخر حياته. مع العلم أن إنجازاته قد اقتصرت على إرساء قواعد الإمارة وبدء الاتجاه نحو توسيع رقعتها على حساب البيزنطيين، مع تفادي الاصطدام بجاراته الدول التركمانية القوية ريثما يشتد ساعد دولته بحيث يمكنها مواجهتهم.

وكان عثمان ذا شخصية جذابة تُغري الآخرين بخدمته، كما تحلّى بالجَلَد والمثابرة وضبط النفس والهيبة والتسامح وهي صفاتٌ مكّنته من

اجتذاب كثير من المسيحيين إلى الإسلام. وقد بدأت فتوحاته الفعلية في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، فاستولى على قلعتي «إسكيشهر» و«قَرَجه حِصَار»، إثر انهيار دولة السلاجقة. فبنى في الأولى مسجداً وعيّن الموظفين اللازمين لإقامة شعائر الإسلام وتطبيق الشريعة. ثم ما لبث أن وسّع رقعة دولته التي وصلت إلى «يني شهر» (أي المدينة الجديدة)، ليصبح قريباً من «بروسة ونيقية» أهم المدن اليونانية في غربي الأناضول. فجعل من «يني شهر» عاصمةً لملكه، لينطلق نحو «بروسة» ثم «القسطنطينية». وكان البيزنطيون في الغرب غنيمة سهلة أمامه، فأرسل الحملات ضد المدن اليونانية المجاورة واستولى على كثير من الحصون والمناطق. وفي الوقت نفسه كان خيالة عثمان يقومون بتخريب المناطق الممتدة إلى البوسفور والبحر الأسود، في حين كانت سفنه تقوم بالإغارة على الساحل مما جعل الرعب يدب في قلوب سكان المنطقة كلها.

وفي سنة 1326م سقطت «بروسة» اليونانية لتصبح العاصمة الجديدة للدولة الناشئة، وحيث ما لبث أن توفي عثمان ودُفن فيها وهو في سن السبعين.

أورخان:

ورث أورخان عن والده دولة بدون قوانين أو عملة أو حدود واضحة، يحيط بها جيران أقوى منها. وبعد الذي حققه والده من توسع نحو الغرب، كان عليه أن يتابع هذا التوسع بالاستيلاء على «نيقية» و«نيقوميديا» اليونانيتين، وتحويل أتباعه إلى أمة. وبعد مدة تقدم صوب بحر «مرمرة» وهزم حملة بيزنطية ضخمة كان يقودها الامبراطور «أندرونيكوس» الثالث وذلك سنة 1328م. وترتب على ذلك استيلاء «أورخان» على معظم شبه جزيرة «نيقية» وسواحل خليج «نيقوميديا» سنة 1331م. فأصبحت دولته بذلك، وباحتلال الأراضي البيزنطية في شمال غربي الأناضول أقوى إمارات التركمان في المنطقة. وقد تعزز مركزها أكثر باعتبارها زعيمة الجهاد ضد المسيحيين. ومن جهة ثانية، فقد سيطر على الساحل الجنوبي لبحر «مرمرة» مما سهّلَ عليه العبور إلى أوروبا حين تسنح له الفرصة.

وأقام «أورخان» علاقات ودية مع الإمبراطورين البيزنطيين «أندرونيكوس» و«كونتاكوزينوس»، ثم تزوج من ابنة الأخير. بعد ذلك أرسل ابنه سليمان إلى الشاطىء الأوروبي. وفي سنة 1358م أصاب زلزال مدن «تراقيا» فانهارت أسوار «غاليبولي» الواقعة عبر «الدردنيل»، فهجرها أهلها مما سهّل على العثمانيين دخولها، لتصبح هذه المنطقة أول قاعدة عثمانية في أوروبا، تنطلق منها الحملات التي توجت بالاستيلاء على كل شبه جزيرة البلقان.

مراد الأول:

خلف مراد الأول أباه أورخان إثر وفاته سنة 1360م، ليقود الجيوش العثمانية نحو نهر الدانوب. وبعدها بسنةٍ احتلّ «مقدونيا وتراقيا»، فتحولتا إلى أراضٍ عثمانية. ثم جرت حروب مختلفةٌ بينه وبين مسيحيي أوروبا انتهت بضم بلغاريا إلى الدولة العثمانية من جهة، كما اشترى أراضي إمارات تركمانية واكتسح ما تبقى من هذه الإمارات، من جهة ثانية. وفي معاركه الأخيرة مع الصرب والبشناق والبولنديين وغيرهم من الأوروبيين أحرز انتصارات باهرة، إلا أنه دفع حياته ثمناً لها. ويُعتبر مراد الأول من أبرز ساسة آل عثمان وقادتهم العسكريين. وقال المؤرخون في ذلك ما مفاده: إن عثمان قد أوجد جنساً، وإن أورخان بنى دولة، إلا أن مراد هو الذي أرسى قواعد الإمبراطورية العثمانية.

بايزيد الأول:

بعد أن وجه مراد مصائر العثمانيين لمدة ثلاثين سنة خلفه ابنه الأصغر بايزيد في ميدان القتال، بعد أن قتل أنصاره أخاه الأكبر «يعقوب»، مرشح التركمان. في حين كان بايزيد مدعوماً من العناصر حديثة العهد بالإسلام. واستهل بايزيد حكمه بإعدام أسرى الحرب الصربيين من النبلاء وتقدمت جيوشه إلى داخل البلاد الصربية ليفرض الصلح على أميرهم «ستيفن بن لازار» على أن يدفع له جزية سنوية. ولكن زعماء الإمارات التركمانية لم يرق لهم عطف بايزيد على العناصر المسيحية، فاتحدوا مع بعضهم البعض في

حلف ضد العثمانيين، في الوقت الذي كان فيه مشغولاً في أوروبا. إلا أن بايزيد تمكن من اكتساح إماراتهم في آسيا الصغرى وضمها إلى دولته، ليصل فيما بعد إلى بحر إيجه لإرساء قواعد قوته البحرية. كما وجه أنظاره جنوباً فاحتل بعض الإمارات والبلدان، كما استولى على مدن داخلية أخرى.

ثم عاد بايزيد لمتابعة حروبه في أوروبا لتصل غارات قواته إلى ألمانيا. وفي سنة 1393م، استكمل احتلال بلغاريا وزوّد جميع مناطق نفوذه بحاميات قوية وقلاع وحصون. كما أن مكانة المسلمين تعززت بازدياد أعدادهم على طول الحدود الشمالية للدولة، واعتناق عدد من البلقانيين للإسلام، وهجرة عدد من مسلمي الأناضول إلى البلقان.

وفي المقابل، فقد تمادى بايزيد في مضايقة بيزنطية وطلب من إمبراطورها أن يعيّن قاضياً في القسطنطينية للفصل في شؤون المسلمين، ثم ما لبث أن حاصرها. وقد تمكن من إحراز مكاسب في العاصمة البيزنطية، منها إرغام أهلها على دفع الجزية والرسوم وبناء مسجد وتخصيص منازل للجالية الإسلامية هناك، إضافة إلى وضع حامية قوامها ستة آلاف جندي.

وفي سنة 1394م دعا البابا إلى شن حرب صليبية ضد المسلمين، فاشتعلت كل بلاطات أوروبا حماساً بهدف الوصول إلى الأماكن المقدسة في فلسطين. وقد تشكل جيش صليبي، اشتركت فيه جميع دول أوروبا الغربية، إضافة إلى الدول التي كانت تواجه الزحف العثماني. وعبر هذا الجيش الصليبي أراضي الصرب التي حافظ أميرها على ولائه للسلطان العثماني، مما دعا إلى تخريب بلاده. وكان بايزيد أثناء ذلك في آسيا، فعاد على وجه السرعة وألحق هزيمةً ساحقة بالحملة الصليبية سنة 1396م وتعقبت جيوشه فلولها حتى «ستيريا»، وغدا بايزيد بعدها في قمة مجده. لذا أعلن أنه سيحتل إيطاليا وأن حصانه سيتناول طعامه على مذبح كنيسة القديس بطرس. وأرسل إلى كبار حكام الشرق الإسلامي يزف إليهم بشرى انتصاره، ثم اتخذ لنفسه لقب «سلطان الروم» كدليل على وراثته لدولة السلاجقة وسيطرته على كل شبه جزيرة الأناضول. كما أرسل إلى الخليفة العباسي المقيم بالقاهرة يطلب منه

أن يقر هذا اللقب حتى يتسنّى له بذلك أن يسبغ على السلطة التي مارسها هو وأجداده من قبل طابعاً شرعياً رسمياً فتزداد هيبته في العالم الإسلامي. وقد استجاب السلطان المملوكي «برقوق» ـ حامي الخليفة العباسي ـ لطلب بايزيد، خاصة أنه رأى فيه الحليف الأرشد ضد قوات تيمورلنك التي كانت تهدد كلا الطرفين.

وعقاباً للإمبراطور البيزنطي على وقوفه إلى جانب الحملة الصليبية الأخيرة، طلب بايزيد منه تسليم القسطنطينية. فاستنجد الإمبراطور بالأوروبيين دون جدوى، لكن بايزيد حاصر المدينة ست سنوات أشرفت في نهايتها على السقوط. الشبح المخيف الذي ظهر في الشرق والذي اضطره إلى تحويل جيشه إلى هناك. وهذا الشبح هو تيمورلنك.

كان تيمور من الجنس التركي، بالرغم من ادعاء مؤرخيه انتسابه إلى «جنكيز خان». وقد ولد سنة 1333م أو 36 في منطقة تقع إلى الجنوب من سمرقند، وتربع على عرش خراسان سنة 1369م. وفي الوقت الذي كان فيه بايزيد مشغولاً بحروبه الأوروبية وإرساء قواعد امبراطوريته البلقانية، كان تيمور قد سيطر على القسم الأكبر من العالم الإسلامي وصولاً حتى دمشق ومروراً بإيران وبعض المناطق الروسية. وكثيراً ما كان يردد أنه يجب أن لا يوجد سوى سيد واحد على الأرض طالما أنه لا يوجد إلا إله واحد في السماء. وكان تيمور ـ باعتباره مسلماً ـ يرعى العلماء ورجال الدين وبخاصة دراويش الطريقة النقشبندية. ومن أهدافه المستقبلية غزو الهند. إلا أن خوفه من الدولة العثمانية في أن تضربه من الخلف، إضافة إلى سعيه إلى تقوية مركزه في آسيا عن طريق القضاء على الإمارات التي قامت على أنقاض دولة السلاجقة جعلاه يتردد في تحقيق هذا الهدف.

لهذه الأسباب وغيرها قرر تيمورلنك مهاجمة العثمانيين، فتقدم سنة 1400م واحتل «سيواس» التي كان يقود حاميتها «أرطغرل بن بايزيد». ولكن جيشه لم يلتق مع الجيش العثماني بشكل جدّي إلاّ سنة 1402م قرب أنقرة.

المعركة الحاسمة:

تقدم بايزيد بجيش قوامه مائة وعشرون ألفاً من المقاتلين الذين ما لبث قسم كبير منهم أن انضم إلى العدو، خاصة تركمان بعض الإمارات الذين كان أمراؤهم يرافقون تيمور. فتقرر بذلك مصير المعركة سلفاً. وأسر بايزيد وتعرض هو وزوجته الصربية للإهانة إثر محاولته الفرار، ثم ما لبث أن مات كمداً في الأسر. وموقعة أنقرة هذه تعتبر الهزيمة الوحيدة التي حلت بالعثمانيين خلال القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الدولة، كما أنها المناسبة الوحيدة التي شهدت أسر عاهل من آل عثمان. ولكن هذه الموقعة لم تغيّر مجرى التاريخ سواء أكان ذلك لجهة المنتصر أم لجهة المهزوم.

فلقد صمد العثمانيون لنكسة أنقرة بالرغم مما عانوه من خلافات داخلية، إلى أن انفرد محمد الأول بالحكم سنة 1413م، وأمكنه لمّ شتات الأراضي التي سبق للدولة أن فقدتها. وكان تيمور قد اكتسح آسيا الصغرى واستولى على العديد من البلدان والمناطق الساحلية، كما أعاد أمراء آسيا الصغرى إلى أملاكهم وإماراتهم السابقة، وبذر بذور الشقاق بين أبناء بايزيد المتنازعين على العرش. وما لبث أن غادر آسيا الصغرى ومات بالحمى وهو في طريقه إلى غزو الصين.

أما على الجانب الأوروبي، فلم يحصل الكثير من التغير لأن الأوروبيين لم يبذلوا أي جهد لاستغلال الفرصة التي أتاحتها موقعة أنقرة لطرد العثمانيين من أوروبا.

محمد الأول:

بعد أن أفاقت الدولة من آثار هزيمة أنقرة، تسلم محمد الأول السلطة، بالرغم من أنه كان أصغر أبناء بايزيد سناً، وذلك بعد أن تغلب على أخويه. واستطاع أن يحافظ على حدوده، عن طريق إيثار السلام ومصادقة الإمبراطور البيزنطي وتقديم بعض التنازلات وإقامة معاهدات صداقة مع بعض الدول. ويرى المؤرخون الشرقيون والغربيون على السواء أن محمداً هذا يعتبر من أنبل

أنماط العثمانيين، ويشبهونه بـ«نوح الذي حافظ على سفينة الإمبراطورية حين هددها طوفان الغزوات التترية». وكدلالة على إيثاره السلام، فقد نقل عاصمته من أدرنة، مدينة الغزاة، إلى بروسة، مدينة الفقهاء.

مراد الثاني:

أعاد مراد الثاني الدولة إلى ما كانت عليه قبل موقعة أنقرة، كما أعاد العاصمة إلى «أدرنة». واستأنف العمل الحربي الذي كانت الدولة بحاجة إليه في ذلك الوقت وبخاصة في البلقان، إلا أنه لم تراوده فكرة التوسع الإمبراطوري التي سيطرت على المحيطين به، فحاصر القسطنطينية لفترة من الزمن، ثم عاد وأوقف هذه العملية نتيجة لنشوب ثورة في الأناضول، كما حصلت في عهده حروب لم يكن لها كبير الشأن على مجرى الدولة العثمانية إلى أن توفي في «بروسه» بعد حكم دام ثلاثين سنة.

السلطان محمد الثاني (الفاتح):

استهل محمد الثاني عهده بقتل أخيه أحمد، فشرع بذلك لقتل إخوة السلاطين في سبيل مصلحة الدولة. وقد تميز بالكفاءة والذكاء، كما كان شديد الولع بالثقافة ومجالسة المثقفين. وكان نظيراً لوالده في مقدرته العسكرية، فقلد كبار الضباط موهبته الشعرية وكرمه.

خاض محمد الثاني كثيراً من المعارك وحاصر العديد من المدن، إلا أن فتح القسطنطينية خلع عليه لقب «الفاتح». فلقد كان العثمانيون يشعرون بأن هذه المدينة هي العاصمة الطبيعية لإمبراطوريتهم، علاوةً على أن بقاءها في أيدي غيرهم من شأنه أن يهدد المواصلات ما بين أملاكهم الأوروبية والآسيوية. شيّد الفاتح قلعة لحصار المدينة على بعد سبعة كيلومترات من أبوابها عند أضيق نقطة في البوسفور. ثم حاصر المدينة براً وبحراً. وبلغ الجيش العثماني حوالي ربع المليون مسلحين بالبنادق والمدافع، إضافة إلى حوالي 300 إلى 400 سفينة حربية. في حين كان عدد المدافعين عن المدينة

لا يتجاوز الثمانية آلاف مقاتل علاوة على بعض المتطوعين الأوروبيين. واستمر الحصار 24 يوماً لتسقط نهائياً في التاسع والعشرين من شهر أيار سنة 1453، ويدخلها السلطان بموكب عز ونصر.

اتخذ السلطان الفاتح من المدينة قاعدة لإمبراطوريته وعاصمة لها وأعاد بناءها سامحاً لأبنائها الفارين بالعودة إليها، وحول كنيسة «آيا صوفيا» الشهيرة إلى مسجد، وشيد المدارس والمكتبات والتكايا والمؤسسات الخيرية. ومنذ ذلك الوقت عرفت باسم استنبول أو الآستانة، وأصبحت مركزاً ثقافياً في العالم الإسلامي، وبقيت كذلك إلى أن انتقلت العاصمة إلى أنقرة في أعقاب الثورة الكمالية.

لقد عكست العاصمة الجديدة للدولة الصورة الحقيقية للطابع الأساسي الجديد لدولة اندمجت فيها تقاليد العالم البيزنطي، بل والمؤثرات الغربية، بتقاليد الإسلام. وبعد سقوط القسطنطينية وجه اهتمامه نحو شمالي شرقي شبه جزيرة البلقان، فاحتل صربيا سنة 1456م، وحاصر بلغراد، ثم أخضع البانيا سنة 1467م وضمها إلى امبراطوريته. ثم أسرعت البندقية إلى عقد معاهدة معه في سنة 1479 بعد أن تقدم لاحتلالها. وانتزع شبه جزيرة القرم من خلفاء «جنكيز خان»، وحاصر جزيرة رودس واحتل بعض المناطق الإيطالية.

ويعتبر الفاتح المؤسس الحقيقي للإمبراطورية العثمانية، وهو أول سلطان عثماني يصدر قوانين عرفية إلى جانب أحكام الشريعة الإسلامية. ورأى المؤرخون أنه لولا وفاته الفجائية في سنة 1481م، ما كان لأحد أن يتنبأ بما كان سيحدث في أوروبا لو امتد به العمر أكثر.

السلطان بايزيد الثاني:

لم يتحلَّ بايزيد الثاني بشجاعة والده وطموحه، كما أن فترة حكمه لم تشهد سوى مناوشات مختلفة مع جيران الامبراطورية، إضافة إلى خلافاته مع أخيه «جم» التي انتهت لصالحه. وباستثناء الحرب والمناوشات التي جرت بين العثمانيين والمماليك وامتدت لفترة خمس سنوات (1485 ـ 1491)،

وانتهت كما بدأت من دون غالب أو مغلوب، فإنّ عهد بايزيد لم يشهد تغيرات تستحق الذكر.

الدولة العثمانية في معترك الصراع العالمي

السلطان سليم الأول:

تولى سليم الأول العرش بعد أن تمكن من خلع والده سنة 1512م بمساعدة قوات «الإنكشارية»، التي كان قد تولى قيادتها في السابق في عدة حملات موفقة في جورجيا وفي الأراضي التابعة للصفويين. وما أن تولى الحكم حتى قرر جعل «الإنكشارية» ركيزة لحكمه، فزاد أعدادهم إلى خمسة وثلاثين ألفاً كما زاد رواتبهم. ثم تخلص من إخوته وأبناء إخوته بهدف تأمين الدولة وطمح إلى مواصلة أهداف محمد الثاني القائمة على الفتوح وإقامة امبراطورية عالمية. وكان من أولويات أهدافه مواجهة الدعوة الصفوية بقيادة الشاه اسماعيل، الذي كان قد لجأ إليه ثلاثة من أبناء إخوة سليم الذين نجوا من القتل. وكان العثمانيون ينظرون للصفويين باعتبارهم أصحاب الدعوة الشيعية التي كانت تشكل تحدياً أساسياً للمبادىء السنية التي كانت توجه الأسر الإسلامية الحاكمة منذ عهد العباسيين.

ونشير هنا إلى أن الحركة الصفوية تنتسب إلى الشيخ صفي الدين (1252 ـ 1334م) من «أردبيل» الذي كان من المتصوفة الزاهدين. ومنذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي انتقلت الصفوية من التأمل الصوفي إلى العقيدة الشيعية بقيادة إسماعيل الصفوي، ابن آخر الزعماء الصفويين (1487 ـ 1524م)، والذي كان يحظى بكثير من الاحترام والتقديس من جانب قبائل التركمان التي توافدت بالألوف للانضمام إليه. وقد تمكن إسماعيل من القضاء على الأسر الصغيرة الحاكمة، وما تبقى من التيموريين، ثم السيطرة على البلاد الإيرانية برمتها خلال عقد واحد.

وهكذا عقد السلطان سليم معاهدات مع الأوروبيين في الغرب ومع

المماليك في الشرق ليتفرغ لحربه مع الصفوية. وقد وقعت المعركة الفاصلة في سهول «جالديران» بين أرزنجان وتبريز سنة 1514م وكان النصر فيها حليفاً للسلطان العثماني بفضل أسلحته النارية المتطورة. إلا أن نتائج المعركة على المدى الطويل لم تغير شيئاً على الأرض باستثناء وقف التهديد الإيراني للدولة العثمانية.

هذا الصراع العثماني ـ الصفوي جعل السلطان العثماني يرى أنه من الأجدى له الاستيلاء على الأراضي المملوكية التي توفر له طريقاً يسهِّل عليه تموين حملاته القادمة ضد الصفويين. لذلك أمر الجيش العثماني بالتقدم سنة 1516م عبر الأناضول باتجاه سوريا لمواجهة المماليك. وقد جرت المعركة الفاصلة الوحيدة في مرج دابق سنة 1516م، حيث أحرز السلاح والنظام العثمانيين وخطط سليم الحربية نصراً سهلاً انهارت على أثره دولة المماليك وقتل سلطانهم «قانصوه الغوري». ثم احتل سليم حلب وحماه ودمشق وباقي سوريا حيث انضم إليه زعماء القبائل ورؤساء الطوائف الإسلامية وغير الإسلامية من المسيحيين وغيرهم الذين منحوا استقلالاً ذاتياً وفقاً لنظام الملل الذي نشأ في صدر الإسلام وأتقنه العثمانيون بعد أن أدخلوا عليه التحسينات. وتابع السلطان سليم سيره نحو مصر وهزم المماليك من جديد في «الريدانية» قرب القاهرة سنة 1517م، وتمكن من اعتقال سلطانهم الجديد «طومان باي» وشنقه على «باب زويله». وبذلك ستقر الأمر للعثمانيين بعد أن تمت لهم السيطرة على أكثر العالم الإسلامي، فتلقب السلطان سليم عندها بـ«خادم الحرمين الشريفين» انطلاقاً من ضم الدولة العثمانية للأماكن الإسلامية المقدسة وزعامته الزمنية والروحية عليها.

الخلافة في يد آل عثمان:

يروي المؤرخون أن المتوكل، آخر الخلفاء العباسيين في القاهرة، تنازل لسليم عن الخلافة. وقد أطلق العديد من السلاطين العثمانيين على أنفسهم خلفاء، إلا أن سليم الأول أطلق على نفسه لقب «خليفة الله في طول الأرض وعرضها» منذ سنة 1514م. أما الخليفة المتوكل، فقد انتقل إلى الآستانة ثم ما

لبث أن عاد منها إلى القاهرة، بعد وفاة سليم، ومارس صلاحياته بصفته خليفة، وعيِّن سلطاناً لمصر سنة 1523م.

السلطان سليمان القانوني:

ورث سليمان وضعاً استراتيجياً في الشرق والغرب فريداً من نوعه، وفّرته له مصادر دخل وفيرة وهيبة كبيرة في العالم الإسلامي، بحيث كان باستطاعته أن يصل بإمبراطوريته إلى قمة الازدهار والعظمة مما جعل الأوروبيين يخلعون عليه لقب «العظيم». فاستهل حكمه بالتسامح والعدالة ومعاقبة الخارجين عن القانون والمتهمين بالفساد، وإنصاف المتضررين من إجراءات الدولة، وإقامة نظام للعدالة من شأنه أن يضع حداً للإجراءات الاستبدادية التي كان يمارسها أسلافه. ونظم الضرائب والإدارة، كما توسع في تنظيم المحاكم، وجعل الكفاءة أساساً للتعيين والترقية. وشهدت فترة حكمه الطويلة (1520 ـ 1566م) إصدار القوانين التي حددت كيان الحكومة، والتي من أجلها أطلق عليه لقب «القانوني».

وفي الجهة المقابلة، فقد ورث سليمان فرقة الإنكشارية القوية. وزالت دولة المماليك، وألزم البنادقة والصفويين حدودهم، ولم يكن في أوروبا قوة يعتدّ بها كي تشكل أي نوع من الأخطار على حكومته. إضافة إلى امتلاكه أسطولاً بحرياً قوياً مزوداً بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة.

والجدير ذكره أن المؤرخين العثمانيين يرجعون إنشاء فرقة الانكشارية إلى عهد أورخان عن طريق إدخال فتيان المسيحيين إلى الجيش العثماني، وتحديداً من مسيحيي أوروبا. ويتضح من السجلات العثمانية أن كلاً من مراد الأول وبايزيد الثاني كانت لديه قوة قوامها ألف انكشاري، كما لم يوجد في عهد محمد الفاتح سوى ألف ومائتين منهم، ولم يزد عدد هذه الفرقة في عهد سليمان القانوني عن اثني عشر ألفاً، على حين وصل هذا العدد إلى مائة وأربعين ألفاً في عهد محمود الثاني. وتشير الروايات إلى أن المهمات الرئيسية للإنكشارية عبر التاريخ ليس العنصر القتالي ضد الأعداء، بل المحافظة على

الأراضي التي جرى ضمها والقيام بالدفاع عنها. إلا أن تنظيمهم وتدريبهم ومهاراتهم في استعمال البنادق والحراب والأقواس والسهام، جعل منهم خيرة القوات المحاربة في الإمبراطورية حتى القرن السابع عشر. ولم يكن يسمح لأعضائها بالزواج، بحيث كان عليهم أن يقيموا في الثكنات ويواصلوا التدريب.

وفي عام 1522م استولى سليمان على جزيرة رودس، بعد أن كان قد زحف على المجر في عام سابق واستولى على بلغراد وأخضع البندقية لسلطته بطلب من ملك فرنسا «فرنسوا الأول». وفي سنة 1526م بدأ غزو المجر من جديد بجيش قوامه مائة ألف مقاتل وثلاث مائة مدفع بقيادته شخصياً، وقد تمكن من قتل ملكها وكثير من نبلائه وإسقاط العاصمة بودابست. كما زحف سنة 1529م على ڤيينا بربع مليون جندي، لكنه لم يتمكن من هزم النمساويين إلا في سنة 1541م. أما في الشرق، فإن سليمان القانوني واجه الصفويين الذين سيطروا على العراق الأوسط والجنوبي إضافة إلى إيران، ليتمكن في النهاية من السيطرة على الأراضي التي كانت تدخل في نطاق الخلافة القديمة، من دون أن يتمكن من ايقاع الهزيمة بالصفويين الذين احتفظوا بأذربيجان وبعض أجزاء شرق العراق.

وفي البحار الشرقية للعالم الإسلامي تصدى العثمانيون للخطر البرتغالي بعد استيلائهم على مصر. فطردوهم نهائياً من المنطقة واستقروا على طول شواطىء البحر الأحمر الإفريقية واحتلوا اليمن، كما حاولوا غزو الحبشة. وقد توفي سليمان القانوني سنة 1566م أثناء قيادته لإحدى الحملات على نهر الدانوب، ليبدأ ضعف الدولة بعد عهده.

الدولة بعد سليمان القانوني ـ مرحلة الانتقال

خلف سليم الثاني الملقب بـ «السكّير» (1566 ـ 1574م) أباه سليمان القانوني، وهو ابن جاريةٍ من أصل أرمني. وكان أول عاهل عثماني لا يقود جيش الإسلام بنفسه، كما كان يمضي أوقاته في الملاذ الرخيصة. وقد سد

الفراغ السلطاني أحد الوزراء المتمرنين في عهد القانوني المعروف باسم «محمد صوقوللي» الذي مارس سلطة على سليم تكفي لإيقاف ازدياد الفوضى، والمحافظة على روح العظمة في التخطيط والحيوية في التنفيذ مما تميز به الباب العالي حتى ذلك الوقت. وكان أول ما واجه «صوقوللي» دولة موسكو التواقة إلى التوسع، مما جعله يوقف الحرب مع النمسا سنة 1568م ويرسل حملة إلى استراخان سنة 1568 ـ 69م للوقوف بوجه الروس، كما استرجع اليمن سنة 1570م واستولى على جزيرة قبرص سنة 1571م.

ويسجل المؤرخون أن دماء آل عثمان قد تبدلت بتولي سليم السكّير الحكم، حيث جاء بعده سبعة وعشرون سلطاناً كل منهم أكثر انحلالاً من سابقه، يسيطر عليه حريم القصر وخصيانه وندماؤه. فبارحت آل عثمان صلابتهم السابقة وأجهضت حيويتهم وطاقاتهم، فأصبحوا منحلين مادياً ومعنوياً.

ومن السلاطين الذين حاولوا القيام ببعض الإصلاحات عثمان الثاني لكن الإنكشارية قتلوه سنة 1622م، فخلفه مراد الرابع من سنة 1623م حتى سنة 1640م، حيث كانت الدولة تعاني من الفوضى السياسية والمالية، وكان معظم الأناضول قد وقع في أيدي المتمردين. وانتهز الشاه الصفوي عباس الأول انتشار أعمال التمرد هذه متحركاً نحو بغداد، خاصة بعد تمرد الإنكشارية هناك، فقتل الكثير من أنصار العثمانيين، ثم استولى على باقي العراق باستثناء الموصل والبصرة، وتقدم صوب الأناضول. وفي الوقت نفسه انتزع المماليك السلطة في مصر، واستولى «الزيود» على معظم مناطق اليمن، كما تمكن الأمير فخر الدين المعني من السيطرة على معظم جبل لبنان وحوران وعجلون في سوريا. ولولا تولي «محمد كوبريللي» الألباني الأصل وولديه من بعده، الصدارة العظمى لما عاد للدولة العثمانية البعض من هيبتها، إذ تصدّى للتهديدات الخارجية، وقمع التمرد والفوضى، كما أنه أعاد تنظيم مالية الدولة. وكانت سنة 1699م بداية الانكماش المستمر في الأملاك العثمانية، مما سجل انتقال العثمانيين من الهجوم إلى الدفاع إثر صلح «كارلوڤيتز» الذي

عقدوه مع الأوروبيين وأنهى ما عُرف باسم حرب «العصبة المقدسة».

وقد جرت محاولات عديدة للإصلاح داخل الإمبراطورية العثمانية عبر الاستعانة بخبراء أوروبيين، إلا أن هذه الإصلاحات سرعان ما اندثرت خلال فترة سلام حظيت بها الدولة بين عامي (1747، 1768م)، نتيجة انشغال الأوروبيين بحروبهم الداخلية. ثم نشبت حرب جديدة بين العثمانيين والروس استطاع خلالها الجيش الروسي إيقاع مزيد من الهزائم بالجيش العثماني فطلب الصدر الأعظم بعدها الصلح. وكان من نتائج ذلك معاهدة «كوجك كينارجه» سنة 1774م التي تعتبر من أقسى وثائق التاريخ العثماني، وفيها تخلّى العثمانيون نهائياً عن شبه جزيرة القرم للروس مقابل مباشرة سلطة السلطان الدينية على تتار القرم بصفته خليفةً للمسلمين.

السلطان سليم الثالث:

تولى سليم الثالث العرش سنة 1789م، وهو في سن السابعة والعشرين، في الوقت نفسه الذي قامت فيه الثورة الفرنسية. وكان بطبعه ميالاً للإصلاح بحيث لم يتردد في الأخذ ببعض الأنماط الغربية، وهو الذي كان يدرك ألوان الفساد المستشري في الدولة نظراً لقربه من عمه السلطان عبد الحميد الأول عندما كان على العرش. وحب الإصلاح هذا أفقده عرشه وحياته في النهاية. وقد عانت الدولة في عهده كثيراً من الهزائم والثورات، كان من أهمها احتلال نابليون بونابرت لمصر. وكانت سلطة الصدر الأعظم تتعاظم في شؤون الدولة، فحاول الحد من تلك السلطة. إلا أن أهم أعماله كانت إنشاء «الجيش الجديد». وكان الإنكشارية الركيزة الأساسية لمقاومة الإصلاح. فقد تمردوا في عهد عثمان الثاني، ومصطفى الثالث، وابراهيم، وأحمد الأول وعليه وعلى خلفه مصطفى الرابع سنة 1808م. وكل هؤلاء السلاطين إما خُلعوا أو قُتلوا على أيدي الانكشارية. وحين تولى محمود الثاني الحكم (1808 ـ 1839م)، وكان آخر من بقي من آل عثمان على قيد الحياة، ومن هذه استمد قوته. وبالرغم من فشل إصلاحات سليم إلا أنها كانت قد مهدت السبيل إلى إدخال الإصلاحات العصرية، والخلاص من أولئك الطغاة الذين هددوا كيان

الإمبراطورية العثمانية. وقد امتلأ عهد محمود بالحروب والتطورات ومنها، الحرب الروسية النابليونية، والحركة الوهابية التي شكلت خطراً على أملاكه العربية إلى أن تمكن «محمد علي»، واليه على مصر، من القضاء عليها سنة 1818م. إضافةً إلى أطماع محمد علي نفسه الذي احتل الشام خلال الثلاثينيات وهدد كيان الإمبراطورية العثمانية ذاتها، علاوة على الحركات الانفصالية هنا وهناك والحروب الدائمة مع الأوروبيين. وفي أفريقيا، عمدت فرنسا إلى احتلال الجزائر سنة 1830م.

وكان من أهم أعمال محمود الثاني، إضافة إلى إصلاحاته، تمكنه من القضاء على الانكشارية سنة 1826م وإبادتهم في معركة «الوقعة الخيرية»، التي تعتبر من أهم أحداث التاريخ العثماني. وقد شملت إصلاحاته جميع الميادين العسكرية والسياسية والدينية والتربوية والإدارية والموسيقية وغيرها. وبعد وفاة محمود كان ابنه عبد المجيد لم يتعد السادسة عشرة من عمره، فسيطر على الحكومة «مصطفى رشيد باشا» الذي كان وزيراً للخارجية في ذلك الوقت. ومن أهم إنجازات عهده القانون المعروف باسم «خط شريف كلخانه»، الذي نص على تساوي جميع رعايا الدولة أمام القانون مع المحافظة على الشريعة الإسلامية، كما أرضى طموح الإصلاحيين من دون استفزاز القوى المحافظة. وقد اعتبره بعض الأوروبيين بمنزلة «العهد الأعظم» بالنسبة إلى العثمانيين.

وكان محمد علي، والي مصر، مصدر تهديد للدولة العثمانية، خاصة أن مسلميها كانوا يرون فيه مخلصاً لهم من امتيازات المسيحيين الأوروبيين، فحاول التقدم نحو الآستانة إلا أن الدول الأوروبية ساندت الدولة العثمانية وأعادت القوات المصرية إلى مصر، فزال خطر محمد علي. وكان القيصر الروسي يسعى دائماً إلى القضاء على الدولة العثمانية باعتبارها «الرجل المريض» مطالباً بالعون باستمرار من الأوروبيين، خاصة من بريطانيا لتحقيق هدفه. إلا أنهم، وخاصة بريطانيا، لم يوافقوه الرأي، باعتبار أنهم كانوا يرون في الدولة العثمانية حاجزاً أمام المدّ الروسي. لذلك اتخذت روسيا موقفاً منفرداً محاولةً الاستيلاء على شبه جزيرة القرم في منتصف القرن التاسع عشر

الميلادي مما حدا بالأوروبيين إلى تشكيل جبهة حلفاء ساندت العثمانيين. وفي هذه الأثناء أصدر السلطان العثماني برنامجاً إصلاحياً جديداً عرف باسم «الخط الهمايوني» وذلك في 18 شباط سنة 1856م. وقد تضمن الخط الجديد كثيراً من بنود الخط السابق، إلا أنه كان أكثر عصرية واقتباساً عن الأوروبيين. فهو لم يتضمن آية قرآنية ولم يسلك طريق قوانين الإمبراطورية القديمة وأمجادها، بل تضمن، فيما تضمن، المساواة بين جميع رعايا الدولة مهما كانت أديانهم ومذاهبهم.

وفي سنة 1869م صدر قانون للتعليم يتضمن علمنة تدريجية. فجعل التعليم العام إجبارياً ومجانياً لمدة أربع سنوات في المدارس الأولية للصبيان والبنات من دون اختلاط في المدن والقرى، وللمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. وفي المرحلة التالية تستمر الدراسة لمدة أربع سنوات أخرى إنما في المدن الكبرى. وقسّم التعليم الثانوي إلى مرحلتين: إعدادية وعليا. وفوق ذلك أُوجدت المدارس التي كانت تفضي إلى التعليم الجامعي. وفي المقابل، فقد ازداد عدد الإرساليات الأجنبية من أمريكية ونمساوية وفرنسية وإنجليزية وألمانية وإيطالية، والتي اعتبرها الباب العالي، فيما بعد، مراكز لإثارة القومية والثورة لدى الأقليات الدينية.

وفي سنة 1865م تأسست جمعية «شباب العثمانيين»، والتي نادى بعض أفرادها بإلغاء نظام الملل وإحلال القومية العثمانية محلها. ثم صدر أول قانون للصحافة كان الهدف منه هو التضييق على حركة النقد التي كانت تموج بها الصحف الجديدة. وراح العثمانيون ينقسمون ما بين محافظ على الإمبراطورية وامتيازاتها، وآخرون يدعون إلى الفرنجة وتحديث الدولة. ونشبت حروب استقلال المقاطعات من جديد ليتمخض عن ذلك إقدام الصدر الأعظم مدحت باشا على خلع السلطان عبد العزيز سنة 1876م بهدف تحسين أوضاع الحكومة، ولصالح ولي العهد مراد الخامس الذي كان ميالاً إلى قبول إعلان دستور للبلاد. إلا أن الوزراء رأوا ضرورة خلع مراد وتولية أخيه عبد الحميد الثاني في نفس العام بعدما ساءه ما حصل لعمه عبد العزيز الذي كان قد قُتل

أو انتحر بمضايقةٍ من اتباع ابنه يوسف عز الدين. وكان مدحت باشا قد انتزع من عبد الحميد وعداً بإعلان الدستور.

وقد أُعلن الدستور في 23 كانون الأول من سنة 1876م، وهو لم يكن نسخة عن الدساتير الغربية، بل كان امتداداً للتجارب والممارسات العثمانية السابقة. وقد وافق عليه عبد الحميد على مضض بعد أن أضاف إليه فقرةً تعطيه حق نفي كل من يهدد أمن الدولة. وكان هذا الدستور أول مؤسسة عثمانية بكل معنى الكلمة.

وبعد نشوب الحرب التركية ـ الروسية التي تلت إعلان الدستور أوقف السلطان عبد الحميد العمل بالدستور من دون أن يلغيه تماماً. ونفى مدحت باشا سنة 1883م بعد أن اتهمه بقتل السلطان عبد العزيز. لتبدأ بعد ذلك في التاريخ العثماني فترة «الاستبداد الحميدي» كما نعتها الأوروبيون.

ففي سنة 1878م عقد مؤتمر برلين الذي كان من معالمه تدهور الإمبراطورية العثمانية التي أُرغمت على التنازل عن مساحات واسعة من أملاكها، خاصة بعد أن تخلت بريطانيا وفرنسا عن سياستهما التقليدية في المحافظة على السلطان العثماني ودولته. وفي سنة 1881م احتلت فرنسا تونس، واحتلت بريطانيا قبرص وبعدها مصر سنة 1882م، وحصلت اليونان على بعض الأراضي وكذلك بلغاريا إضافة إلى روسيا ورومانيا والنمسا وغيرهم.

الجامعة الإسلامية

كان من نتاج ذلك إثارة حركة جديدة وجدت قبولاً لدى الشعب العثماني بكل طبقاته، تبناها السلطان عبد الحميد واستغلها لمقاومة أعدائه في الداخل والخارج، وهي «حركة الجامعة الإسلامية». لذلك دعا إلى وحدة المسلمين المرتكزة على شخص الخليفة العثماني، وعمد إلى إحياء لقب الخلافة، واهتم بمظاهر التدين من خلال بناء المساجد والمدارس في المدن العربية ليتمكن شباب المسلمين من منافسة غيرهم من غير المسلمين. وجرى التأكيد

على الاحتفالات الإسلامية علناً، وأضيفت دروس عن الإسلام واللغة العربية إلى المناهج العلمانية. وبنى خط سكة حديد بين دمشق والمدينة المنورة بطول 800 ميل من دون الاستعانة برأس مال أوروبي، وذلك ما بين عامي 1901 و1908م. كما عمل على ربط أجزاء الإمبراطورية بعضها ببعض. وقرّب السلطان عبد الحميد إليه الكثير من الشخصيات العربية معوضاً تقصير أسلافه في هذا المجال، لتصبح الجامعة الإسلامية سلاحاً أيديولوجياً لمقاومة أمبريالية الغرب والحركات القومية المسيحية التي كانت تهدد ملك السلطان.

وقد ظهرت في المقابل حركة تدعو إلى القومية التركية من بين المثقفين الأتراك في الداخل والخارج الذين قاموا بنشر أفكار «الجامعة التركية» في أوساط الطلبة وأسهموا في ظهور جمعية «الاتحاد والترقي» التي استطاعت فيما بعد أن ترغم السلطان على العودة إلى الحياة البرلمانية، وأن تخلعه بعد ذلك. ومن الجمعيات التي تبلورت حول جمعية «الاتحاد والترقي» حركة شباب الأتراك أو «تركيا الفتاة». كما أخذت تنشر الخلايا الثورية في الجيش، التي يحتمل أن تكون أولاها «جمعية الوطن والحرية» التي أسسها في دمشق عدد من الضباط منهم مصطفى كمال أتاتورك فيما بعد، وجمعية «الحرية العثمانية» في سالونيك، والتي كانت تعقد اجتماعاتها في المحافل الماسونية وتتلقى مساعدات من اليهود الذين كانوا يأملون بتحسين وضعهم الاجتماعي داخل الإمبراطورية إذا ما نجحت الثورة.

وقد نتج عن قيام هذه الجمعيات والاتحادات المعارضة قيام ما يشبه الثورة أدى إلى قبول عبد الحميد بعودة الحياة الدستورية ودستور 1876م إلى البلاد، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع القيود عن المنفيين والمبعدين، حتى أن المرأة التركية اشتركت في التعبير عن فرحتها وخلعت الحجاب.

وجرت الانتخابات للمجلس النيابي أواخر سنة 1908م، وفاز الاتحاديون بكل المقاعد البالغ عددها 288 مقعداً باستثناء مقعد واحد حصل عليه حزب «اتحاد الأحرار العثماني». وافتتح السلطان البرلمان الجديد الذي لم تتح له

فرصة كبيرة للنجاح بسبب اتجاه نواب الأقليات لشل أعماله إلى أن تستجاب مطالبهم. فقرر الاتحاديون تنحية السلطان عبد الحميد، وإقامة حكومة موالية لهم. إلا أنه في نيسان من سنة 1909م قامت ثورة مضادة تطالب بإلغاء الدستور وعودة الشريعة الإسلامية. لكن القوات الموالية للنظام الجديد استطاعت القضاء على تلك الثورة، وخلع السلطان نهائياً ونفيه إلى سالونيك، وتعيين «محمد الخامس» سلطاناً جديداً.

الاتحاديون ونهاية الإمبراطورية العثمانية

إتهم حلفاء الحرب العالمية الأولى الاتحاديين بأنهم على صلة باليهود والماسونية. ووجد هذا صداه لدى الجماعات الدينية التي أخذت عليهم اتجاههم العلماني وخلعهم السلطان عبد الحميد رمز الخلافة والاتجاه الإسلامي، كما ناصبهم العداء كثير من العرب نتيجة لسياسة تتريك العرب وغيرهم من القوميات التي كانت تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية أي «الطورانية».

وقد واجه الاتحاديون معارضات وأحداثاً كثيرة كان في طليعتها خوضهم الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، مما أدى إلى سقوط الدولة العثمانية بيد الحلفاء واحتلال الآستانة. ولم يخرجوا إلا بعد فرض شروط قاسية سلبت العثمانيين كل مكتسباتهم في أوروبا وروسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وبعد احتلال الحلفاء لأراضي الدولة العثمانية تحركت لدى العثمانيين روح المقاومة بقيادة السلطان وحيد الدين (محمد السادس) الذي تولى الحكم سنة 1918م. ورأى أن من مصلحته التعاون مع الحلفاء، لينقذ ما يمكن إنقاذه، فحلّ لجنة الاتحاد والترقي وصادر أملاكها، كما حل البرلمان واسترجع نفوذ شيخ الإسلام والعلماء والمحاكم الدينية وغير ذلك من الأمور التي أعادت العثمانيين إلى قوانين الخلافة السابقة. إلا أن حركة المقاومة الوطنية لم تجد ذاتها إلا تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك الذي نسق وبلور أهدافها وجسّم أمانيها وقادها إلى النصر.

الجمهورية التركية وتركيا العلمانية

يعتبر مصطفى كمال مؤسس الجمهورية التركية الحديثة وباني نهضتها. وهو ينتسب إلى جيل الأتراك الذين شهدوا انهيار الإمبراطورية العثمانية وتطلعوا إلى إنقاذ تركيا، وعرفوا بعض ملامح الحضارة الغربية وحاولوا أن يطوروا بلادهم على أساسها. وفي خلال الحرب العالمية الأولى كان مصطفى كمال أنجح قائد ميدان عثماني فأصبح بالنسبة إلى الجندي التركي البطل الأوحد.

وفي سنة 1919م أصدر هو ورفاقه في النضال ومندوبو حركات المقاومة في كل الأناضول بيان «أرضروم» الذي أكد مبدأ حق تقرير المصير ونص على المحافظة على حدود تركيا ذات الأغلبية التركية، واتخذ من أنقره قاعدة له. وفي آذار سنة 1920م أعلن كمال أن الأمة التركية قد شكلت برلمانها الخاص في أنقرة تحت اسم «المجلس الوطني الكبير» الذي اجتمع وانتخب بعد شهر من تشكيله كمال رئيساً له، وخوّله الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. كما قرر المجلس رفض كل المعاهدات والالتزامات التي أبرمتها حكومة اسطنبول بعد 16 آذار من سنة 1920م. وقد رأى مصطفى كمال أن الإمبراطورية العثمانية أصبحت في ذمة التاريخ بعد أن أزهقت أرواح الأتراك في حروب لم تعد عليهم بالفائدة. وبموجب معاهدة «مودانيا» اعترفت حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى استطنبول وغيرها وذلك في تشرين الأول من سنة 1921م. وفي أول تشرين الثاني من سنة 1922 أعلن كمال فصل السلطنة عن الخلافة، كما قرر أنه هو وحده الذي يختار الخليفة من بين أفراد آل عثمان. وفي الشهر نفسه هرب «محمد السادس»، آخر السلاطين على ظهر سفينة حربية بريطانية. ولم يبق إلا الخليفة «عبد المجيد»، الذي لم يكن له من الأمر شيء. وفي 24 تموز سنة 1923م جرى التوقيع على معاهدة «لوزان» التي نصت على عودة السيادة التركية على ما يقرب من كل الأراضي التي تشتمل عليها تركيا الحالية، وألغيت الامتيازات الأجنبية.

وبعد انسحاب قوات الحلفاء من الأراضي التركية، دخلت القوات التركية

اسطنبول في السادس من تشرين الأول سنة 1923م، وانتقلت العاصمة إلى أنقرة بقانون من المجلس الوطني الكبير بدلاً من اسطنبول التي تحمل ذكريات الخلافة والسلطنة. وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه أقرّ المجلس دستوراً جديداً نص على كون تركيا جمهورية تستمد سيادتها من الشعب، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية الجديدة.

ورغم أن الخليفة قد جرّد من كل سلطة حقيقية، فقد اجتمع المجلس الوطني الكبير في آذار من سنة 1924م في جلسة سريّة له، وبناء على اقتراح من مصطفى كمال تقرر خلع الخليفة وإلغاء الخلافة ونفي أفراد آل عثمان من الأراضي التركية.

وبحلول سنة 1927م كان مصطفى كمال قد قضى على أعدائه ومناوئيه وفرض نظام الحزب الواحد ومضى قدماً في فرض الطابع العلماني والعصري على تركيا الحديثة، في الوقت الذي أضعف فيه النظام الإسلامي. وكان بعد أن تم له القضاء على الخلافة قد أجرى سلسلة من التغييرات التي استهدفت فصل الدين عن الدولة. فألغيت وزارة الأوقاف ووظيفة شيخ الإسلام وتمت مصادرة موارد الأوقاف، وتحول مسجد «آيا صوفيا» إلى متحف، ومسجد «الفاتح» إلى مستودع. وفي سنة 1931م ترجم القرآن إلى اللغة التركية، وأصبح المؤذنون يرفعون الأذان باللغة التركية، وأُبطِل استعمال التقويم الهجري، وأُلغِي نص الدستور الذي يجعل من الإسلام ديناً رسمياً للدولة. كما أُلغِي تعدد الزوجات، وتقرر الزواج والطلاق المدنيان، ووضعت المرأة على قدم المساواة مع الرجل. ثم ألغيت الكتابة بالحروف العربية واستبدلت الحروف اللاتينية بها. وفي سنة 1934م أعطيت المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية.

وفي سنة 1938م توفي أتاتورك (أبو الأتراك) بعد أن انتشل رجل أوروبا المريض من فراش مرضه. وأضفى على بلاده ـ حسب المؤلف ـ حياة وحيوية جديدتين، وأقام من حطام الإمبراطورية العثمانية حركة وأمة بعد أن طرد الغزاة الغربيين من أرض الوطن.

المجتمع الإسلامي والغرب*

(غب وبوون)

مراجعة محمد مراد

التقى المستشرقان الإنكليزيان «هاملتون جب» و«هارولد بووين» مع توجهات المدرسة الاستشراقية الانفتاحية؛ هذه المدرسة التي تشدّد على أن الإسلام لا يمكن أن ينظر إليه على أنه خارج التاريخ العالمي أو منفصل عن الحضارة العالمية؛ إذ إنه لا يمكن فهم التاريخانية العالمية أي حركة التاريخ العالمي من دون الاعتراف بمساهمة الإسلام الفعّالة في رفدها وإغنائها.

ترك هاملتون جب عدة مؤلفات في تاريخ الأدب العربي والحضارة الاسلامية، واعتُبر رائداً لدراسات الإسلام المعاصر في إنكلترا والولايات المتحدة؛ هذا بالإضافة إلى أنه شغل عضوية المجمع اللغوي بالقاهرة.

أما هارولد بووين فقد ذاع صيته في مجال الاستشراق من خلال الدراسات العديدة التي تركها في دائرة المعارف الإسلامية.

صدر كتاب «المجتمع الإسلامي والغرب» في جزئين، الجزء الأول ويقع في مجلدين صدرا مترجمين عن دار المعارف في القاهرة عام 1971، وتناولا سبعة فصول هي: الإمبراطورية العثمانية والشريعة، الخلافة والسلطنة، الهيئة الحاكمة، الحكومة والإدارة في الولايات العربية، الفلاحون وحيازة الأراضي والزراعة، والمدينة والصناعة والتجارة.

(*) هاملتون غب، هارولد بووين: «المجتمع الإسلامي والغرب»، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الثاني، مجلدان، المجلد الأول 1989، المجلد الثاني 1990.

أما الجزء الثاني، والذي نحن بصدد مراجعته، فقد صدر في مجلدين أيضاً عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأول عام 1989، والثاني عام 1990. تناول المجلدان ثمانية فصول هي: الضرائب والموارد المالية، الهيئات الدينية، العلماء، تطبيق القانون، التعليم، الأوقاف، الدراويش، وأهل الذمة.

I

يعرض الفصل الأول للنظام المالي العثماني الذي كان على ارتباط وثيق بالنظام الإقطاعي بوجهيه العسكري والإداري. فقد شكّلت الضرائب المتنوعة وفي مقدّمتها ضريبة «الميري» المفروضة على الأراضي السلطانية، المورد الأساسي في تغذية بيت المال أو الخزينة العثمانية. إلاّ أن السلاطين لم يكتفوا بإيرادات الأراضي من الضرائب، بل راحوا يبررون فرض ضرائب أخرى اعتبروها «مشروعة» أي منسجمة مع أحكام الشريعة نفسها، ومنها:

- خمس غنائم الحرب.
- الجزية المفروضة على أهل الذمة.
- الجزية التي كانت تدفعها الدول المسيحية المستقلة.
- إيرادات الجمارك.
- إنتاج المناجم والملاحات وحقول الأرز.

إلا أن الضرائب المشار إليها لم تكن كافية لسدّ حاجات الدولة خصوصاً في أوقات الأزمات المالية؛ الأمر الذي كان يدفع السلطة العثمانية إلى فرض ضرائب إضافية عرفت بـ «العرفية». كانت هذه الضرائب عديدة ومتنوعة منها ما عُرف باسم «عوارض ديوانية» أو متحصلات الديوان لأنها كانت تفرض بموافقة السلطان وبقرار من الديوان. أما طريقة تحصيلها فكانت تتم عبر قضاة الأقضية ومن خلال وضع قوائم خاصة بدور المكوس كانت تأخذ بعين الاعتبار مبدأ الضريبة التصاعدية طبقاً لموقع المكلّف في السلم الإجتماعي: غني، متوسط أو فقير.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن «العوارض الديوانية» كانت عبارةً عن خدمات معينة مثل المحافظة على بعض الطرق، أو توفير سلع معينة (الفحم والخشب)، وبالمقابل، كان فلاحو النواحي أو سكان المدن من دافعي تلك العوارض، يعفون من سائر الضرائب الأخرى. وفي مطلع القرن السابع عشر وصل الأمر ببعض النواحي أن أعفيت بالكامل من دفع الضرائب لقاء تقديمها المؤن والقيام بالخدمات المختلفة التي عرفت باسم «البدلات».

وهناك نوع آخر من الضرائب شكّل مورداً غير مباشر لخزينة الدولة، وذلك عن طريق السماح لكثير من الموظفين الإداريين بأن يستغلوا مواقعهم الوظيفية في تحصيل رسوم من أشخاص مقابل تقديم بعض الخدمات لهم، وقد ساعد هذا الإجراء على تجنب زيادة المرتبات للموظفين من جهة، وأتاح للدولة فرصة توظيف موظفين جدد بدون مرتبات من جهة أخرى. كان هذا النظام، في الواقع، أقرب إلى «الرشوة المشروعة» منه إلى التدابير الرامية إلى تعزيز إمكانيات الدولة المالية؛ لا بل أكثر من ذلك فإن هذا النظام كان قد حرم الخزينة العثمانية من قدر كبير من الرسوم التي كانت تذهب لسلسلة من الموظفين تبدأ بالصدر الأعظم إلى من هم دونه ممن كانت وظائفهم تتيح لهم فرصة تحصيل الموارد وتجميع الثروة.

إلى جانب مجموعة الضرائب العرفية التي مرّ ذكرها، كانت هناك مجموعة من الضرائب الشرعية التي كانت على صلة مباشرة بالتجارة. ومثل هذه الضرائب كانت تفرض على تجار وحرفيي المدن، وكان يقوم بتحصيلها المحتسب المحلي ومساعدوه. من بين هذه الرسوم، على سبيل المثال لا الحصر، الرسم اليومي على الدكاكين (يومي دكاكين) ورسم السوق (الباغي بازار)، ورسم الدخولية على السلع التي تنقل إلى السوق من الأماكن المجاورة، ورسم العبيد والحيوانات، ورسم القبان، ورسم التمغة على الأقمشة المنتجة محلياً قبل بيعها، والغرامات المفروضة على أصحاب الحوانيت، ورسم الموازين والمكاييل قبل بيعها إلى الباعة، بالإضافة إلى رسم مرور (ترانزيت) كان يفرض على البضائع التي تمر عبر إحدى المدن

وكان هذا النوع من الرسم يُعرف باسم (باغ عبور).

لم تكن الرسوم والضرائب موحّدة على مستوى سائر المقاطعات الخاضعة للسلطنة العثمانية، بل كانت تختلف اختلافاً كبيراً بين مقاطعة وأخرى سواء في نوعها أو حتى في تسميتها، وهذا يعود، بالدرجة الأولى، إلى اختلاف المنتجات والتقاليد المحلية، ويفسر إلى حدٍ بعيد الطبيعة شبه الاستقلالية للمقاطعات، الأمر الذي يعتبر من بين الأسباب التي ساعدت على إطالة عمر الدولة العثمانية لفترة تراوحت بين الثلاثة والأربعة قرون متتالية.

عرفت الخزينة العثمانية ثلاث دوائر مالية:

ـ دائرة الميري أو الخزانة العامة.

ـ دائرة الاحتياط المالي أو الخزانة الداخلية.

ـ دائرة الأوقاف.

لم تكن هذه الدوائر منفصلة، وإنما كانت متداخلة وفي حالة تبادل دائم. فكثيراً ما كانت دائرة الميري تقترض من الدائرتين الأخريين (في أوقات الأزمات)، إذ كانتا ملزمتين بمدّ الخزانة العامة بالأموال اللازمة.

شكّلت الإيرادات الجمركية مورداً أساسياً للخزينة المركزية للدولة، والرسوم الجمركية لم تفرض فقط على التجارة الخارجية، بل أيضاً على مبادلات الأسواق الداخلية في المدن والقصبات الريفية، أما نسبة الضريبة فكانت مئوية وفقاً لثمن البيع المحلي للبضائع، وأحياناً بالنسبة إلى وزنها أو حجمها. أضيف إلى هذه النسبة رسم التسجيل وهو على نوعين: «آمدية» ويفرض على السلع المستوردة و«رفتية» على المصدرات، ومنذ مطالع القرن السابع عشر فُرض رسم ثالث اسمه «مصدرية» أي المفروض على السلع المستوردة من الخارج لتباع في أقاليم الدولة الداخلية. هذا، وكانت تطلق على البضائع المنقولة براً تسمية «قره كمر كلي». وفي القرن الثامن عشر كانت الرسوم المفروضة على هذه البضائع تشبه الرسوم الجمركية التي تجبى في موانىء المدن الساحلية وفي مراكز الحدود، والتي كان تحصيلها يتم بطريق

الإلتزام.

سجّلت الرسوم الجمركية، في أوائل القرن الثامن عشر، الأرقام التالية:

- آمدية بين 5 - 9٪
- رفتية 4٪
- مصدرية 3٪

أما بالنسبة للتجار الأوروبيين فقد خفضت هذه الرسوم عملاً ببنود الامتيازات الأجنبية من 5 إلى 3٪ وذلك على المستوردات والصادرات معاً.

بعد الجمارك، تأتي الجزية المفروضة على أهل الذمة لتشكل المصدر الثاني للموارد الشرعية التي كانت تغذي الخزانة المركزية للدولة. كانت هذه الجزية على نوعين: جزية محلية تسمى «أوجاقليق» كانت تذهب لأصحاب المقاطعات المحلية، وجزية الغجر التي فُرضت على غجر السلطنة لا سيما على الغجر المسيحيين منهم الذين كانوا يدفعون أكثر مما يدفعه الغجر المسلمون، وحاصل فرق هذه المدفوعات هو ما يمكن اعتباره جزية ذمية، وهناك أيضاً جزية ذمية خارجية كانت تُفرض بشكل جماعي على سكان الدول المسيحية المجاورة مثل دلاشيا، وسلدافيا، وراجوزا، وترنسلفانيا، والبوسنة والهرسك.

المصدر الشرعي الثالث للإيرادات الضرائبية تمثل بغنائم الحرب بحيث كان للسلطان، حسب التقاليد الإسلامية الشرعية، خمس الغنائم. أما عائدات المناجم فشكّلت المصدر الرابع؛ لا سيما وأن مناجم الفحم والملاحات كانت تعتبر من الأملاك الملحقة بالسلطنة، وكانت المكاسب الناتجة عن استغلالها من نصيب خزينة الدولة. ففي القرن السادس عشر، مثلاً، كان مستغلو مناجم الذهب والفضة يسلمون كل محصولهم لدار سكّ النقود بسعر يقل 30٪ عن قيمته في السوق.

ومن الإيرادات الأخرى التي رفدت خزينة الدولة المالية يذكر المؤلفان:

- الرسوم المستوفاة على تجارة الخمور.
- مصادرة أملاك الموظفين المتوفين وأيضاً المفصولين منهم.
- ضريبة حق الطريق.
- إعانة وقت الحرب وكذلك إعانة وقت السلم.
- بدلات الإقطاع التي كانت تفرض على دخول الإقطاعيين، والتي كانت تصل إلى حوالي 50٪ من هذه الدخول.
- ضريبة رسم التجديد وقيمتها 8 أقجات بالنسبة للمسلمين و10 أقجات على غير المسلمين وذلك على البن المستورد إلى استانبول ـ العاصمة.
- ضريبة الأغنام التي كانت تفرض على رعاة الأغنام لتزويد القصر والجيش بلحوم الأغنام.

II

كان النظام المالي على صلة وثيقة بالنظام الإداري العثماني، الذي لم يعرف، بدوره، صيغة ثابتة ونهائية، وإنما ظلّ يشهد متغيرات مستمرة على مستوى التحديدات الجغرافية ـ الإدارية للإيرادات (الولايات فيما بعد)، التي أُعيد تأليفها مراراً وفقاً لمقتضيات التنظيم الإقطاعي للدولة في حاجته الدائمة إلى إيرادات الضرائب المتنوعة من جهة، وإلى تحشيد المحاربين لخوض الحروب الكثيرة من جهة أخرى. فقد كانت كل إيالة تشكّل وحدة منفصلة قائمة بذاتها، وكانت تدفع نفقات إدارتها وشؤونها العسكرية من موازنتها الخاصة بعد أن تخصص مبلغاً سنوياً محدداً للخزانة السلطانية أو الخزانة العامة للدولة. وبذلك تكون الدولة العثمانية، في ظلّ هذه الدرجة الواسعة من الاستقلالية الإدارية والمالية الممنوحة للإيالات، هي أقرب إلى كونفدرالية إيالات منها إلى دولة مركزية ذات مرجعية حصرية لسائر المقاطعات والمناطق التابعة لها.

في إيالة مصر، عُرفت الإيرادات من الضرائب باسم «المال الحر»، وهي ضرائب مفروضة على الأراضي (الميري)، وعلى شاغلي الوظائف الرسمية،

والجمارك، والجزية، ورسوم متنوعة على الحرف والتجار والوكالات. أما أهم بنود الإنفاق فكانت:

- مرتبات العسكريين والمؤن والذخائر.
- إعانات العلماء والأرامل واليتامى.
- الخدمات الدينية.
- تجهيز قافلة الحجّ السنوي إلى مكة.
- الراتب الشخصي للباشا والموظفين الآخرين.
- صيانة مقياس النيل والقنوات والجسور.
- المؤن الواجب إرسالها إلى الباب العالي.

في الإيالات السورية والعراقية كانت أهم مصادر الدخل من الميري، والجزية، ورسوم التصدير والاستيراد، ورسوم المرور المفروضة على قطعان ومواشي قبائل البدو ورسوم السوق.

كانت هذه الضرائب تُجبى بواسطة ملتزمين يجري تكليفهم مباشرة من قبل باشوات الإيالات والبكوات حكّام السناجق، ولما كانت أرقام هذه الإيرادات تفتقر إلى الدقة، فإن التقديرات التي أعطاها «فولني» (Volney) في ثمانينات القرن الثامن عشر، تقدّم صورة تقريبية عن حجم الموازنة لعدد من الإيالات العربية. قدر فولني مجموع إيرادات حلب بما يتراوح بين 6 و6,5 مليون قرش، منها 800 كيس أي 400000 قرش كانت ترسل إلى إستانبول عن إلتزام الباشوية. وكان على باشوات طرابلس وصيدا أن يرسلوا إلى الباب العالي جزية قدرها 750 كيساً. وأن يُنفقوا نفس القيمة على تجهيز قافلة الحج السنوي إلى مكة. وفيما قدر «روسو» (Rousseau) إيرادات باشوية بغداد بحوالي 7,5 مليون قرش، فإن البصرة والموصل كانتا تتحصّلان على دخول متواضعة جداً.

أما الإدارة المالية في الإيالات العربية فكانت تتكوّن من مدير عام (روزنامجي) يعينه السلطان مدى الحياة، إلى جانب هيئة من الأفندية كانوا

يشغلون مناصبهم بالوراثة، بالإضافة إلى كُتّاب الحسابات والموظفين القائمين باستبدال النقود وموظفين آخرين أقلّ أهمية. إلا أن الأداء الوظيفي لجهاز الإدارة المالية كان يتسم بالفساد لجهة شيوع تفضيل المصلحة الشخصية على مصالح المجتمع والدولة، ولجهة إتاحة الفرصة لموظفي وملتزمي الضرائب بفرض أتاوات غير منظورة على من يخضعون لسلطتهم إلى ما هنالك من شيوع الرشوة وتحول الوظيفة إلى سلعة قابلة للبيع والشراء بطريقة المزاد.

بخصوص العملة المتداولة في الإيالات العثمانية كانت الآقجة (آقجة عثماني) الوحدة الأصغر في النظام النقدي المتداول في الحسابات الرسمية حتى نهاية القرن الثامن عشر. أما أكثر الوحدات النقدية شيوعاً فكانت، على أساس الأقجة، وفقاً لما يلي:

- الدرهم (من الفضة) ويساوي 3 آقجة.
- القرش الأسدي (لكونه يحمل صورة أسد) ويساوي 40 آقجة.
- الدوكة النمساوي ويساوي 50 آقجة.
- الدوكة البندقي ويساوي 60 آقجة.
- الشريفي صحّ ويساوي 60 آقجة.
- البارة وتساوي 4 آقجات.
- الزلتا وتساوي 30 بارة أو 0,75 من القرش.
- الطغرلي الذهبي ويزن 53 مثقالاً ذهباً أو ما يعادل 300 آقجة.
- المفضلة وتزن 40 مثقالاً ذهباً.
- الزنجيري الاستانبولي ويساوي 300 آقجة.
- الزنجيري المصري ويساوي 30 آقجة أو 110 بارة.
- القرش المصري ويساوي 40 بارة أو 4,5 درهم.

ومن المفيد ذكره أن العملة العثمانية كان يتم عدُّها بالأكياس. وكان محتوى الكيس يختلف من عصر إلى آخر. ففي عهدي محمد الفاتح وبايزيد الثاني كان الكيس الواحد من الفضة يزن 30000 آقجة، فيما كان كيس الذهب

يعادل 10000 فلورين أو 40000 آقجة. وظهر كذلك الكيس الاستانبولي والديواني، واليوناني، والمصري. وكان كل منها يحتوي على كمية من الفضة تختلف عن الأخرى. وكان هناك أيضاً الحمل الذي وصل وزنه إلى مئة ألف آقجة. وممّا تجدر الإشارة إليه أن عملية سكّ النقود العثمانية ظلّت، حتى أواخر القرن الثامن عشر، عفوية وغير مرتكزة إلى أسس ثابتة ومنتظمة، ولم تظهر كوحدات مستقرة في النظام النقدي العثماني إلا مع مباشرة التنظيمات الإصلاحية في نهاية الثلاثينات من القرن التاسع عشر.

III

في الفصول الثاني والثالث والرابع يتناول المؤلفان بالدراسة الأشكال التنظيمية والمؤسسية للهيئات الدينية الإسلامية ودورها الوظيفي ليس في المجال التشريعي وحسب، وإنما أيضاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالإسلام، يقول المؤلفان (ص 145) «لا يقوم في أذهان معتنقيه بصفته مجرد مجموعة من العقائد الدينية، بل باعتباره تنظيماً اجتماعياً تحركه هذه المعتقدات وعليه واجب تطويرها بهمة ونشاط». على قاعدة هذا الربط العضوي بين الإسلام كعقيدة دينية وكتنظيم اجتماعي في نفس الوقت، قامت الحركات الصوفية التي غدت ظاهرة خصوصية انفرد بها المجتمع الإسلامي عبر مختلف حقبات تاريخه.

فالصوفية كانت توازن بين مظهرها الديني الذي يقوم على تذوق الجمال والمعرفة الروحية من جهة، وبين مظهرها الاجتماعي كحركة تهدف إلى العدالة الاجتماعية والمساواة بمخاطبتها ضمائر الأفراد من جهة أخرى.

أنشأ معلمو الصوفية مجموعات من المريدين في خلوات، وقام هؤلاء بدورهم في تكوين خلوات فرعية في المدن والأرياف، فظهرت «الطرق» بتنظيماتها ومدارسها المستقلة الخاصة وأماكن اجتماعاتها. ولم تلبث الصوفية أن تحولت إلى مهنة لها هيئة معلميها ومشايخها الذين تمتعوا بنفوذ كبير في أوساط الحرفيين والطبقات الدنيا. وفي القرن الثامن عشر غدت عضوية الفرق

الصوفية مظهراً من مظاهر اعتناق الإسلام لدرجة بات معها التنظيم الديني يشمل بنيان المجتمع الإسلامي بأسره. ففي الوقت الذي كان فيه الأتراك والعرب لا يفهمون بعضهم بعضاً بحكم الاختلاف في اللغة واللهجات الإقليمية، فقد كان الدين الإسلامي وحده «هو الذي يوفر تلك الرابطة الإيجابية التي مكنت التركي والعراقي والمصري من الشعور بدفء الصلة المشتركة» (ص 156).

إلا أنه يجب الاعتراف بأن الطرق الصوفية على أهمية الدور التوحيدي الذي قامت به من خلال تنظيماتها الاجتماعية الواسعة الانتشار، فإنها كانت تفتقر إلى وجود يربطها الواحدة بالأخرى إلى جانب عضويتها المشتركة في المجتمع. فكل طريقة منها كانت تشكّل وحدة مستقلة بذاتها. من هنا يمكن تفسير الصدام الدائم الذي حكم علاقات الطرق التركية (المولوية والبكتاشية) بالطرق الأكثر انتشاراً في الإيالات العربية مثل القادرية، والرفاعية، والشاذلية، والخلوتية، والنقشبندية وغيرها.

على أنه مهما يكن من أمر، فإن التنظيمات الصوفية على اختلافها، كانت جزءًا من حالة دينية إسلامية وجدت تعبيراتها من خلال العديد من الأجهزة والمؤسسات الدينية. فقد عرف الجهاز الديني الإسلامي تدرجاً هرمياً وقف المفتي الأكبر أو شيخ الإسلام على رأسه، وكان يليه من حيث الرتبة، قاضيا عسكر الرومللي والأناضول، كما كان يلي هذين القاضيين مباشرة سبعة عشر قاضياً وقفوا على رأس الجهاز القضائي في المدن في دمشق والقاهرة والقدس وحلب وأزمير ويني شهر وغيرها. ففي دمشق عُرف قاضيها باسم «الملا الأكبر»، الذي كان يعين، عادة، تعييناً سنوياً بصفته «محمل قاضي» أو قاضي المحمل الذي يصطحب قافلة الحجّ من سوريا إلى مكة. أما المحمل الشريف فهو عبارة عن الهودج المقدّس الذي كانت تُنقل فيه هدايا السلطان إلى البقاع المقدّسة في الحجاز.

إلى جانب قضاة المدن برز نقباء الأشراف الذي شغلوا وظائفهم بصورة دائمة. ولقب شريف هو إحدى الصفات التي كانت تميز «السيَّاد» أو «السادة»

الذين ينتسبون إلى سلالة الرسول (ص). وكان هذا اللقب يمنح وراثياً إما عن طريق الإناث أو عن طريق الذكور؛ الأمر الذي أفضى إلى تزايد مستمر في أعداد السادة، فكان يوجد بينهم عناصر تنتمي إلى مختلف الوظائف والحرف، كما كان عدد كبير منهم يشغلون وضعاً اجتماعياً متواضعاً إلا أنهم كانوا يحظون باحترام خاص، ويشكلون هيئة أو جماعة لها خصوصيتها المعنوية وكان النقيب أكبر موظفيها التنفيذيين.

ومن العناصر البارزة في الجهاز الديني الإسلامي يأتي المفتون الذين كانوا يعينون أيضاً من قبل شيخ الإسلام في العاصمة إستانبول. فقد كان لكل مدينة من المدن الكبرى في السلطنة العثمانية مفتيها الرسمي الذي يشغل وظيفته مدى الحياة. تمتع المفتون بدرجة من الحرية وخاصة في مدن الإيالات العربية. ففي المدن السورية كان المفتون الأحناف من موظفي الدولة الكبار عدا عن كونهم مشايخ محليين بوجه عام. وفي دمشق شُغل وظيفة المفتي لثلاثة أجيال متواصلة عناصر من أسرة المرادي وقبل ذلك من أسرة العمادي. وفي المدينة المنورة شغلت أسرة سيد من أشقودره وظيفة الإفتاء لعدة أجيال.

ولمّا كان المفتي من دون مرتب مالي فقد حرصت السلطات العثمانية على منحه إعانات ووظائف إدارية مختلفة إلى جانب وظيفته الدينية الأساسية.

وبشكل عام، اختزن العلماء وأفراد المؤسسة الدينية من قضاة ونقباء أشراف ومفتين وسواهم، من خلال الوظائف التي شغلوها، ومن خلال الامتيازات والإعفاءات التي حصلوا عليها، قاعدة مادية من الثروة؛ بحيث تحولوا إلى فئة بيروقراطية مدينية عن طريق احتجازهم الوظائف الممتازة لأقربائهم من ناحية، وعن طريق حصولهم على ضياع (التزامات ومالكانات) وأملاك مدن من ناحية أخرى. فالقضاة، مثلاً، استخدموا وسائل متعددة لإثراء أنفسهم، فهم لم يضطلعوا فقط بالمهام القضائية وحدها، بل أيضاً بدرجة من الإشراف العام على سير الإدارة، من هنا كان يُطلب إلى قضاة المدن الساحلية في مصر أن يشرفوا على إدارة الجمارك، وأن يُدققوا في الحسابات المالية

قبل تقديمها للباشا. وثمة مصدر آخر أسهم في تعزيز الثروة الإقتصادية للقضاة هو أنهم كانوا يتلقون رسوم التقاضي بين المتخاصمين؛ بحيث كانت تصل نسبة الرسوم المحصّلة بهذه الطريقة إلى 8٪ وأحياناً 10٪ من نفقات القضية المتنازع بشأنها.

غير أن ارستقراطية المؤسسة الدينية لم تلبث أن وصلت في نهايات القرن الثامن عشر، إلى أزمتها المحتومة، وهي أزمة نشأت في الأساس، عن حالة انهيار عام بدأت تشهده السلطنة العثمانية على مختلف الأصعدة. ولما كانت علاقات التحالف السياسي ـ الديني قد شكّلت أرضية العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية من ناحية، والجماعات والهيئات الدينية الإسلامية المختلفة من ناحية أخرى، فإنه كان من الطبيعي أن أية أزمة تصيب الدولة ومؤسساتها تصيب بالضرورة المؤسسة الدينية الإسلامية بكل أجهزتها وعناصرها.

IV

في الفصل الخامس عرض المؤلفان للنظام التعليمي الذي ظلّ حتى أواخر القرن الثامن عشر، يرتدي طابعاً دينياً واضحاً. فمدارس القرآن الكريم كانت هي الأساس العام لكل أنواع التعليم الديني والمدني والإداري والفني. أما الوظيفة الاجتماعية للتعلم فقد ارتكزت إلى مبادئ الإسلام في الأخلاق والتربية. ولمّا كانت هذه المبادئ تعتبر أهمية خاصة بالأسرة بوصفها إحدى اللبنات الأساسية في البناء الاجتماعي العام، فإنَّ تربية الطفل وتنشئته المنزلية كانت في صلب الأهداف البعيدة للتعليم. فالطفل كان يتشرب نظام العلاقات الاجتماعية وواجب احترام الأكبر سناً. وفي منازل الطبقات الموسرة كانت المبادئ الأولى للتعليم تبدأ كذلك في المنزل على يد مربٍ أو شيخٍ زائر، ولم تكن تختلف أبداً، لا من حيث المنهج ولا من حيث الوظيفة الاجتماعية، عن المدارس القرآنية المنتشرة بكثافة داخل المدن. فقد كان التلميذ يُلقن كيفية ترتيل الآيات القرآنية عن ظهر قلب، وفي بعض الأحيان كانت بعض المدارس تعلم، إلى جانب حفظ القرآن، القراءة والكتابة وبعض مبادئ الحساب.

كانت المساجد الأماكن الأكثر صلاحاً لوجود المدارس القرآنية سواء في المدن أو في القرى. وكانت نفقات التدريس تعتمد بشكل رئيسي، على أعطيات الأغنياء، وعلى الأوقاف التي أوقفوها بشأنها. وهناك حالات كثيرة كان فيها المدرّس و (الفقيه) يعتمد على أعطيات الآباء الذين كانوا يدفعون له مبلغاً صغيراً يتراوح بين ثلاث بارات وعشرين بارة أسبوعياً.

عُرفت المدارس الإسلامية الواسعة الانتشار في إيالات السلطنة باسم «الكتاتيب». وكان مستوى الكُتَّاب يمثل مرحلة أولى تأسيسية في تكوين ثقافة دينية وأخلاقية للتلميذ يتمكّن معها من تبوء مركز مناسب في الحياة. وفي معظم الأحيان كان التلامذة ينخرطون في سلك طوائف الحرف والطرق الصوفية التي كانت التزاماتها التقليدية والطقوس المتصلة بها تفرض على مبتدئيها ومريديها التدريب الديني الخاص بالإسلام. من هنا كان مفهوم الواجب يرتبط بتقاليد الكبار التي كانت تنتقل عن طريق تعاليم شيوخ المتصوفة.

كان بناء «الكتّاب الإسلامي» يتكوَّن من صالة كبيرة لها قبة تتصل بها غرفة صغيرة خاصة «بالخوجة» (أي المدرِّس) ومساعديه. وكان كل التلاميذ يتعلمون سوياً، وبدلاً من أن يوضعوا في صفوف منتظمة كان كل منهم يجلس مقرفصاً على حشية أمامها درج منخفض (ص 277).

أما التعليم ما بعد مرحلة «الكتّاب» فكان في كل إيالات السلطنة يقوم في كليات المساجد وفي المدارس، التي كانت كل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث الحجم وهيئة التدريس ومقدار الأوقاف المرصودة عليها. كانت أكثر هذه المدارس تقوم في إستانبول ـ العاصمة؛ إذ إنَّ السلاطين الذين توسَّعوا في بناء المساجد هناك كانوا يلحقونها بعددٍ من المدارس. ففي القرن الثامن عشر كان يوجد في عاصمة السلطنة نفسها، ما لا يقل عن 275 مسجداً ألحقت بها مدارس. وكان السلطان محمد الثاني قد بنى ما لا يقل عن 16 مدرسة حول مسجده كل منها تسمى «فاتح» نسبة إليه، وبعد حوالي 70 سنة أحاط سليمان القانوني مسجده المسمى «بمسجد السليمانية» بمدارس أخرى؛ حيث خُصصت

این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است

این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است

المركزي على الإدارات الوقفية وإخضاعها لقانون يُنظِّم عملها. فقانون الأوقاف المصرية، مثلاً، كان يلزم تفحص حسابات الأوقاف رسمياً كل سنة بحضور الباشا، كما كان يوجب إرسال نسخة من حسابات ونفقات كل منها إلى العاصمة ـ إستانبول. وفي الولايات السورية كانت توجد في كل ولاية إدارة مركزية للأوقاف مهمتها تعيين المفتش وتوزيع الريوع الوقفية للأراضي على المنتفعين.

تركت قوانين الأوقاف العثمانية نتائجها المباشرة على اتساع الأوقاف وتزايدها خلال القرن الثامن عشر، فبين عامي 1718 و1800 سُجّل حوالي 485 وقفاً جديداً توزعت على الشكل التالي:

ـ 32 وقفاً من الأراضي.

ـ 30 وقفاً من الأراضي والأملاك الأخرى غير المنقولة.

ـ 423 وقفاً من الأملاك المتنوعة مثل الحوانيت والمصانع والمطاحن والحمامات وغير ذلك.

أما بشأن أنواع تلك الأوقاف كانت:

ـ 237 وقفاً عائلياً أو ذرياً إما كلياً أو جزئياً.

ـ 248 وقفاً خيرياً يشمل الانتفاع بها المساجد والمدارس والخلوات وتكايا الدراويش والسبل وقنوات المياه والخانات وأضرحة مكة والمدينة والقدس وشاغلي الوظائف الدينية والفقراء بوجه عام.

كانت صيغة تثبيت الوقف أو بالأحرى إضفاء الصفة الشرعية عليه تتم بواسطة شهود عدل يشهدون بصحة الوقفيات في محكمة القاضي، ومن ثم يجري تدوين الصيغة القانونية في كتاب أو في ورقة ملفوفة من الورق أو من جلد حيوان، وأحياناً إذا كان موضع الوقف عقاراً مبنياً كان ملخص الوقفية ينقش على الحجر على جزء من جدرانه. وكانت عملية التسجيل تتم في أحد المكاتب الثلاثة التابعة للقسم المالي الذي كان يختص بهذه المؤسسات في إستانبول أو في الأقسام المالية للولايات.

ولمّا كان الأوقاف على اختلافها، توفر موارد مهمة عينية ونقدية، قد باتت عملية السيطرة عليها والتفرد باستثمارها في مقدّمة اهتمامات، ليس فقط العائلات الدينية وحدها، وإنما أيضاً العديد من عائلات المكانة والنفوذ ممَّن شغلت، عبر أبناء منها، وظائف رفيعة مدنية وعسكرية وعرفت ثباتاً طويلاً في ممارسة الإلتزام على مقاطعات معينة.

VI

في الفصل السابع عاد المؤلفان ليتحدثا عن أحد التنظيمات الدينية - الاجتماعية وهو تنظيم «الدراويش». وكلمة درويش - وهي من أصل فارسي - تفيد بالفارسية والتركية معنى الفقير، وفي العربية تعني رجل الدين الذي آثر العيش فقيراً بمحض إرادته واختياره.

في الواقع، ليس الدراويش سوى وجه آخر من وجوه التصوف، لا بل إنهم جزءٌ أساسي من الحركة الصوفية نفسها، ففي تنظيمهم الداخلي عرف الدراويش تراتبية الطرق الصوفية التي يتدرج خلالها «المريد» في سُلَّم الترقي حتى يصل إلى مرتبة درويش. فكان المريد يتلقى تدريبه على يد أحد القدامى ثم ينال مراسم قبوله من رئيس الخلوة ويسمى عندئذٍ «شيخاً» في حضور شاغلي المناصب الآخرين، وذلك باحتفال ربط أو شدّ الحزام أو أخذ العهد. وبعد قبول الدرويش كان يجري رسمه بتلبيسه «خرقة» والقلنسوة المعممة (تاج) اللتين كان يتميز بهما المتجردون للتصوف. وكان شكلهما ولونهما يختلفان باختلاف الطريقة التي يتبعونها.

كانت تنظيمات الدراويش على علاقة قوية بالدولة الصفوية الشيعية التي أسسها الشاه إسماعيل الصفوي في فارس؛ إذ أن أتباع الشاه إسماعيل هذا، كانوا يُعرفون باسم «قزل باش» أي ذوي الرؤوس الحمراء نظراً إلى القلنسوات الحمراء الخاصة بالدراويش، والتي وضعوها فوق رؤوسهم دليلاً على ولائهم للأئمة.

شهدت طرق الدراويش ازدياداً مستمراً خلال العهد العثماني. وحتى أواخر القرن الثامن عشر وصل عددها إلى أكثر من 36 طريقة وإن كانت بعض المصادر تضاعف هذا الرقم مرتين وأحياناً أربع مرات. أما أكثر الطرق فكانت استمراراً وتقليداً لطرق صوفية قديمة. ومن أشهرها:

البكتاشية ـ المولوية ـ القادرية ـ الرفاعية ـ الشاذلية ـ النقشبندية ـ الخلوتية.

كانت النقشبندية والخلوتية أنشط باقي الطرق وأكثرها صلابة. فالنقشبنديون تأثروا برجال علمانيين، وألزموا أنفسهم بصلاة يومية خاصة، وصلاة أخرى جماعية مرة في كل أسبوع. وقد تميزت هذه الطريقة في ظهورها بمظهر الجماعة الدينية الخالصة دونما أي اعتبار لملابس خاصةٍ بأعضائها. أما الخلوتيون فعرفوا بهذا الاسم بسبب ما درجوا عليه من الاعتكاف لفترات تصل إلى 40 يوماً يصومون أثناءها من الفجر إلى الغروب في خلوةٍ نائية. وفي القرن الثامن عشر عرفت الخلوتية سلسلة من المشايخ والدارسين البارزين من أمثال نيازي المصري، ومصطفى البكري وهو من مشايخ دمشق (ت 1749) والذي أدت رحلاته التبشيرية إلى انتشار واسع للطريقة في سوريا ومصر.

هذا الانتشار المتزايد لطرق الدراويش إن دلَّ على شيء، فإنما كان يدل على تنوع الرياضات الروحية لمسلمي السلطنة العثمانية، هذه الرياضات التي كانت تنبض بالحرارة الدينية الدائمة، وهي على الرغم من كل مظاهر البؤس والفقر التي كانت توحي بها، إلا أنها كانت مجلبة لقسطٍ كبيرٍ من الراحة النفسية لأصحابها ومعتنقيها. والأمر الذي كان يساعد على ديمومة مثل هذه الطرق وتنظيماتها المتنوعة هو ما كانت تلقاه من دعم من قبل السلطة المركزية للدولة العثمانية؛ وذلك أنَّ السلاطين والوزراء والموظفين الحكوميين الكبار أنشأوا أوقافاً كثيرة خصَّوا بها مؤسسات الدراويش في غير مدينة من مدن انتشارهم العديدة.

VII

في الفصل الثامن والأخير، توقف المؤلفان مطولاً عند أهل الذمة فعرضا لكيفية انتظام علاقات الجماعات غير الإسلامية داخل السلطنة العثمانية بوصف هذه الأخيرة استمراراً تقليدياً للعهود الإسلامية المتعاقبة.

وأهل الذمة، في الشريعة الإسلامية، هم الرعايا من المسيحيين واليهود الذين خضعوا للحكم الإسلامي على أساس «ذمة» أو عقد كان يحدد حقوقهم وواجباتهم، وينظم علاقاتهم بالسلطة الإسلامية الحاكمة. قضت شروط هذا العقد بأن يضمن الحاكم المسلم للذميين حياتهم وأملاكهم وحرياتهم الدينية مقابل أن يدفعوا ضريبتين: الجزية (ضريبة الرأس) والخراج (ضريبة الأرض). ولكن لما كانت جميع الأراضي الزراعية في السلطنة العثمانية تعتبر ملكاً للدولة فإن الخراج أصبح، عملياً، ضريبة عامة تشمل فلاحي الأراضي من أهل الذمة والمسلمين في آن معاً. أما الضريبة التي شكّلت عبئاً على ذمّيي السلطنة فقد تمثلت بالجزية. فقد حُدد مقدار هذه الضريبة تبعاً لموقع الذمي الإجتماعي: غني، متوسط الحال، فقير. ومعنى ذلك أنها كانت أقرب إلى الضريبة التصاعدية منها إلى الضريبة الثابتة المفروضة على الجميع. من هنا تحددت قوائم الدفع على الشكل التالي:

- 48 درهم (فضة) على الأغنياء.
- 24 درهم (فضة) على متوسطي الحال.
- 12 درهم (فضة) على الفقراء.

وفي القرن السابع عشر نصّ قانون استيفاء الجزية من الذميين بالعملة الذهبية، بحيث كانت على الطبقات الثلاث على التوالي:

4 شريفي، 2، 1. (والشريفي الذهبي كان يساوي 12 درهماً في الوزن من الفضة). وفي أواخر القرن الثامن عشر حُددت الجزية على أساس القرش وفقاً لما يلي: 10 قروش للأغنياء، 5,5 قرش لمتوسطي الحال و2,57 قرشاً للفقراء.

وإذا كانت الجزية قد مثّلت أحد جوانب العقد بين أهل الذمة والحكم العثماني القائم، فإن الجوانب الأخرى من العقد أفضت إلى انتظام علاقات الذميين الداخلية في إطار طوائفهم المتعددة. فقد كان يمثل كل طائفة ذمية كبار رؤسائها الدينيين من بطاركة أو حاخامات. وكان هؤلاء الرؤساء يحصلون، بدورهم، على مساندة الحاكم في فرض الانضباط على أتباعهم.

وبعد أن يستعرض المؤلفان تطور أوضاع أهل الذمة في ظل تعاقب العهود الإسلامية المختلفة، يصلان إلى المرحلة العثمانية ليشيرا إلى ظاهرة الصعود الاقتصادي ـ الإجتماعي لعدد من الطوائف الذمية. فالطائفة الكاثوليكية، مثلاً، أحرزت ارتقاءً اجتماعياً فاق غيرها من الطوائف الأخرى وذلك بفعل عاملين اثنين: الأول، النفوذ الذي حصلت عليه فرنسا في الدولة العثمانية من خلال معاهدات الامتيازات الأجنبية، والثاني، قيام البابا جريجوري الخامس عشر، منذ عام 1622، بإنشاء «هيئة الدعاية للعقيدة» التي كان الهدف منها دعم البعثات التبشيرية الساعية إلى دعوة مسيحيي السلطنة إلى مبدأ الكثلكة. ومن أبرز بعثات التبشير كانت هيئات أربع هي: الجزويت، الفرنسيسكان، الكبوشيون واللعازاريون. ومن أعمال هذه الهيئات البارزة كان تأسيسهم لعدد كبير من المدارس في إمارة جبل لبنان وسوريا الداخلية تعلّم فيها أبناء الموارنة القراءة والكتابة، وأرسل عددٍ كبيرٍ منهم إلى روما لتلقي تعليمهم اللاهوتي في الكلية المارونية التي كانت قد افتتحت هناك في العام 1584.

وفي حلب أثمرت جهود البعثات الكاثوليكية في تعليم المسيحيين السوريين الذين برز منهم في أواخر القرن السابع عشر ومطالع القرن الثامن عشر شخصيات مهمة مثل جرمانوس فرحات الذي لم يقتصر أثره على كونه قد لعب دوراً مميزاً في الحركات الدينية في تلك الفترة وحسب، بل في كونه قد أحدث يقظة أدبية عربية في أوساط الموارنة بفعل احتكاكه المباشر بالدوائر الأدبية الإسلامية في حلب.

لقد أفضت التطورات الداخلية والخارجية التي حكمت علاقات أهل

الذمة بالدولة العثمانية، إلى إحداث نوع من التقسيم الاجتماعي للعمل؛ إذ في الوقت الذي كاد أن ينفرد فيه المسلمون في السيطرة على الأراضي الزراعية، وفي حدود معينة على التجارة الداخلية، فقد استطاع أهل الذمة من الطوائف المسيحية واليهودية أن يسيطروا على القطاعين الحرفي والصيرفي داخل المدن من جهة، والانخراط في شبكات التجارة الإقليمية والأوروبية من جهة أخرى. فقد كانت أعداد كبيرة من الذميين «في كل المراكز التجارية في الإمبراطورية على علاقة بالأجانب أقوى من علاقة مواطنيهم المسلمين بهؤلاء الأجانب، فقد مال المسيحيون بطبيعة الحال إلى أن يتعاملوا مع أبناء دينهم وشجعهم على هذا دبلوماسيو أوروبا وتجارها... أما اليهود فقد شجعهم على ذلك نشاطهم الكبير في مجال تجارة الإمبراطورية وبخاصة التجارة الخارجية» (ص 477). أما أسباب هذا الانخراط الذمي في النشاط التجاري الأوروبي فتكمن في توفر عاملين أساسيين: الأول، تمثل بقوة الاختراق الرأسمالي للسلطنة العثمانية الذي كان يزداد تكثفاً مع التوسع في الامتيازات الأجنبية، والثاني، حالة التفكك والانهيار التي بدأت تشهدها السلطنة العثمانية على كل مستوياتها المؤسسية الإدارية والمالية والعسكرية وغيرها.

خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سجّلت طوائف أهل الذمة في مصر، كما في سوريا، نفوذاً وازناً في التجارة والإدارة على السواء. فالأقباط واليهود، وهم من طوائف مصر المحلية، كانوا قد تكيفوا وقتاً طويلاً مع إطار المجتمع الإسلامي الذي تمتعوا فيه ببعض المهام والامتيازات التقليدية. فاليهود كانوا تجاراً ومموّلين وملتزمي جمارك. والأقباط، باستثناء عدد قليل من فلاحي مصر العليا والفيوم، كانوا يلعبون دوراً نشطاً في الصناعة. وفي احتكار الوظائف الخاصة بتسجيل الأراضي وتحصيل الضرائب.

أما المسيحيون السوريون في دمشق وحلب وإمارة جبل لبنان، وتحت إجراءات الضغط المتزايد عليهم من قبل أجهزة السلطة العثمانية، فإن العديد منهم آثروا سلوك طريق الهجرة، لا سيما إلى مصر التي بدأت تشهد، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، موجات متتالية من هجرة الشوام الذين

بلغوا، بحلول العام 1760، حوالي 200 أسرة، ارتفعوا في نهاية القرن إلى أكثر من 400 أسرة انتشرت في مدن القاهرة ودمياط ورشيد والمنصورة وغيرها.

ملاحظات ختامية:

إضافة إلى ما سجلناه من ملاحظات عديدة سبقت الإشارة إليها إبان مراجعة مضامين الفصول الثمانية التي يتألف منها الكتاب، فإننا نضيف الملاحظات المنهجية التالية:

أولاً: لجهة عنوان الكتاب: «المجتمع الإسلامي والغرب»: يوحي العنوان بأن المؤلفين يجريان دراسة مقاربة أو مقارنة بين مجتمعين اثنين: مجتمع الشرق الإسلامي من جهة، ومجتمع الغرب المسيحي من جهة أخرى، إلا أنه بعد انتهاء المراجعة لا يظهر أي أثر لمثل تلك المقارنة، فالكتاب بمجلديه هو عبارة عن دراسة كاملة للأوضاع والنظم السائدة في مجتمع السلطنة العثمانية حتى نهايات القرن الثامن عشر.

لذلك كان الأحرى بالمؤلفين أن يضعا عنواناً آخر للكتاب، على سبيل الاقتراح، مثلاً، «النظم والتشريعات العثمانية خلال القرن الثامن عشر» أو «مرتكزات المجتمع الإسلامي في ظل السلطنة العثمانية (حتى نهايات القرن الثامن عشر)».

ثانياً: عدم وجود عناوين جزئية لكل فصول الكتاب. فالفصل الواحد عبارة عن عرض معلومات من بدايته حتى نهايته الأمر الذي يربك القارىء؛ في حين أن وضع العناوين الجزئية يساعد القارىء على الاستيعاب والتركيز بصورة أفضل.

ثالثاً: عدم تضمين الكتاب خاتمة للوصول إلى صياغة الاستنتاجات، أو بالأحرى النتائج التي توصل إليها المؤلفان، والتي يمكن أن تقدم صورة عن الواقع الاجتماعي والإداري والمالي والتعليمي الذي كانت عليه السلطنة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر، أي عشية محطات التحول الكبرى، التي

بدأت بالحملة الفرنسية على مصر (1798 ـ 1801)، ومحاولة إقامة دولة عربية مستقلة عن السلطنة تأخذ بالأنماط الغربية في التحديث على كل المستويات الإدارية، والاقتصادية، والتعليمية والعسكرية والإجتماعية وغيرها.

رابعاً: اعتماد الكتاب على المراجع الثانوية وغير الأساسية، الأمر الذي يضعف المنهجية العلمية في الكتاب التاريخية. وهذا ما يعترف به المؤلفان أنفسهما عندما قالا: «نتوقع أن يكون عرضنا في هذا القسم... عرضة لأن تتغير معالم بعض نقاطه في المستقبل القريب وذلك نتيجة للأبحاث التي هي الآن في طور الإعداد. ذلك أن السماح ـ خلال السنوات القليلة الماضية ـ بالإطلاع على ما تحتوي عليه الأرشيفات العثمانية قد مكّن الباحثين من الأتراك وغيرهم من أبناء البلدان الأخرى من دراسة نظم الإمبراطورية العثمانية على أساس المادة الوثائقية الأصلية». فالإعتماد على مثل هذه الوثائق قد يعدل جذرياً كثيراً من الأحكام والاستنتاجات التي توصل إليها المؤلفان من خلال المادة الثانوية المتاحة. ولكن على الرغم من هذه الملاحظات فإن الكتاب يبقى مرجعاً علمياً مهماً، وأن مراجعته هذه لا تغني عن العودة إلى قراءته التفصيلية التي تبقى أكثر فائدة ونفعاً.

العَرب والبرتغال في التاريخ*

مراجعة محمد غشام

تأتي أهمية كتاب فالح حنظل من كونه يعتمد على وثائق تاريخية لافتة ومصادر تعكس حقيقة الصراع الحضاري والديني بين الإسلام (والآخر) عبر عدة قرون.

الفتح العربي للبرتغال: يمكن تحديد تاريخ الفتح العربي للبرتغال منذ البداية إلى خروج العرب من (لشبونة) العاصمة بحوالي أربعمائة عام (714م - 1150م) ومن خروجهم من (لشبونة) وإلى أن غادر آخر عربي أرض البرتغال مائة سنة أخرى (1150م - 1250م) فتكون مدة الوجود العربي في أرض البرتغال خمسمائة عام.

وكان القائد العربي موسى بن نصير قد استغلّ الصراعات الناشئة بين القوى المتصارعة على السلطة في ايبيريا (اسبانيا - البرتغال) خاصة وأن أنصار (غطشة) قد اتصلوا به لمساعدتهم على استعادة السلطة من (رودريكو).

وكان أن اتصل القائد موسى بن نصير بالخليفة الوليد بن عبد الملك في دمشق وأقنعه بجدوى غزو جزيرة ايبيريا، ثم ما لبث وبالتعاون مع (اليونان) أن أرسل حملة بقيادة طارق بن زياد الذي بلغ جنوب اسبانيا. حيث أنزل بجيش رودريكو هزيمة قاسية. وتوالى سقوط مدن جنوب اسبانيا (الأندلس) الواحدة تلو الأخرى، واندفع هو والقسم الأكبر من جيشه مخترقاً وسط اسبانيا وقلبها

(*) فالح حنظل: العرب والبرتغال في التاريخ. منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي. 1997، 560 ص.

إلى أن وصل إلى مدينة (طليطلة) وفتحها. وأما موسى بن نصير فقد أعاد فتح اشبيلية التي هرب منها قائد الحامية وجيشه إلى مدينة (باجة) البرتغالية، ثم اتجه بجيشه غرباً فوصل إلى مدينة (نبلا) المتاخمة لحدود البرتغال ففتحها وبذلك أصبح جيشه على حدود البرتغال وقريباً من أول مدينة برتغالية وهي (باجة) ولكن ما أوقف الاندفاع العسكري هو استدعاء الخليفة الأموي لموسى وطارق للعودة إلى دمشق. فعاد موسى بن نصير من شمال اسبانيا وأقام في أشبيلية لترتيب أمور الأندلس وأحوالها، وعيّن ابنه عبد العزيز والياً على الأندلس، فيما قفل هو وطارق عائدين إلى دمشق فغادرا أرض اسبانيا في عام 95هـ ـ 714م.

استلم عبد العزيز بن موسى بن نصير زمام الأمر في الأندلس وعلى عهده بدأت قصة الفتح العربي الغامضة للبرتغال. وكان وصول العرب إلى مدينتها (باجة) البرتغالية قد تم على يد عبد العزيز، وقد فتح الباب أمام جيوشه لكي تتوغل هناك. ولقد أطلق العرب على المناطق التي تم فتحها في جنوب البرتغال اسم (الغرب) باعتبارها تقع غرب الأندلس وغرب العاصمة أشبيلية.

ويعتبر دخول عبد الرحمن الداخل إلى قرطبة واستلامه مقاليد الأمور هناك وهروب آخر حاكم عربي في عهد الولاة وهو يوسف القهري، بداية لعهد الإمارة في الأندلس ونهاية لعهد الولاة فيها والذي استمر لمدة 42 سنة تقريباً. أما عهد الإمارة فقد استمر مايتين وخمسين عاماً تقريباً. ولقد حصل في المرحلة الأولى تمرد العلاء بن مغيث الجذامي على حكم عبد الرحمن الداخل في مدينة (باجة) ورفع شعار بني العباس أي الراية السوداء ودعا إليهم، فلما بُلّغ أمره إلى عبد الرحمن الداخل وهو في قرطبة خرج إليه بجيشه وهناك دارت الدوائر على العلاء فانهزم جيشه وقتل في المعركة وانتهت بموته تلك الفتنة.

ويورد الباحث د. فالح حنظل تواريخ الاعتداءات النورمندية على الدولة العربية في الأندلس تحت عناوين هجوم النورمند (الفايكنج) على لشبونة الأول عام 844م، والثاني عام 859، والثالث عام 861م، والرابع عام 961م،

والخامس عام 971، والسادس عام 972م. ومجمل القول أن عهد الإمارة في الأندلس والذي استمر لمدة تقارب مائتي عام كان من أبرز أحداثه إعلان الخلافة هناك على زمن عبد الرحمن الثالث وظهور قرطبة العاصمة مركزاً من مراكز العلم والثقافة، وجهاد ملوك وخلفاء ذلك العهد في الفتوحات والإنتاج الفكري، والعلاقات مع الدول الإسلامية وغير الإسلامية ودفاعهم عن التخوم الغربية أي البرتغال ضد هجمات النورمانديين إلى أن انتهت الخلافة، وبعدها قامت في اسبانيا ممالك ودويلات مستقلة يحكم كلاً منها أمير مستقل فكان ذلك بداية (عهد الطوائف) هناك.

وكان آخر من تولّى الملك والإمارة في الأندلس على عهد الولاة هو هشام بن الحكم الثاني الملقب بالمؤيد بالله وكان صبياً في الحادية عشرة من عمره، ولم يكن في استطاعته النهوض بأمور الدولة ورعاية شؤون الأمة، مما دفع بوزيره محمد بن أبي عامر المعروف باسم الحاجب المنصور أن يأخذ السلطة لنفسه وأن يحكم باسم هشام - مما جعل بعض المؤرخين يطلقون اسم عهد بني عامر على تلك الفترة التي استمرت عشرين عاماً.

وبذهاب الخلافة وانتهاء حكم أسرة بني عامر ابتدأ عهد الطوائف في الأندلس.. وكانت الممالك والدويلات المستقلة يحكم كلا منها أمير أو ملك. فتقسمت الأندلس إلى ست مناطق رئيسية يضم كلاً منها أمير أو أكثر. وعلى أيام المعتمد بن عباد ملك أشبيلية والمتوكل عمر بن محمد ملك بطليوس سقطت مملكة طليطلة بيد الملك الأسباني (الفونسو السادس) وذلك في محرم سنة 478هـ - 1085م. فأيقظ هذا الحادث وأمثاله من قبله المعتمد والمتوكل وبقية أمراء الطوائف من أحلامهم وأدركوا خطورة الأوروبيين وأطماعهم وآثارهم على دينهم وأمتهم فطلبوا العون من الملك يوسف بن تاشفين ملك المرابطين في المغرب فاستجاب لطلبهم، فكان دخوله إلى الأندلس بداية لعهد المرابطين هناك.

وتعاظم خطر الفونسو السادس على دويلات الطوائف بعد أن ذاق حلاوة الانتصار على المسلمين في طليطلة، فعزم على فتح مدن الأندلس، وحتى أنه

لما عرضت عليه رعيته أن يلبس تاج الامبراطور على عادة أسلافه القوط، أرجأ ذلك حتى يستولي على دار المسلمين في قرطبة. ثم عمد إلى استذلال ملوك الطوائف بفرض الإتاوات والجزية عليهم، ولكن الاتفاق والتعاون بين المتوكل صاحب بطليوس والمعتمد بن عباد ويوسف بن تاشفين حقق لهم النصر على الفونسو في وقعة (الزلاّقة) ولكن إلى حين.

بعد تلك المعركة عادت الخلافات بين ملوك الطوائف ولكن يوسف بن تاشفين عزم على القضاء على دويلات الطوائف وتوحيد كلمة الأندلس، فقضى على المعتمد بن عباد، وأما المتوكل عمر فقد اتهم بالاتصال مع العدو وقام أمير الجيوش المغربية بإعدامه. واستطاعت دولة المرابطين أن تمد سلطانها على أرجاء واسعة في المغرب والأندلس وبموت علي بن يوسف بن تاشفين بعد موت والده قبله بمدة قصيرة كانت بداية النهاية لدولة المرابطين، لتقوم مقامها دولة الموحدين هناك.

ولقد شهد عهد الموحدين قيام دولة البرتغال المستقلة، ثم قيام تلك الدولة المستقلة بقتال العرب بكل شراسة وضراوة وبسط نفوذها الكامل على منطقة (الغرب) أي غرب الأندلس وجنوب البرتغال وإنهاء كل أثر عربي أو إسلامي هناك. وقد تم لهم ذلك بعد تعاونهم مع الحملات العسكرية الصليبية التي كانت تأتي من أوروبا بحراً فتمر بسواحل البرتغال وتنزل هناك لتقاتل العرب قبل ذهابها إلى السواحل العربية في بلاد الشام.

أدت الانتصارات العسكرية الأسبانية والبرتغالية إلى نهاية دولة الموحدين في الأندلس والبرتغال، وكذلك نهايتها في المغرب العربي، ولقد توالت الحملات الصليبية بعدها على المشرق العربي بإثارة من البابا آنذاك فكان أن سقطت القدس في أيدي الصليبيين عام 1099م. وقد تم تنسيق بين الجيشين الصليبي والبرتغالي فشنا هجوماً مشتركاً كاسحاً على (لشبونة) وانتزعوها من العرب في 25 حزيران (يونيو) 1148م. وقد ساعد هذا الانتصار على تثبيت استقلال البرتغال ليس عن العرب فقط بل وعن الأسبان أيضاً. فاتخذوا من (لشبونة) عاصمة للمملكة البرتغالية وفتحوا موانئها أمام السفن الصليبية القادمة

من أوروبا.

من نهاية القرن الخامس عشر إلى مطلع القرن السادس عشر كان البرتغاليون قد نجحوا في استكشافاتهم ومشاريعهم البحرية والتجارية، ولم يعد توسعهم في المغرب يمكن أن ينفصل عن الأهداف السياسية والاقتصادية لهذا المشروع. والتوسع البرتغالي على الساحل الغربي للمغرب وافريقيا كان مصحوباً بتنافس اسباني. وفي 7 يونيو 1494 عقدت الدولتان اسبانيا والبرتغال اتفاقيتهما الشهيرة (توردسيلاس) لتقسيم أقاليم ما وراء البحار غير المكتشفة بينهما. على أن يكون ذلك التقسيم بجعل المستعمرات الشرقية المكتشفة من نصيب البرتغال والمستعمرات الغربية من نصيب اسبانيا. وقبل أن يموت الملك البرتغالي يوحنا الثاني فإن التنافس بين اسبانيا والبرتغال كان على أوجه، وظل التنافس قائماً إلى أن وصلت اسبانيا جزر البحر الكاريبي على يد البحار الجنوي (كريستوفر كولومبس) في أكتوبر عام 1492 وهو العام نفسه الذي سقطت فيه (غرناطة) المملكة العربية الأخيرة في الأندلس بأيدي الأسبان. فكان ذلك نهايةً لكل أثر عربيّ في اسبانيا وشبه جزيرة ايبيريا.

ومما يمكن تأريخه في إطار الصراع العربي البرتغالي وورد ذكره في الوثائق التاريخية أن اتساع نشاط البرتغاليين بالهند أدى إلى حجب وصول التوابل والسلع الشرقية بكميات كبيرة إلى مصر والشام مما جعل مصر تواجه ظروفاً صعبة هي وشقيقتها في الشراكة في تجارة التوابل الهندية. ولقد شهد عام 906هـ ـ 1500م، تولي السلطان قانصوه الغوري السلطة في مصر وهو السلطان السادس والأربعون من ملوك الترك بالديار المصرية وهو أيضاً الملك العشرون من ملوك الشراكسة وكانت فترة حكمه من 1501 حتى 1517م. إلا أن السلطان الغوري كان منشغلاً في حروب انفصالية داخلية واحدة في «الكرك» في الأردن والثانية في «ينبع» في الحجاز، ومع اشتداد وطأة الحصار البرتغالي والتهديد بإغلاق مضيق باب المندب بوجه السفن المصرية واقتراب انهيار التجارة المصرية، وفقدان سمعة مصر كدولة تجارية من الطراز الأول إضافة إلى توالي الرسائل من الهند في طلب النجدة، فقد حدا ذلك بالسلطان

الغوري أن يأمر (باشا العسكر) أي قائد الجيش وهو الأمير حسين الكردي أن يجهز حملة للذهاب إلى الهند وقتال البرتغاليين وتدميرهم هناك. وفي حوالي الربع الأخير من عام 1505م تشكلت الحملة بقيادة الأمير حسين الكردي. ولقد وصلت القوات العسكرية المصرية إلى السواحل الهندية عام 914هـ وهو ما يوافق عام 1507م وقد حصل الصدام مع القوات البحرية البرتغالية، وبالتعاون مع القوات الهندية المسلمة تم للأمير حسين الانتصار الساحق على القوات البرتغالية.

ولم يستسلم البرتغاليون للهزيمة التي حاقت بهم فصمم الملك البرتغالي على رد الاعتبار والثأر لمقتل ولده لورنزو. فأناط أمر حملة كبرى إلى (تريستو دي كونها) وكانت أوامر الملك لـ (دي كونها) أن يحتل أولاً جزيرة سقطرة ويبني فيها قلعة عسكرية وأن يقوم بحماية المسيحيين الموجودين هناك. كما يجب عليه إقامة مستودع وقاعدة بحرية ليتمكن الأسطول البرتغالي من استخدامها والخروج منها لمقاتلة السفن المصرية وكذلك لإغلاق باب المندب.

ودارت الدوائر على مواطن العرب والمسلمين في الهند وسواها من البلدان وبقيادة دي كونها، ونائبه السفاح (البوكيرك) وتهاوت (المدن الساحلية الإسلامية على شواطئ الهند وبحر العرب). وخلال كل تلك المواقع فلقد أظهر البرتغاليون أقسى ألوان الوحشية، فدمروا وأبادوا ونكلوا وفتكوا بالأبرياء والأطفال والشيوخ والنساء. ومن مجريات الأمور والحرب بين المسلمين والبرتغاليين توهجت كتب التاريخ بأسطر قانية تنطق ببشاعة وقسوة القائد البرتغالي البوكيرك الذي ما أن يدخل مدينة مسلمة حتى يبادر بالأمر بقطع رقاب جميع من فيها كباراً وصغاراً لمنع زيادة نسل المسلمين كما جرى بعد معركة (كوا) سنة 1510م. ولقد شكل سقوط هذه المدينة انهياراً عاماً في معنويات حكام الهند على الساحل الغربي فاستسلم معظم الحكام والملوك المسلمين هناك.

وتفتق ذهن البوكيرك عن خطة ينفذ فيها غرضه في السيطرة على العالم

الإسلامي وذلك بعد السيطرة على عدن، بأن يدخل بسفنه إلى البحر الأحمر وينزل في ميناء (ينبع) ثم يشن غارة بفرسانه المدرّعين على المدينة المنورة ويدخل إلى الحرم الشريف ويقوم بنبش رفات النبي (ص) ونهب ترابه والعودة به إلى السفن، فإذا تم له ذلك قايضه بكنيسة القيامة في القدس، ثم يدعو مليون متطوع أوروبي ليأتوا إلى الحبشة.

حاول (البوكيرك) أولاً احتلال مدينة عدن. ففي فجر يوم السبت في 26 آذار (مارس) عام 1513م باشرت قواته بالنزول إلى الشاطىء على أن يكون الهجوم على ثلاثة محاور. وفي قلعة السعادة اجتمع أمير عدن (مرجان الظافري) برجاله وأبلغهم بخطورة الموقف واحتمال انسحابه إلى خارج المدينة والاعتصام بالجبال. إلا أن اثنين من رجاله هما «ابن مافرس» و«ابن المهيري» اعترضا على ذلك. وأصرا على أن يقوم الأمير بهجوم معاكس يطرد به القوات البرتغالية خارج أسوار المدينة. وجرت الأمور سريعاً فدارت الدوائر على القوات البرتغالية الغازية وقتل عدد كبير منهم.

وبعد تحطم خطط البوكيرك على صخرة صمود المسلمين في عدن اضطر لأن يتراجع عنها ويأمر أسطوله بالتحرك نحو الهند فغادر الأسطول يوم 4 آب 1513م المياه العدنية متوجهاً نحو الهند. وقد كان القائد البرتغالي يعتبر عدن واحداً من ثلاثة أهداف كبرى يجب احتلالها وهي (ملقة) و(هرمز) و(عدن) إلا أنه فشل في تحقيق هذا الهدف الأخير المستعصي على أطماعه. ثم ما لبث أن مات بتاريخ 15 كانون الأول من عام 1515م.

ويفرد الدكتور فالح حنظل في إطار بحثه التوثيقي التأريخي فصلاً للرسائل التي تبادلها الحكام الذين وقعوا في قبضة البرتغاليين مع ملوك البرتغال والحكام العسكريين في المناطق التي احتلوها، وهذه الرسائل تعتبر وثائق مهمة في تثبيت وقائع الغزو البرتغالي لسواحل المغرب العربي والبحر الأحمر والخليج العربي. وهي رسائل مأخوذة من الأرشيفات البرتغالية والأوروبية وكذلك بالاستناد إلى مقال نشره الدكتور أحمد بومشرب الأستاذ المساعد بكلية الآداب في فاس بعنوان (مساهمة الوثائق البرتغالية في كتابة تاريخ الغزو البرتغالي لسواحل

المغرب العربي والبحر الأحمر والخليج العربي).

وبالانتقال إلى مرحلة حديثة أو إلى ما يبشر آنذاك ببزوغ فجر جديد للتحرر الإسلامي من طغيان البرتغاليين فقد أطلّت بشائر ذلك العهد مع السلطان سليمان القانوني السلطان العثماني الذي كان شديد الحرص على سيادة العثمانيين على أوروبا وكانت روحه العالية تجعله في حالة إقدام مستمر. سار إلى المجر وفتح بلغراد عام 1521م. وحارب ضد الفرس واحتل بغداد عام 1534م. وقد أدى ذلك إلى ازدياد اهتمام السلطان بالمعركة الدائرة مع البرتغاليين، لأن فتح بغداد يعني أنه سيمتد بنفوذه إلى البصرة وسواحل الخليج العربي الشمالية فيصبح بذلك وجهاً لوجه أمام البرتغاليين هناك. وصار احتلال عدن هدفاً أساسياً يمهد لسيطرة السياسة العثمانية في ذلك الجزء من الجزيرة العربية. ومن أجل القضاء على نفوذ البرتغاليين وانقاذ تجارة الشرق الغنية فقد أصدر السلطان سليمان القانوني أوامره إلى والي مصر سليمان باشا الخادم لإعداد حملة عسكرية تذهب إلى عدن لاحتلالها والسيطرة على اليمن سيطرة تامة، ثم الخروج بعدها إلى الهند لقتال البرتغاليين.

وفي محرم من سنة 945هـ/ يونيو 1538م تم تشكيل الحملة العثمانية ـ المصرية وأصبحت جاهزة للحركة، وكان قوامها سبعين سفينة كبيرة وثلاثين سفينة أصغر حجماً. وكان عدد مقاتليها نحواً من عشرين ألف جندي من عرب مصر والشام، وكان قائد الحملة هو والي مصر نفسه المعروف باسم سليمان باشا الخادم. وكان سليمان باشا يميل إلى معالجة الأمور بالشدة. فأرسل موفداً منه إلى حكام اليمن ليخبرهم بأمر الحملة التي ستأتي إليهم ويطلب منهم الدخول في طاعة السلطنة العثمانية، وعندما وصل إلى عدن استقبله السلطان عامر بن داود الطاهري، إلا أن نتائج الاجتماع لم تكن مشجعة، فغادر الموفد عدن وهو غير راض عن السلطان. وتوالت الأمور بعد ذلك كما لم يشته السلطان عامر سلطان عدن الذي كان يمني النفس باستمالة سليمان باشا الخادم. فكان أن احتل هذا عدن وأعدم السلطان مع مرافقيه الستة وقام الخادم بإعلان سقوط الدولة الطاهرية في اليمن وقيام عهد الحكم

العثماني هناك.

وتوجه سليمان باشا إلى الهند لمقاتلة البرتغاليين فوصل إلى ميناء (ديو) وقام الخوجا صفر ومحمود شاه بإرسال الهدايا إليه وأخبراه بأنهما مستعدان لمعاونته في الهجوم على الحصن البرتغالي. وبالرغم من الخسائر الكبيرة التي أنزلها بالقلعة المحاصرة إلا أنه أخيراً ارتدّ عنها وذلك بعد أن تخلى عن نصرته الخوجا صفر والأمراء الهنود الذين قدروا بأن انتصار العثمانيين ودخولهم إلى الهند بقيادة سليمان باشا سيكون كارثة عليهم أشد وأقسى من كارثة البرتغاليين.

هذا في الهند، أما مجريات الأمور في المغرب المغربي فقد كان لها شأن آخر. وقد اندرجت تحت عناوين كبيرة هي تولي السلطان أحمد ابن الوطاسي الحكم في مملكة فاس عام 1526م، وظهور المنافسة بينه وبين السلطان أحمد الأعرج السعدي ملك السوس. ثم توقيع معاهدة صلح بين البرتغاليين والوطاسيين لمدة أحد عشر عاماً، ومعاهدة صلح بين البرتغاليين والسعديين لمدة ثلاث سنوات، وإعلان السلطان أحمد السعدي الحرب بعد ذلك على البرتغاليين بعد انتهاء المهادنة. وانتزاع السلطة من الأمير أحمد من قبل أخيه محمد عام 1544م.

بعد أن استقر الأمر في المغرب العربي للدولة السعدية بقيادة السلطان محمد الشيخ السعدي عام 1549م تمكن ذلك السلطان من السيطرة على معظم بلاد الريف والمغرب الشرقي المجاور للجزائر والتي كان الأتراك العثمانيون قد ساعدوا السعديين هناك؛ مما أدخل الرعب في قلوب الأسبان والبرتغال وجعلهم يترقبون قيام تعاون بين القوتين الإسلاميتين ضد مراكز الاحتلال في كل من الجزائر والمغرب. ولكن المغرب العربي أبدى مقاومة ضد الوجود التركي ودارت معارك ضارية بين الطرفين انتهت بهزيمة الجيش المغربي عام 1551م. ولم يهتم الأتراك بقتال الوحدات البرتغالية والإسبانية المعشعشة في المغرب بل فعلوا مثلما فعلوا في اليمن فلم يفوا بالعهد مع أبي حسون الوطاسي واغتنموا الفرصة للإطاحة به، فهاجموا مدينة فاس بغية قتل (أبا

حسون) ولكنه استطاع أن يصمد أمام الهجوم، بل إنه أنزل بهم الهزيمة وراح يطارد فلولهم حيث عادوا إلى قواعدهم في الجزائر. وهكذا انتهت فتنة التدخل العثماني في المغرب.

لكن يبرز هنا اسم الغالب بالله الذي اتهم التواطؤ مع القوات البرتغالية اتقاءً لشر الأتراك. ويوجه المؤرخون إليه اتهاماً آخر وهو تقاعسه عن نجدة الأندلسيين في ثورتهم بغرناطة عام 1568م، إذ ثار المسلمون هناك عندما أصدر الملك فيليب ملك اسبانيا قوانين جائرة بحقهم، فهدم حماماتهم وجوامعهم وأتلف ثيابهم وأمر برفع الحجاب عن وجوه النساء وعدم التحدث بالعربية وترك أبواب منازلهم مشرعة نهاراً لمدة ثلاثة أيام. فقام المسلمون بثورة بقيادة (دون فرناندو دوفالور) الذي استرجع اسمه العربي الأصلي محمد بن أمية، وأطلق على ثورته اسم (البشارات) وسجل نجاحات باهرة إلا أن فيليب الثاني تمكن منهم وسحق ثورتهم.

وبالعودة إلى المشرق العربي فإنّ أوضاع الأتراك لم تكن مستقرة في العراق وحضرموت واللذين يمكن أن يتخذاهما كأحسن فكي كماشة لتطويق البرتغاليين والقضاء على نشاطهم في الخليج العربي وبحر العرب.

وفي عام 1550م تم تعيين نائب جديد لملك البرتغال هو (دون ألفونسو دي نوروبها) فوجَّه حملتين إحداهما إلى البحر الأحمر وكان مآلها الهزيمة والفشل، والأخرى إلى الخليج العربي حيث كانت المواقع سجالاً بين الأتراك والبرتغاليين.

وفي عام 1578م أوائل شهر حزيران كانت التدابير التحضيرية للحملة التي يزمع الملك البرتغالي سيباستيان قيادتها قد بدأت. وفي 25 حزيران تحرك الأسطول المقاتل نحو المغرب، وفي يوم 9 تموز 1578م وصل الملك سيباستيان وحملته الرهيبة إلى مرفأ مدينة (طنجة) المغربية التي كانت تحتلها البرتغال. وفي المقابل كانت تُعد حشود الجيش المغربي بقيادة الملك عبد المالك بينما كان السلطان السابق محمد المتوكل يتعاون مع البرتغاليين. وكان

إن التقى الجيشان فتوفي الملك عبد المالك، بينما قتل الملك سيباستيان أثناء المعركة وتولى الحكم بعد ذلك أحمد المنصور الذي قدر له أن يكون أعظم ملوك المغرب. كما أثبت بأنه سياسي من الطراز الأول إذ استطاع بعد أن أنهى أسطورة الجيش البرتغالي الذي لا يقهر أن يلعب بموازين القوى الدولية بشكل ديبلوماسي محترف.

كانت نهاية البرتغال أن وقعت تحت حكم اسبانيا وقد توج الملك فيليب الثاني ملك اسبانيا ليصبح ملكاً لإسبانيا والبرتغال يوم 16 نيسان 1581م. وما أن تسلم الحكم حتى أقسم أن يحافظ على المستعمرات البرتغالية في العالم وأن يحافظ على تجارة الهند والقواعد البرتغالية الموجودة فيها وفي هرمز والسواحل العربية في الخليج العربي.

ولكن البرتغاليين ما لبثوا أن اندحروا أمام التحالف الفارسي والإنجليزي فسقطت هرمز وهربت القوات البرتغالية ولم يستسلم القائد البرتغالي (فيريرا) فجدّد حملاته على القلعة الفارسية في مدينة (صحار) ثم مدينة (يا) فمدينة (ليما) فبلدة (خصيب) وتمكن ذلك القائد من احتلال الساحل العماني المواجه لبحر عمان وراح البرتغاليون يوطدون أقدامهم في مسقط وجزيرة لارك والبصرة.

وفي عام 1624م انتخب ناصر بن مرشد اليعربي إماماً على عمان وشهد ذلك التاريخ بداية قيام الدولة اليعربية هناك. ولما خلصت له البيعة اتخذ راية جديدة وشكل وحدات عسكرية قبلية عين عليها قادة ممن بايعوه من القضاة والولاة والزعماء وأركان الأمة. ولقد كانت السنوات الست الأولى من حكمه سنوات بناء الجبهة الداخلية. وكان عليه أن يخمد ثورات المتمردين عليه أمثال مانع بن سنان حاكم مدينة سمائل الذي اتصل بزعيم آخر هو سيف بن محمد الهنائي حاكم مدينة (بهلا) وقد تصدى لهما الإمام ناصر وهزمهما فهربا إلى حمى البرتغاليين في مسقط وصُحار. ولكنه لم يمهلهما وسيّر جيشاً هاجم به معاقل البرتغاليين، مما اضطر هؤلاء إلى طلب الصلح من الإمام فوافق على ذلك، وأن يقوموا بدفع الجزية.

وكانت الخطوة الثانية للإمام ناصر بن مرشد اليعربي هي أن يقوم بتحرير عُمان من الوجود البرتغالي والفارسي الموجود على أراضيها. ولقد خاض عدة معارك باسلة ضد البرتغاليين ابتداءً من معركة تحرير جلفار إلى بقية المعارك في بقية المدن خاصة دبا وخورفكان وصُحار والتي تم تحرير معظمها، ولم يبق في أيدي البرتغاليين عام 1649م من الأراضي العمانية إلا مدينة مسقط والقاعدة البحرية في مدينة خصب.

وفي ذلك العام انتقل إلى رحمة الله الإمام ناصر بن مرشد اليعربي مؤسس الدولة اليعربية في عُمان والبطل الذي صارع البرتغاليين وكسر حاجز الرهبة والخوف منهم. إلا أنه مات يوم 24 نيسان 1649م، فعقد أهل عُمان البيعة إلى ابن عمه وقائد جيوشه سلطان بن سيف بن مالك اليعربي.

وكان أول ما فعله الإمام الجديد حينما استلم مقاليد الأمور أنه باشر بوضع الخطط الحربية اللازمة لمهاجمة مسقط وانتزاعها من أيدي البرتغاليين وتحريرها. وباشر حصاره للمدينة مما دفع بالبرتغاليين إلى الاحتماء في قلعتها وسدت أبوابها. فسارع العمانيون بالدخول إلى مدينة مسقط ومحاصرة القاعدتين البرتغاليتين، وقد انتهى الحصار بنصر حاسم للإمام سلطان، وكانت نتيجة المعركة أن القوات العمانية أبادت المعسكر البرتغالي في مسقط عن بكرة أبيه، فدخل الإمام القلعتين فاتحاً وطهرهما وأسماهما (الميراني) و(الجلالي) ثم لم يلبث أن أتته وفود من القلعة البرتغالية في مطرح وهم يرفعون الراية البيضاء علامة التسليم. وهكذا تم تحرير التراب العُماني من البرتغاليين منذ أن دخلوا البلاد عام 1507م إلى عام 1650م.

ويعترف البرتغاليون بأن سقوط مسقط أدى إلى انهيار تام للوجود البرتغالي في الخليج العربي. وعموماً يمكن القول بأنه وعملياً فإن قصة الاستعمار البرتغالي لآخر قطر عربي قد انتهت في عام 1650م، بل إن قصة النهاية للبرتغال كدولة عالمية قد انتهت أيضاً في ذلك العام.

تاريخ الدولة العثمانية*

(روبير مانتران)

قراءة محسن شومان

يشتمل الجزء الثاني من كتاب مانتران على ستة فصول، وذيل يتضمن ملحقين، الأول «معالم تاريخية» عن أبرز الشخصيات وسنوات توليها الحكم، وأهم الأحداث والوقائع التاريخية سواءً لدى العثمانيين أو في أوروبا الغربية، والثاني: «قائمة سلاطين الدولة العثمانية» من عثمان «1280 ـ 1324م» إلى عبد المجيد الثاني «22 ـ 1924م» ثم قائمة بالمراجع، وفهرس تفصيلي بمحتويات الكتاب، وأخيراً خريطة لإستانبول العثمانية، وقد أتت جميعاً في خمسمائة وثلاث صفحات من القطع المتوسط.

تابع مانتران وزملاؤه عبر فصول هذا الجزء تقديم التاريخ العام للدولة العثمانية منذ ظهور البدايات الأولى لما يسمى بالمسألة الشرقية، وحتى نشوب ثورة تركيا الفتاة، وإلغاء دولة الخلافة، وتأسيس الجمهورية «الفصول 11 ـ 14»، مع إعطاء صورة عامة لتطور الفن والعمارة العثمانية في الأراضي التركية والبلدان العربية وإبراز أهم الملامح والسمات الرئيسية للحياة الفكرية والثقافية داخل السلطنة «الفصلان 15 ـ 16» على اعتبار أن الأدب والفن عنصران لا يمكن إغفالهما أو تهميشهما لأنهما يمثلان إما تجليات لسلطة سياسية، أو

(*) تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران، ترجمة بشير السباعي، الجزء الثاني، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م. وقد نُشرت مراجعة الجزء الأول من هذا الكتاب في مجلد الاجتهاد، عدد 41 ـ 42، 1999، ص ص 393 ـ 514.

الطابع العميق لأمة من الأمم، ولإستيعاب ثقافات أخرى مجاورة أو وافدة لا سيما وأن الفن العثماني قد خلف شواهد ما تزال ملء البصر، وتميز بأهمية تمثيلية يتعذر معها تجاهله أو تنحيته جانباً (راجع مقدمة مانتران، الجزء الأول، ص 14).

وفي الفصل الحادي عشر «بدايات المسألة الشرقية 1774 ـ 1839م» حدد مانتران الإطار الزمني لمسمى «المسألة الشرقية» بوصفه يتطابق مع جملة الوقائع التي دارت بين عامي 1774م «معاهدة كوجوك قاينارجه»، و1923م «معاهدة لوزان»، وقد تميز بسمتين أساسيتين: الأولى: التمزق التدريجي للسلطنة العثمانية، والثانية: تنافس الدول العظمى بهدف فرض سيطرتها أو نفوذها على أوروبا البلقانية، وبلدان شرق المتوسط.

ثم عرض للتطورات المتلاحقة التي تعاقبت على الدولة في الداخل، وعلى صعيد علاقتها مع الدول الكبرى، والضغوط التي تعرضت لها، فقد أمسك عبد الحميد الأول «74 ـ 1789م» بزمام الحكومة المركزية، وتمتعت سلطته بالاعتراف التام، لكن بعض الأعيان والقوى المحلية بولايات الدولة المختلفة حازت مكانة قوية قادتهم ـ مستفيدة في ذلك من المصاعب التي واجهتها الحكومة في الخارج ـ إلى الإعراب عن ميول استقلالية، وكرس جهوده لإنشاء مدفعية وبحرية جديدتين بالاستعانة بخبراء أوروبيين، وأعاد تنظيم القوات التقليدية للجيش، وعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية لكنه قوبل بمعارضة عدد من المحافظين من العلماء والقادة العسكريين الذين تلقوا تأييداً خفياً من الروس والنمساويين. وفي إطار مسعاها لتمزيق وإعادة تقسيم أملاك السلطنة العثمانية في أوروبا ضمت روسيا القرم وجورجيا «1792م» وشاركتها النمسا التي دخلت في حرب انتهت دون خسائر بالنسبة للعثمانيين.

ومع سليم الثالث «1789 ـ 1807م» بدأت مرحلة جديدة بإدخال إصلاحات وتدابير التحديث الأولى على الجيش والبحرية، وإجراء تجديد فعلي في المجال الدبلوماسي، واستعاد الباب العالي سلطته على الولايات بعد رحيل الفرنسيين وانسحاب الإنجليز من مصر «1798 ـ 1801م»، لكن

الإصلاحات لا تحظى بقبول جماعي وتستثير ردود فعل معادية في الداخل من جانب المعارضين الذين رأوا أن القوة العسكرية الجديدة موجهة لهم بالدرجة الأولى، وليس إلى محاربة الخصوم، وتؤدي إلى نشوب تمردات في شبه جزيرة العرب «حركة محمد بن عبد الوهاب»، وسوريا، والأناضول الشمالي، واليونان الشمالي، وألبانيا، وبلغاريا، وصربيا. ولم يحسن السلطان التعامل معها وافتقر إلى قوة الشخصية، وروح المبادرة، وبدا عاجزاً ومتردداً حين بوغت بتمرد بين صفوف الإنكشارية المطالبين بإلغاء الإصلاحات، ولم يدر ماذا يفعل؟ ثم آثر السلامة وانسحب تاركاً العرش لابن عمه مصطفى الرابع «29 مايو 1807م».

بدأ التدشين الحقيقي للإصلاحات على يد محمود الثاني «8 ـ 1839م» الذي انتهج سياسة ترمي إلى تجديد النظام الإداري المتكلس، وأدخل تغييرات هامة على الجيش، وسعى إلى تحويل أذهان الأوساط المؤثرة في المجتمع معتمداً على عدد من العثمانيين المنفتحين على الغرب، والأنصار الذي وضعهم في مناصب المسؤولية بالحكومة المركزية، وبمختلف الفرق العسكرية، ثم قام بالمحاولة الأولى لإعادة تنظيم وإلغاء فرقة الإنكشارية المتمردة والمعارضة للإصلاح في سنة 1826م، وتكوين جيش جديد مدرب تدريباً أوروبياً، وتحديث البحرية ليحل محل الجيش العثماني القديم في غضون ثلاثة أعوام بدءًا من 1827م، لكن تبين أنه يفتقر إلى المران والتماسك، والتنظيم الجيد، وهي عيوب أظهرتها الانتكاسات أمام الروس «28 ـ 1829م»، ثم المصريين «32 ـ 1839م».

وقد سمح غزو نابليون الأول لروسيا «1812» بتعزيز سلطة الدولة على الأناضول الشمالي والغربي «12 ـ 1817م»، والولايات البلقانية «14 ـ 1820م»، والعراق وسوريا الشمالية، واستعاد العثمانيون سيطرتهم المباشرة على طرابلس الغرب «1835م» واحتفظوا بعلاقات طيبة مع بايات تونس. لكن في المقابل تم الإعتراف باستقلال اليونان، والاستقلال الذاتي لصربيا ومولدافيا وفلاشيا، وانتقال بيساربيا إلى أيدي الروس بتدخل من الدول العظمى «مؤتمر لندن ـ

فبراير 1830»، وبالولاية الوراثية لمحمد علي على مصر ووادي النيل حتى جنوب السودان «تسوية لندن ـ 1840»، لتبدأ حقبة التدخلات الدبلوماسية والوساطات ووسائل التأثير الفرنسية ـ الإنجليزية على السياسة العثمانية، وتمارس الدول العظمى ضغطاً على الباب العالي، وتصبح المسألة الشرقية احتكاراً للغرب، ويبلغ استخفاف الغربيين بالسيادة العثمانية مبلغه حين تمتد أطماعهم من شرقي المتوسط إلى غربه باحتلال الفرنسيين لولاية الجزائر «1830».

وقد مست الإصلاحات التي أدخلت بعد عام 1830م، الإدارة المركزية وإدارة الولايات بالدرجة الأولى، وارتبطت بتحول حقيقي في الحالة الذهنية، وتحول محسوس لهياكل وسير عمل الدولة امتد أثره إلى رعايا وموظفي الدولة، والجيش والتعليم. وتبدأ الوثبة حين يحصل المصلحون على دعم قوي جديد كالصحافة التي عبر ظهورها عن تجدد هام يشهد على انفتاح العالم العثماني، والرأي العام الذي بدأ يتغير تدريجياً اقتداءً بالسلطان نفسه الذي أخذ بأساليب الحياة الغربية فارتدى ملابس أوروبية، وسكن في قصر جرى تنظيمه وفق النموذج الغربي، وتعلم الفرنسية، ونظم حفلات استقبال ومهرجانات عزفت فيها الموسيقى الغربية، لكنها مع ذلك لم تمس غير جزء ضئيل من السكان المتمركزين بالعاصمة وبعض المدن والثغور، وتظل محدودة الانتشار، في ظل وجود وسط تقليدي قوي يتمسك بعرقلة حركة التغريب، وبالحفاظ على المؤسسات الدينية والثقافية.

وعقب وفاة محمود الثاني بأربعة أشهر، صدر «خط جلوخانه[1] شريف» كنتيجة منطقية لسياسة جرى تدشينها منذ عقدين من الزمان، وهو ميثاق حقوقي ومالي وإداري وعسكري ترمز قراراته إلى إرادة التغيير التي حركت قادة السلطنة لتسلك منذ ذلك الحين درب تطور سعى السلاطين المتعاقبون

(1) **جلوخانه**: نسبة إلى المكان الذي عرض فيه على المستمعين في 3 نوفمبر 1839م أمام قصر طوب قبو، من كلمة جلوخان، وهي تركيب فارسي تركي بمعنى أمام المنزل، محمد علي التونجي: المعجم الذهبي، فارسي ـ عربي، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1980)، ص 204.

حتى نهاية عهد عبد الحميد الثاني إلى تمييزه بإجراءات هامة، لكن هذا التطور لا يسر الجميع خاصة الدول العظمى المهتمة بتدمير السلطنة، وسوف تضع العقبات العديدة في وجه الدولة التي أسماها دبلوماسي روسي «برجل أوروبا المريض»، وهو مريض سوف يجد نفسه بين أيدي أطباء أحرص على إماتته وإنهاء حياته سريعاً أكثر من إعادته إلى الحياة وبعث الحيوية والإزدهار فيه.

وفي الفصل الثاني عشر «فترة التنظيمات» استهل «بول دومون» دراسته للموضوع بالتأكيد على أن مرسوم جلوخانه السلطاني شكل انعطافة كبرى في تاريخ السلطنة، ونقطة الانطلاق لبرنامج إصلاحات واسع أدى في غضون بضعة عقود إلى تبديل المشهد المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وأن الحل الذي اقترحته الحركة الإصلاحية المعروفة بالتنظيمات لإنقاذ السلطنة تلخص في: المركزية الإدارية ـ تحديث جهاز الدولة ـ تغريب المجتمع ـ علمنة القانون والتعليم ضمن حدود كثيرة قوامها اقتباس النماذج التي تقدمها أوروبا كغذاء ثقافي، دون أن تتوصل إلى وضع حد لانحطاط السلطنة، وبذلك لا تظهر التنظيمات بوصفها مجرد فترة تجديد فحسب، وإنما أيضاً عهد «التمزقات الكبرى».

تميزت الإصلاحات بمبادرة من فريق محدود من الرجال يأتي على رأسهم السلاطين: «عبد المجيد الأول 39 ـ 1861»، و«عبد العزيز 61 ـ 1876»، و«مراد الخامس 1876»، و«عبد الحميد الثاني 1876 ـ 1909» الذين لعبوا بحماس دورهم كواجهة للتنظيمات، ثم الوزراء الذين قادوا عمليات إعداد المشاريع وتكوين اللجان وتحرير مسودات المراسيم، واحتلوا في تطبيق التجديدات مكانة تعتبر مماثلة للسلاطين الذين يخدمونهم، وظهرت كوكبة من الأدباء الذين تبنوا الأشكال الأدبية المأخوذة عن الغرب: الرواية ـ المسرح ـ البحث الفلسفي ـ فن الكتابة الصحفية، واستخدموا الوسائل التعبيرية لتوجيه النقد والسجال وتقديم الدروس إلى القادة وتهذيب القراء، فضلاً عن جنود الإصلاح المجهولين من رجال الإدارة والموظفين ـ البيروقراط ـ والخبراء

والحقوقيين والفنيين وضباط الجيش، وأهل مهن وحرف جديدة متنوعة، وعدد من علماء الدين الذين قدمت لهم التجديدات على أنها إحياء للقيم القديمة.

وفي عصر التنظيمات شهدت المؤسسات الحكومية تضخماً مثيراً، وتشكل جهاز إداري «بيروقراطي»، واستحدثت إدارة مركزية تماثل في طابعها الأخطبوطي الإدارة المركزية لدولة ذات تراث إداري عريق، وجرت صياغة قوانين وتشريعات جديدة أمكن تطبيقها على كافة مواطني السلطنة دون تمييز في العرق أو الدين، وأنشئت هياكل قضائية جديدة موازية للهيئات التقليدية التي لا تتجاوب مع التغيير، وأمكن تمرير قوانين مأخوذة عن الغرب المسيحي على يد قانونيين من علماء الدين بوصفه إصلاحاً نابعاً من الداخل، وجرت عملية علمنة للتعليم عن طريق إنشاء هياكل تعليمية «مدارس ـ جامعات» منفصلة عن التربية الدينية، لكنها واجهت صعوبات كبيرة، ولم تتقدم إلا ببطء شديد، في حين شهدت مدارس الأقليات «الأرمن ـ اليونان ـ اليهود» والبعثات التبشيرية «البروتستانتية الأمريكية ـ الكاثوليكية الفرنسية» تطوراً ملحوظاً أثار قلق الباب العالي، دون أن يبادر إلى إتخاذ تدابير مضادة لها، كما أخذت مشكلة إصلاح الجيش مأخذ الجد عبر أوروبة التعليم العسكري، وإعادة تنظيم القوات البرية والبحرية، وتغيير نظم التسليح، والانضباط العسكري لتسير وفق أسس غربية.

وعند منتصف القرن التاسع عشر شهدت مدن معينة مثل إستانبول، وأزمير، وبيروت، وسالونيك، وأضنه، وصامسون نمواً سكانياً بسبب تحول ظروف الحياة، وتحسن الصحة العامة، وحركات الهجرة والنزوح الجماعي من الريف إلى المدينة، والتوطين الجماعي للمهاجرين القادمين من الخارج ـ روسيا بصفة أساسية ـ وهي جماعات أسهمت بشكل فعال بالتوازي مع التدابير التي اتخذتها السلطات في تقدم الزراعة العثمانية، لكن على حساب الفلاح الذي عانى حالة من البؤس والشقاء. وتميزت الموانىء والمدن الواقعة على المحاور الرئيسية للمواصلات بملمح جديد، فقد اتسعت المدن وأنشئت أحياء

جديدة استندت إلى تنظيم حديث ملزم مستعار من هندسة المدن الغربية لاستيعاب المهاجرين والقرويين، وتم شق طرق رئيسية جديدة، وتطورت حركة ووسائل المواصلات، وشكل نمو التبادلات التجارية مع الغرب وانفتاح السلطنة على رؤوس الأموال الأجنبية عاملاً هاماً من عوامل التغير الحضري، واستجابت السلطات للتحول السافر بإنشاء هياكل بلدية جديدة على النسق الأوروبي، وإرساء قواعد وأسس جديدة لتخطيط هندسي حضري طموح روعي فيه استحداث أسلوب يزاوج بين الأسلوب الغربي والتراث البيزنطي التركي - الإسلامي للسلطنة.

واحتل توسع الأنشطة الاقتصادية مكانة بارزة، لكنه توسعٌ موجَّه إلى الغرب، فقد عقدت معاهدات تجارية مع المملكة المتحدة وفرنسا «1838»، ثم دول أوروبية أخرى «39 ـ 1841»، أرست أسس نزعة ليبرالية شبه مطلقة في مجال العلاقات التجارية للسلطنة، وأسهمت في وضع الاقتصاد العثماني تحت نفوذ الدول الأوروبية العظمى، وشكل تطور التجارة الخارجية الجانب الأكثر إثارة للنمو الاقتصادي لأن الواردات الأوروبية أصابت الإنتاج الحرفي المحلي بالولايات الخاضعة للتغلغل الأوروبي بكوارث جسيمة ـ وبخاصة في قطاع المنسوجات ـ ومثَّل ميل الميزان التجاري لصالح أوروبا مشكلة خطيرة لن تتمكن السلطنة من حلها أبداً. وفي وجه تدفق المنتجات الصناعية الأوروبية تشكلت حرف حديثة كبديل عن الحرف الآخذة في التلاشي، وظهرت عدد من الفابريقات كنواة أولى لقطاع صناعي، ونشأت مشروعات خاصة، وبرزت مبادرات المجموعات المالية والبنوك الكبرى التي اهتمت بتزويد الدولة بالمال الذي تحتاجه، وتمويل شركات مختلفة تنتمي كلها إلى قطاع المواصلات والخدمات العامة للبلديات، وهي جماعات مالية لم تر في السلطنة غير قطعة من كعكة استعمارية كبيرة تتنازع عليها الدول الأوروبية دون أن تفكر أي منها في الاستئثار بها وحدها، ويقف الباب العالي عاجزاً رغم إدراكه لخطورة الموقف، بسبب حاجته الملحة والضرورية ـ وقد انهمك في استراتيجية نمو تستند إلى الحرية الاقتصادية ـ إلى أوروبا حتى لو اضطره الأمر إلى دفع ثمن باهظ.

ويؤدي مصطلح «الملل» تحت التأثير المزدوج للمذاهب المستعارة من النزعات القومية الأوروبية، والمبدأ العثماني الخاص بحرية تصرف الطوائف إلى استعادة مفهوم الطوائف الدينية المنغلقة على نفسها في كياناتها الخاصة، بدلاً من تعزيز التعايش السلمي بين الأعراف والديانات على نحو ما كان يبتغي المصلحون العثمانيون.

وهكذا وجدت السلطنة نفسها تدور في حلقة مفرغة، وأسيرة لدوامات لا تنتهي من المشاكل، فالإصلاحات التي تبنتها لدرء الأخطار المحدقة بها هيأت مناخاً ملائماً لانبثاق المطالب، والدول التي تزعم أنها حريصة على الاعتناء برجل أوروبا المريض ترى أن من سوء الحظ أن ينجو المريض من يدها قبل أن تتخذ هي الاستعدادات الضرورية لذلك. وتبدو الأخطار ماثلة منذ بداية عهد عبد المجيد فقد أراد محمد علي ضم سوريا وقليقيا إلى ملكيته الوراثية لكن تدخل إنجلترا الحاسم وحلفائها الأوروبيين يحل المشكلة بموجب اتفاق لندن «1840»، وفي كريت تعاقبت القلاقل والاضطرابات المطالبة بالارتباط بمملكة اليونان الجديدة دون جدوى، وحصل جبل لبنان على استقلال إداري وقضائي ومالي تحت رئاسة حاكم مسيحي يعينه الباب العالي ويخضع له مباشرة، بعد سلسلة من المواجهات الدموية وأعمال العنف من مختلف الطوائف في عام 1860م، واتخذت روسيا من دعوى حماية حقوق الكنيسة الأرثوذكسية ذريعة لإعلان الحرب لتحقيق أطماعها، لكن تدخل إنجلترا وفرنسا لمنع التوسع الروسي في الشرق حسم النزاع لصالح العثمانيين ووضع نهايةً للحرب بعقد صلح باريس «15 فبراير 1856»، الذي حقق للسلطنة انتصاراً ظاهرياً باهظ الثمن فادح التكاليف أرسى أسس تغلغل متزايد للنفوذ الغربي، واستبدل خطر الخضوع للوصاية الروسية بوصاية أكثر خطورة من جانب أوروبا المؤتلفة.

ولم تمض ثلاث سنوات على الاتفاق الذي استند إلى مبدأ احترام وحدة أراضي السلطنة حتى بدأت عملية تفكيك للاتحاد الأوروبي لتحل محله تحالفات جديدة لا تشجع على الحفاظ على الوضع القائم في الشرق، فقد

حقق الجبل الأسود استقلالاً ذاتياً بتدخل أوروبي وتحت إشراف لجنة دولية «8 نوفمبر 1858»، ووافق الباب العالي ـ تحت ضغط فرنسا ـ على اتحاد إمارتي مولدافيا وفالاشيا وأنشئت حكومة واحدة اتخذت من بوخارست مقراً لها «1861»، وغادرت الحاميات العثمانية آخر مظاهر السيادة على صربيا لتصبح مستقلة من الناحية الفعلية «1867»، وحصلت كريت على جرعة من الاستقلال الذاتي برضى أوروبا بمرسوم صدر في 10 يناير 1868، وهددت إمبراطورية النمسا والمجر، وروسيا بالتدخل رداً على قمع التمردات المحلية في البوسنة والهرسك بين 61 و1876، وبلغاريا «أبريل 1876»، مما أثار ثائرة الرأي العام في إستانبول احتجاجاً على سقوط ضحايا مسلمين والتدخلات المتحيزة لأوروبا لحساب مرتكبي الجرائم، وتحرك السلطان عبد العزيز لاحتواء المعارضة في الداخل، لكن تطورات الموقف تؤدي إلى خلعه وتولية الابن الأكبر لعبد المجيد «الأمير مراد ـ 29 مايو 1876» مكانه بعد خمسة عشر عاماً قضاها في الحكم لم يكن خلالها فوق مستوى الشبهات، وقلما كان فوق الاتهام، وقاد البلاد إلى إفلاس حقيقي، وشكل عهده أكثر العهود تناقضاً وانفتاحاً على التغيير في التاريخ العثماني.

ولا يؤدي تغيير السلطان إلى تحسن الوضع، فقد تواصلت حركات التمرد في البوسنة والهرسك وبلغاريا، وشنت صربيا والجبل الأسود حرباً إنتصر فيها الجيش العثماني، وأعلن الوزير الأول للسلطان عبد الحميد مدحت باشا الدستور ليجرد الدول الأوروبية من حججها الداعية إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة فحص المسألة الشرقية «2 يوليو 1876 ـ 20 يناير 1877»، لكن روسيا تعلن الحرب في 19 إبريل 1877م، وتنتصر ويضطر السلطان إلى الرضوخ ولا تسمح الدول الأوروبية التي غضت الطرف عن الحرب ـ للقيصر أن يقرر بمفرده مصير الشرق فتتدخل وتدعو إلى عقد مؤتمر موسع للصلح في برلين يسفر عن تقسيم إقليمي يضم خليطاً متبايناً من الإمارات والمناطق ذات الحكم الذاتي المستعدة لتمزيق إحداها الأخرى بهدف إحباط مساعي حكام سان بطرسبرج وبلجراد الرامية إلى تحقيق حلم وحدة سلافية كبرى، وخسارة الدولة العثمانية للجزء الأكبر من أراضيها البلقانية، وقبرص، وولايات أردهان

وكارس وباطوم بشرق الأناضول، وأكثر شعوبها اجتهاداً ورفاهية مقابل وعود باطلة بشأن ضمان الدول لوحدة أراضيها.

وعلى ذلك فقد برز عام «1878» بوصفه علامة سوداء في طريق التنظيمات الذي تشكل من مزيج مختلط من الأزمات الداخلية، والمسايرة بل والخضوع والإذعان والتبعية لسياسة الدول العظمى جنباً إلى جنب مع الانطلاق الاقتصادي، والنهوض الثقافي، وعلمنة وتحديث المؤسسات، والتقدم في مجال حقوق الإنسان.

وفي الفصل الثالث عشر «النزع الأخير 1878 ـ 1908» تناول «فرانسوا جورجو» أوضاع الدولة العثمانية بعد معاهدة برلين، إذ خرجت الدولة ضعيفة، وقد لحقت بها خسارة إقليمية جردتها من جزء كبير من أراضيها «21 ألف كم^2» ونحو خمس سكانها «5,5 مليون نسمة» واختزلت مواردها المالية، وتعرضت خلال السنوات التالية لاستقطاعات جديدة في ثياليا وإيبيروس وروميليا الشرقية، وانتقلت تونس ومصر «81 ـ 1882» إلى حوزة دولتين كانتا تتظاهران بأنهما مدافعتان عن وحدتها، وأصبحت السلطنة دولة أسيوية لا تملك في أوروبا غير الممر المقدوني، وفي أفريقيا غير الساحل الليبي، ويشكل المسلمون ثلاثة أرباع سكانها، وخلفت الحرب الروسية «1877» أزمة عميقة في الذاكرة الجمعية للأتراك جعلتهم ينظرون بعين الشك إلى التنظيمات وسياسة تغريب مؤسسات الدولة والمجتمع، واضطلع السلطان عبد الحميد بمراجعة شاملة للمبادىء التي استندت إليها التنظيمات، فعطل العمل بالدستور، وكبح جماح المعارضين، وفرض سلطته في الداخل، وتبنى توجهات جديدة في التعامل مع الدول العظمى تقوم على حفظ التوازن، وتأكيد نوع من الحياد.

فعلى الصعيد الداخلي، نجح السلطان في أن يركز بين يديه سلطة ضخمة لم ينعم بها أي من أسلافه، ومارس السلطة خارج دائرة قصره بواسطة بيروقراطية تنمو بسرعة، وفرض على موظفيه ورجاله رقابة صارمة ومن ثم صارت دولته بوليسية، واستخدم الرقابة على المطبوعات، واضطلع باصلاحات

هامة في المجال القضائي والمواصلات والتعليم كانت امتداداً لجهود بدأها رجال التنظيمات، لكنها شكلت عبئاً على ميزانية الدولة واضطرتها إلى الاقتراض الخارجي، وأدت مركزة وتحديث بنية الدولة إلى زيادة تبعيتها، ومثلت «العودة إلى الدين» واحدة من أبرز سمات الدولة الحميدية، وذلك من خلال استخدام فكرة الجامعة الإسلامية بقصد تعبئة السكان المسلمين حول شخصية السلطان بوصفه «خليفة المسلمين» في محاولة منه لاحتواء النزعات الانفصالية للسكان المسلمين غير الأتراك «ألبان ـ أكراد ـ عرب»، وربط الولايات العربية بالدولة بشكل أكثر رسوخاً.

وقد شدد الغرب من ضغطه على الدولة العثمانية أول ضحايا النزعة التوسعية الأوروبية، ومنحته المزايا والامتيازات الواردة بنصوص المعاهدات التجارية الفرصة لتنمية المصالح المالية والاقتصادية والثقافية، وفي سنة 1881 جرت عملية تسوية للديون العثمانية من خلال إنشاء إدارة «للدين العام» ثم إدارة للتبغ «1883»، وقد تصرف الفريقان البريطاني والفرنسي سوياً وكأنهما يشكلان دولة داخل دولة، وعن طريقهما مدت الرأسمالية الأوروبية سيطرتها إلى قلب المالية والاقتصاد العثماني، وصارا رمزاً لتلك السيطرة البغيضة، وبسبب عجز الموازنة والنفقات العسكرية واصلت الدولة الحميدية الاقتراض، وبدأت الرساميل الأجنبية في التدفق على السلطنة، حيث أعطت الاستثمارات أفضلية للبنى الأساسية للمواصلات والقطاع المرتبط بالتجارة، ولم تسهم في التطور الصناعي، وإنما زادت من تفاقم وضعها كمورد للمواد الأولية وسوق للمنتجات الأولية المصنعة.

كما شهدت السلطنة اتساعاً غير مسبوق للنفوذ الثقافي الغربي، وقد مثله أحسن تمثيل تاريخ الإرساليات البروتستانتية الأمريكية بدءًا من عام 1830، التي نشطت في فتح المدارس لكي تقدم تعليماً أمريكياً لا صلة له بالنظام المدرسي العثماني، والوجود الثقافي الفرنسي القوي في أروقة وزارة الخارجية العثمانية، وفي مجال الأعمال والحياة الثقافية بوجه عام. وعلى الرغم من المحاولات التي قام بها القادة العثمانيون لإلغاء أو الحد من الامتيازات

الأجنبية، إلا أنها اصطدمت بالرغبة القوية في الإبقاء عليها من جانب الدول الغربية لتحول السلطنة إلى شبه مستعمرة، يجنبها المصير الأسوأ تعارض أطماع وتصادم مصالح هذه الدول بعضها مع بعض، ووجود سلطة مركزية قوية، وبيروقراطية مشبعة بروح المقاومة أتاحت للهيكل السياسي العام الحفاظ على استقلاله برغم جوانب الضعف والقصور.

وفي عهد السلطان عبد الحميد اضطلعت الدولة بتعدادات حديثة للسكان للمرة الأولى، وأنشىء مجلس إحصاءات عام 1891، وأنجز أول تعداد عام 1893، وكشفت التعدادات العثمانية عن زيادة طبيعية وكثافة سكانية ضعيفة نسبياً «6 أفراد لكل كم^2»، وحالة صحية ما زالت بحاجة إلى التحسن وبروز ظاهرة الهجرة كعامل رئيسي في زيادة عدد السكان حيث استقبلت أراضي السلطنة مسلمين فارين أمام التوسع الروسي في اتجاه البحر الأسود والقوقاز ووسط آسيا، ونازحين جدد عقب نشوب الأزمة البلقانية والحرب الروسية التركية «75 ـ 1877»، وجراكسة وجماعات صغيرة من تتار القرم وقازان والأزيريين «بين 1881 و1914» ومسلمين يتكلمون اليونانية هجروا كريت بعد استقلالها عام 1897، وإن لم تنجح الحكومة العثمانية في التصدي لتيار الهجرة اليهودية وتطويق آثارها السياسية، وسجلت إخفاقاً ذريعاً كان يرجع بلا شك إلى ضعف الإدارة المحلية، وسياسة الدول ـ وبخاصة ألمانيا وروسيا ـ التي شجعت الحركة الصهيونية وقدمت الدعم اللازم لها.

وقد ظلت السلطنة دولة زراعية حتى أواخر القرن التاسع عشر، وأحرزت الزراعة العثمانية تقدماً لا بأس به برغم المعوقات، واحتلت زراعة الحبوب المكانة الأولى وعلى رأسها القمح يليها الحاصلات التصديرية «القطن ـ الزبيب ـ التين ـ التبغ»، وتضاعف إنتاجها ما بين مرتين إلى أربع مرات فيما بين 1860 و1914. ومع تطور الزراعة حدثت تحولات اجتماعية في الريف أبرزها التكوين المحدود لاستثمارات كبيرة حديثة، وظهور بروليتاريا ريفية وبخاصة في قليقيا وإقليم أزمير وحول أضنه، وتباين اجتماعي متزايد بين المدن ـ الموانىء المتطورة والسريعة النمو، والمدن المتوسطة الموجودة

بالداخل التي تميزت بركود ديموجرافي وتدهور الحرف والصناعات، وظهور بروليتاريا ذات اتساع محدود بالمدن الكبرى تعيش في ظروف صعبة، وصعود البيروقراطية، وتكون طبقة متوسطة بين صفوف الأقليات غير المسلمة وبخاصة اليونانيين والأرمن، وانعكاس هذه التطورات على المشهد الحضري للمدن.

وفي هذا السياق شكلت العاصمة «استانبول» عالماً قائماً بذاته تمثلت فيه اتجاهات التطور الاجتماعي بسائر المدن العثمانية بحكم وضعها وامتداداها الجغرافي، وتراثها التاريخي، ودورها السياسي والثقافي، وشهدت نمواً ديموجرافياً زاد من عدد سكانها من 391 ألف إلى حوالي مليون بين عامي 1844 و1900م، وتوزع هؤلاء بين مسلمين وغير مسلمين بشكل متساو تقريباً، وأدى تحديث المواصلات إلى تقارب أحيائها المختلفة برغم اتساعها الذي اكتسب سرعةً بالغةً خلال نفس الفترة، وظلت الحياة الثقافية بها برغم الرقابة مفعمة بالحركة على مستوى النشر والفنون والأفكار، وبدت مشربةً بمثل الغرب أكثر من ذي قبل، وتقدمت الصحافة وتميزت الكتب والصحف بانفتاح واسع على العالم الغربي، وشكل وجود الأقليات والأجانب إحدى السمات المميزة وبخاصة في مجال المسرح والموسيقى، وبدا أن هناك سعياً لاستلهام الغرب في جميع المجالات، مع ظهور رد فعل ضد التغريب يرمي إلى استعادة مكانة معينة للقيم والمفاهيم التقليدية للعمارة، والبحث عن ثقافة خاصة بالأتراك في مجالات اللغة والأدب والشعر.

وفي أواخر القرن عادت الثورات القومية إلى الظهور، فسويت مشكلة كريت سريعاً بمنحها حكماً ذاتياً تحت إشراف أوروبا «1897» وظلت مقدونيا حتى عام 1912، ومرت الولايات الأرمينية باضطرابات وقلاقل دامية، وقاد سعي السلطان عبد الحميد لتحييد الروس والإنجليز والحيلولة دون تمزيق أملاكه من خلال تعزيز المصالح الألمانية في قلب السلطنة - مشروع إنشاء خط سكة حديد بغداد - إلى تفاهم الدول الإمبريالية حول اقتسام مناطق النفوذ، وحدوث تقارب أنجلو - روسي جد خطير بالنسبة لبقاء السلطنة.

وقد أدى الاستبداد الحميدي والكراهية المشتركة له، إلى ظهور حركة

«تركيا الفتاة» عام 1889، وبرز من بين صفوفها أشخاص ينتمون إلى أصول جد متباينة «أتراك ـ عرب ـ أكراد ـ أرمن»؛ لكي تندد بالاستبداد، وتدعو إلى المساواة بين جميع مواطني السلطنة، وتأمين وحدتها، واستعادة النظام الداخلي وإعادة العمل بدستور 1876، وانتشرت الحركة وتطوره بسرعة بين أعوام 95 و1897، وبذل السلطان المنزعج قصارى جهده لسد الطريق على المعارضة بالخارج، لكنها انبعثت من جديد ثم انقسمت إلى فصيلين، الأول: يدعو إلى الليبرالية اللامركزية، والثاني: يؤيد فكرة المركزية السلطوية، ويرى أن النظام اللامركزي لو أخذ به كفيل بتمزيق وحدة السلطنة التي ينبغي لها أن تستند إلى العنصر التركي لضمان بقاء الدولة وتحقيق الرقي لها.

ومنذ عام 5 ـ 1906م سار تاريخ السلطنة بخطى متسارعة، فالانتصار العسكري الياباني على امبراطورية القياصرة وجد صدى عميقاً له في كل تركيا، والوضع الداخلي ازداد تأزماً، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسرعة، وتواصلت الأزمة الاقتصادية واشتدت خلال شتاء 7 ـ 1908م، ونشبت تمردات في شرق الأناضول لتثبت بما لا يدع مجالاً للشك فشل سياسة عبد الحميد الإسلامية، وأصبحت المشكلة المقدونية في مأزق، وشددت الدول الأوروبية من ضغطها على الحكومة العثمانية، وأضافت التطورات الدبلوماسية المزيد إلى الهموم العامة ليجد المنتمون إلى «تركيا الفتاة» أنه لا بد من الانتقال إلى دائرة الفعل، وإعادة العمل بالدستور، والحيلولة دون تمزيق أوصال الدولة... لتبدأ ثورة «تركيا الفتاة» في التحرك...

وفي الفصل الرابع عشر «موت امبراطورية 8 ـ 1923» يعرض «بول دومون، وفرانسوا چورچو» للتطورات المتلاحقة التي مرت بها السلطنة، فقد تزايد الاضطراب في مقدونيا، وتزعمت لجنة الاتحاد والترقي حركة العصيان، ونشبت تمردات في مناطق أخرى، ورضخ السلطان بإصدار إرادة سلطانية تعيد العمل بدستور 1876، وإعلان إجراء انتخابات وعقد مؤتمر البرلمان لينجح بذلك انقلاب فتح المجال أمام سلسلة من التغييرات العميقة على مدى عشر

سنوات، لكن النظام الجديد اصطدم بعدة مصاعب سياسية واجتماعية ودبلوماسية أفقدت المنتمين إلى «تركيا الفتاة» مصداقيتهم وأثارت سخط الرأي العام عليهم وحدثت مصادمات ومشاهد عنف ومذابح كادت أن تودي به، لولا تدخل جيش مقدونيا الذي زحف على استانبول بقيادة محمود شوكت باشا، وأعلن الأحكام العرفية وعاقب المعارضين، وقرر مجلس النواب ومجلس الشيوخ في اجتماع مشترك خلع السلطان ونفيه وإحلال أخيه محمد رشاد محله «أحداث يوليو 1908 ـ أبريل 1909».

وقد عرفت السلطنة تطوراً اقتصادياً سريعاً شجعت عليه سياسة اللجوء إلى الرساميل الأجنبية والتنافسات الحادة بين الدول، فارتفعت الأسعار وعانى الاقتصاد من تضخم زاد من وضع الأجراء والمستخدمين والبسطاء هشاشة، واستمر التغريب أكثر فأكثر، وتحررت القوى الاجتماعية أسيرة العهد الحميدي واكتشف المجتمع لأول مرة: حرية التعبير والصحافة والاجتماع، وبرزت ثلاث جماعات قلما دار الحديث عنها من قبل هم: النساء ـ العمال ـ المثقفون، وانبثق تياران: إسلامي وتغريبي ثم ظهرت تدريجياً «نزعة قومية تركية»، مثلت طريقاً ثالثاً، لكن تأثير أفكارها وقتئذ كان محدوداً، وقلما وجدت لها جمهوراً خارج أوساط بعينها في سالونيك واستانبول.

استعادت لجنة الاتحاد والترقي نفوذها، وأصبحت القوة السياسية المهيمنة في الدولة، وقد سعت إلى الحفاظ على تكامل وحدة السلطنة، ونظمت نفسها في ظل الجيش، ومدت نفوذها في الولايات، وأنشأت تنظيماً هرمياً كاملاً، واستندت إلى كبار ملاك الأراضي في الريف، والطبقات المتوسطة في الحضر، واجتهدت في تعبئة الجماهير، واعتمدت جماعة «تركيا الفتاة» تطبيق الشق الأول من شعارهم «الاتحاد» عبر الدعوة إلى اتحاد جميع العناصر العرقية بكافة أنحاء السلطنة، وإنهاء الاتجاهات الاستقلالية، والانفصالية، والخصوصية بين صفوف القوميات، وإلغاء نظام الملل ـ الجماعات العرقية الدينية شبه المستقلة ـ وآمنت بفكرة دولة واحدة لا تقبل التجزئة متأثرة في ذلك بالثورة الفرنسية لتصطدم بمفهوم قوميات السلطنة

المختلف عن الاتحاد، وتستأنف الصدامات بين الأكراد والأرمن في الشرق، وتنشب القلاقل في ألبانيا، وهكذا أدت إعادة الدستور إلى تفاقم المشكلات القومية بدلاً من أن تخفف من حدتها.

جربت جماعة «تركيا الفتاة» التفاوض، ثم اجتهدت في تطبيق تصورها المركزي للإتحاد عبر سلسلة من التدابير أفضت كلها إلى إثارة السخط لدى الألبان وعرب سوريا ويونان وأرمن من استانبول، وسعت إلى الانتقال بالسلطنة في حالة «شبه المستعمرة المُستغلة» من جانب الدول العظمى إلى حالة دولة ذات سيادة تهيمن على مواردها الخاصة، لكن سياستها الخارجية اصطدمت بصعوبات جسيمة وانقسمت الجماعة على نفسها، وأصبحت السلطنة أكثر عزلة عن ذي قبل، وعندما احتلت إيطاليا طرابلس الغرب «سبتمبر ـ أكتوبر ـ 1911»، وثارت ألبانيا «11 ـ 1912» لم تستطع أن تفعل شيئاً سوى الاعتراف بضم طرابلس الغرب وبرقة والتسليم بمطالب القوميين الألبان، مقابل اعتراف هزيل بسلطة السلطان الروحية بصفته خليفةً على المسلمين رغبةً منها في التفرغ لمواجهة خطر اندلاع حرب البلقان التي شنها بالفعل ائتلاف بلقاني مكون من صربيا وبلغاريا واليونان والجبل الأسود، وأفضت، إلى إرساء أسس تقسيم إقليمي جديد حقق مكاسب للائتلاف، وحرم تركيا من أغلب ممتلكاتها الأوروبية.

وفي الفترة ما بين الحرب البلقانية والحرب العالمية الأولى «أغسطس 1913 ـ أغسطس 1914» حدث تحول في فكرة التعايش الأخوي بين شعوب السلطنة إلى الاتجاه صوب تمجيد الأمة التركية، وترسخت في الأذهان ضرورة نزع نير الرأسمالية الأوروبية واستعادة السيطرة على روافع الاقتصاد التركي لكي يتحقق الاستقلال، لكن هذه النزعة كانت لا تساوي شيئاً أمام الإخضاع المتزايد للسلطنة لحساب الدول العظمى، ولجأت حكومة الاتحاديين إلى التضامن الإسلامي سعياً وراء اجتذاب الولايات العربية إلى صف القضية العثمانية، لكن توجه الاتحاديين الديكتاتوري أثار سحباً من الريبة والشكوك حول نواياهم الحقيقية. وغداة نشوب الحرب العالمية الأولى تحالفت تركيا

مع دول وسط أوروبا الحصن الوحيد الممكن في وجه أية ضربات روسية عنيفة محتملة، لكن القوات العثمانية منيت بسلسلة من الإخفاقات في مقابل نجاح وحيد باهظ الثمن في الدردنيل، وانخرطت البلاد في حرب منسوجة من العذاب والخراب والأهوال التي لا تحتمل، واختزلت مطرقة الإبادة والمذابح والنفي والتشريد مئات الآلاف من الأرض والمسلمين والمسيحيين، واقتسمت الدول المتحالفة باستخفاف أملاك السلطان الآسيوية، وبدت السلطنة وكأنها لا تقاتل الأعداء وحدهم، وإنما أيضاً ضد موتها هي نفسها.

خسرت تركيا الحرب، ووقعت مع الحلفاء اتفاقاً «اتفاق مودروس ـ 30 أكتوبر 1918» تضمن بنوداً قاسية، وأضفى طابع استسلام غير مشروط على الهدنة لتصبح خرافة دولة مستقلة لا وجود لها إلا على الورق، وساد جو من الفتور والانهزامية، لكن الجمعيات الوطنية أخذت في الانتشار، ونظمت نفسها في استانبول والمدن الرئيسية إلى أن نزل الجنرال مصطفى كمال إلى صامسون في 19 مايو 1919، وهناك سعى إلى رد الثقة إلى الجيش العثماني، وأعاد تجميع كل حركات المقاومة تحت سلطة موحدة ضد المحتل الأجنبي، ورفض الإذعان لتوجيهات حكومة استانبول، وقطع روابطه بالسلطة المركزية لشن معركته السياسية الكبرى، وليشهد الأناضول نزعة قومية تركية في كامل إنطلاقتها اتخذت من أنقرة مقراً لها.

انقعدت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في 23 أبريل 1923، وواجه القوميون سلسلة من التمردات في غرب ووسط الأناضول بتحريض من الحلفاء والباب العالي، واستخدموا كل سلاح ممكن للنضال ضد المحتل، في حين تورطت حكومة استانبول في مساومات صلح طويلة انتهت إلى الإذعان لشروط دول الوفاق، وتكريس تمزيق السلطنة، واختزال تركيا إلى مجرد دولة أناضولية صغيرة محصورة بين بلدين ما تزال حدودهما غير واضحة «أرمينيا واليونان» ـ معاهدة سيفر 20 أغسطس 1920 ـ، وهو ما لم يوافق عليه أو يرضى به القوميون فقاتلوا لإسقاطه، واستمرت الأعمال الحربية، وتوجت جهودهم بالنجاح بعد عامين، وعقد اتفاق لوزان ـ 24 يوليو 1923 ـ ليمحو مهانة

معاهدة سيفر وتؤكد تركيا الكمالية ذاتها كأمة حرة مستقلة تتعامل مع الدول الأخرى على قدم المساواة. ولا ينتظر مصطفى كمال طويلاً، إذ سارع وحتى قبل توقيع وثيقة لوزان، إلى إلزام الجمعية الوطنية بالتصويت لصالح إلغاء السلطنة «نوفمبر 1922»، ثم إعلان الجمهورية «29 أكتوبر 1923»، وإلغاء الخلافة «3 مارس 1924» ليمحو بذلك الآثار الباقية من النظام القديم، ويبدأ عصر جديد شكل منعطفاً حاسماً في تاريخ تركيا المعاصر.

وبعنوان «الفن العثماني» يؤكد «چان پول رو» في «الفصل الخامس عشر»، على أن الفن العثماني برغم المؤثرات المتباينة التي تعرض لها، فن إسلامي له شخصيته القوية وروحه الإبداعية التي تجعل منه مختلفاً عن فنون المغرب أو مصر أو إيران بل وعن الفن السلجوقي في الأناضول الذي يدين له بالكثير لأن الدولة العثمانية مسلمة، وتلتزم في إبداعاتها من حيث الجوهر بالأوامر الدينية وأيديولوجية الإسلام، ولأن له جذوراً في العالم الإسلامي، وتجمعه بفنون الإسلام سمات مشتركة، فالفن العثماني فن سلطاني يقع حيث يكون السلطان، وتعطي الحضارة العثمانية مكان الصدارة للعمارة التي استندت للمعارف التقنية الضرورية وتتميز بحس تنظيم المكان، وتوازن الكتل، وتملك قيمها الجمالية الخاصة، وهي حضارة مدنية بالأساس لا تمس عمارتها القرى إلا قليلاً، ومركز المدينة هو المسجد الكبير الجامع البناء الأكثر أهميةً وتمثيلاً لمختلف مدارس العمارة الإسلامية، والأثر الوحيد الذي كتب له اجتياز العصور.

تعرض الفن العثماني لمؤثرات متباينة «بيزنطية - إيطالية - إيرانية - سورية» ذابت جميعاً في كل موحد بدرجة قوية، وأبقى العثمانيون على تراث أسلافهم الأناضولي في اختيار المواد وما يزينها، والاهتمام بإنشاء خانات المسافرين والمدارس والأضرحة، وأعادوا للمسجد تفوقه المطلق، وابتكروا بنايات مهيبة مختلفة تماماً عن سابقتها، وأدخلوا الزخرفة الغزيرة التي تعتمد على التلوين أكثر من النحت ولا تسيء أبداً إلى خطوط الأثر، واستخدموا الأشكال الهندسية والزخارف النباتية والكتابات والنقوش. وفي مقابل ضياع

عدة تقاليد صناعية عظيمة خاصة بالنجارين وصناع التحف، شجع العثمانيون صناعة تجليد الكتب وأدخلوها إلى أوروبا عبر البندقية، واهتموا بالترقين «تجويد الخط وتحسين الكتاب وتزيينه»، وتميزت صناعة المنسوجات بنشاط عظيم، وأبقوا على فن تشكيل الخزف الإسلامي في الوقت الذي تدهور وكاد أن يموت في كل مكان آخر، ونشروا صناعة الطنافس «الأبسطة» بشكل تدريجي في بقية بقاع الأرض بعد أن كانت وقفاً على العالم التركي - الإيراني.

ثم يعرض «چان پول» لتطور المسجد العثماني، والتأثيرات العميقة لكنيسة آيا صوفيا أعظم الكنائس البيزنطية على المعماريين العثمانيين الذين اتخذوا منها نموذجاً جرى استنساخه بكل التنويعات الممكنة، وتلقت العمارة دفعةً قوية على يد سنان «المولود بقيصرية عام 1489»، الذي جدد فنَّها تجديداً عميقاً، ودشن الكلاسيكية العثمانية لتستمر بعد موته برغم الانحطاط في كافة المجالات، والأشكال الأخرى للفن العثماني كالبيت، والعمارة المدنية «الأسبلة ـ الحمامات ـ الخانات ـ الجسور ـ الحصون ـ الأضرحة ـ القصور - التصوير.

ويختتم «أندريه ريمون» هذا الفصل بدراسة موجزة يبرز فيها السمات العامة للعمارة في البلدان العربية، إذ تعرضت جوانب القصور في المجالين الفكري والفني لأقسى نقد، مع أن تلك الفترة لها أهمية كبيرة في تكوين الزخرفة المدينية، وتركت لنا آثاراً هامة ومدناً عربية تقليدية دامت ثلاثة أو أربعة قرون، وميزت البنية الحضرية بشكل بالغ القوة. ثم يقدم تصنيفاً تاريخياً لخمسة عشر مسجداً ومدرسة بالقاهرة وحلب ودمشق تنتمي جميعاً إلى نماذج جرت تجربتها في إستانبول ومدن عثمانية كبرى، وتندرج ضمن تراث كانت خصائصة الأساسية محددة تماماً، لكنها تنهل أيضاً من أساليب محلية يعتبر تواصلها على مدى أربعة قرون ظاهرة مثيرة، وتعبر عن حدوث تطور داخلي نحو دمج نسبي بين عناصر مستمدة من تراث محلي وعناصر مستوردة ساعدت على تقدم العمارة والزخرفة نحو أشكال جديدة.

وبعنوان «الحياة الفكرية والثقافية في الامبراطورية العثمانية» ـ الفصل السادس عشر والأخير ـ يؤكد «لوي بازان» على أن تعبير «الامبراطورية» يبدو مناسباً عند الإشارة لتلك الدولة العظمى المطلة على البحر المتوسط التي أسمت نفسها «الدولة العثمانية»، لكونها وحدت تحت قيادة تركية جماعات سكنية عديدة ذات لغات وديانات وثقافات مختلفة على مدار قرون، وقامت بصهر قيم متباينة في عملية تلاقح طبيعي أدت إلى إنتاج ثقافة أصيلة ذات ثراء عظيم حققت الانسجام والتماسك بين عناصر كانت قبل ذلك غير منسجمة، وحققت لها قدرة كبيرة على الذيوع والانتشار.

وفي محاولة لفهم التاريخ الثقافي العام يعرض «بازان» لمكونات الثقافة التركية العثمانية وأصولها الأولى سواء قبل الإسلام أو بعده، إذ توصل الأتراك إلى تمثل الثقافة الإسلامية المركبة بالفعل «عربية ـ فارسية» عبر عملية مواءمة بطيئة، وظهر أثر الأساس البيزنطي بشكل بالغ الوضوح في العمارة، وظلت التركية شفهية ومحدودة الانتشار في المدن حتى منتصف القرن الثالث عشر حين حدث توسع للغة التركية فكتبت التركية بحروف عربية، وأنتجت أعمال هامة، وكتب شعراء متصوفة قصائدهم بالتركية، وتطور النثر، وترتب على إنشاء إمارات تركية على أنقاض دولة الروم السلاجقة ميلاد فكري وثقافي حقيقي جديد، وبعد نقل العاصمة إلى إستانبول أصبحت الحياة الثقافية تنتظم حول مركز مهيب يقع بين أوروبا وآسيا بعد أن كانت محلية في بورصة ثم في أدرنة، وتغلبت عناصر البقاء والاستمرارية على التطور الفكري والثقافي، وظهر أثر ذلك بوضوح في الأدب وبخاصة الشعر حيث استطاع شعراء البلاط أن يطوروا لغة شعرية مثقفة بشكل متزايد مع احتفاظها من حيث الجوهر ببنية اللغة التركية ونحوها أو اختزالها اختزالاً فريداً، وخلال العقدين الثاني والثالث من القرن الثامن عشر عالج الشعر نفس الموضوعات لكن بنبرة رشيقة مختلفة، وظهرت جماليات الشعر أقل تقليدية، وابتكرت أشكالاً جديدة للتجريد العاطفي قدمت في إطار روائي مدهش، لكن محاكاة أعمال الأسلاف الكبار استمرت دون إضافة كثير من الأفكار الأصلية حتى بدء إصلاحات 1839 حين تحولت الصفوات العثمانية تدريجياً عن مخلفات الماضي تحت تأثير الأدب

الأوروبي إلى تبني اشكال ومضامين جديدة.

وفي مقابل هيبة الشعر المثقف المحصور ضمن نادي الأدباء، انتشر شعراء شعبيون أو شبه شعبيين في سائر الولايات، وبين القبائل البدوية في الأناضول، ونشر هؤلاء قصائدهم الأسطورية وملاحمهم الطويلة بصحبة آلة ذات أوتار مضمونة ـ الساز ـ شفاهة أو بشكل عرضي في مباريات الارتجال الشعري حيث ازدهر هذا الفن وسط الشعب على يد آلاف من مجهولي الأسماء، وصادف قبولاً واستحساناً، وكان له جمهور أوسع بكثير من جمهور شعراء البلاط. كما لم يغب النثر عن الساحة الأدبية، حيث حفظ التراث الشفهي شواهد عديدة: حكايات ـ أساطير ـ قصص روائية، ووجد النثر المكتوب تمثيلاً واسعاً له في الأدب التركي.

أما الكتابة التاريخية، فترجع بدايتها إلى ما بعد الاستيلاء على القسطنطينية، إذ دونت حوليات بأمر من السلاطين بهدف تمجيد مآثرهم ومآثر أسلافهم، وكتبت حوليات أخرى مستندة إلى شهادات مباشرة اعتبرت وثيقة أساسية، وظهرت بدعة كتابة أخبار غزاة البحر أمثار خير الدين برباروسا «غزوت نامه» خلال القرن السادس عشر، وحدث تجديد مع كتاب أخذوا في الحسبان المصادر الأوروبية أمثال المؤرخ نعيما «1655 ـ 1716» والرحالة أوليا جلبى «16 ـ 1683»، ووجدت أعمال أخرى ذات أهمية تاريخية مثل أخبار السفارات إلى الغرب والأجانب الأدبية التي تناولت مجالات: الملاحة البحرية ـ العلوم الجغرافية والفلكية الملاحية ـ الجغرافيا العالمية، وأنشئت أول مطبعة تركيا في إستانبول عام 1729. ووجد أدب نسائي اقتصر على أوساط الحريم، ولم ينتشر خارجها، وأجناس شبه أدبيه صغرى اعتبرت مبتذلة.

ومع انحدار السلطة العثمانية في وجه قوة أوروبا المتنامية، بدأت حركة الأخذ والاقتباس عن الغرب في كافة المجالات العلمية والتقنية وبخاصة في المجال العسكري، وانتقلت إلى المؤسسات والثقافة التركية وتبنت النخبة والقادة أسلوب الحياة الأوروبي، ومس التأثير الفكر السياسي، واجتذبت الحركة الرومانسية جيلاً أدبياً جديداً، وظهرت عدة أعمال تاريخية دون تجديد

حقيقي، وخاض المتمسكون بالتراث الإسلامي معركة يدعمها العوام والعلماء في مواجهة تيار التغريب، ولعبت الصحافة دوراً أساسياً في التجديد الفكري والسياسي، وأنشئ تعليم عام على نطاق واسع في ظل حكم السلطان عبد العزيز، وظهرت مجلات أدبية وفنية ومسارح على النمط الغربي. وبوجه عام كانت مختلف الأجناس الأدبية الأوروبية ممثلة عند نهاية عهد السلطنة، ووجدت العلوم الحديثة بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية أنصاراً أكفاء، ومس التغريب الفنون الموسيقية، والرسم الزيتي، والنحت، وشهدت الزخرفة والعمارة الغربيتان توسعاً سريعاً أدى أحياناً إلى فن مختلط من النوع الاستعماري «كولونيالي».

لكن بينما كان تحديث السلطنة يسير بخطى متسارعة، ويتحقق بشكل مميز بالحيوية، ويقطع تأورب الطبقات الحاكمة شوطاً بعيداً عن المدن، واصلت الأرياف والأحياء المدينية الشعبية الحياة في عالم ثقافي تقليدي صاغته قرون من إسلام محافظ، لينشأ عن ذلك ازدواجية ثقافية شكلت واحدة من أعقد المشاكل التي واجهت أتاتورك وأنصاره في سعيهم إلى جعل تركيا جمهورية علمانية وعصرية توجه بصرها بثبات شطر أوروبا.

- ومن خلال العرض السابق يتبين الآتي:

1 - أتى هذا الجزء من الكتاب مثل سابقه «الجزء الأول» عاماً وشاملاً، وقدم صورة غنية بالتفاصيل استكمل بها المؤلفون التأريخ للدولة العثمانية في فترة حرجة تميزت بالتغيرات المتسارعة والتطورات المتلاحقة، وكانت بمثابة الخلفية التي انبثق عنها وتشكل منها تكوين تركيا المعاصر.

2 - وفق المؤلفون في إبراز أهم ملامح التغير في التاريخ العثماني بعد سنة 1774م، فقد تعرضت السلطنة لتمزق تدريجي نتيجة لضغوط أوروبية، وتنافس استعماري محموم على أملاكها، وأدخلت إصلاحات بإيعاز من الغرب وتحت ضغط منه لم تفلح في إنقاذ السلطنة من الهوة السحيقة التي باتت مهددة بالتردي فيها، وعانت البلاد من تغلغل متزايد للنفوذ الغربي أفضى إلى

خضوع وتبعية سياسية لأوروبا، وهيمنة على الاقتصاد العثماني، واتساع غير مسبوق للنفوذ الثقافي الغربي، ونشبت حركات تمرد وثورات عاصفة.

أما على الصعيد الداخلي، فقد أدخلت إصلاحات ذات طابع غربي قوامها الاقتباس والأخذ عن أوروبا في مختلف مناحي الحياة وكافة أجهزة الدولة وشئون المجتمع، وصيغت قوانين وتشريعات وأنشئت هياكل مأخوذة عن الغرب المسيحي، وجرت عملية علمنة واسعة للتعليم المدني، وأوروبة لنظم التعليم والتدريب العسكري، وأعيد تنظيم القوات البرية والبحرية، وتقدمت الزراعة، وزاد عدد السكان، واتسعت المدن توسعاً ملموساً، وجرى الأخذ بتنظيم حضري مستعار من هندسة المدن الأوروبية، وسيطرت الرأسمالية الأوروبية على المالية والاقتصاد العثماني نتيجة للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الإصلاحات، وتدفقت الرساميل الأجنبية على السلطنة دون أن تسهم في إحداث تطور صناعي، وإنما لتكرس من وضعها كبلد تابع، واستمر التغريب بقوة، وتعالت الصيحات تنادي بإنهاء حالة «الدولة شبه المستعمرة»، وتمجد وتعلي من شأن الأمة التركية، وتطالب بضرورة نزع نير الرأسمالية الأوروبية، واستعادة السيطرة على الاقتصاد التركي.

3 ـ نجح «چان پول رو، وأندريه ريمون» في تقديم صورة متوازنة عن القيمة الحقيقية للفن العثماني، ووضعه بين مختلف عصور فنون الإسلام، بوصفه تطويراً وامتداداً طبيعياً لها في بعضها، وانقطاعاً وإهداراً لبعضها الآخر، وابتكاراً وإبداعاً ساعد على التقدم نحو أشكال جديدة لصنف ثالث منها (ص 359 ـ 363، 413 ـ 422).

4 ـ أحسن «لوي بازان» صنعاً حين تطرق في دراسته «عن الحياة الفكرية والثقافية» إلى تناول مجالات قلما حظيت باهتمام الباحثين، ودرج الكثيرون على استبعادها وعدم التعرض لها مثل الشعر الشعبي «449 ـ 452»، والكتابة التاريخية «452 ـ 457»، وأجناس أدبية تندرج ضمن علوم: الملاحة البحرية ـ العلوم الجغرافية والفلكية الملاحية ـ الجغرافية العالمية ـ الأدب النسائي «457 ـ 461»، على الرغم من أهميتها ودلالتها على بلوغ مستوى معين من التطور

الفكري والنهوض الثقافي.

5 ـ تلخص مسيرة السلطنة العثمانية باعتبارها الإطار السياسي الأعم والأشمل الذي انضوى تحت لوائه القطاع الأكبر من ديار الإسلام، تاريخ معظم الولايات العربية وبخاصة خلال فترة التحول والانتقال من الحكم العثماني إلى الخضوع لسيطرة الدول الغربية، ولعل أبرز مثال على ذلك مصر في القرن التاسع عشر التي جمع بينها وبين تركيا عدد من أوجه التشابه نجملها في الآتي:

(أ) إنفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية، وتدفق عدد من رجال المال والتجارة والمغامرين الأوروبيين بحثاً عن الثروة، وإنشاء بنوك ومصارف اهتمت بتمويل شركات مختلفة تنتمي إلى قطاع المواصلات والخدمات العامة للبلديات بهدف تحقيق عائد سريع، وربح كبير من وراء استثماراتها، دون أن تحقق نهضة صناعية، أو تسهم في التطور الصناعي للبلاد «مانتران: تاريخ الدولة العثماينة، ج 2، ص 111، 112، 117 ـ 120، 183 ـ 185، محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص 226 ـ 228، 296 ـ 302، راشد البراوي ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في العصر الحديث ص 110 ـ 112».

(ب) إرساء أسس نزعة ليبرالية في مجال العلاقات التجارية أنهت بشكل حاسم نظام الاحتكار، وحدوث توسع اقتصادي موجه إلى الغرب يستند أساساً إلى الزراعة (مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ص 114، 115، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي ص 89 ـ 99).

(ج) تطور في حركة التجارة ـ وبخاصة الخارجية ـ فتح الأبواب أمام الواردات الأوروبية، وأصاب الإنتاج الحرفي المحلي بضرر بالغ، أو على الأقل حال دون إنشاء صناعة قوية (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 115، 116، لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي، ص 312 ـ 315، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي ص 101 ـ 108).

(د) تراكم الديون، وإنشاء إدارة عثمانية «للدين العام»، و«صندوق للدين المصري العام» مكون من ممثلين مختارين بعناية من قبل حكوماتهم، ويتلخص عملهم في تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها، وتوزيعها على الدائنين. وإلى جانب صندوق الدين المصري العام وجد مراقبان أحدهما إنجليزي للإيرادات، والآخر فرنسي للمصروفات في سنة 1876م، في حين جرى إنشاء «إدارة للتبغ» بتركيا برساميل فرنسية لإدارة إيرادات التبغ في سنة 1883م، وكلاهما تصرف بمرور الوقت بصفة دولة داخل دولة، وعن طريقهما مدت الرأسمالية الأوروبية سيطرتها إلى قلب المالية والاقتصاد العثماني ثم المصري (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 181 ـ 183، لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي، ص 315 ـ 328، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي، ص 120 ـ 135، يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري 1176 ـ 1943، تاريخ المصريين «129»، القاهرة، 1998، ص 64 ـ 99)، ومن قبلهما التونسي في سنة 1869م، (أحمد أمين: زعماء الإصلاح، ص 179 ـ 181).

(هـ) بروز ثلاث تيارات، **الأول**: إسلامي رفض الغرب وأبى مصالحته، ودافع عن تراثه باعتباره بؤرة الكيان الذاتي ومنبع المقومات الأصلية، ورأى ضرورة العودة بالإسلام إلى معينه الصافي والأخذ بالاجتهاد لاستعادة دين يتفق مع العقل، ويدعو إلى التفكير، دين قادر على تبني العلوم الحديثة لإنقاذ المجتمعات الإسلامية من حالة التأخر والجمود (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 260 ـ 262، محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج 1، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة: 1954، ص 291 ـ 307).

الثاني: تغريبي، يدعو إلى نبذ كل ما هو قديم وموروث، بزعم أنه مصدر النكوص والجمود فالضعف، وأبدى حماسة للاقتباس والنقل عن الحضارة الغربية، ونشر علوم الغرب وثقافته ونظم حكمه وأساليبه التعليمية.

وفي هذا السياق تبنى دعاة التغريب الأتراك، برنامجاً كاملاً توافقت خطوطه العريضة تقريباً مع ما أخذ ونادى به زملاؤهم المصريون فيما بعد

بحكم أن المصدر الذي استقى منه هؤلاء جميعاً أفكارهم واحد وهو الغرب، وبخاصة المتطرفين منهم فقول عبد الله جودت بأن التغريب ضرورة مطلقة للسلطنة العثمانية، و«ليست هناك حضارة غير الحضارة الأوروبية، ولا بد من الأخذ بها بوردها وشوكها» (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 262)، تماثله دعوة سلامة موسى إلى الاندماج في الغربيين إندماجاً كاملاً، ومناداة طه حسين بحمل مصر على الحضارة الغربية، وطبعها بطابعها، وقطع ما يربطها بموروثها وإسلامها (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 2، ط 2 مكتبة الآداب، 1955، ص 216 ـ 224).

كما أن دفاع دعاة التغريب الأتراك عن حقوق المرأة، ودعوتهم إلى تحديث الأسرة، وتبني الأبجدية اللاتينية، والنضال ضد المدارس التقليدية والعلمنة لا تختلف في مجملها عن دعوة قاسم أمين إلى تحرير المرأة (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 1، ص 273 ـ 291)، ودعوة طه حسين إلى تضييق الخناق حول الأزهر، وإخضاع التعليم الابتدائي والثانوي فيه لإشراف الدولة، واللغة العربية لتطور ينتهي بها إلى أن تصبح الفصحى التي نزل بها القرآن لغة دينية فحسب كالسريانية والقبطية واللاتينية واليونانية، وتهجم سلامة موسى وسخريته اللاذعة من وزارة الأوقاف والمحاكم الشرعية بوصفها «أجساماً شرقية تؤخر تقدم البلاد»، ومن «جامعة الأزهر التي تبنت بيننا ثقافة القرون المظلمة»؟ (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 2، ص 317).

الثالث: توفيقي ذو نزعة قومية في تركيا، سعى إلى البحث عن قيم وحياة اجتماعية جديدة تمزج بين الموروث الثقافي والحضارة الغربية (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 264)، وفي مصر إلى اتخاذ الإسلام كأساس لحركة الإصلاح بعد تفسير نصوصه وتأويلها تأويلاً جديداً يتفق مع أساليب الحياة والتفكير الوافدة من الغرب (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 1، ص 307 ـ 348).

6 ـ لا شك أن الازدواجية الثقافية التي أنهى بها «لوي بازان» دراسته

وكانت خير ختام للكتاب حقيقة لا مراء فيها، وتلخص ليس مشكلة تركيا الحديثة فحسب، بل مشكلة معظم إن لم يكن كل الإقطار الإسلامية، وقد أوجدت تلك الإزدواجية أزمة هوية وانتماء بسبب تلك الهوة السحيقة التي لا تزال تفصل بين أقليات حاكمة ذات توجهات غربية مدعومة من الغرب، وتسير في خططها وتدير سياستها بتأثير وإيعاز أو تحت ضغط منه.

وترجع تلك الازدواجية بالأساس إلى انتهازية وعدم جذرية حلول قادة ورواد حركات التجديد الذين لم يسعوا إلى الإفادة من الدين في بناء نهضتهم الحديثة، وإرساء دعائمها على أساس من الاعتزاز بالموروث الحضاري، وبعث وإحياء قيم الإسلام المجيدة، وتطوير الأطر والأبنية والهياكل التقليدية القديمة لتتلاءم مع متغيرات العصر، وإنما تركوها على حالها تعاني من عوامل الضعف والترهل والقصور، ثم أتوا بجديد هدفوا من ورائه إلى تطويق الموروث وحصاره والالتفاف عليه، وتهميش دور الدين في تسيير عجلة الحياة عبر الحد من الإمكانيات المتاحة للإسلام في التدخل في أنشطة المجتمع المدني، وفرض وصايتهم على مؤسساته وهيئاته، وضمان السيطرة على قواه الفاعلة، بغية الحصول على رضا وكسب تأييد ومباركة الغرب المسيطر صاحب الكلمة النافذة، واليد الطولى في إدارة دفة الأمور من ناحية، وتوظيفه لإرساء أسس تجديد اجتماعي وثقافي علماني جرى تصويره بغير حق على أنه عودة إلى قيم الإسلام من ناحية أخرى، (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 318 ـ 327).

وتبدو أبرز وجوه تلك الأزمة في تلك المكابدة التي تعانيها الصفوات الحاكمة من أجل التوصل إلى صيغة ملائمة، أو مشروع حضاري أعم وأشمل يستهوى الأفئدة وتلتف حوله القلوب، ويجمع عليه الناس، وتحتضنه الجماهير تتبناه وتعتز به وتذود عنه، مشروع يقضي على تلك الازدواجية وينهي أزمة عدم التكيف والمواءمة بين الموروث الحضاري الإسلامي، والوافد من منجزات الحضارة الغربية المتفوقة.

وفي المقابل تثير قراءة الكتاب عدة ملاحظات نجملها فيما يلي:

أولاً: توحي قراءة الكتاب للوهلة الأولى بأن الإصلاحات ذات الطابع الغربي التي قيض للسلطنة أن تترسم خطاها كانت مفروضة عليها من الخارج، فخط جلوخانه «1839» لم يأت كنتيجة منطقية لسياسة جرى تدشينها منذ عشرين عاماً حسبما ذكر مانتران (ص 62)، أو كحل اقترحه السلاطين ورجال حاشيتهم لإنقاذ السلطنة وفقاً لرؤية بول دومون (ص 63)، وإنما كان ثمناً باهظاً اضطر السلطان عبد المجيد الأول إلى دفعه رغماً عنه لتسوية النزاع التركي المصري، وخط همايون «1856» بنصوصه الأكثر دقة وتفصيلاً كان تنازلاً أرغم عليه أيضاً مقابل الحصول على دعم عسكري إنجليزي ـ فرنسي في حرب القرم ضد روسيا. ثم عقد صلح باريس «30 مارس 1856»، وهو ما اعترف وقال به صراحة بول دومون (ص 132 ـ 139).

وفي ظل معادلات القوة المختلة لصالح الدول الأوروبية، كان من الطبيعي أن تستجيب نصوص الخطين لشروط الغرب، وأن تأتي مواتية إن لم تكن موافقة لمصالحه ومتطلباته، وكانت نقطة البداية في ذلك هو إختراق هذا الكيان الهائل الذي بدا قوياً منيعاً وغير قابل للإختراق رغم ظهور علامات الضعف والترهل عليه عبر إستغلال أزماته السياسية الخارجية لفرض حلول جاهزة لمشاكله الداخلية، ودفع عجلة التحديث صوب وجهة غربية بغض النظر عن ملاءمة تلك الحلول الوافدة للموروث الحضاري والثقافي العثماني أم لا؟

بدأت محاولات الإصلاح وتدابير التحديث الأولى تتلمس خطاها على يد عبد الحميد الأول، وقد مزج فيها بين حلول مستوردة في المجال العسكري بالاستعانة بفنيين أوروبيين ـ أغلبهم فرنسيين ـ، وأخرى محلية بتشجيع الصناعات التقليدية وتنشيط صناعة النسيج في مواجهة مزاحمة قوية من جانب المنتجات الأوروبية (ص 8 ـ 11)، واستأنف سليم الثالث تلك المحاولات واتخذت إصلاحاته طابعاً غربياً في المجالين العسكري والدبلوماسي في حين تميزت بإعادة تنظيم القديم ومراعاة التقاليد ودعم

وتطوير الموروث فيما يتعلق بالنواحي المدنية (12 ـ 16)، لكن الدول الأوروبية أبت أن يكتب لتلك الجهود النجاح، وراحت تمارس بما أوتيت من وسائل التأثير ضغوطاً متواصلة حتى تأخذ تلك الإصلاحات وجهة معينة تتعارض بالضرورة مع صالح السلطنة، ذلك الكيان الماثل الذي أرادته قعيداً مريضاً يأتمر بأمرها ولا يقدر على فعل شيء، فراح الروس والنمساويون يؤيدون في الخفاء المعارضين للإصلاحات العسكرية في عهد عبد الحميد الأول ويعلنون الحرب عليها «87 ـ 1792م» خشية أن تتغلب على مظاهر ضعفها وتصبح قوية ومنظمة وفعالة مرة أخرى، في حين ساند الإنجليز والهولنديون والفرنسيون تلك الإصلاحات لأسباب تتعلق بمصالحهم «ص 10 ـ 11».

وقد سار محمود الثاني بالإصلاحات العسكرية إلى شوط أبعد، بلغت ذروتها عندما أقدم على إلغاء فرقة الانكشارية «المشاة»، والسباهيه «الفرسان»، وقضى على كافة القوى والأجهزة المرتبطة بهما في انقلاب حمل اسم «الوقائع الخيرية» ليبدأ في تنظيم جيش جديد على النسق الأوروبي (ص 38 ـ 42). لكن هذه الإصلاحات لا تحقق الأثر المطلوب، ومن ثم كان لا بد من الضغط في اتجاه آخر عبر التدخل المباشر في الشؤون العثمانية، وفرض وجهات النظر الغربية سواء فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، أو الإدارة الداخلية، وهو الدور الذي اضطلع به الإنجليز والفرنسيون، ونشأ عنه بشكل مباشر تلك الإصلاحات الجديدة المعروفة بالتنظيمات (ص 42 ـ 44).

ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يكرس محمود الثاني الشطر الثاني من حكمه بوجه خاص للإصلاحات المدنية بإيعاز من الغرب وتحت ضغط منه غداة توقيع معاهدة أندرينبول «14 سبتمبر 1829»، المستكملة بمؤتمر لندن «فبراير 1830» والتي نجح الإنجليز والفرنسيون بمقتضاها في الحيلولة دون اقتطاع ولايات الدولة الأوروبية وإضافتها لروسيا، لكن هذه الإصلاحات الجديدة لا تحوز رضى الغرب، ويراها شكلية في مجملها أو في بعضها على الأقل، ويجد الحل في ضرورة دفع عجلة الإصلاحات وتوجيهها نحو الداخل

لضرب وإنهاء النظام القديم، وتفكيك الإطار القانوني والتشريعي الموروث تمهيداً لاستبدالهما بنظم وأطر جديدة ترسي قواعد وأسساً راسخةً للنفوذ الغربي، وتعيد صياغة العلاقات القائمة لتنهض على أساس الهيمنة الاقتصادية والتبعية السياسية الكاملة.

وفي هذا السياق مارس الإنجليز ضغوطاً متواصلة على السلطان محمود الثاني لإلغاء نظام الالتزام، وكان الباب العالي يبيع بمقتضاه حق التصرف والانتفاع لفرد أو لشركة في فرع من فروع الإيراد سواء كان ذلك سلعة أو الاشتغال بنوع معين من الصناعة، لكن الأتراك أبدوا تردداً في إنهاء نظام كان يمد حكومتهم بمصدر هام للإيرادات، ثم واتت الإنجليز الفرصة أخيراً عند احتدام النزاع مع محمد علي، حين وافق السلطان على إصدار تعليماته إلى محمد علي بإلغاء أمره الخاص بحظر تصدير الحرير الخام من سوريا، وإزاحة كل العقبات التي تعترض التجارة البريطانية في سوريا وفق فرمان رمضان 1251هـ/ ديسمبر 1835م.

ثم وافق السلطان بصفة نهائية مدفوعاً بعدائه لمحمد علي وتحت ضغط إنجليزي أيضاً على إلغاء نظام الالتزام وإنهاء جميع الاحتكارات في مختلف أنحاء السلطنة وفق اتفاق بالطة ليماني «16 أغسطس 1838م» ظناً منه أنه يستطيع عبر تحطيم أكبر مصادر إيراد محمد علي أن يقلل من قدرة الباشا على الاحتفاظ بجيش يمثل تهديداً مستمراً لسيادته، وهو الاتفاق الذي اتخذته فرنسا كأساس لعقد معاهدة تجارية مماثلة مع السلطنة لتفادي تفوق إنجليزي عليها «نوفمبر 1838»، ثم تبعتها دول أوروبية أخرى «39 ـ 1841» (هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم، مصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة، 1967، ص 267 ـ 270)، لتنفتح بذلك أسواق السلطنة الواسعة أمام المنتجات والسلع الأوروبية، ويبدأ تدفق الرساميل الأجنبية، ويدق أول مسمار في نعش الاستقلال الاقتصادي في ظل علاقات تجارية غير متكافئة وهيمنة غربية على الاقتصاد العثماني أفقدت السلطنة السيطرة على مقدراتها، وجردتها من كل

إمكانية للمقاومة أو الاختيار.

وعلى ذلك، فإن السلطنة فُرضت عليها فرضاً استراتيجية تستند إلى الحرية الاقتصادية، ولم يتح لها أن تقرر أو تختار ما تراه بشأن تلك الاستراتيجية أو غيرها، ووجدت نفسها مضطرة ومكرهة على التعامل مع أسواق ومنتجات ومعارف ورؤوس أموال الأوروبيين وفق شروطهم، وليس وفق شروطها هي، أو عن رغبة حقيقية، وحاجة ملحة، وضرورة ملجئة حسب تصوير «بول دومون» للموقف، الذي خلص فيه إلى نتيجة مختلفة أشد الاختلاف عن المقدمات التي ساقها؟ (ص 114 ـ 120).

ولكي يثبت محمود الثاني للغرب أن السلطنة ليست دولة أسيرة ماضيها وأن بوسعها الانفتاح على روح العصر الحديث كان عليه أن يخطو خطوة أخرى جديدة تفسح المجال أمام الإصلاحات المراد تطبيقها عبر إعداد نص جرى الانتهاء منه وإعلانه في عهد خلفه وابنه عبد المجيد الأول، ويقضي بأن جميع رعايا السلطنة يعتبرون متساوين دون تمييز على أساس من الدين أو الجنس، وأن كل فرد يمثل أمام القضاء لن يحكم عليه أو يحاكم إلا وفق القانون المعمول به، وبعد تحقيق واستئناف (ص 60) لتتم بذلك أول خطوة على طريق تقويض الإطار العقيدي والقانوني الموروث، وتنحية الإسلام عن ميدان التشريع، وينفتح الطريق أمام هجمات متكررة على النظام القائم تزلزل أركانه لكنها لا تنال منه.

ولذلك كان لا بد من البحث عن ذريعة أخرى تتيح لإنجلترا وفرنسا فرض إصلاحات أخرى جديدة تكفل الإطاحة بشكل نهائي بالنظام القديم، وقد واتتهما الفرصة أخيراً عند إعلان قيصر روسيا الحرب «حرب 53 ـ 1856»، وعلى ذلك فإن تدخلهما لضمان وحدة السلطنة، واستقلال السلطان كان الهدف منه ليس منع التوسع العسكري في الشرق فحسب، وإنما أيضاً استبداله بسيطرة شبه مطلقة على التوجهات السياسية العثمانية في الداخل والخارج، وهيمنة على مقدرات البلاد الاقتصادية عبر الإبقاء على شبح هزيل باهت لدولة كانت عظيمة بسبيلها للأفول والانهيار بدعوى «ضمان وحدة السلطنة

واستقلال السلطان» (ص 135)، مقابل تدابير وإجراءات يرونها إصلاحات تكفل المساواة بين رعايا السلطنة ـ خط همايون 1839 ـ وشروط صلح ـ باريس 1856 ـ تبدو في الظاهر مواتية للسلطان لكنها في واقع الأمر تفتح الطريق أمام هجوم كاسح يعصف بوحدة واستقلال السلطنة، وتقضي على النظام القديم لتجري بعد ذلك على قدم وساق عملية إعادة هيكلة وصياغة للقديم والموروث، وعلمنة وتغريب لمؤسسات الدولة والمجتمع، ودمج وإلحاق بالاقتصاد والسياسات الأوروبية بدا أنه لا فكاك ولا منجى منها، وتعيش السلطنة مناخ أزمة بدا أنه لا سبيل إلى الخروج منها.

وهذا ما يفسر لماذا لا تظهر فترة التنظيمات بوصفها مجرد عهد تجديد فحسب، وإنما أيضاً كعهد تمزقات كبرى، وهي حقيقة ساقها «بول دومون» وكأنها نتيجة عرضية وغير متوقعة لكنها بالغة الدلالة، وتكشف بوضوح عن انحياز للمشروع الحضاري الغربي إلى حد جعله يجمع بين عدة متناقضات لا يجوز الجمع بينها عند تقييمه لفترة التنظيمات وإلا فكيف يكون هناك: تحديث للمؤسسات، وانطلاق اقتصادي، ونهوض ثقافي، وتقدم في مجال حقوق الإنسان في ظل أزمات داخلية وخارجية، وخسائر إقليمية، واستعباد اقتصادي، ومسايرة متزايدة لسياسة الدول العظمى؟ (ص 158 ـ 159).

ثانياً: لم تصدر الإصلاحات عن رغبة حقيقية لدى أهل السلطنة سواء من النخبة أو الجماهير، فقد أبدى السلطان محمود الثاني ـ رغم إقباله على مظاهر الحياة الأوروبية ـ تردداً في الأخذ ببعض الإصلاحات عند رفضه لإرسال بعثات إلى فرنسا (ص 57)، وكان عدد من تأثر بمظاهر الحضارة الغربية عند اختفاء محمود الثاني (ت 1839م) محدوداً، وشخصيات الإصلاحات الفاعلة الذين اعتمد عليهم السلاطين قلة قليلة من المنفتحين على الغرب تحت تأثير اتصالاتهم بالأوساط الأجنبية، وقد وضعوا أمام أعينهم النموذج الغربي كمثال يحتذى عند التعرف على عيوب النظام لتصحيح أخطائه ومعالجة مشكلاته (ص 51 ـ 53)، وانحصرت حركة التغريب في دائرة محدودة، ولم تمس غير قطاع ضئيل من سكان بعض المدن (ص 59).

وبسبب الآثار النفسية العميقة التي خلفتها حرب 1293هـ/ 1877م على الذاكرة الجمعية للأتراك، تولد لدى القادة العثمانيين إحساس بالمرارة، وشعور بأن السلطنة باتت أشبه بالقلعة المهددة من الداخل، والمحاصرة من جميع الجهات، وخضعت المبادىء التي استند إليها عصر الإصلاحات لمراجعة شاملة (ص 163).

وفيما بعد، وعلى الرغم من التوسع الثقافي غير المسبوق في الأرض العثمانية، وإنشاء مدارس للإرساليات ـ فتحت أغلبها بغير تصريح ـ لتقدم تعليماً غريباً لا صلة له بالنظام المدرسي العثماني (ص 185)، إلا أن النبرة الإسلامية ظلت هي السائدة والأعلى صوتاً باستانبول، وبحيث لا يمكن الحديث عن حياة ثقافية مثل الغرب، وحداثة غربية بدأت تشق طريقها بالكاد إلى الأذهان إلا في عام 1900م (ص 209 ـ 210).

ولم يقدر أن يظهر تيار يناصر التغريب ويدعو له إلا بعد ما يقرب من ثلثي قرن على صدور خط جلوخانه، لكنه يبدو مع ذلك ضعيف التأثير في مواجهة تيار إسلامي جارف يضم عدة اتجاهات: عصرية ـ شعبية ـ تقليدية ـ محافظة (ص 260 ـ 265)، كان ولا يزال له الغلبة والسيطرة، ويمثل وجوده أكبر المشاكل التي واجهت أتاتورك وخلفاؤه في مسعاهم نحو اللحاق بالغرب.

ثالثاً: على الرغم من الوعد الذي قطعه على نفسه المحرر في الجزء الأول (ص 14)، بمحاولة الاضطلاع بعمل تاريخي متحرر من المؤثرات السياسية دون تحيز أو هوى، فإن الجزء الثاني مع إيجابياته المتعددة لم يخل من تحيزات تعكس بوضوح وجهة النظر التقليدية المألوفة، وتتبنى نفس الأفكار والتصورات القديمة عن تفوق الغرب والدور المركزي للحضارة الأوروبية مقابل فكرة وبال وفساد العالم العثماني، وهو ما أوقع واضعي الكتاب في عدة أخطاء وتناقضات، وجعل معالجتهم تتصف في كثير من النواحي بالعجز والقصور ومن ذلك:

1 ـ اعتبار أثر النموذج الغربي، والأخذ عنه سبيلاً وحيداً للنهوض والتقدم، والاهتمام برصد أهم التطورات وإبراز مسيرة التحول نحو تبني المفاهيم، والأخذ بأساليب الحياة الغربية، وإغفال ما عدا ذلك، واستخدام تعبيرات تؤيد هذا التحول وتحبذه، فإصلاحات سليم الثالث في المجالين العسكري والدبلوماسي ذات الطابع الغربي تمثل تدابير التحديث الأولى وتجديداً فعلياً، وإصلاحاته المدنية أقل عمقاً لأنها اقتصرت على إعادة تنظيم خدمات الشؤون المالية، وتزويد المدن بالمنتجات الأساسية وإلزام الفلاحين الفارين بالعودة إلى قراهم ومراعاة التقاليد؟ (ص 12 ـ 14)، ووضع المرأة لا يعطي انطباعاً بأنها قد تطورت لأن النساء ظل لهن خلوات متصلة في عربات الترام ومراكب البسفور، ومحظور عليهن السباحة والتردد على المطاعم؟ (ص 255 ـ 256) وقرار إنهاء الخلافة شكل نقطة انطلاق للجمهورية الفتية التي راهنت دون تحفظ على العلمانية والنزعة التقدمية والروح العلمية، والانفتاح على الغرب، لكي تبدو في صورة بلد قادر على القيام بدور نموذجي في مجمع الأمم المتحضرة؟ (ص 347).

2 ـ غض الطرف عن دراسة موقف القوى المعارضة للتغريب، ومحاولة الاقتراب من منطقها الداخلي، وفهم وتأصيل دوافعه، وتقصي أسبابه اللهم إلا من عبارات عامة مبهمة تحمل في طياتها معاني الإدانة والاتهام مثل تفسير موقف القوى المعارضة للإصلاحات من زاوية التمسك بالتقاليد والعادات وعدم التكيف والخوف من فقدان الامتيازات؟ (ص 9 ـ 10، 25)، واعتماد مفهوم يجعل حركة التغريب مرادفاً للنهضة والتحديث في مواجهة وسط تقليدي قوي يتمسك بعرقلة حركة التحديث لا لشيء إلا أنه يسعى إلى الحفاظ على الموروث، والإبقاء على المؤسسات الدينية والثقافية؟ (ص 59) فضلاً عن التقليل من شأن النجاحات التي أحرزوها في مواجهة تيار التغريب بوصفها بأنها متكررة لكنها عابرة؟ (ص 465).

3 ـ التحامل على كل ما هو قديم وموروث، في مقابل الحماس والتأييد لكل ما هو وافد ومأخوذ عن الغرب، فالإدارة على عهد محمود

الثاني كانت لا تزال غارقة في موروثاتها وميوعتها، ونظام التعليم لم يبذل جهداً من أجل التكيف (ص 57) والقانون الزراعي لعام 1858م كان يقدم مجموعة من الأحكام العقلانية المنظمة المأخوذة من الغرب لتحل محل القوانين والأعراف السائدة التي أثبتت فعاليتها وصلاحيتها زهاء قرون، لكن «بول دومون» يراها تعاني من تشوشات معقدة؟ (ص 90)، ومحو آثار النظام القديم (إعلان الجمهورية - إلغاء الخلافة) شكل منعطفاً حاسماً سمح للثورة الكمالية بالانطلاق دون أن تضطر إلى مكابدة أغلال ومؤسسات فات زمانها؟ (ص 347).

4 - استخدام تعبيرات تضع القوى المعارضة للإصلاحات في موضع الإدانة، وتكرس للاتهامات التقليدية، وتؤصلها كجزء من الأدبيات الموروثة دون تمحيص أو محاولة التحرر من أسر المفاهيم القديمة، وإعادة فحص وتقويم المقولات السابقة في ضوء تطور الدراسة التاريخية مثل:

(أ) إتهام الأوساط المعارضة لإصلاحات سليم الثالث بالمحافظة والرجعية (ص 23) ودمغ حركاتها بالردة (ص 23 - 28)، لا لشيء إلا لكونها ترى مع غيرها من جموع الناس - وهم الأغلبية - في تدابير محمود الثاني عدواناً على مبادىء الإسلام والتقاليد العثمانية (ص 61)، وذلك في مواجهة أقلية ضئيلة تتمثل في بعض الأوساط الإدارية بالعاصمة؟

(ب) نعت حركة جمعية الاتحاد المحمدي (اتحاد - أي محمدي جمعيتي) ومؤيديها «بقوى الردة» في مواجهة اتجاهات الاتحاديين العلمانية والمتأثرة بالغرب «قوى الثورة»، لأن الجمعية كانت تدعو إلى المثل الأعلى الإسلامي؟ (ص 251).

(ج) وصف تظاهر رجال الجيش وعلماء الدين وتلاميذ المدارس الإسلامية أمام البرلمان في ليلة 12 - 13 إبريل 1909م للمطالبة بالالتزام الصارم بالشريعة وتنحية وزير الحربية، ورئيس مجلس النواب - أحمد رضا - رمز لا دينية جماعة تركيا الفتاة بالتمرد ضد السلطة، رغم أنه معروف في

التاريخ التركي باسم مجرد هو «حادث 31 مارس»؟ (ص 251).

ومع ذلك، فالكتاب بجزأيه الأول والثاني يعد ثاني أهم الكتب المنقولة إلى العربية عن تاريخ الدولة والمجتمع العثماني، منذ أن صدرت الترجمة العربية للمجلد الأول من كتاب غب وبووين «المجتمع الإسلامي والغرب» في جزئين عام 1971م.



العثمانيون وعصورهم في مجلة الاجتهاد (١٩٨٩ ـ ١٩٩٩)

التحرير

- علائق الفقيه والسلطان في التجربتين العثمانية والصفوية ـ القاجارية: كتاب من تأليف الدكتور وجيه كوثراني. المراجع: رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الرابع، صيف 1989، ص 281.
- دور فئة الكتّاب الإداريين في علمنة الدولة العثمانية؛ مقال للدكتور خالد زيادة ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الثالث، ربيع 1989، ص 219.
- مجلة الأحكام العدلية العثمانية؛ مقال للأستاذ س. أُنر ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الثالث، ربيع 1989، ص 197.
- الأوقاف في العصر العثماني، تأليف ج. ر. بيرنز. مراجعة رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الثالث، ربيع 1989، ص 293.
- الخراج والإجارة والملكية، تأليف بابر يوهنسن، مراجعة رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الثاني، شتاء 1989، ص 219.
- العلماء ودورهم في مصر مطلع القرن التاسع عشر، مقال لعفاف لطفي السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الرابع، شتاء 1989، ص 215.
- القدس في التاريخ لكامل العسلي، مراجعة رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الثانية، العدد السادس، شتاء 1990، ص 277.
- الكاثوليك في الدولة العثمانية لشارل فريزر، مراجعة رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الثالث، ربيع 1989، ص 297.
- مفتي اسطنبول لريتشارد رب، مراجعة رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة

الأولى، العدد الثالث، صيف 1989، ص 287.

- نزع الحجاب، تجارب الرحالة البريطانيين بمصر والعربية في القرن التاسع عشر لأولريك أبند ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الثانية، العدد الخامس، خريف 1989، ص 213.

- تراث القلق الإسلامي في نهاية القرن الماضي، قراءة في فكر عبد الرحمن الكواكبي؛ مقال للدكتور ابراهيم بيضون ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الرابعة، العدد الرابع عشر، شتاء 1992، ص 122.

- خير الدين التونسي، حسن الإمارة أم دولة حديثة، مقال لمصطفى النيفر ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الرابعة، العددان الخامس عشر والسادس عشر، ربيع وصيف 1992، ص 11.

- السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام. كتاب للدكتور وجيه كوثراني، مراجعة صالح زهر الدين ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الرابعة، العددان الخامس عشر والسادس عشر، ربيع وصيف 1992، ص 337.

- السلطان عبد الحميد الثاني والشيخ أبو الهدى الصيادي، مقال لبطرس أبومنة ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الثانية، العدد الخامس، خريف 1989، ص 59.

- العلم والعلماء والدولة: دراسة في الأصول الاجتماعية للعلماء في النصف الثاني من القرن السادس عشر. مقال لثريا فاروقي ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الرابع، صيف 1989، ص 183.

- التجديد والإصلاح في القرن الثامن عشر ـ كتاب من تحرير نحيميا لفتزيون وجون فول، مراجعة صلاح ابراهيم ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الرابع، 1989، ص 263.

- العلماء في الدولة العثمانية منتصف القرن السابع عشر. دراسة في كتاب وقائع الفضلاء لمحمد شيخي أفندي، كتاب لعلي أنوجور. مراجعة رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الثانية، العدد الخامس، خريف 1989، ص 205.

- بلاد الشام في القرن الثامن عشر والتاسع عشر (ندوة)، تقرير رضوان السيد ـ

مجلة الاجتهاد، السنة الثانية، العدد الخامس، خريف 1989، ص 269.

- من المماليك إلى العثمانيين: الفقيه في مرحلة الانتقال بين عصرين، مقال لخالد زيادة ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الأولى، العدد الرابع، صيف 1989، ص 163.
- العلماء وتجربة التنظيمات في القرن التاسع عشر، مقال لخالد زيادة ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة الثانية، العدد الخامس، 1989، ص 27.
- الحج قبل مائة عام (تقرير لعبد العزيز دولتشين). مراجعة نقولا زيادة ـ **مجلة الاجتهاد**، العدد الواحد والعشرون، السنة الخامسة، خريف العام 1993، ص 189.
- ماهية الاستبداد، مقاربات أولية لتحديد المصطلح، مقال لمحمد جمال طحان ـ **مجلة الاجتهاد**، العدد الثالث والعشرون، السنة السادسة، ربيع العام 1994، ص 151.
- صورة الدولة السلطانية في الوعي التاريخي العربي. مقال للدكتور وجيه كوثراني ـ **مجلة الاجتهاد**، العدد الثالث والعشرون، السنة السادسة، ربيع العام 1994، ص 177.
- التاريخ والاستحالة: في التحولات التاريخية وفي الوعي بها 1 ـ 2، مقالة على حلقتين لرضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، العدد الرابع والعشرون، والعدد الخامس والعشرون، السنة السادسة، صيف العام 1994، وخريف العام 1994، ص 5، وص 5.
- حادي ظعان النجدية، كتاب رحلة لمحب الدين الحموي، تحقيق الدكتور عدنان البخيت، مراجعة رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، العدد الخامس والعشرون، السنة السادسة، خريف 1994، ص 203.
- نهايات الدولة المملوكية لكارل بتري. مراجعة رضوان السيد ـ **مجلة الاجتهاد**، العدد الخامس والعشرون، السنة السادسة، خريف 1994، ص 207.
- السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر لعبد الغني عماد. مراجعة عاطف عطية ـ **مجلة الاجتهاد**، السنة السادسة، العدد الخامس والعشرون، خريف 1994، ص 235.

- فكرة الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى مقال لعبد الرؤوف سنو - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، خريف 1989، ص 59.
- القوة البحرية العثمانية والصراع على المحيط الهندي لبالميرا بروميت. مراجعة رضوان السيد - **مجلة الاجتهاد**، العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، ص 361.
- صعود الإمبراطوريات وانهيارها لفرنان بروديل، ترجمة مروان أبي سمرا - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، شتاء 1995، ص 237.
- الحوار الديني بين البيزنطيين والأتراك خلال التوسع العثماني، مقالة لأليزابيت زخاريادو - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد الثامن والعشرون، صيف العام 1995، ص 137.
- التحول والاستمرار: الجماعات المسيحية في البلاد الإسلامية، كتاب من تحرير جرفرز وبخعازي، مراجعة محيي الدين صبحي - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد الثامن والعشرون، صيف العام 1995، ص 275.
- العلاقات الإسلامية المسيحية من خلال الرسائل الدبلوماسية بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر، مقال لعلي دحروج - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد التاسع والعشرون، خريف 1995، ص 19.
- حرب الاستعادة الإسبانية: هل هي حربٌ كلونيةٌ ضد الإسلام؟ مقال لفنسنت كانتارينو - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد التاسع والعشرون، خريف 1995، ص 59.
- البوغوميليون والمسيحيون والبوسنة، مقال للطفي المعوش - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد التاسع والعشرون، خريف 1995، ص 107.
- التجدد لدى الجماعات المسيحية في المشرق، مقال لخالد زيادة - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد التاسع والعشرون، خريف 1995، ص 159.
- الاستمرار والانقطاع في الصراع على فلسطين، كتاب من تحرير الدجاني، مراجعة محيي الدين صبحي - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد التاسع

والعشرون، خريف 1995، ص 213.

- المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، كتاب من تحرير فارج وكرباج، مراجعة نمان طه - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد التاسع والعشرون، خريف 1995، ص 237.
- الأقباط في مصر في العصر العثماني، كتاب لمحمد عفيفي، مراجعة محمد غشام - **مجلة الاجتهاد**، السنة السابعة، العدد التاسع والعشرون، خريف 1995، ص 253.
- جمارك البهار في مصر العثمانية، مقال لمحسن علي شومان - **مجلة الاجتهاد**، السنة الثامنة، العدد الثالث والثلاثون، خريف 1996، ص 129.
- الاقتصاد والفقه والدولة: دراسة عن الخلوّ في الأوقاف بمصر في العصر العثماني - **مجلة الاجتهاد**، العدد الثالث والثلاثون، السنة الثامنة، خريف 1996، ص 179.
- تأملات في التاريخ العربي، كتاب لشارل عيساوي، مراجعة هيثم مزاحم - **مجلة الاجتهاد**، السنة الثامنة، العدد الثالث والثلاثون، خريف 1996، ص 273.
- تاريخ التجارة في العصور الوسطى، كتاب لهايد، مراجعة جورج كتورة - **مجلة الاجتهاد**، السنة الثامنة، العدد الثالث والثلاثون، خريف 1996، ص 283.
- الإقطاع الشرقي بين علاقات الملكية ونظام التوزيع، كتاب لفؤاد خليل، مراجعة جهاد الترك، **مجلة الاجتهاد**، السنة الثامنة، العدد الثالث والثلاثون، خريف 1996، ص 299.
- الوكالات والبيوت الإسلامية في مصر العثمانية، تأليف رفعت موسى محمد، مراجعة علي معطي - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد الرابع والثلاثون والخامس والثلاثون، شتاء وربيع 1997، ص 449.
- الإسلام وأوروبا في القرن السادس عشر: الحرب والتجارة، مقال لشمس الدين الكيلاني - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، صيف 1997، ص 9.

- مسألة الأرض في المشرق العربي في ظل السلطنة العثمانية، مقال لمحمد مراد - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، صيف 1997، ص 43.

- الدور الاقتصادي لأشراف مصر في العصر العثماني، مقال سليمان محمد حسن - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، صيف 1997، ص 89.

- الملكية والنظم الضريبية في الدولة العثمانية، مقال لحسن الضيقة - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، خريف 1997، ص 113.

- الوقف والطرق الصوفية في العصر الحديث، مقال لتيري زاركون - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، خريف 1997، ص 149.

- المشروع الفرنسي لمشرق اقتصادي قبل الحرب الأولى، مقال لوجيه كوثراني - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، صيف 1997، ص 185.

- التجارة العربية والإسلامية في البر والبحر، مقال لرضوان السيد - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، صيف 1997، ص 275.

- أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع، كتاب لعبد الله سعيد، مراجعة يوسف طباجة - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، صيف 1997، ص 282.

- الوقف في العالم الإسلامي (القرنان التاسع عشر والعشرون)، كتاب من تحرير فاروق بليشي، مراجعة جورج كتورة - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، صيف 1997، ص 309.

- تاريخ ملكية الأرض في مصر الحديثة، كتاب لغابرييل بير - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السادس والثلاثون، صيف 1997، ص 317.

- العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي (أعمال مؤتمر) - **مجلة الاجتهاد**، السنة التاسعة، العدد السابع والثلاثون، خريف 1997، ص 223.

المسهمون في هذا العدد

الفضل شلق

وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في لبنان، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار في لبنان سابقاً، ورئيس التحرير المشارك لمجلة الاجتهاد، ورئيس تحرير جريدة المستقبل اليومية. **مؤلفاته**: الطائفية والحرب الأهلية في لبنان (1977)؛ وإشكاليات التوحد والانقسام ـ دراسات في الوعي التاريخي العربي (1986)؛ والأمة والدولة: جدليات الجماعة والسلطة في المجال العربي الإسلامي (1993). وله دراسات ومقالات في قضايا الثقافة القومية والانتماء القومي، وعلائق الثقافة بالسلطة والتحديث في الوطن العربي.

رضوان السيد

أستاذ الدراسات الإسلامية بالجامعة اللبنانية. **مؤلفاته**: الأمة والجماعة والسلطة، دراسات في الفكر السياسي العربي الإسلامي (1984)؛ ومفاهيم الجماعات في الإسلام (1985)، والإسلام المعاصر (1987)؛ والجماعة والمجتمع والدولة: سلطة الأيديولوجيا في الفكر السياسي العربي الإسلامي (1997)؛ وسياسيات الإسلام المعاصر؛ مراجعات ومتابعات (1997). ونشراته: الأسد والغواص: حكاية رمزية عربية من القرن الخامس الهجري (1978)؛ وقوانين الوزارة وسياسة الملك للماوردي (1979)؛ وتسهيل النظر وتعجيل الظفر للماوردي (1987)؛ ونصيحة الملوك للماوردي (1999)؛ والإشارة إلى أدب الإمارة للمرادي (1981)؛ والجوهر النفيس في سياسة الرئيس لابن الحدّاد (1983)؛ وتحفة الترك فيما يجب أن يُعمل في الملك للطرسوسي (1990).

أمين توفيق الطيبي

أستاذٌ في التاريخ الإسلامي من فلسطين. له دراساتٌ وكتب عن صقلية الإسلامية والجزر الإيطالية الأخرى. ونشر أيضاً عن الحضارة الأندلسية، وعن الصراع البرتغالي العثماني. ويقيم الآن ويتابع أبحاثه في أكسفورد.

محمد الأرناؤوط

مدير معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت (الأردن). له دراساتٌ في التاريخ الألباني والبلقاني. وصدرت له عدة كتب في آداب منطقة البلقان وشعوبها، والعلاقات العربية ـ الألبانية عبر التاريخ.

محيي الدين قاسم

أستاذ مساعد للعلاقات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. من مؤلفاته: التقسيم الإسلامي للمعمورة: دراسة في نشأة وتطور الجماعة الدولية في التنظيم الدولي الحديث (1996).

محمد مراد

أستاذ مادة التاريخ الحديث في الجامعة اللبنانية، الفرع الخامس. من مؤلفاته: العلاقات اللبنانية السورية: دراسة اجتماعية، اقتصادية، سياسية. والمدارس التاريخية الكبرى: دراسات نظرية في مناهج البحث وفلسفة التاريخ، والنخب والسلطة في المشرق العربي المعاصر. وله عدة أبحاث منشورة في مجلات علمية متخصصة.

عبد اللطيف الحارس

أستاذ التاريخ الحديث في الجامعة اللبنانية / فرع طرابلس. حصل على دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث على أطروحةٍ بعنوان: «نظرة اللبنانيين لتاريخهم: دراسة نقدية» (1985). ومن دراساته: الهوية الوطنية اللبنانية (1989)، ودور الإرساليات الأميركية في لبنان في القرن التاسع عشر (1993).

محسن شومان

مدرس التاريخ الحديث بآداب الزقازيق/ مصر؛ أنجز أطروحته للدكتوراه بعنوان «اليهود في مصر من الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر» عام 1996. له اهتمام بتاريخ مصر والولايات العربية في ظل الحكم العثماني. وله عدة أبحاث منشورة في مجلات مختلفة في مصر والوطن العربي.

شمس الدين الكيلاني

كاتب من سورية. له اهتمامات ودراسات في الوعي التاريخي العربي، وعلاقات الشرق بالغرب.

خالد محمد عَزَب

باحثٌ مصريٌّ في التاريخ الاقتصادي العربي الإسلامي، وتاريخ مصر في الإسلام. وله اهتمامٌ بالشؤون الثقافية والفكرية المعاصرة.

أحمد الزين

أستاذ للفلسفة في المدارس الثانوية اللبنانية. له أسهاماتٌ في العلاقات الدولية، والتاريخ الفكري والثقافي. سبق له أن كتب لمجلة الاجتهاد.

محمد غشام

موظف في وزارة المالية في لبنان. له اهتمامٌ بالتاريخ الفكري والاقتصادي. سبق له أن نشر بمجلة الاجتهاد.

صدر حتى الآن
من مجلة الاجتهاد

الخراج والإقطاع والدولة

****

الشريعة والفقه والدولة (1)

****

الشريعة والفقه والدولة (2)

****

المثقف والسلطان في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

الثقافة والسلطة في المجال
العربي الحديث (2)

****

المدينة والدولة في الإسلام (1)

****

المدينة والدولة في الإسلام (2)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (2)

****

الاجتهاد والتجديد في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (3 ـ 4)
هموم الحاضر والمستقبل

****

السلطة
الفكرة والبنية في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة
في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (2)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة
في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (3)

****

فكرة الدولة وبنية الدولة
في المجال السياسي العربي الحديث والمعاصر (4 ـ 5)

****

البداوة والتحضر في المجال
الحضاري العربي الإسلامي (1)

****

البداوة والتحضر في المجال
الثقافي العربي (2)

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي I

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي II

****

التوحد والانقسام والاستيعاب
في المجال العربي الإسلامي III

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي
العربي I

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي
العربي II

****

فكرة التاريخ والوعي التاريخي
العربي III

****

صورة التاريخ والوعي التاريخي
العربي VI
****

تاريخ الإسلام وتاريخ العالم
الوعي والتاريخ في حضارةٍ عالمية V
****

العلاقات الإسلامية المسيحية (1)
ثقافة الجدل وثقافة الحياة

****

العلاقات المسيحية الإسلامية
ثقافة الجدل وثقافة الحياة (2)

****

العلاقات الإسلامية المسيحية
وإشكالياتها في العصر الحديث (3)

****

الحوار المسيحي ـ الإسلامي
والعلاقات الإسلامية ـ المسيحية (4-5)

****

التاريخ الاقتصادي العربي
والفكر الاقتصادي العربي (1)

****

التاريخ الاقتصادي العربي
والفكر الاقتصادي العربي (2-3)

****

التاريخ الاقتصادي العربي
الأزمنة الحديثة (4)

****

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر (5)
نقد أطروحة الاقتصاد الإسلامي

****

الفكر الاقتصادي العربي المعاصر
الرهان والصيرورة (6)

****

الأسرة العربية
دراساتٌ في الفقه والاجتماع والأنثروبولوجيا

****

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (1)
من الإمارة إلى الإمبراطورية

****

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (2)
التاريخ الثقافي والعلاقات الدولية

****

مجلة الاجتهاد
ملفات الأعداد المقبلة

الدولة العثمانية في الدراسات الحديثة (3)
المجال العربي في الإمبراطورية

****

عصر النهضة العربية
أسئلة التقدم والهوية والمستقبل

****

مقاصد الشريعة
قضايا التجديد الفقهي والثقافي والسياسي

****

الوطن العربي في التسعينات
صراعات الثقافة والسياسة
على الأرض العربية

****

الاستشراق: قراءاتٌ

في الاجتماع والأنتربولوجيا

****

الحضارة الإسلامية

المجال والتاريخ والصيرورة

****




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی